

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٢٤)

العولمة وتداعياتها على الوطن العربي

أحمد ثابت | السيد أحمد مصطفى عمر | عبد الخالق عبد الله
جلال أمين | الصادق رابح | محمد إبراهيم منصور
حمدي عبد الرحمن حسن | عبد الجليل كاظم الوالي | محمد عبد الشفيع عيسى
حميد جاعد الدليمي | محبوب غالب أحمد



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٢٤)

العولمة
وتداعياتها على الوطن العربي

أحمد ثابت — السيّد أحمد مصطفى عمر — عبد الخالق عبد الله

جلال أمين — الصادق رابح — محمد إبراهيم منصور

حمدي عبد الرحمن حسن — عبد الجليل كاظم الوالي — محمد عبد الشفيع عيسى

حميد جاعد الدليمي — محبوب غالب أحمد

العولمة

وتداعياتها على الوطن العربي

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
العولمة وتداعياتها على الوطن العربي/أحمد ثابت... [وآخ.].
٢٥٨ ص. - (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٤)
يشتمل على فهرس.
ISBN 9953-450-08-0
١. العولمة. ٢. النظام الإقليمي العربي. ٣. الدولة القطرية - البلدان العربية. ٤. الإعلام العربي. أ. ثابت، أحمد. ب. السلسلة.
327.56

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣
الطبعة الثانية: بيروت، آذار/مارس ٢٠٠٤

المحتويات

مقدمـــة

ما زالت العولمة تطرح أسئلتها وتحدياتها بحدَّة على العالم، وبالتحديد على المجتمعات والدول التي ليست في عداد قواها، والتي تجد نفسها ضعيفة الممانعة لأحكامها القهرية، مثل مجتمعات ودول الجنوب ومنها الوطن العربي. فالثابت حتى الآن أن العولمة تُكَرِّسُ انتصارَ المجتمعات الرأسمالية المتروبولية المتقدمة، في المنافسة الاقتصادية والعلمية والتقانية العالمية، وتفتح أمامها مجدَّداً فرصاً أوفر لمزيدٍ من إحراز النجاحات على صعيد تعظيم الثروة والتفوق واحتكارهما؛ مثلما تُكَرِّسُ دونيةَ المجتمعات التابعة وضعيفةِ النموّ في هيكل توزيع القوة على النطاق العالمي، وتعيد إنتاج شروط المزيد من تهميشِها. وتقود أحكام هذا الواقع إلى ما يمكن تسميته بكولونيالية جديدة تُحطِّم الكيانات الصغيرة وسياداتها وتفتح أبوابها أمام موجات جديدة من الاستعمار المباشر، ولكن هذه المرة ليس بواسطة الجيوش والسلاح العسكري، وإنما بواسطة الاقتصاد والمال والتقانة والإعلام.

في الوطن العربي طيفٌ من المعالم الشاهدة على هذه العلاقة غير العادلة بين المراكز والأطراف في سياق أحكام العولمة، وعلى النتائج الفادحة التي أفضت إليها تلك العولمة في هذه الأطراف. فإلى الاستباحة الكاملة للفضاء الاقتصادي العربي، والتطويح بسيادة القرار الاقتصادي وبنظم الحماية الوطنية المطبَّقَة، وتعريض الإنتاج الوطني ـ الصناعي والزراعي ـ لمخاطر الانهيار التام، تصل أحكام العولمة إلى القرار السياسي فتضعه رهينة إملاءات القوى الكبرى مستخدمة مؤسساتها الوظيفية الضاربة (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية. . .) أدوات تتوسل بها لاستيلاد الإذعان لتلك الإملاءات، ذاهبة إلى إهدار البقية الباقية من عناوين سيادة «الدولة الوطنية»! وفي الأثناء، يشتغل إعلام العولمة بدأب ونشاط للتضليل، وغسل الأدمغة، وتزوير القيم والأذواق، أي لتحقيق إخضاع ثقافي وايديولوجي هو شرط

تحتي لتحقيق برنامج الإخضاع الشامل ـ الاقتصادي والسياسي ـ الذي تتطلع إليه القوة الحاكمة للنظام العولمي، المتحكمة في عملية العولمة.

في هذا الكتاب ـ الذي يلي ثلاثة كتب مرجعية سبق للمركز نشرها في الموضوع[1] ـ محاولة من أقلام متعددة لفهم ظاهرة العولمة وتعريف مفهومها، ورصد آليات اشتغالها وزحفها على الفضاء الكوني، وتحليل نتائجها الاقتصادية والسياسية السلبية على الوطن العربي وكياناته السياسية، ثم تحليل خطابها كما يعبّر عن نفسه في الواجهتين الإعلامية والثقافية.

مركز دراسات الوحدة العربية

---

(١) **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: المركز، ١٩٩٨)؛ جلال أحمد أمين، **العولمة والتنمية العربية: من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي، ١٧٩٨ ـ ١٩٩٨** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، وابراهيم العيسوي، **الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).

الفصل الأول

العولمة: المفهوم، الآليات، والحركة

(١)
جدلية العولمة بين الاختيار والرفض[*]

عبد الجليل كاظم الوالي[**]

منذ نهاية القرن العشرين والعالم يتفاعل مع ظاهرة جديدة، لم يألفها في السابق، أو أنها كانت موجودة وغلفت بأطر جديدة. وتحت تسمية حديثة، وبأطر هذه الظاهرة يتحدث الكثيرون عن تسهيل حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول، وعن أرض بلا حدود، وسوق بلا حدود وثقافة بلا حدود، أي لا وطن ولا دولة ولا أمة. ويذهب آخرون إلى التبشير بتجميع البشر، عبر الأقمار الصناعية وشبكات الانترنت والمواصلات السريعة، بعدما عجزت العقائد والنظريات والأفكار عن تحقيق ذلك خلال مسيرة الإنسانية الطويلة.

إذن هي الظاهرة المعجزة التي أطلق عليها العولمة، وشاعت هذه اللفظة بالعربية على الرغم من أن ترجمتها بالكونية هي أدق من العولمة. ووظفت العولمة نتائج العلم في خدمة مصالحها وسهولة انتشارها، ولم يكتف صناعها بالعلم ونتائجه، بل سخروا القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية من أجل السيطرة والاستغلال.

ووفقاً لهذا وذاك تتبادر إلى الذهن مجموعة أسئلة تحتاج إلى أجوبة، منها:

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٥ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢)، ص ٥٨ - ٧٩.

(**) أستاذ الفلسفة، كلية الآداب، جامعة صنعاء.

ـ ما الشيء الذي يتم عولمته ولمصلحة من؟

ـ كيف تتم عملية سهولة حركة المعلومات والسلع، ولمن؟ ولصالح من؟

ـ من يقود العولمة؟ هل هي أمريكا؟ أم أن العولمة هي ظاهرة حالها حال شبكة الانترنت، تتوسع وتصبح أكثر انتشاراً؟

ـ هل العولمة وسيلة للسيطرة على العالم؟

ـ هل يحق لنا أن نعد الفاشية والنازية والشيوعية والليبرالية مراحل في مسيرة العولمة؟

ـ هل نصدق ما قاله فوكوياما من أن الخصخصة والتجارة الحرة هي جواز المرور إلى العالم الجديد؟

ـ هل سيتمتع بخدمات الانترنت من لم يمتلك القوت؟

لذا كان بحثنا هذا ما هو إلا محاولة للإجابة عن هذه الأسئلة، ومساهمة لتوضيح جوهر وطبيعة ما يسمى بالعولمة. وقد ابتدأنا بالمفهوم والتعريف، وأصول العولمة وصورها المتمثلة بـ:

العولمة الثقافية، العولمة الاتصالية، العولمة الاقتصادية، والعولمة السياسية.

ومن ثم تحديد أخطارها ونتائجها والكيفية التي تتم فيها مواجهة العولمة، لكي نصل إلى طرح سؤال على قارئنا، هو ألا يتفق معنا، بعد أن يقرأ البحث، على أن العولمة الآن، هي أشبه بالسوط الذي يوجه إلى ظهر من يخرج عن بيت الطاعة من الحكومات الوطنية، وتحت تسميات في نظامها الجديد، حقوق الإنسان، حقوق الأقليات، حقوق المرأة، حقوق الشعب؟. ويجب ألا ننسى أن غالبية البحوث التي تقدم الآن تحت هذه العناوين تؤدي في نتيجتها النهائية إلى القضاء على وحدة الوطن ووحدة الثقافة ووحدة التاريخ ووحدة المصير.

أولاً: العولمة، المفهوم والتعريف

تعود لفظة عولمة في أصلها إلى الكلمة الإنكليزية (Global) والتي تعني عالمي أو دولي أو كروي، وترتبط في أحيان كثيرة بالقرية، ويصبح معنى المصطلح: القرية العالمية (Global Village)، أي أن العالم عبارة عن قرية كونية واحدة. أما المصطلح الإنكليزي «Globalization» فيترجم إلى الكوكبة أو الكونية أو العولمة، ويتصل بها فعلُ «عولم» على صفة «فَوعل». وكانت الغلبة

لكلمة العولمة لشيوع استخدامها[1]، بينما يرى بعض الباحثين أن ترجمة «Globalization» إلى عولمة أو كونية، ما هي إلا اجتهاد من بعض المفكرين العرب، أرادوا من خلاله إيجاد مكان لهم في المركز، فكأنهم هامش يبحث عن مكان له في المركز، ولو في حوار على الرغم من إخفاق أغلب الحوارات على مدى التاريخ المعاصر، كالحوار بين الشمال والجنوب، والحوار العربي - الأوروبي وحوار الشرق والغرب، (وأصبح كل من يدافع عن الخصوصية والأصالة والهوية الثقافية والاستقلال الحضاري رجعياً، ظلامياً، أصولياً، إرهابياً، متخلفاً، ماضوياً، سلفياً، بترولياً، خليجياً، مع أن الدفاع عن العولمة يأتي من الخليج وأموال النفط التي تساهم في اقتصاد السوق وشراء أسهم الشركات الأجنبية)[2]. على أنني لا أتفق مع هذا الرأي، وأرى بأن استخدام لفظة العولمة أكثر من الكوكبة أو الكونية، يعود إلى كثرة تداولها وشيوع استخدامها عند مختلف الشرائح الاجتماعية. ثم إن لفظة العولمة ارتبطت بمجالات حياتية أخرى، كالسياسة، وسميت بالعولمة السياسية، أي النفوذ السياسي العالمي، وارتبطت أيضاً بالاقتصاد والإعلام والثقافة، وسميت بالعولمة الاقتصادية، والعولمة الاتصالية، والعولمة الثقافية، وأسست مؤسسات متنوعة ومختلفة في كل شكل من هذه الأشكال. لذا فهي على ما يبدو موضع اختلاف بين الباحثين رفضاً أو قبولاً، وانبنى على هذا الاختلاف اختلاف آخر، يكمن في تعريفها. وحسب ما أعتقد فإن الاختلاف في التعريف يشابه إلى حد ما اختلاف الفلاسفة فيما بينهم في تعريف الفلسفة، فكل فيلسوف عرف الفلسفة تعريفاً ينسجم وطبيعة النظام الفلسفي الذي يضعه. وهذا هو حال الفلسفة منذ أن وجدت إلى الآن. فإن كان الفيلسوف أخلاقياً كان تعريفه أخلاقياً، وإن كان جمالياً أو معرفياً أو منطقياً أو مادياً أو مثالياً، كان تعريفه جمالياً أو معرفياً أو منطقياً أو مادياً أو مثالياً، لذا فالعولمة مشابهة للفلسفة من هذه الناحية، أي من ناحية اختلاف التعريف بين مفكريها، فإن كانوا سياسيين كان التعريف سياسياً، أو كانوا اقتصاديين أو إعلاميين أو ثقافيين، كانت تعريفاتهم اقتصادية أو إعلامية أو ثقافية. وبما أن إحدى

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر مداخلة أحمد صدقي الدجاني ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: السيد يسين، «في مفهوم العولمة،» ورقة قدمت إلى: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: المركز، ١٩٩٨)، ص ٦٢ - ٦٣.

(٢) حسن حنفي، «الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية،» **الفكر السياسي** (اتحاد الكتاب العرب، دمشق)، السنة ٢، العددان ٤ - ٥ (١٩٩٨ - ١٩٩٩)، ص ٢٤٢ - ٢٥٣.

مشكلات العولمة تكمن في تعريفها، فإن هذه التعريفات من الممكن أن تصنف حسب أبعادها التي تعبر عنها، فالتي تركز على البعد الاقتصادي، يعبر أصحابها عن اتجاهات مؤسسات اقتصادية عالمية لم تكن موجودة في السابق، أما التي تركز على البعد الثقافي فهي تعد الثقافة سلعة، والتي تركز على البعد السياسي، تعنى بالتركيز على أحادية السياسة العالمية الحالية، والتي تركز على البعد الاجتماعي، يبرز فيها المجتمع المدني العالمي وعليه فإنها تصنف في أربع مجموعات هي:

الاقتصادية، الثقافية، السياسية، والاجتماعية.

ثانياً: أصول العولمة

اختلفت آراء الباحثين بشأن تحقيب العولمة، مثلما هو الحال في اختلافهم من ناحية تعريفها، ويمكن أن نقسم اتجاهاتهم على المحاور التالية:

المحور الأول: يميل أصحابه إلى الاعتماد على الناحية التاريخية، ومتابعة الإنسان مذ كان عبداً للطبيعة، يعيش على ما تجود به من ثمار أو نبات، ثم انتقاله إلى مرحلة الصيد والقنص، ومن ثم الزراعة وبعدها الصناعة، وتوجت هذه المراحل بالمعرفة العلمية والتنظيمية التي قللت من أهمية الموارد الطبيعية، وحولت الاقتصاد العيني إلى اقتصاد رمزي، وفي هذه المرحلة ظهرت بوادر العولمة، أي أن ظهورها اقترن بالتطور الحاصل «في طبيعة الإنتاج وتراجع أهمية الموارد الطبيعية وظهور الاقتصاد الرمزي وغلبة أشكال الثورة المالية»[٣]، ويمثل هذا الرأي حازم الببلاوي.

المحور الثاني: يعتمد فيه أصحاب هذا الاتجاه على رأي رولاند روبرتسون، والذي يستعرضه السيد يسين، إذ ان روبرتسون صاغ نموذج تطور العولمة مقسماً على المراحل الخمس:

ـ المرحلة الجنينية التي تمتد ما بين القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر.

ـ مرحلة النشوء، وتبدأ من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٧٠ وما بعده.

---

(٣) انظر تعقيب حازم الببلاوي على بحث: اسماعيل صبري عبد الله، «العرب والعولمة: العولمة والاقتصاد والتنمية العربية (العرب والكوكبة)،» ورقة قدمت إلى: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٣٨٩.

ـ مرحلة الانطلاق استمرت من عام ١٨٧٠ إلى العشرينيات من القرن العشرين.

ـ الصراع من أجل الهيمنة، هذه المرحلة تمتد ما بين العشرينيات حتى منتصف الستينيات.

ـ مرحلة عدم اليقين، بدأت منذ الستينيات وأدت إلى اتجاهات وأزمات في التسعينيات.

ولكل مرحلة من هذه المراحل سمات مميزة، يبدأها روبرتسون من ظهور المجتمعات القومية، إلى تبلور مفاهيم العلاقات الدولية، وحدوث الحرب العالمية الأولى ونشأة عصبة الأمم، وإلقاء القنبلة الذرية على اليابان، ومن ثم هبوط الإنسان على القمر، ونهاية الحرب الباردة[٤].

المحور الثالث: يرى أصحابه بأن ظهور العولمة يرتبط بانتعاش الاقتصاد الأوروبي في نهاية الخمسينيات، وسببه إزالة القيود النقدية على المدفوعات بالدولار، وزيادة التجارة الدولية، إذ زاد حجم التبادل التجاري بين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٣ بنسبة ٩,٤ بالمئة، لكن مرحلة الثمانينيات زادت تدفق الاستثمارات الأجنبية بنسبة ٢٠٠ بالمئة. وتعود زيادة الاستثمارات الأجنبية إلى إزالة القيود على حركة الرساميل، وقيام بعض الدول النامية ودول الكتلة الاشتراكية بإزالة القيود على المدفوعات الخارجية. وإزالة القيود هذه ساهمت في تحسين نسبة التجارة الدولية، وهذا هو السبب الأول لظهور العولمة. أما السبب الثاني فهو تبني الدول الرأسمالية مبدأ الخصخصة، وفرضه من قبل تلك الدول على الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث. والسبب الأخير لظهور العولمة هو تفاقم المضاربات المالية بالعملات القابلة للتحويل، وبلغ الحجم السنوي لهذه العملات عام ١٩٩٥ حوالى ٧٣ مرة حجم الصادرات الدولية من سلع وخدمات في ذلك العام[٥]، هذه الأموال يسميها اللاعبون الرئيسيون الذين يحركونها باسم الاستثمارات المصرفية. ويرى أحمد ثابت بأن

---

(٤) انظر: السيد يسين، «في مفهوم العولمة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٨ (شباط/ فبراير ١٩٩٨)، ص ٩ ـ ١١، معتمداً فيها على دراسة روبرتسون: تخطيط الوضع الكوني، العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي، في: Mike Featherstone, ed., *Global Culture: Nationalism, Globalization, and Modernity: A Theory, Culture and Society Special Issue* (London; Newbury Park: Sage Publications, 1990), pp. 15-30.

(٥) محمد الأطرش، «العرب والعولمة: ما العمل؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٩ (آذار/ مارس ١٩٩٨)، ص ١٠٥.

هذه الأموال «تفوق في قيمتها ما لا يقل عن ثلاثين مثلاً لمجموع قيمة التجارة العالمية في السلع والمنتجات المنظورة وغير المنظورة، فإذا كان مجموع قيمة التجارة السلعية على مستوى العالم هو ثلاثة تريليون دولار، فإن كتلة الاستثمارات المصرفية في البورصات والأسهم والسندات وفي النقود الإلكترونية أو بطاقات الائتمان التي يحملها الأفراد بعيداً عن سيطرة أعتى البنوك المركزية في الدول الغربية ذاتها لا تقل عن ١٠٠ تريليون دولار»[٦]. هذه الأموال لا وطن لها، ومن المناسب الإشارة إلى أن هذه الأرقام متضاربة ومختلفة على الرغم من اعتماد الباحثين محمد الأطرش وأحمد ثابت عليها، ولا بد من أن تكون مصادر معلوماتهم ما تنشره المؤسسات الاقتصادية الغربية. وهذا نوع من التضليل تتبعه تلك المؤسسات، من أجل تضخيم حجم العولمة، لكي يصلوا إلى اعتبارها حقيقة لا يمكن الحياد عنها.

المحور الرابع: يعتمد أصحابه على ما طرحه جان شولت (J. Sholt) من مجموعة أحداث هي التي مهدت لظهور العولمة، يبدأها من عام ١٨٦٦ وما رافقه من ظهور أول خدمة دولية للتلغراف عبر المحيطات، وتوقيت غرينتش، وظهور الراديو، وانتقال الأموال من دون فرض ضرائب، وإطلاق أول قمر صناعي عام ١٩٥٧، مروراً بأول اتصالات دولية عبر الأقمار الصناعية إلى المؤتمرات الدولية للتنمية البشرية، ومن ثم البث عبر الأطباق المقامة على سطوح الأبنية عام ١٩٧٦، وصولاً إلى عام ١٩٧٧ الذي تم فيه ربط كامل من الأنسجة البصرية حول العالم، الأمر الذي سهل عملية استخدام الوسائط المتعددة والمحمولة. ويعتمد السيد أحمد مصطفى عمر على رأي شولت هذا في تبرير كون العولمة ليست أمركة، بدليل أن هذه الحوادث السابقة الذكر، نشأت بعيداً عن رغبة زعيم سياسي، بل إنها نشأت بفعل مجموعة من العوامل والتطورات السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية التي أفرزتها عقول البشرية عبر مسيرتها الطويلة... وستكون لدينا إجابات واضحة وصريحة على هذا الرأي في ثنايا البحث[٧].

وإزاء هذه الآراء المختلفة بشأن نشأة العولمة، أستطيع القول، بأن العولمة

---

(٦) أحمد ثابت، «العولمة والخيارات المستقلة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٤٠ (شباط/ فبراير ١٩٩٩)، ص ٨ ـ ٢١.

(٧) السيد أحمد مصطفى عمر، «إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٥٦ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٠)، ص ٧٢ ـ ٧٣.

ظاهرة متصلة بمسيرة المجتمعات الإنسانية مذ وجد الإنسان على الأرض وإلى الآن، وتحديداً، فإنها ترتبط بالجانب السياسي الخاص بإنشاء الامبراطوريات، والذي يعتمد أصلاً على تطور العلم في تثبيت كيانه وترسيخ استقلاله. واتفق مع رأي جميل مطر، الذي يرى بأن هذا الجانب السياسي يرتبط «بالهيمنة السياسية من جانب دولة مهيمنة أو مركز امبراطوري، سواء كان هذا المركز أثينا أو روما أو دمشق أو بغداد أو لندن أو غيرها من عواصم الغرب الأوروبي والآن هي في الولايات المتحدة»[٨].

ثالثاً: صور العولمة

لم يكن هناك شكل واحد أو صورة واحدة للعولمة، بل هناك صور متعددة ومختلفة، وكل صورة من هذه الصور هي عولمة بحد ذاتها. وحسب ما صرح به بطرس غالي، أمين عام الأمم المتحدة (سابقاً)، فهناك عولمات عديدة، عولمة في مجال المعلومات والمخدرات والأوبئة والبيئة، والمال، وحتى الجريمة، وأي مجال آخر من مجالات الحياة، ولم تكن المشكلة بالنسبة له تعدد صور العولمة، بل إن مشكلته تكمن في طرحه لسؤال عن ماهية النظام السياسي الذي يشرف على العولمة، هل هو نظام تسلطي أم ديمقراطي؟ ويجيب بأنه «تصان الديمقراطية في بعض الدول، في حين يهيمن على النظام الشمولي (Dus Globale System) نظام تسلطي، نظام يقوده التكنوقراط»[٩].

وما يهمنا هنا ليس النظام السياسي الذي يدير العولمة، بل أشكالها وصورها، لذا فإننا على الرغم من تصريح أمين عام الأمم المتحدة السابق، نستطيع القول بأن أشكال العولمة التي ظهرت لحد الآن وبنت لها مؤسسات وركائز في المجتمع هي:

١ ـ العولمة الثقافية

يتفق أغلب الباحثين على أن العولمة الثقافية ما هي إلا عملية تعميم الثقافة الأمريكية على العالم، ويحاول بعض الكتاب الأمريكيين الإيحاء إلى أن

---

(٨) انظر مداخلة جميل مطر ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: يسين، «في مفهوم العولمة،» ص ٦٠.

(٩) انظر حديث بطرس غالي، في: هانس ـ بيتر مارتين وهارالد شومان، **فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية**، ترجمة عدنان عباس علي؛ مراجعة وتقديم رمزي زكي، عالم المعرفة؛ ٢٣٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨)، ص ٣٢٩.

هناك عوامل سلبية في الثقافات الأخرى للبلدان الأخرى، مما يؤدي إلى سيطرة الثقافة الأمريكية على هذه الثقافات. هذه الصفات السلبية هي:

أنها ثقافات نخبة أو صفوة، هي ثقافات مكبلة بالقيود، هي ثقافات ذات توجهات دينية، وهي ثقافات تستخدم لغة لا تفهمها غير فئة قليلة من الصفوة أو من رجال الدين، ومن ثم فهي لا تلبي احتياجات الإنسان المعاصر الذي يبحث عنها في الثقافات الوافدة إليه أو الغازية لمجتمعه(١٠).

هذه الثقافة التي تسمى بثقافة العولمة هي ثقافة ما بعد المكتوب، وقد ظهرت هذه الثقافة بعد احتضار الثقافة المكتوبة، إنها ثقافة الصورة، ثقافة لها من القدرة والتأثير مثلما هو الحال في العولمة الاقتصادية التي استطاعت تحطيم الحواجز الجغرافية الجمركية. كذا الحال بالنسبة لثقافة الصورة، فإنها استطاعت أن تحطم الحواجز اللغوية بين المجتمعات الإنسانية، ونتيجة لتطور التقانة مما ساعد على انتشار ثقافة الصورة خارج البلدان التي صدرتها. وتشكلت امبراطوريات إعلامية مهمتها تصدير ثقافة الصورة بالنظام السمعي البصري، وما زاد قبول هذا النظام، هو تراجع معدلات القراءة. وهنا يكمن خطر هذه الثقافة، لأن التلفزيون أصبح المؤسسة التربوية التي تقوم بالترويج لهذه الثقافة، فحلّ محل الأسرة والمدرسة في التربية، ثم ان التبادل الثقافي العالمي الحالي هو تبادل غير متكافئ، وهو تبادل بين ثقافات متقدمة تمتلك إمكانيات واسعة وثقافات أقل تقدمية في الوعي ولا تملك الإمكانيات نفسها. لذا يسمى هذا النوع من التبادل الثقافي بالغزو والاختراق. ويعرف عبد الإله بلقزيز ثقافة العولمة هذه بأنها «فعل اغتصابي ثقافي وعدواني رمزي على سائر الثقافات، إنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف ـ المسلح بالتقانة ـ فيهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها عملية العولمة»(١١). على الرغم

---

(١٠) انظر: ثابت، «العولمة والخيارات المستقلة،» ص ١٩، معتمداً على: Jeremy Tunstall, *The Media Are American* (New York: Columbia University Press, 1977),

نقلاً عن: أيمن منصور ندا، «الاختراق الثقافي عن طريق البث الوافد: «دراسة مسحية لأدبيات الاختراق»،» ورقة قدمت إلى: **أعمال ندوة الاختراق الإعلامي للوطن العربي (القاهرة، ٢٣ ـ ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٦)**، تحرير سعد لبيب (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦).

(١١) انظر تعقيبي فهمية شرف الدين ومحمود عوض على بحث: عبد الإله بلقزيز، «العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟،» ورقة قدمت إلى: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٣٠٩ ـ ٣٢٩، ونشرت أيضاً في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٩ (آذار/مارس ١٩٩٨)، ص ٩٨.

من رأي بلقزيز هذا إلا أن هناك رأياً آخر يرى بأن العولمة الثقافية ما هي إلا «توحيد القيم حول المرأة والأسرة، وحول الرغبة والحاجة وأنماط الاستهلاك في الذوق والمأكل والملبس، إنها توحيد طريقة التفكير والنظر إلى الذات وإلى الآخر، وإلى القيم وإلى كل ما يعبر عنه السلوك. وهذه هي الثقافة التي تدعو العولمة إلى توحيدها»(١٢)، لكن هذا الرأي لا يمثل وجهة نظر أغلب الباحثين، لأن عملية توحيد قيم الأسرة والمجتمع وأنماط الحياة المختلفة لا تتم بهذه البساطة وذلك اليسر، وأن ثقافة الصورة لا يمكن أن تحققه، وحتى التفاعل المتزايد بين المجتمعات الحديثة لا ينتج منه ثقافة عامة، بل يسهل انتقال الأساليب التقنية والاختراعات والممارسات بين المجتمعات المتفاعلة بسرعة ويسر، وبطريقة أكثر مرونة من الطرق التي كانت سائدة في العالم القديم، مثلما يقول هانتنغتون(١٣).

أما عملية الترويج لمفاهيم مثل التفاعل الثقافي والتداخل الحضاري، وحوار الحضارات، والتبادل الثقافي، فإنها تنتهي إلى أن ثقافة المركز هي التي يجب أن تسود، وأن الثقافات الأخرى عليها أن تحذو حذو المركز لكي تقترب منه، وأن مجابهة مثل هذا التيار لا بد من أن تتم بالحفاظ على الخصوصية الثقافية والاهتمام بها وحمايتها، لأن ما تقوم به العولمة الثقافية التي تندرج تحتها مثل هذه المفاهيم هو إذابة الثقافات الأخرى، وتعميم ثقافتهم. أما الحفاظ على الخصوصية الثقافية فيتم بالحفاظ على:

ـ البداية بالأنا قبل الآخر، وبالقريب قبل البعيد وبالموروث قبل الوافد.

ـ كسر حدة الانبهار بالغرب، ومقاومة قوة جذبه وذلك برده إلى حدوده الطبيعية والقضاء على أسطورة الثقافة العالمية.

ـ قدرة الأنا على الإبداع والتفاعل مع ماضيها وحاضرها، بين ثقافتها وثقافة العصر، ولكن ليس قبل عودة الثقة للأنا بذاتها، وليس قبل التحرر من الانبهار بالآخر كنقطة جذب لها وإطار مرجعي لثقافتها(١٤).

وعلى الرغم من موقف هانتنغتون في **صدام الحضارات**، إلا أنه يذكر

---

(١٢) انظر رأي طلال عتريسي في تعقيبه على بحث: يسين، «في مفهوم العولمة،» ص ٤٥.

(١٣) انظر: صامويل هانتنغتون، **صدام الحضارات.. إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب؛ تقديم صلاح قنصوه ([القاهرة]: دار الكتب المصرية، ١٩٩٨)، ص ١١٤.

(١٤) انظر: حنفي، «الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية،» ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.

نماذج من الأحداث يدلل من خلالها على أن الشعوب تعود إلى هويتها الثقافية ورموزها الأصلية، ومن نماذجه:

تظاهر ألف مواطن من سراييفو عام ١٩٩٤ وهم يلوحون بعلمي السعودية وتركيا، بدلاً من أعلام الأمم المتحدة وشمال الأطلسي (NATO)، وهذا يعني توحدهم مع رفاقهم المسلمين.

والمثل الآخر: تظاهر سبعون ألف مواطن في لوس أنجلوس، وهم يحملون الأعلام المكسيكية، ضد قرار أمريكي يحرم المهاجرين غير الشرعيين من مميزات تمنحها الدولة، وفي تظاهرتهم هذه لم يحملوا العلم الأمريكي على الرغم من أنهم أمريكيو الجنسية، مكسيكيو الانتماء والأصل. وبعد فترة تظاهر هؤلاء بأعداد كبيرة حاملين العلم الأمريكي مقلوباً، مطالبين بحقوقهم، عندها استجاب لهم الرأي العام وحصلوا على حقوقهم[(١٥)].

إذن يريد هانتنغتون القول، وهذا ما صرح به بعد الحرب الباردة، بأن رموز الهوية أصبحت أشياء يعتد بها ولها فعلها، مثل الأعلام والصليب والهلال وحتى غطاء الرأس، والسبب «لأن الثقافة لها أهميتها ولأن الهوية الثقافية هي الأكثر أهمية بالنسبة لمعظم الناس»[(١٦)]، لذلك كانت فكرة كتابة **صدام الحضارات** تقوم على أن «الثقافة والهويات الثقافية والتي هي على المستوى العام هويات حضارية، هي التي تشكل أنماط التماسك والتفسخ والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة»[(١٧)]، والناس يعرفون أنفسهم من خلال النسب والدين واللغة والتاريخ والقيم والعادات والمؤسسات الاجتماعية، وينتقل هذا التعارف على مستوى الدول، إذ ان الدول التي بينها صلات قربى ثقافية تتعاون اقتصادياً وسياسياً، والغرب الآن هو أقوى الحضارات، ويتوقع هانتنغتون أن تنتقل قوة الغرب إلى الحضارات غير الغربية، لذا فهو ينتقد أطروحة فوكوياما القائمة على انتصار الديمقراطية الغربية على أنها الشكل النهائي للحكومة الإنسانية، وينتقد أيضاً أطروحات السياسيين القائمة على انهيار خط برلين، وتهاوي النظم الشيوعية، وأهمية الأمم المتحدة، وإعلان رئيس الدولة المهيمنة على النظام العالمي الجديد،

---

(١٥) انظر: هانتنغتون، المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٩.

ورفض رئيس الجامعة الرئيسة في العالم تعيين أستاذ للدراسات الأمنية على اعتبار عدم وجود حاجة، ولم نعد ندرس الحرب فلم تعد هناك حرب.

يقول هانتنغتون بأن هذه كلها أوهام، بدليل ظهور الصراعات العرقية وانهيار النظام والقانون، وانبعاث تحالفات جديدة، وظهور حركات شيوعية وفاشية جديدة، واتساع الأصولية الدينية، وعجز الأمم المتحدة عن كبح الصراعات المحلية الدموية، وهناك نزعة عند الناس إلى تقسيم بعضهم إلى (نحن وهم)، والشرق والغرب، والشمال والجنوب، والمركز والمحيط الخارجي، ودار السلام ودار الحرب، ومناطق سلام ومناطق اضطراب، والدول الغنية والدول الفقيرة. فالعالم غارق في فوضى تفكك الدول، واتساع نطاق الصراعات القبلية والعرقية والدينية، وظهور المافيا الإجرامية الدولية، وزيادة أعداد اللاجئين بعشرات الملايين، وانتشار الأسلحة النووية، وانتشار الإرهاب وتفشي المذابح[١٨]. في ظل هذا الوضع يريد من تحلو له العولمة الثقافية أن يعمم ثقافة أمريكا على العالم، في الوقت الذي توصف فيه الثقافة الأمريكية على أنها «نفاية الثقافات، وثقافة النفايات»[١٩]. وقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن سوق الثقافة الراقية والرفيعة محدودة، وبالتالي لا بد من الترويج لثقافة أكثر انتشاراً، لذا عهدت إلى هوليوود ووكالات الإعلان لتبني هذه المهمة على الرغم من أن هناك «شعراء وروائيين وفلاسفة ومخرجين سينمائيين من أعلى المستويات، فقد تبين لها أن لرامبو وشوارزينغر ومادونا ومايكل جاكسون أفضلية اقتصادية. إن النخبة الثقافية موجودة وجيّدة في الولايات المتحدة، وتلاقي دعماً مقبولاً من الدولة ومن مؤسسات المجتمع، لكنها نخبة محدودة ومحصورة في الدوائر الفكرية، وهي تدرك أن للثقافة المتدنية المستوى سوقاً أوسع كثيراً من سوق الثقافة الراقية»[٢٠].

ثم إن سبب استعمار والت ديزني للثقافة العالمية هو ذلك الصراع

---

(١٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٥٣ ـ ٥٨.

(١٩) هذا التعبير للمحرر الثقافي في مجلة **نيويورك تايمز**. ذكره جميل مطر في مداخلته ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: بول سالم، «الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين،» ورقة قدمت إلى: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٢٧٥.

(٢٠) بول سالم، «الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٩ (آذار/مارس ١٩٩٨)، ص ٨٧.

والمنافسة بين الأزواج التالية: الشاق والسهل، البطيء والسريع، المعقد والبسيط، وكل أول من هذه الأزواج يرتبط بنتاج ثقافي متميز يدعو إلى الإعجاب والإكبار، أما كل ثان من هذه الأزواج فهو يتلاءم مع لهونا وتعبنا وخمولنا. إن ديزني ومكدونالدز وإم. ت. ڤي «MTV» تروج لما هو سهل وسريع وبسيط(٢١).

واستطاعت أمريكا بهذه الطريقة أن تصل إلى شباب اليوم، وأن تضع ثقافة محدودة للشبان، لذا فهي تسيطر عليهم من دون منازع، وينعكس هذا التأثير في المستقبل في كون هؤلاء الشبان نخب المستقبل وقادته، وكأنما أمريكا تريد أن تضمن المستقبل من الآن، لكن حقيقة الأمر هي عكس ذلك تماماً، بدليل بسيط، هو ما أظهره استبيان أجري على طلبة جامعة الإمارات، بشأن آرائهم واتجاهاتهم حول الولايات المتحدة، فكان ٦٤ بالمئة يعتبرون الولايات المتحدة معادية، و٥٥ بالمئة يعتبرون أمريكا تشكل خطراً على الأمة العربية، و٥٠ بالمئة يؤكدون بأن أمريكا تعادي الإسلام. فهذا الجيل الذي يقف هذه المواقف تجاه أمريكا هو الذي يستهلك الثقافة الأمريكية(٢٢).

٢ ـ العولمة الاتصالية

يرتبط الإعلام بالبنية السياسية الدولية، وبالبنية الاقتصادية، وبالبنية الثقافية. وعالم الإعلام في الوقت الحاضر، هو عالم بلا دولة وبلا أمة وبلا وطن، لأن الحكومات فقدت السيطرة على فضائها الجوي، وأصبح الفضاء اللامحدود هو المكان الذي تتحرك فيه العولمة الإعلامية أو هو وطن الإعلام. هذا الوطن الإعلامي يستخدم ما يزيد على خمسمائة قمر صناعي تدور حول الأرض، ويستقبل بثها أكثر من مليار من أجهزة التلفزيون، لكن نظام الإعلام «لا يشكل نظاماً دولياً متوازناً لأن كل مدخلاته ومراكز تشغيله وآليات التحكم فيه تأتي من شمال الكرة الأرضية، وهذا ما أدى إلى هيمنة الدول المتقدمة عليه في مقابل تبعية الدول النامية»(٢٣). وتبين لنا إحصاءات منظمة اليونسكو أن هناك ثلاثمئة شركة إعلامية هي الأولى في العالم، وجدنا بينها

---

(٢١) مارتين وشومان، **فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية**، ص ٤٦.

(٢٢) انظر مداخلة عبد الخالق عبد الله ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: سالم، «الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين،» ص ٢٧٣.

(٢٣) عمر، «إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك،» ص ٧٧.

١٤٤ شركة أمريكية و٨٠ أوروبية و٤٩ يابانية. ومن بين الخمس والسبعين الأول في مجال نقل المعلومات إلى الجمهور هناك ٣٩ شركة أمريكية و٢٥ أوروبية غربية و٨ يابانية.

وفي قطاع الخدمات (المعلوماتية والاتصالات البعيدة المدى) ومن بين الشركات الثماني والثمانين الأولى نجد ٣٩ أمريكية، و١٩ أوروبية غربية، و٧ يابانية. وفي قطاع التجهيزات ومن ١٥٨ شركة هناك ٧٥ شركة أمريكية و٣٦ أوروبية غربية و٣٣ يابانية، ويوجد الباقي بأكمله تقريباً في الشمال في استراليا وكندا[٢٤].

وتقسم هذه الشركات إلى ست مجموعات، أربع منها أمريكية وواحدة أوروبية وواحدة استرالية ـ أمريكية. هذه المجموعات هي:

تايم ورنر (Time Warner)، مجموعة برتلز مان (Bertels Man)، مجموعة ڤياكوم (Viacom)، مجموعة ديزني (Disney)، نيوز كوربوريشن (News Corporation) ومجموعة تي. سي. تي. «TCT».

وهناك مجموعات إعلامية أخرى، لكنها أقل من هذه المجموعات من حيث الأنشطة والدخل. فضلاً عن ذلك فقد صرحت إحدى الشركات الأمريكية بأنها في عام ٢٠٠٢ سوف تطلق قمراً صناعياً يبث ألفاً وخمسمائة قناة تلفازية في آن واحد. أما كفاءته فإنها تعادل مجموعة الأقمار الصناعية الحالية... وشبكة الانترنت القادمة ستصل سرعتها إلى ٢٠٠٠ مثل الشبكة الحالية، وأن الإنسان بإمكانه مشاهدة مئات القنوات التلفزيونية وهو في مكتبه أمام الكمبيوتر. واتفقت خمس عشرة شركة أمريكية وأوروبية ويابانية على مشروع يؤدي إلى تطويق الكرة الأرضية بكوكبة من الأقمار الصناعية. تساعد هذه الأقمار أي فرد في أي مكان في العالم على الاتصال بأي شخص في العالم، والتقاط البث الفضائي مباشرة من دون الحاجة إلى الأطباق، أو أي خدمات أرضية، وتصبح هذه الأطباق تكنولوجيا قديمة تجاوزها الزمن. وفي هذه الحالة، فإن هذا المشروع ما هو إلا ردة فعل ضد ما تقوم به الحكومات التي تمنع امتلاك الأطباق أو إصدار تراخيص مقيدة، أو إدخال نظام إعادة البث، هذه الشبكة الكونية للشبكات (Global Network of Networks) كما

(٢٤) إحصاءات منظمة اليونسكو المنشورة في: **الشاهد** (نيقوسيا)، السنة ١٥، العددان ١٧٩ ـ ١٨٠ (تموز/يوليو ٢٠٠٠)، ص ٦٦.

أسمتها الإدارة الأمريكية هي البنية التحتية الكونية (Global Information Infrastructure) للمعلومات في عصر العولمة[٢٥].

لكننا إذا ناقشنا هذه المعلومات بهدوء، وقارناها مع إحصائية تقول بأن شبكة المعلومات العالمية ليست عالمية على الإطلاق، بدليل أن ٦٠ بالمئة من مستخدمي هذه الشبكة يقيمون في أمريكا الشمالية، وأن سكانها يمثلون ٥ بالمئة من سكان العالم، وأفريقيا، قارة كاملة ليس فيها سوى ١٤ مليون خط تليفون، أي أقل مما لدى طوكيو. ثم إن الدول النامية ستهمش بدرجة أكبر بسبب العمل على الانترنت. فضلاً عن ذلك اعترف رئيس وزراء اليابان بأنه لم يستخدم الكمبيوتر قط في حياته، بينما هو يستضيف قمة أوكيناوا. والهند رغم شهرتها كسوق ناشئ في مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، إلا أن نحو ربع مليون قرية من قراها ليس بها خط تليفوني واحد... ومن المرجح أن يتركز استخدام الانترنت على أصحاب الدخول المرتفعة والتعليم العالي من المتحدثين بالإنكليزية، وأن هناك ملايين من السكان في مختلف أنحاء العالم، يعيشون من دون مياه شرب نظيفة وكهرباء، ناهيك عن خطوط التليفون وأجهزة الكمبيوتر[٢٦]... وإذا كان الوضع هكذا فكيف نتفق ما مع يعرض عن وضع هذه الشبكة العالمية المخيف، وما مع يصور على أن العولمة حتمية لا مفر منها.

وإذا نظرنا إلى الحدث الصحفي في إطار العولمة، نرى أن الحدث ليس هو ما يساعدك على معرفة وتشخيص توجهات المجتمع، ويحدد مسؤوليتك تجاهها بل هو ما يسمح بالبيع إذا كان ضمن صحافة مكتوبة، أو ازدياد ربح قناة تلفزيونية، إن كان الحدث يعرض في القناة التلفزيونية، ومثل غارودي على ذلك «إذا كنت تحب زوجتك فذلك لا يهم أحداً. فإذا قتلتها فهذا حدث (متفرقات) وهو يكلفك مقالة صغيرة في الصحيفة أو ٢٧ ثانية في النشرة التلفزيونية، وإذا ما قطعتها إرباً فهذا يستحق عموداً في صحيفة أو ثلاث دقائق من البث، وإذا ما أكلتها (كما فعل أخيراً أحد اليابانيين) فإنها الشهرة»[٢٧]، والعنف أيضاً مربح ويستغل استغلالاً أمثل مثلما يحصل في

---

(٢٥) انظر: عمر، المصدر نفسه، ص ٨٨ ـ ٨٩، ومالك ابراهيم الأحمد، **العولمة في الإعلام**، ص ١٢٢.

(٢٦) انظر بشأن هذه المعلومات: **القدس**: ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٠، و٢٣/ ٧/ ٢٠٠٠.

(٢٧) روجيه غارودي، **العولمة المزعومة: الواقع، الجذور، البدائل**، تعريب محمد السبيطلي (صنعاء: دار الشوكاني للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، ص ٧٧.

أفلام الرعب الأمريكية. وكذلك الحال في الصور الخادعة والمقابلات المغشوشة، مثلما حصل في تركيب صورة لأم وابنها وإخراجها من غرفة الجثث، وتصويرها وكأنها مجزرة وحشية وقعت، وعلى أثرها انطلقت أحداث عام ١٩٨٩ وأدت إلى سقوط تشاوشيسكو.

وإذا كان البعض يتصور أن إعلام العولمة هو الذي أجبر الحكومات على الاهتمام بقضايا الإنسان ومشاكل الأقليات، وحول المجتمعات والبيئات الداخلية إلى مجتمعات وبيئات عالمية، واختصر المسافات والزمن بين العالم، فإن الحقيقة هي أن إعلام العولمة هو الذي دفع الناس إلى السلوك الاستهلاكي ونشر قيم هذا السلوك الاستهلاكي، وهو الذي يضغط على الحكومات بحجة حقوق الإنسان، ويصور للناس بأنه يدافع عن حقوق الأقليات، وعن الحرية والديمقراطية، وعلى أساس أنه إعلام حر، وهو الذي أصبح جزءاً من الأنشطة الاقتصادية، وأن منطلقه الربح، ويخدم في نتيجته النهائية قوى عظمى، وأضعف بشكل واضح وظاهر للعيان الإعلام الوطني. وأصبح الإعلام الوطني تابعاً له، ويعتمد على ما يقدم له من صور ومعلومات، وإعلانات. ويعتقد صناع هذا الإعلام، ويؤيدهم وللأسف الكثيرون في منطقتنا العربية، بأن هدف هذا الإعلام هو دمج الثقافات في ثقافة واحدة، هي ثقافة العولمة، ويتم ذلك عبر الإعلام الموجه الذي يستخدم الكلمات والصور، والذي يروج لنمط الحياة الغربية على أساس أنها النموذج الأمثل، وهي حياة المجتمع الرأسمالي، وتشجيع من ينخرط في هذا النموذج من الحياة، لكي يكون هذا التشجيع حافزاً للآخرين للاحتذاء حذو من تقبل هذا النموذج.

٣ ـ العولمة الاقتصادية

العولمة الاقتصادية هي عملية سيادة نظام اقتصادي واحد، ينضوي تحته مختلف بلدان العالم في منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية، تقوم على أساس تبادل الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال. ونتيجة لظهور الشركات المتعددة الجنسيات فقد تطورت العلاقات الاقتصادية بين بلدان العالم، وتضخمت هذه الشركات لاستفادتها من فروق الأسعار ونسبة الضرائب ومستوى الأجور «وانتهاء بتركيز الإنتاج في المكان الأرخص ونقله إلى الاستهلاك في المكان الأعلى على مستوى الكرة الأرضية، ولم لا؟ والعولمة

هي صناعة الأسواق التي تضمن عالمية التصدير والاستيراد»[٢٨]، والعولمة الاقتصادية هي أيضاً «الاقتصادات العالمية المفتوحة على بعضها، وهي ايديولوجيا ومفاهيم الليبرالية الجديدة التي تدعو إلى تعميم الاقتصاد والتبادل الحر كنموذج مرجعي، وإلى قيم المنافسة والإنتاجية. وهي تعد العالم بالرفاه (دون البنين) وبالمزيد من التقدم»[٢٩].

ويصف إدوارد لتواك (Edward Luttwak)، الكاتب السياسي الأمريكي، العصر الجديد، بأنه عملية انصهار الاقتصادات القروية والإقليمية في اقتصاد عالمي شمولي واحد لا مكان فيه للخاملين، بل يقوده أولئك الذين يقدرون على مواجهة عواصف المنافسة الهوجاء، وأن ما يجري في السوق الرأسمالي هو الرأسمالية النفاثة، لأن السرعة المروعة التي تتم فيها عملية التحولات قد أحدثت صدمة لشطر عظيم من السكان. ويوعز لتواك إلى أن سبب التفكك الأسري الحاصل في الولايات المتحدة هو عولمة الاقتصاد. حتى الاضطرابات التي كانت سائدة في المكسيك والدول المشابهة لها، ما هي إلا نتاج هذه القوة التدميرية التي تسمى بعولمة الاقتصاد. وكمثال على ذلك فإن الشاب البالغ من العمر ثلاثين عاماً، لا يستطيع التعامل مع البضائع التي يتعامل معها الشاب الذي يصغره بسنوات قليلة، كأجهزة التسلية والكمبيوتر، لأنها تفوق مداركه، وعليه التواصل معها، وهذا التواصل يتطلب مقدرة من الذكاء والحركة والتنقل. . . واعترف تايل نيكر (Tyll Necker)، رئيس اتحاد الصناعات الألماني (BDI)، بأن العولمة أدت إلى تحولات هيكلية وبسرعة عالية، يصعب على عدد كبير من الأفراد مسايرتها وتحمل أعبائها، لذا فهي، أي العولمة، أرهقت غالبية السكان حتى أولئك الذين يدعون لاعبين عالميين (Global Players)، وهم قادرون على تحمل كل الضغوط[٣٠].

لكن ليس شرطاً أن يخضع الاقتصاد العالمي لمبدأ واحد، ينطبق على جميع بلدان العالم. فما تدعو إليه بلدان الرفاهية عن تراجع وانحسار دور الدولة، وإعطاء قوى السوق مجالاً أوسع، يجري عكسه تماماً في البلدان الصاعدة التي تحتاج إلى دعم الدولة، ومشاركتها في بناء الاقتصاد الوطني. ويرفض قادة

---

(٢٨) عمر، «إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك،» ص ٧٤.

(٢٩) انظر تعقيب عتريسي على بحث: يسين، «في مفهوم العولمة،» ص ٤٤.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: مارتين وشومان، **فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية**، ص ٥٧، ٣٢٤ و٣٢٦.

المؤسسات الاقتصادية في أمريكا وألمانيا تدخل الدولة في شؤونهم، وبخاصة في قراراتهم الاستثمارية، لكنهم يخضعون في البلدان الآسيوية للشروط التي يضعها البيروقراطيون الحكوميون. ثم إن صناع العولمة يضعون الاقتصاد كأداة للعولمة وجغرافية العالم مادة لها. ومن أجل توضيح ملامح صورة العولمة الاقتصادية نورد ما يلي:

«١ ـ سقوط الاعتبارات الاستراتيجية وهيمنة الطموحات التجارية.

٢ ـ ترسيخ الاعتقاد بأن الرخاء الاقتصادي يقود حتماً إلى التشابه واستقرار النمط الأوحد.

٣ ـ تنامي الشعور بأن الكون أصبح أخيراً يسكنه العقلاء، يفكرون ويتصرفون بنفس الطريقة ووفق نظرية جديدة في منطقها ومثلى في جوهرها لأنها نتاج تجربة كاملة من تاريخ البشرية، كما يدعي ذلك أصحابها»[٣١].

ويسخّر الآن صناع العولمة رؤساء الدول من أجل زيادة مدخولاتهم المادية، وتنمية مصالحهم الاقتصادية. ففي عام ١٩٨٨ زار الرئيس الأمريكي القارة الأفريقية، واصطحب معه ثمانمئة رجل أعمال معظمهم من السود. وكان يروج، بل يطبق فكرة التجارة لا المساعدة مع القارة الأفريقية. ومثلما فعل الرئيس الأمريكي فعل الرئيس الصيني عندما زار الولايات المتحدة والتقى مع قادة الشركات الكبرى، وكذلك الرئيس الفرنسي جاك شيراك فهو يسافر برفقة رجال الأعمال الفرنسيين. وعليه فقد أصبح زعماء الدول الصناعية مروجي مبيعات لمصالح بلدانهم.

وإذا كان الوضع هكذا، أليس من حقنا أن نتساءل عما إذا كانت زيادة التجارة بهذه الطريقة تسرع من احتمال الحرب بين الدول، وذلك لنشوء مصالح متعددة ومختلفة لهذه الشركات المتعددة الجنسيات، أو للدول؟ وتذكر إحدى الدراسات «أن المعدلات الزائدة في التجارة قد تكون قوة مسببة للشقاق بالنسبة للسياسة العالمية وأن زيادة التجارة في النظام الدولي في حد ذاتها لا يحتمل أن تخفف من التوترات العالمية أو تؤدي إلى استقرار عالمي أكبر»[٣٢].

---

(٣١) جمال عياد، في: حاتم بن عثمان، **العولمة والثقافة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩)، ص ٢١ ـ ٢٢. وهي في الأصل مقابلة صحافية أجراها حاتم بن عثمان مع جمال عياد ونشرت في: **الرأي** (الأردن)، ١٧/ ١١/ ١٩٩٨.

(٣٢) هانتنغتون، **صدام الحضارات.. إعادة صنع النظام العالمي**، ص ١١١.

٤ ـ العولمة السياسية

هي تقليص فاعلية الدولة أو تقليل دورها، واعتبار الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية شريكاً للدولة في صنع قراراتها السياسية. وهذا يعني أن مبدأ السيادة آخذ بالتآكل نتيجة علاقات الدول فيما بينها في مختلف مجالات الحياة. وتصبح حرية الدول بحسب مشيئتها ناقصة، لذا فالعولمة السياسية تعني «نقلاً لسلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها»[٣٣]، وهي تعني أيضاً «الدعوة إلى اعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية. وهي إعلان لنهاية سيادة الدولة ولنهاية الحدود ولتكامل حقل الجغرافية السياسية»[٣٤]، ويتوقع الإيطالي ريكاردو بتريلا أن تكون السلطة في المستقبل «في أيدي مجموعة متحدة من رجالات أعمال دوليين وحكومات مدن، همها الأول تعزيز القوة التنافسية لتلك المشاريع والمؤسسات العالمية المستوطنة في مدنها»[٣٥]. فضلاً عن ذلك، كتب جلال أمين بحثاً بعنوان «العولمة والدولة» تناول فيه قدم وحداثة العولمة، وهل تراجعت قوة الدولة أم تغيرت الوظيفة؟ والعولمة والدولة الرخوة، وغيرها من المحاور[٣٦]، أقول على الرغم من كل هذه الآراء والتنظيرات فإن الولايات المتحدة وتحت غطاء العولمة السياسية، انتهجت سياسة متأثرة بعنصرين أساسيين هما بريطانيا وألمانيا. فهي تأثرت ببريطانيا من ناحية سيطرتها على البحار والجو والفضاء واستعمال هذه السيطرة لخلق توازنات إقليمية في أنحاء العالم، ومنع أي قوة من النمو لكي تنافس الولايات المتحدة، من دون أن تدخل هي (أي أمريكا) مباشرة في صراعات عسكرية. والعنصر الآخر الذي شكل سياستها هو تأثرها ببسمارك (١٨٧١) الذي تقوم سياسته على إقامة ألمانيا علاقات مع جميع القوى الكبرى في أوروبا باستثناء فرنسا، بحيث يكون لهذه الدول نفع في علاقاتها مع ألمانيا، أكثر من قطع علاقاتها معها. لذا فأمريكا جعلت نفسها مركزاً لعلاقات العالم السياسية والدبلوماسية والأمنية والاقتصادية والثقافية، من

---

(٣٣) عمر، «إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك،» ص ٧٤.

(٣٤) انظر تعقيب عتريسي على بحث: يسين، «في مفهوم العولمة،» ص ٤٤.

(٣٥) مارتين وشومان، **فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية**، ص ٥٤.

(٣٦) جلال أمين، «العولمة والدولة،» ورقة قدمت إلى: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ١٥٣ ـ ١٧٠.

خلال إقامة علاقات مع أغلب دول العالم، بحيث تكون هذه الدول مستفيدة من علاقاتها مع أمريكا ولا يمكن أن تتخلى عن تلك العلاقة. وعليه فإنه ليس من باب المصادفة أن يكون مقر الأمم المتحدة في نيويورك، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن، وزج البيت الأبيض ووزارة الدفاع والخارجية الأمريكية في السياسة العالمية[٣٧].

ويحاول صناع العولمة الترويج لإلغاء الحدود السياسية بين البلدان على أساس أن سلطتهم هي أعلى من سلطات الدولة. ففي اللقاء الذي تم في فندق فيرمونت في سان فرانسيسكو عام ١٩٩٥ بحضور غورباتشوف جمع خمسمائة من قادة العالم في مجالات السياسة والمال والاقتصاد، وعلماء من كل القارات، وقد سمى غورباتشوف هؤلاء بالخبراء، وأراد من خلال هذا اللقاء أن يحدد معالم القرن الحادي والعشرين. وقد تكلم جون غايج (John Gage)، مدير شركة ميكروسيستمز للكمبيوتر، قائلاً «بمستطاع كل فرد أن يعمل لدينا المدة التي تناسبه، إننا لا نحتاج إلى الحصول على تأشيرات السفر للعاملين لدينا من الأجانب»[٣٨]. إذن الحكومات والدول لم تكن عائقاً بالنسبة له: فهو يوظّف حسب ما يريد وفقاً لحاجته، لأن شركته حسب ما يدعي تستلم طلبات العمل بالكمبيوتر: «إننا نتعاقد مع العاملين لدينا بواسطة الكمبيوتر، وهم يعملون لدينا بالكمبيوتر ويطردون من العمل بواسطة الكمبيوتر أيضاً»[٣٩].

واستمر بالتفاخر بشركته وكيف أنها حققت أرباحاً عالية من الصفر إلى ٦ مليارات دولار، بسرعة هائلة، لكنه على الرغم من هذا التفاخر فإنه وجه انتقاداً لديفيد باكارد (David Packard)، وهو أحد مؤسسي شركة هولت باكارد (Hewlett-Packard) للتقنية العالمية، بأن شركة باكارد لم تحقق أرباحاً مثل شركته، لكن باكارد وجه سؤالاً لجون، فقال له: كم عدد العاملين الذين تحتاجهم شركتك؟ فكان جوابه بأنهم «ستة ولربما ثمانية[٤٠]، ولا يهمنا أين يسكن هؤلاء، ومن دونهم تقف شركتنا عن العمل»، لكن مدير الجلسة سأل

---

(٣٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: سالم، «الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين،» ص ٢١٢.

(٣٨) مارتين وشومان، **فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية**، ص ٢٤.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٥.

جون، كم عدد العمال الذين لديكم؟ فقال «١٦ ألفاً ـ وإذا ما استثنينا قلة ضئيلة منهم، فإن جل هؤلاء احتياطي يمكن الاستغناء عنه عند إعادة التنظيم»[٤١]. إذن لا أمل لتشغيل العاطلين عن العمل أو إيجاد فرص جديدة لعمل الناس في ظل العولمة، فهم يقولون بأنه يكفي ٢٠ بالمئة (مجتمع الخمس) من سكان العالم العاملين لتسيير الاقتصاد الدولي، أما ٨٠ بالمئة من العالم المتبقية، فيعبر عنهم رأي مدير شركة سكوت مكنيلي (Scoot McNealy) فهو يقول «إن المسألة ستكون: إما أن تأكل أو تؤكل»[٤٢] تلك هي أصدق عبارة تعبر عنها العولمة السياسية.

رابعاً: أخطار العولمة وكيفية مواجهتها

١ ـ أخطار العولمة

أ ـ إن تقدم العلم والتقنيات في ظل العولمة يؤدي إلى تدمير الطبيعة، بدليل أن قنبلة هيروشيما أدت إلى مقتل ٧٠ ألف شخص في لحظة واحدة، في حين تمتلك القوة النووية الآن مخزوناً يعادل أكثر من مليون قنبلة من قنابل هيروشيما. معنى ذلك أن لهذه القوة قدرة على القضاء على سبعين ملياراً من الكائنات الإنسانية، أي اثنتا عشرة أو خمس عشرة مرة مما يوجد على الأرض. فضلاً عن ذلك، فإن التربة أنهكت من المعالجات الكيميائية، وهنالك مشكلة تلوث الهواء، ومجازر البحر وثرواته السمكية، ونفاد مصادر الطاقة الجوفية غير المتجددة كالنفط، مما يعني أن هناك تهديداً لكل الوسط الضروري للحياة، كالماء والهواء والأرض «مما يجعلنا نتساءل إذا ما واصلنا في هذه الطريق الانتحارية، وإذا ما استمرت الأرض مسيّرة بهذا الشكل، هل ستبقى قابلة للسكن إلى نهاية القرن الواحد والعشرين؟»[٤٣].

ب ـ تلعب الشركات المالية التي أفرزتها العولمة دور الشرطي في البلدان المضيفة لاستثمارات هذه الشركات، وعلى هذه الدول المضيفة الالتزام بادعاءات معينة في السياسات الاقتصادية، وإلا فقد يتم سحب تلك الاستثمارات والتوظيفات، ويؤثر ذلك في انخفاض عملات تلك الدول،

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٤٣) غارودي، **العولمة المزعومة: الواقع، الجذور، البدائل**، ص ١٨٥.

وانخفاض العملات الأجنبية، وحدوث إفلاسات مالية، مما يضطرها إلى الرضوخ تحت أي شروط أو قيود، ويعدّ ذلك تنازلاً عن جزء كبير من سيادتها.

ج ـ الأفكار التي تطرحها العولمة هي أفكار براقة، وتلاقي رواجاً وقبولاً عند الجميع، فهي عندما تطرح حقوق الإنسان والديمقراطية والثقافة الحديثة والتخلص من التعصب الديني أو القومي أو العرقي، فإن مثل هذه الأفكار تبدو لمن يسمعها مقبولة جداً، لكن علينا أن نسأل بعد ذلك ما هي الأشياء التي تجري عولمتها؟ فإذا ازدادت سرعة النقل والمواصلات واتسع السوق، بعد إزالة الحواجز بين البلدان لانتقال السلع والخدمات والأشخاص والأفكار، علينا أن نسأل ما هي طبيعة هذه السلع التي انتقلت بين البلدان وما هي نوعية المعلومات والأفكار، وما هي نوعية التقدم العلمي؟ فالإنسان في عصر العولمة عليه أن يقبل نوعية معينة من السلع والخدمات والابتكارات. فهي إذن عولمة نوع أو نمط معين من الحياة يفرض على الآخرين، ويتم تنميق وتزيين هذا النمط الذي يسوّق إلى العالم كله. وإذا اقتنعنا بذلك، فإن صورة العولمة التي يقدمها الغرب لنا براقة بمجرد الاقتناع بأن الهدف هو هذا.

د ـ بدأت أشكال جديدة للاستعمار الحديث بعد التحرر من الاستعمار الاستيطاني، تحت عدة تسميات: «مناطق النفوذ والأحلاف العسكرية في عصر الاستقطاب، والشركات المتعددة الجنسيات، واتفاقية تعريف التجارة الخارجية، واقتصاد السوق ومجموعة الدول الصناعية السبع أو الثماني، والعالم ذو القطب الواحد، وثورة الاتصالات، والعالم قرية واحدة»[٤٤].

هـ ـ العولمة في البلدان العربية تعمق التخلّع الاقتصادي، أي فقدان الترابط بين قطاعات الاقتصاد، وتزيد البطالة، وترفع فاتورة الغذاء المستورد للبلدان العربية، وتساهم في انحسار مهمة الدولة، بل يرى بعض الباحثين بأن «الدولة في منطقتنا العربية قد أصبحت في الواقع، وللأسف، من أكثر أدوات العولمة فعالية ونشاطاً»[٤٥]، لكن هذا الرأي مبالغ فيه، فلم تصل الدول في منطقتنا العربية إلى هذا الحد، على الرغم من الضغوط الكبيرة التي

(٤٤) حنفي، «الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية،» ص ٢٤٥.

(٤٥) جلال أمين، «العولمة والدولة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٨ (شباط/فبراير ١٩٩٨)، ص ٣٦.

تمارسها مؤسسات العولمة في منطقتنا كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٢ ـ الحلـول

بعد أن أوجزت القول بشأن أخطار العولمة، لا بد من أن نذكر الحلول المقترحة من الباحثين بشأن مواجهة العولمة، وسنركز هنا على الحلول الخاصة بمنطقتنا العربية، ومن هذه الحلول:

أ ـ **ما قدم من مقترحات في المؤتمر الاقتصادي العربي**، الذي شاركت فيه سوريا والعراق ولبنان واليمن وفلسطين والجزائر والأردن، وكانت توصياته:

ـ دعوة الدول العربية للدخول في تكتلات اقتصادية عربية تحقيقاً للمصالح المشتركة.

ـ إنشاء هيئة محلية مرتبطة بهيئة عربية عليا هدفها دعم البحث والتطوير واستقطاب التقنية المناسبة.

ـ وقف نزيف العقول العربية من خلال هجرتها إلى الخارج.

ـ تكوين قاعدة بيانات لخدمة النشاط الاقتصادي العربي.

ب ـ **مشروع محمد عابد الجابري**، ملخصه:

الأطروحة الأولى: ليست هناك ثقافة عالمية واحدة، بل ثقافات.

الأطروحة الثانية: الهوية الثقافية مستويات ثلاثة: فردية، وجمعوية، ووطنية قومية، والعلاقة بين هذه المستويات تتحدد أساساً بنوع الآخر الذي تواجهه.

الأطروحة الثالثة: لا تكتمل الهوية الثقافية إلا إذا كانت مرجعيتها إجماع الوطن والأمة والدولة.

الأطروحة الرابعة: ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي، بل هي أيضاً، وبالدرجة الأولى، ايديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم.

الأطروحة الخامسة: العولمة شيء والعالمية شيء آخر. العالمية تفتُّحٌ على العالم، على الثقافات الأخرى، واحتفاظ بالخلاف الايديولوجي. أما العولمة فهي نفي للآخر وإحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الايديولوجي.

الأطروحة السادسة: ثقافة الاختراق تقوم على جملة أوهام هدفها التطبيع مع الهيمنة وتكريس الاستتباع الحضاري.

الأطروحة السابعة: نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى، ويدفع إلى التفتيت والتشبث، ليربط الناس بعالم اللاوطن واللاأمة واللادولة أو يغرقهم في أتون الحرب الأهلية.

الأطروحة الثامنة: العولمة وتكريس الثنائية والانشطار في الهوية والثقافة العربية.

الأطروحة التاسعة: إن تجديد الثقافة، أية ثقافة، لا يمكن أن يتم إلا من داخلها؛ بإعادة بنائها وممارسة الحداثة في معطياتها وتاريخها، والتماس وجوه للفهم والتأويل لمسارها تسمح بربط الحاضر بالماضي في اتجاه المستقبل.

الأطروحة العاشرة: إن حاجتنا إلى الدفاع عن هويتنا الثقافية بمستوياتها الثلاثة، لا تقل عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التي لا بد منها لدخول عصر العلم والتقانة، وفي مقدمتها العقلانية والديمقراطية[٤٦].

ج ـ **مشروع محمد الأطرش القومي**، محاوره:

(١) إقامة منظومة أمنية إقليمية عربية.

(٢) إنشاء سوق عربية مشتركة، تستند إلى:

- الهوية العربية والانتماء القومي.
- ضرورات دعم الأمن القومي العربي.
- المصلحة الاقتصادية المشتركة.

(٣) التنمية العادلة والمستقلة.

(٤) انتشار الديمقراطية[٤٧].

د ـ **مقترح لي كوان يو**، الذي ذكره هانتنغتون، على الرغم من أنه

---

(٤٦) حول تفاصيل هذا المشروع، انظر: محمد عابد الجابري، «العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٨ (شباط/فبراير ١٩٩٨)، ص ١٤ ـ ٢٢.

(٤٧) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: الأطرش، «العرب والعولمة: ما العمل؟،» ص ١١٠ ـ ١٢٣.

مقترح عالمي، إلا أننا نذكره، باعتباره واحداً من أنواع البدائل للعولمة الحالية التي تقودها أمريكا. فاقتراح لي كوان يو، عام ١٩٩٤، عبارة عن ملاحظة هي أن حجم الإزاحة الذي أحدثته الصين في العالم يصل إلى درجة يكون على العالم معها أن يجد توازناً جديداً في خلال ٣٠ أو ٤٠ سنة. ولا يمكن أن ندّعي بأن الصين هي مجرد لاعب كبير، بل يمكن القول إنها أكبر لاعب في تاريخ الإنسانية. ويتوقع هانتنغتون بأنه إذا استمر النمو الاقتصادي الصيني عقداً آخر ـ وهذا يبدو ممكناً ـ ولو حققت الصين وحدتها خلال الفترة التالية، وهذا يبدو محتملاً ـ سيكون على دول شرق آسيا والعالم أن تستجيب لدور هذا اللاعب الأكبر في التاريخ الإنساني، والذي يزداد تأكيداً[٤٨].

نتائـج البحـث

١ ـ على العرب الآن، العمل من أجل الاستفادة من العولمة وأخذ ما هو إيجابي منها وترك ما هو سلبي، وأن لا يجعلوا من الصراع مع أمريكا وموقفها من الكيان الصهيوني، حالة تؤدي إلى ضياع فرصة الاستفادة من العولمة بهذه الذريعة أو تلك.

٢ ـ إذا سلمنا بأن هناك عولمة على مستوى الاقتصاد أو السياسة أو الإعلام، فليست هناك عولمة حقيقية على مستوى انتقال قوة العمل البشري، فالقيود التي تمارسها الدول الرأسمالية والعراقيل التي تضعها أمام انتقال أو هجرة قوة العمل البشري، توحي بأنه لم تكن هناك عولمة على صعيد قوة العمل.

٣ ـ إن سبب تزعم الولايات المتحدة الأمريكية للعولمة، يعود إلى أنها أقوى دولة في العالم عسكرياً واقتصادياً. . . وأنها تسيطر على مجلس الأمن الدولي، وهي التي تدير عملية الصراع العربي ـ الصهيوني. أما عملتها، أي الدولار، فهي تمثل أكبر دور في الاحتياطات النقدية الدولية، والشركات الأمريكية هي الأكبر والأكثر في العالم مقارنة بأية دولة أخرى، ومنتجات شركاتها غزت أغلب أسواق العالم، فضلاً عن انتشار ما تنتجه على صعيد الإعلام. . لكن ميزة أمريكا «لم تعد تكمن اليوم في سعة السوق الوطنية أو في ما لديها من علماء جهابذة، بل صارت تكمن في رخص الأيدي

---

(٤٨) هانتنغتون، **صدام الحضارات. . إعادة صنع النظام العالمي**، ص ٣٧٤.

العاملة»[٤٩]. ويعتقد غارودي بأننا نعيش عهد تعفن التاريخ المتميز بالهيمنة التقنية والعسكرية الساحقة للإمبريالية التي لا تحمل أي مشروع إنساني قادر على أن يمنح معنى للحياة والتاريخ. ويعتمد غارودي على إحصائيات الشرطة الأمريكية، ليقول إنه في نيويورك يتم اغتصاب امرأة كل ثلاث ساعات، ويقتل شخص كل ساعتين، ويقع اعتداء كل ثلاثين ثانية، وتمتلك أمريكا الرقم القياسي لانتحار الأحداث، وكذلك الجريمة، وتعد عشرين مليوناً لمتعاطي المخدرات. هذا هو نمط الحياة الأمريكي لمدعي التهذيب الأخلاقي.

٤ ـ نتفق تماماً مع هانز ـ بيتر مارتين وهارالد شومان، في استنتاجهما المبني على أساس أن «الزعم القائل بأن أمريكا تساعد باقي العالم على حل مشاكله حباً في الخير لوجه الله لا غير، هو زعم باطل أصلاً. فبغض النظر عن كل ما بينها من اختلافات، لا تحقق حكومات الولايات المتحدة الأمريكية، منذ قديم الزمان، إلا ما تراه يخدم مصلحتها القومية. فما دام يتعين مكافحة امبراطورية الشر في الشرق (أي الاتحاد السوفياتي) كان من المصلحة العامة أن يعم الرخاء والاستقرار أوروبا الغربية أيضاً، كواجهة حسنة للرأسمالية ودليل أكيد على إخفاق الشيوعية. إلا أن حاجة واشنطن إلى أوروبا انتفت الآن»[٥٠].

٥ ـ يتحدث الأمريكان ومعهم الكثيرون عن المساواة، ويعدونها سمة من السمات التي يتمتع بها المجتمع الأمريكي والتي تنادي بها الإدارة الأمريكية، وينطلقون منها إلى مفهوم الحرية، معتمدين في ذلك على إعلان الاستقلال الأمريكي الذي تضمن أن «كل الناس خلقوا متساوين»، واعتمدوا في ذلك على هوبس ولوك، لكن علينا أن نفهم ما هي هذه المساواة. فالمساواة عند هوبس هي «أن الناس متساوون لأنهم قادرون على قتل بعضهم البعض»، وعند لوك المساواة في القدرات، لكنه قال بأن الأطفال ليسوا مساوين لآبائهم، وهكذا يمكنهم القول بأن مفهوم المساواة يبدو للناس وهو شعار براق يروق لهم ويدافعون عنه، لكنه في حقيقة أمره غير هذه الصورة البسيطة التي نراها من خلال النص، والمبنية على تفسيرنا لهذا المفهوم وفقاً لقيمنا، لكن المساواة عند الأمريكان هي مثل ما يراه هوبس تماماً، فهم حتى المساواة في الدين المسيحي يفسرونها على أنها «مقامة على حقيقة أن كل الناس

---

(٤٩) مارتين وشومان، **فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية**، ص ٢١٥.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٨٩.

منحوا بتساو مقدرة واحدة بعينها، وهي القدرة على الاختيار الأخلاقي، فكل الناس بإمكانهم قبول الله أو رفضه، كما بإمكانهم أن يصنعوا خيراً أو شراً»[٥١].

٦ ـ إن انتشار نزعة الليبرالية المحدثة، رافقها، بل نتج منها، أو كردة فعل لها، تأسيس النظم الاستبدادية، مثلما حصل في نيوزيلندا (في حركة نيوزيلندا أولاً)، واستراليا، إذ ان حكومتها اتخذت إجراءات تقشف وقوانين عمل غاية في القساوة. وفي السويد، إذ أصبح عدد المعادين للأجانب في تزايد مستمر، وكذلك الحال في سويسرا وإيطاليا وفرنسا وبلجيكا[٥٢]، وأن «النمور الآسيوية عاشت تجربة النمو الاقتصادي في ظل دكتاتوري مستبد، لم تتخلص منه إلا كوريا الجنوبية في التسعينيات»[٥٣]، وفي رأيي الشخصي أنه حتى أمريكا التي تدعي الديمقراطية، تعيش حكماً دكتاتورياً مبنياً على دكتاتورية الرأسمالية المتمثلة بأصحاب الأعمال والتجار والشركات، فضلاً عن سيطرة اللوبي الصهيوني الذي يمثل أقلية تافهة مقارنة بحجم المجتمع الأمريكي، لكنه هو الذي يقود السياسة الأمريكية.

٧ ـ لم تحرز حقوق الإنسان والديمقراطية التي ينادي بها الغرب منذ عام ١٩٩٥ ولحد الآن، ذلك النجاح الذي تتمناه الشعوب، بل ان «جميع الدول غير الغربية تقريباً كانت تقاوم ذلك الضغط الغربي، من بينها دول هندوسية وأرثوذكسية وأفريقية، وإلى حد ما من أمريكا اللاتينية. وأكبر مقاومة لجهود التحول الديمقراطي الغربي جاءت من الإسلام ومن آسيا. وكانت هذه المقاومة عميقة الجذور في الحركات العريضة للتوكيد الثقافي المتجسد في الصحوة الإسلامية والإصرار الآسيوي»[٥٤].

٨ ـ نحن مع هانتنغتون في انتقاده للحكام والقادة السياسيين الذين يعتقدون بإمكانهم إعادة تشكيل مجتمعاتهم من الأساس، بالاعتماد على إدخال عناصر من الثقافة الغربية، فإنهم يخفقون لأنهم لا يستطيعون كبح عناصر ثقافتهم الأصلية، فهو يرى، (أي هانتنغتون) بأن «الفيروس الغربي بمجرد أن

---

(٥١) فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ**، ترجمة حسين الشيخ (بيروت: دار العلوم العربية، ١٩٩٣).

(٥٢) مارتين وشومان، المصدر نفسه، ص ٣١٨.

(٥٣) عبد الله، «العرب والعولمة: العولمة والاقتصاد والتنمية العربية (العرب والكوكبة)،» ص ٣٧٥.

(٥٤) هانتنغتون، **صدام الحضارات.. إعادة صنع النظام العالمي**، ص ٣١٠.

يسكن مجتمعاً آخر، يصبح من الصعب استئصاله. الفيروس يبقى، ولكنه غير قاتل، يظل المريض على قيد الحياة، ولكنه يبقى مريضاً»[٥٥]. فضلاً عن ذلك فهو ينتقد الغرب، لأنه لم يتعظ من نصائح مفكريه، فتوينبي يحذر من ضيق أفق الغرب ونظرته حول تمركز الذات، وأن العالم يدور حوله، وأن الشرق ثابت، والتقدم حتمي، أما اشبنغلر فإنه لم يجد فائدة في افتراض وحدة التاريخ، أي أن هناك حضارة واحدة، هي حضارة الغرب والآخرين روافد لها، أو يضيعون في رمال الصحراء. وبرودل يدعو إلى فهم الصراعات الثقافية الكبرى في العالم وتعدد حضاراته. على الرغم من كل هذا، فإن الغرب في نهاية القرن العشرين، يقع في وهم بأن حضارته هي الحضارة العالمية اليوم[٥٦].

٩ ـ على الرغم من ارتباط العولمة الآن بالولايات المتحدة الأمريكية، واستغلالها لصالحها، فإن من المتوقع أن تستقل ظاهرة العولمة تدريجياً عن الهيمنة الأمريكية. وبدلاً من أن تكون العولمة شكلاً من أشكال الأمركة العالمية تتحول إلى ظاهرة مستقلة تسيطر على العالم.

١٠ ـ يكتب أصحاب عقيدة السوق من أهل الغرب وفقاً لأساسهم الفلسفي الدارويني «أن من لا يستطيع تدبير طعامه بجهده لا يستحق أن يعيش». ويضيفون أن تقدم البشرية خلال آلاف السنين كان عبر اختفاء المجتمعات والحضارات الأضعف وبفضل غلبة أهل العزم والقدرة والإبداع. ويذهب بعضهم إلى حد القول «إن مساعدة من يعجزون عن تدبير غذائهم تجعلهم عبئاً ثقيلاً يعطل تقدم القادرين على غزو كواكب مجاورة للأرض»[٥٧]، وأن «من لا يقدر على المنافسة على الأسواق عليه أن ينزوي إلى متاحف التاريخ، ولا مكان للأقزام بجانب الكبار»[٥٨].

---

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٥٧) عبد الله، المصدر نفسه، ص ٣٧٥.

(٥٨) حنفي، «الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية،» ص ٢٤٨.

(٢)
عولمة السياسة والعولمة السياسية[*]

عبد الخالق عبد الله[**]

مقدمة

ظاهرة عولمة السياسة التي لا تزال في بدايتها هي من الظواهر الجديدة المصاحبة لبروز وتطور العولمة وحركة عولمة العالم. كذلك فإن مفهوم العولمة السياسية هو من المفاهيم التي أطلت خلال الآونة الأخيرة، والتي تحتاج للمزيد من التوضيح والدراسة. ورغم تزايد تداول هذا المصطلح إلا أنه لم يتم بعد تعريفه أو حتى تحديد عناصره في الكتابات المتنامية حول العولمة[١]. وتشير أدبيات العولمة بوضوح أكبر لتعريف ظاهرة العولمة وتقدم مجموعة من التعريفات المختلفة للعولمة الاقتصادية وربما الثقافية، إلا أن العولمة السياسية لا تزال مغيبة في هذه الأدبيات حيث لا يمكن العثور على تعريف دقيق ومتفق عليه لهذا المصطلح الذي يوازي في أهميته مفهوم العولمة والعولمة الاقتصادية. فالأدبيات عادة ما تخلط بين مفهوم العولمة السياسية من ناحية، ومفاهيم أخرى قريبة الصلة بموضوع عولمة السياسة وبروز النظام العالمي الجديد والاتجاهات نحو الأقلمة والأمركة والاعتقاد بانتهاء عصر السيادة والدولة

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٨ (نيسان/أبريل ٢٠٠٢)، ص ٢٢ ـ ٣٥.

(**) قسم العلوم السياسية، جامعة الإمارات العربية المتحدة ـ العين.

(١) من أوائل الكتابات العربية الرائدة في مجال العولمة كتاب: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: المركز، ١٩٩٨).

القومية والمستجدات السياسية العالمية، وما إلى ذلك من العبارات والمفاهيم السياسية الجديدة التي أخذت تدخل قاموس علم السياسة، وخاصة حقل العلاقات الدولية. هذه المفاهيم وأخرى كثيرة تشير إلى تزايد حركة عولمة السياسة والاهتمام البحثي بالأبعاد السياسية للعولمة بعد أن أصبحت أبعادها الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية أكثر وضوحاً مما كانت عليه عندما برز مفهوم العولمة أول ما برز خلال العقد الأخير من القرن العشرين[٢].

لكن على رغم تزايد الاهتمام بظاهرة العولمة عموماً إلا أن البحث في البعد السياسي للعولمة ودراسة حركة عولمة السياسة غير متقدم في البحوث والدراسات السياسية. وعلماء السياسة على غير العادة لم يبذلوا الجهد المطلوب لدراسة تأثيرات العولمة في السياسة، وكيف تتم عولمة العالم سياسياً. ويقول زبيغنيو بريجنسكي في التعليق على هذا التردد من قبل علماء السياسة تجاه الإحاطة بالظواهر والمستجدات السياسية العالمية المعاصرة «إننا في عالم جديد إلا أن علماء السياسة لا يزالون منشغلين بدراسة وتحليل العالم القديم الذي تم تجاوزه في الواقع. وعندما يبدأ هؤلاء العلماء بالتركيز على المعطيات والوقائع السياسية الجديدة يكون العالم قد تغير وتم استبداله بعالم جديد آخر»[٣].

تستجيب هذه الدراسة لهذه الدعوة لضرورة إحاطة علماء السياسة بالمستجدات السياسية التي أخذت تتدفق بغزارة غير معهودة. وستركز بشكل خاص على المجال السياسي العالمي الذي يتغير بأسرع من قدرة علماء السياسة وأدواتهم البحثية على دراسته ومتابعته وتحليله واستخلاص اتجاهاته. وتؤكد الدراسة أن السياسة ككل الظواهر الحياتية الأخرى ليست بمنأى عن العولمة التي تكتسح كل المجالات الحياتية الأخرى. فالعولمة تتسع وتتعمق وتشمل كل الأبعاد الحياتية اليومية وتؤثر في كل الجوانب بما في ذلك الجانب السياسي الذي يشمل السلوك والوعي والفكر والحدث والقرار السياسي، الداخلي منه والخارجي. لقد أصبحت السياسة معولمة والبشرية تعيش عصر عولمة السياسة وأصبح من المهم معرفة كيف تتم عولمة السياسة.

---

(٢) عبد الخالق عبد الله، «العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها،» **عالم الفكر**، السنة ٢٨، العدد ٢ (تشرين الأول/أكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩).

(٣) Wolfgang H. Reinicke, *Global Public Policy: Governing without Government?* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1998).

ان هدف هذه الدراسة هو توضيح مدى تأثير العولمة في المعطيات السياسية كالدولة والسيادة والحكومات والقرارات ومخرجات ومدخلات النظام السياسي. وكيف يؤثر بروز الكل العالمي في السلوك والوعي السياسي وفي الهوية والمواطنة. وكيف تتم عولمة السياسة وما هي أهم تجليات وتجسيدات العولمة السياسية ومساراتها المستقبلية؟ ثم هل بالإمكان التوصل إلى تعريف لمفهوم العولمة السياسية الذي أصبح من المفاهيم السياسية الواسعة التداول؟ ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن بعض من الأسئلة وستبدأ بالحديث عن حركة عولمة العالم.

حركة عولمة العالم

لقد أصبح من الواضح أن العالم يتعولم بأسرع وأعمق مما كان يتصور أو يتخيل. فحركة عولمة العالم التي كانت قائمة دائماً في كل المراحل التاريخية المختلفة اندفعت بقوة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة وازدادت اندفاعاً مع بداية الألفية الجديدة[٤]. كل المعطيات والمؤشرات والحقائق والتطورات تشير إلى أن الحياة المعاصرة هي اليوم أكثر عولمة والعالم أكثر انكماشاً والدول أكثر ارتباطاً والاقتصادات أكثر اندماجاً والثقافات أكثر انفتاحاً والبشرية عموماً أكثر التصاقاً وأكثر وعياً بانتمائها لكوكب واحد من أي وقت من الأوقات. وعلى رغم المظاهرات الاحتجاجية العنيفة والانتقادات المشروعة ضد العولمة الفجة، فإن جدلية العولمة ما زالت مستمرة ولم تتوقف أو تتباطأ ويبدو أنها لن تتوقف[٥]. فالعالم في طريقه لمزيد من الانكماش والدول في طريقها لمزيد من الترابط والاقتصادات تتجه نحو مزيد من الاندماج والثقافات في طريقها لمزيد من الانفتاح في المستقبل القريب. حركة عولمة العالم قطعت شوطاً واسعاً ليس على صعيد الواقع فحسب وإنما على صعيد وعي الأفراد بالعولمة. الواقع الاقتصادي والسياسي والثقافي يتعولم ووعي الأفراد بحركة عولمة العالم يتعمق.

إن أكثر ما يميز عالم العولمة الذي هو قيد التشكل انه عالم بلا

(٤) السيد يسين، «في مفهوم العولمة،» ورقة قدمت إلى: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٢٣ ـ ٣٤.

(٥) عبد الجليل كاظم الوالي، «جدلية العولمة بين الاختيار والرفض،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٥ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)، ص ٥٨.

حدود[٦]. توحيد العالم وتجاوز الحدود الجغرافية والاقتصادية والثقافية وكذلك الحدود السياسية وفي مرحلة لاحقة إلغاؤها، ربما كلياً ونهائياً، هو جوهر حركة عولمة العالم وهدفها النهائي. حركة عولمة العالم بدأت بيد انها لم تكتمل بعد. كما أن الحدود بكل أشكالها المرئية وغير المرئية آخذة في التراجع التدريجي، إلا أن العالم لم يصل بعد إلى مرحلة الانتهاء الكلي من الحدود. ووحدة العالم تبدو اليوم كما كانت دائماً فكرة طوباوية لا تمت للواقع بصلة. لكن على رغم أن العالم بلا حدود غير قائم على أرض الواقع، وتصوير العالم على أنه سيتوحد خلال المستقبل فيه كثير من المبالغات، والاعتقاد بأن بالإمكان عولمة العالم عولمة كاملة يحمل كثيراً من السذاجة المفرطة، على رغم كل ذلك فإن البشرية على ما يبدو في طريقها لتحقيق الكثير من هذه الغايات والتصورات حول بروز عالم بلا حدود، والذي لم يعد بإمكان أحد الانعزال بعيداً عن مجرياته كما أكدت أحداث يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المشؤومة[٧]. فالقوة الدافعة لخلق عالم بلا حدود والبنية التحتية والمؤسساتية لدمج الاقتصادات والقناعات الفكرية والنفسية لترابط المجتمعات وانفتاح الثقافات أصبحت جاهزة. هذه القوى والمعطيات والاستعدادات التكنولوجية والمعلوماتية التي تدفع في اتجاه النظر إلى العالم كوحدة واحدة والاقتصاد العالمي كاقتصاد واحد والبشرية ككتلة واحدة تعيش في مجتمع عالمي، هي اليوم وفي هذه الفترة التاريخية أكثر نشاطاً ووضوحاً وتأثيراً من أي وقت آخر[٨].

مهما كان الأمر بالنسبة للمدى الذي قطعته حركة عولمة العالم، فإن المؤكد الوحيد هو أنها ليست متوازية أو متوازنة. فالعولمة تحتوي بطبيعة الحال على فرص استثمارية ومعرفية واعدة وكثيرة، كما أنها تحتوي على مخاطر تنموية وسياسية وثقافية أكثر. الفرص والمخاطر جزء لا يتجزأ من حركة العولمة التي أصبح من المشروع النظر إليها كتطور إيجابي أو سلبي في التاريخ الإنساني.

---

(٦) Kenichi Ohmae, *The Borderless World: Power and Strategy in the Interlinked Economy* (New York: HarperBusiness, 1990).

(٧) للمزيد من التحليلات حول أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، انظر: «التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية (حلقة نقاشية)،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٢ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١).

(٨) أنطوان زحلان، «العولمة والتطور التقاني،» ورقة قدمت إلى: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٧٧ - ١٠٢.

فالعولمة قد تبدو لبعض الدول والفئات والمجتمعات سلبية، وقد تبدو لدول وفئات ومجتمعات أخرى إيجابية. ومن الطبيعي والأمر كذلك أن يستقبل بعضهم العولمة بحماس وانغماس، وأن يميل بعض آخر للتوجس والانكماش واتخاذ المواقف الدفاعية منها. لكن مهما تباينت المواقف فإن الجميع، المنغمسين والمنكمشين، يقرون بوجود معطيات مثيرة وتحولات تأسيسية وحركة ضخمة في اتجاه عولمة العالم. العولمة مستمرة وهناك أكثر من تصور لحقيقة العولمة وأبعادها وتأثيراتها في الحياة.

فالكاتب والمفكر البريطاني الاجتماعي أنطوني غيدنز يقول ان العولمة هي في الأساس حالة حضارية جديدة، هي حالة «ما بعد الحداثة» القائمة فعلاً في المجتمعات ما بعد الصناعية. إن من خصائص هذه الحالة أنها ماضية في الانتشار، كما انتشرت في السابق موجة الحداثة إلى كل أرجاء العالم باستثناء أن انتشار العولمة يتم بأسرع من انتشار موجة الحداثة. ففي الوقت الذي استغرقت فيه الحداثة ثلاثة قرون لتصل إلى المجتمعات غير الأوروبية، فإن العولمة في المقابل لم تستغرق أكثر من عقد واحد لكي تنتشر على الصعيد العالمي وتتغلغل في كل المجتمعات وتخلق حالة حضارية عالمية تميل لدمج العالم. في عصر العولمة تنتقل الحداثة من إطارها المحلي المنعزل إلى طورها العالمي المندمج. إن العولمة هي انتقال الحداثة من المحلية إلى العالمية ووصول الحداثة إلى أعلى مستوياتها وبلوغها آخر مراحلها. ويتبع ذلك ان المجتمع الإنساني يصبح المجتمع الإنساني العالمي والاقتصاد الوطني يتحول إلى الاقتصاد العالمي وعلى الإنسان الذي اقتصرت علاقته بالمؤسسات المحلية التواصل مع المؤسسات العالمية والتعامل مع القوى والرموز والاتجاهات الاقتصادية والفكرية والسلوكية على الصعيد العالمي. ويضيف غيدنز أن هذه الحالة المتقدمة من الحداثة تختلف عن الحداثة الأولى في كونها خارجة عن السيطرة. الحداثة عززت سيطرة الإنسان على بيئته الطبيعية وجعلته متحكماً في واقعه السياسي والاجتماعي، أما العولمة فإنها تخلق عالماً لا يخضع لسيطرة كائن من كان ولا يعرف من يوجه مساراته ويتحكم في اتجاهاته، وهو مفتوح على كل الاحتمالات بما فيها أكثر الاحتمالات خطورة في التاريخ(٩).

أما المعلق الأمريكي توماس فريدمان فإنه في المقابل ينظر للعولمة نظرة

---

(٩) Anthony Giddens, *Runaway World: How Globalization is Reshaping Our Lives* (London: Profile Books, 1999).

نظامية حيث يقول إن العولمة هي نظام عالمي جديد وليست حالة حضارية جديدة. العولمة هي نظام عالمي جديد يعيد تشكيل الدول والمجتمعات والأفراد والقناعات على جميع المستويات. هذا النظام برز على اثر سقوط الاتحاد السوفياتي وانحسار النظام الشيوعي وتراجع الفكر الاشتراكي وانتهاء انقسام العالم إلى شرق وغرب. لقد حل هذا النظام الاقتصادي والسياسي الجديد محل النظام العالمي القديم الذي كانت تحكمه قوى وقواعد ومبادئ وأفكار وتوجهات سقطت جميعها مع سقوط نظام الحرب الباردة. النظام العالمي الذي حل محله له قواعده ومسلماته وقواه المختلفة كل الاختلاف. العولمة هي هذا النظام السياسي والاقتصادي والفكري العالمي الجديد الذي حل محل النظام العالمي. هذا النظام العالمي له عدة خصائص من أهمها انه يميل لدمج العالم بدلاً من تقسيمه ويعطي الأولوية للحجم الصغير والأصغر والأمور السريعة والأسرع. السرعة المقاسة باللحظة بدلاً من السرعة المقاسة بالساعة هي السلعة الرابحة في ظل العولمة القائمة أيضاً على المنافسة الشديدة، التي لم تكن في أي وقت من الأوقات بهذه الحدة والضرورة للنجاح في كل مجال من المجالات الحياتية(١٠).

من ناحية أخرى يرى المفكر البريطاني رولاند روبرتسون العولمة لا كنظام أو كحالة، وإنما مجرد مجال اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد يجمع بين المحلي والعالمي والفردي والإنساني، حيث يصبح حضور وتأثير العالمي والإنساني مثل حضور المحلي والفردي. المهم في هذا المجال الجديد هو البعد العالمي الذي يزداد حضوراً في الوعي وفي الوقائع الحياتية والفكرية، حضوراً يتعايش مع المجال الفردي والمحلي والوطني ولا يحل بالضرورة محلهما. المجال الجديد الذي يتكون هو مزيج من العالمي والمحلي والفردي، بيد أن المكون العالمي هو الجديد وهو الذي أخذ يزداد حضوراً في الوعي وفي الوقائع الحياتية المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية. المجال الجديد هو مجال متداخل وينقل البشرية إلى طور العالم المنكمش والمجتمع الواحد وربما الحكومة الموحدة والتي تضوي تحتها البشرية في أنحاء العالم. ان أهم ما يميز العولمة في نظر روبرتسون هو أنها تتكون من شق مادي وآخر غير مادي. الشق المادي من العولمة يشير إلى حقيقة انكماش العالم. فالعالم في الواقع

---

(١٠) Thomas L. Friedman, *The Lexus and the Olive Tree* (New York: Farrar, Straus, Giroux, 1999).

المادي ينكمش ويزداد انكماشاً ويصغر ويزداد صغراً. لكن الأهم من الانكماش في الواقع هو وعي الإنسان بهذا الانكماش. فالإنسان لا يعيش الانكماش فحسب، بل هو يدرك ويعي هذا الانكماش. بُعد وعي انكماش العالم هو البعد الجديد والأهم والذي يميز المرحلة الراهنة من مراحل بروز وتطور العولمة التي هي ظاهرة قديمة قدم الحداثة(١١).

هذه القراءات الثلاث تبدو من الوهلة الأولى مختلفاً بعضها عن بعض، بيد أنها تلتقي حول قضية جوهرية واحدة هي بروز الكل العالمي في الواقع وفي الوعي، والذي لم يعد بالإمكان تجاهله أو حتى التفكير خارجه. فالكل العالمي يكبر والوعي به يزداد. هذا الكل العالمي بكل إيجابياته وسلبياته يتمدد ويتغلغل تدريجياً في الاقتصاد والثقافة والسياسة والجوانب الحياتية الأخرى. لقد أصبح الكل العالمي بارزاً وواضحاً ومؤثراً وهو في طريقه ليصبح بأهمية المحلي والوطني والفردي. لم يكن البعد العالمي والإنساني من قبل بهذا القدر من الوضوح أو الحضور كما أصبح عليه منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي. كما لم يكن هذا الكل العالمي بهذا القدر من التأثير الشامل في كل المجالات الحياتية بما في ذلك السياسة(١٢). فالسياسة تتأثر بحركة عولمة العالم وانعكاس الكل العالمي على السياسة هو العولمة السياسية.

حركة عولمة السياسة

إذا استقر الرأي على أن العولمة تشير إلى تزايد حضور وتأثير الكل العالمي في الواقع والإدراك، فالسؤال الآن هو كيف يبدو هذا الكل العالمي على الصعيد السياسي؟ كيف يؤثر تزايد حضور الكل العالمي في السياسة ومفرداتها المختلفة؟ أي كيف يؤثر الكل العالمي في الدولة والحكومات والقرارات والسياسات والمؤسسات وفي مدخلات ومخرجات النظام السياسي؟ هل يدفع في اتجاه إلغاء الدولة وانتهاء السيادة وربما أيضاً نهاية السياسة(١٣)؟ هل ستؤدي

---

(١١) Roland Robertson, *Globalization: Social Theory and Global Culture*, Theory, Culture and Society (London: Sage Publications, 1992).

(١٢) حسنين توفيق ابراهيم، «العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية (رؤية أولية من منظور علم السياسة)،» **عالم الفكر**، السنة ٢٨، العدد ٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩)، ص ١٨٥ ـ ٢٢٦.

(١٣) عبد الخالق عبد الله، «هل انتهى علم السياسة حقاً،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ٢٧، العدد ٣ (خريف ١٩٩٩)، ص ٧ ـ ٤٤.

زيادة حضور الكل العالمي بالضرورة إلى إضعاف الدولة الوطنية ويكون هذا بمثابة بدايات قيام حكومة عالمية مركزية تعالج القضايا الإنسانية المشتركة، وفي المقدمة قضية حقوق الإنسان[١٤]؟ ثم هل سيؤدي الكل العالمي إلى بروز ثقافة سياسية عالمية واحدة وبروز المواطنة العالمية التي ستحل محل المواطنة الراهنة؟ والأهم من كل ذلك ما هي العولمة السياسية وكيف تتم عولمة السياسة؟

حركة عولمة السياسة تتجسد في وقائع وظواهر عديدة وتأخذ تجليات كثيرة على أرض الواقع، ربما كان في مقدمتها ظاهرة المجال السياسي العالمي الذي أخذ يحل محل المجال السياسي المحلي، وظاهرة أن السياسة في كل أرجاء العالم أصبحت اليوم مرتبطة بالسياسة في كل أرجاء العالم، وظاهرة التدفق الحر وغير المقيد للسياسة على الصعيد العالمي، وظاهرة تمدد السياسة خارج نطاق الدول القومية، وظاهرة لحظنة السياسة، وظاهرة الزيادة غير المسبوقة في الروابط السياسية بين الدول والمجتمعات والأفراد، وظاهرة لبرلة الثقافة السياسية وصعود النموذج الفكري والسياسي الليبرالي على الصعيد العالمي، وأخيراً ظاهرة الأمركة التي قطعت شوطاً مهماً على أرض الواقع خلال السنوات العشر الأخيرة. هذه الظواهر وغيرها من المستجدات والإيحاءات تجسد معاً حركة عولمة السياسة وتوحي ببعض المعاني المختلفة للعولمة السياسية.

إن أول ما تشير إليه العولمة السياسية هو بروز المجال السياسي العالمي. المجال السياسي العالمي هو جزء من هذا الكل العالمي الذي يتمدد في الوقائع الحياتية والفكرية المعاصرة. والمجال السياسي العالمي يعني التفكير في العالم وتخيله كوحدة سياسية واحدة[١٥]. طبعاً العالم كما هو قائم على أرض الواقع ليس وحدة سياسية واحدة، ومن الصعب أن يتحول في المستقبل المنظور إلى وحدة سياسية واحدة. العالم المعاصر يتكون من وحدات سياسية بعضها منفصل ومنعزل ومتفاعل مع بعض. التجزئة وليست الوحدة السياسية هي

---

(١٤) محمد فهيم يوسف، «حقوق الإنسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة: عولمة حقوق الإنسان أم عولمة الفهم الغربي لحقوق الإنسان؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٥ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨)، ص ٦٣ - ٦٩.

(١٥) Anthony McGrew, «World Order and Political Space,» in: James Anderson, *A Global World* (Oxford: Open University Press, 1995).

الحالة القائمة، ولا يزال العالـم، على رغم كل الحديث المتزايد عن القرية العالمية، مجزَّءاً أكثر مما هو موحد سياسياً. لكن التجزئة والعزلة السياسية في طريقهما للتراجع السريع وربما النهائي. ما يحدث على أرض الواقع هو بروز مجال سياسي عالمي يكبر ويزداد حضوراً وتأثيراً، ويتمحور أساساً حول العالـم الواحد وليس حول الدولة أو الوحدات السياسية المنغلقة. في المجال السياسي العالمي الدولة ليست وحدها مركز السياسة، وهي ليست مسؤولة مسؤولية كاملة عن أفرادها وأمنها وبيئتها وحتى مصيرها ومستقبلها. ستظل الدولة نظرياً تدعي القيام بهذه الوظائف والمسؤوليات وستتمسك بمفهوم وواقع السيادة، لكن على الصعيد العملي وعلى أرض الواقع لـم تعد الدولة الآن ولن تكون قادرة في المستقبل على الثبات على هذه الأحقية كما كانت تفعل خلال الـ ٣٠٠ سنة الأخيرة، منذ بروز الدولة القومية في أوروبا، التي دخلت دولها مرحلة التخلي الطوعي عن بعض من مظاهر السيادة من أجل تحقيق هدف الاندماج الاقتصادي والسياسي الأوروبي[١٦]. إن العولمة السياسية مرتبطة ببروز هذا المجال السياسي العالمي الذي يستمد حضوره من بروز مؤسسات وقضايا ومسؤوليات وقوانين وأزمات عالمية تتطلب إدارة عالمية تطرح حلولاً ومخارج مشتركة تتخطى الدول، مهما كانت كبيرة أو عظيمة.

إن الاتجاه المتزايد نحو بروز المجال السياسي العالمي يخلق ظاهرة أخرى من ظواهر العولمة السياسية هي أن السياسة في كل أرجاء العالـم أصبحت مرتبطة بالسياسة في كل أرجاء العالـم. لقد أصبحت هذه المقولة، التي هي من أهم تجليات العولمة السياسية، حقيقة قائمة اليوم أكثر من أي وقت مضى. إن فكرة أن السياسة في كل أرجاء العالـم أصبحت مرتبطة بالسياسة في كل أرجاء العالـم هي فكرة جديدة تعبر عن معطيات سياسية أكثر وضوحاً في ظل عولمة السياسة. وتشير فكرة أن السياسة في كل أرجاء العالـم أصبحت مرتبطة بالسياسة في كل أرجاء العالـم إلى أمور كثيرة مثل أن القرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم سرعان ما تنتشر إلى كل العواصم والتشريعات التي تخص دولة تستحوذ على اهتمام كل الدول والسياسات التي تستهدف قطاعات اجتماعية في مجتمع من المجتمعات تؤثر تأثيراً حاسماً في كل المجتمعات، والأخبار والأحداث السياسية المحلية والإقليمية، كأزمة الخليج عام ١٩٩٠،

---

(١٦) جلال أمين، «العولمة والدولة،» ورقة قدمت إلى: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية،** ص ١٥٣ ـ ١٧٠.

والهجمات الجوية الصاعقة على كل من نيويورك وواشنطن في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، تستحوذ على اهتمام العالم بأسره وتنتقل بسرعة الضوء من شرق الكرة الأرضية إلى غربها، وتخلق ردود أفعال عالمية تتجاوز الحدود السياسية التقليدية. لم تعد السياسة بهذا المعنى محلية كما كانت دائماً، كما لم تعد هناك حدود للقرارات والتشريعات والسياسات التي أخذت تنتقل بحرية عبر القارات، ويرتبط بعضها ببعض. لقد أصبحت البشرية أمام حالة سياسية جديدة هي أن السياسة هنا، أصبحت مرتبطة بالسياسة هناك، والسياسة في الشرق مرتبطة بالسياسة في الغرب، والقرار السياسي الذي يتخذ في آسيا يجد صداه مباشرة في أوروبا، والتشريعات التي تصدر في واشنطن تكون ملزمة لكل العواصم في العالم، وقناعات شخص منعزل في كهوف أفغانستان تثير قلق كبار المسؤولين السياسيين والأمنيين في أهم عاصمة في العالم اليوم، ومقالة صغيرة يكتبها كاتب في صحيفة **نيويورك تايمز** تثير اهتمام النخبة السياسية الحاكمة في أبعد منطقة في العالم. مثل هذا الربط للسياسة في كل أنحاء العالم بالسياسة في كل أنحاء العالم وبهذا العمق والكثافة يحدث لأول مرة في التاريخ ويفتح آفاقاً جديدة وغير معهودة في التاريخ السياسي العالمي، كما أنه يفرض وقائع سياسية عالمية جديدة وغير تقليدية تتجاوز المجال السياسي المحلي الذي أخذ يستبدل تدريجياً بالمجال السياسي العالمي.

واتساقاً مع هذا التوجه نحو ارتباط السياسة في كل أرجاء العالم بالسياسة في كل أرجاء العالم يلاحظ دخول البشرية مرحلة التدفق الحر وغير المقيد للسياسة على الصعيد العالمي. فالقرارات والتشريعات والسياسات والقناعات والأزمات السياسية ليست مرتبطة بعضها ببعض فحسب، بل إنها تتدفق بحرية تامة بين المجتمعات والقارات وبأقل قدر من القيود وبسرعة الضوء متجاوزة الحدود السياسية والجغرافية. السياسة تتدفق اليوم بحرية أكثر كما أنها تنتقل بأقل قدر من القيود من أي وقت آخر. لقد أصبحت السياسة تصدر إلى الخارج كما تصدر السلع والمنتوجات، بل ان ما يتدفق إلى الخارج هو أكثر بكثير مما يبقى ضمن الحدود الوطنية للسياسة، الأمر الذي يعني أن السياسة لم تعد كما كانت دائماً محلية. لقد أنهت العولمة مقولة أن السياسة محلية. هذا التدفق الحر لكل ما هو سياسي قريب الشبه من التدفق الحر للمعلومات والبيانات والسلع والمنتجات والأفكار على الصعيد العالمي وعبر الوسائط التكنولوجية والفضائية الحديثة. لقد سمحت هذه التقنيات للسياسة أن تتدفق أيضاً بالقدر نفسه من الحرية وتتمدد خارج الدولة، وتتجاوز إطارها

الجغرافي ونطاقها المحلي، بل أن تخرج عن سيطرة الحكومات. إن السمة البارزة للسياسة في ظل عالم العولمة هي النزوع للعالمية والخروج على المحلية وعدم التقيد بقيود الزمان والمكان والتدفق بحرية تامة على الصعيد العالمي مضيفة بذلك المزيد من الحيوية للمجال السياسي العالمي[١٧].

يتزامن مع هذا التدفق الحر والعابر للقارات بروز ظاهرة سياسية جديدة أخرى هي لحظنة السياسة، والتي تحدث لأول مرة في التاريخ. فالسياسة تتدفق الآن بحرية بيد أنها أيضاً تتدفق من موقع لآخر بسرعة تقارب سرعة الضوء. سرعة تدفق السياسة هي بأهمية حرية تدفقها نفسها على الصعيد العالمي. وعندما تتدفق السياسة بسرعة الضوء تكون قد دخلت مرحلة لحظنة السياسة والتي تشير إلى أن الحدث السياسي الذي يحدث في طرف من الكرة الأرضية يمكن مشاهدته ومتابعته ومعايشته والتفاعل معه بالتفصيل الدقيق في لحظة حدوثه نفسها في الطرف البعيد الآخر من الكرة الأرضية[١٨]. كما تتضمن لحظنة السياسة انتفاء الفارق الزمني على رغم البعد المكاني للحدث السياسي. لقد بلغت البشرية مرحلة الزمن السياسي العالمي الواحد، حيث لم تعد هناك أزمنة سياسية مختلفة كما كان عليه الأمر في السابق. ربما كانت الأمكنة مختلفة بيد أن الزمان السياسي أصبح اليوم واحداً وموحداً وهو في جوهره عالمي وليس محلياً ويدفع في اتجاه التوحيد السياسي للعالم ويصب في سياق بروز المجال السياسي العالمي. هذا التوحد الزماني للفعل والوعي السياسي هو تحول نوعي، ويعني أن السياسة قد أصبحت بلا حدود والعالم على وشك أن يتحول إلى عالم بلا حدود سياسية. الحدود السياسية التقليدية والمرتبطة بالدولة القومية في طريقها إلى التراجع والانتهاء، كما أن الفصل التقليدي بين ما هو محلي وعالمي وبين الداخل والخارج، هو أيضاً في طريقه إلى أن يصبح جزءاً من التاريخ. لقد حدث تداخل شديد بين الداخل والخارج وحدث تواصل قوي بين المحلي والعالمي ولم يعد بالإمكان إجراء فصل بين المجالين. المجال السياسي المحلي لم ينته وربما لن ينتهي، بيد أن عليه أن يتعايش مع المجال السياسي العالمي الذي يزداد حضوراً. المجال السياسي العالمي هو بلا حدود سياسية وذلك على نسق النظام الاقتصادي العالمي الذي هو بلا حدود

---

(١٧) السيد يسين، **العالمية والعولمة**، إشراف داليا محمد ابراهيم (القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠٠٠).

(١٨) عبد الخالق عبد الله، «العولمة.. ومحاولة دمج العالم،» **العربي**، العدد ٤٦٥ (آب/اغسطس ١٩٩٧)، ص ٣٦.

اقتصادية. الحدود السياسية المتبقية هي مجرد حدود افتراضية ونظرية وهي في أحسن الأحوال مليئة بالثقوب وقابلة للاختراق.

إن المحصلة الطبيعية للتدفق الحر والسريع للسياسة على الصعيد العالمي هي حركة لبرلة العالم وبروز اللحظة الليبرالية، والتي هي السمة الأكثر وضوحاً من سمات عولمة السياسة في بداية القرن الجديد[١٩]. فالعالم في هذه اللحظات الأولى من هذا القرن موحد في انجذابه للنموذج الليبرالي الذي يؤكد على حقوق الإنسان وحرياته السياسية والمدنية أكثر من انجذابه لأي نموذج حياتي وفكري آخر. إن الحرية هي الآن القيمة الصاعدة عالمياً والتي ستستمر في الصعود مستقبلاً بعد أن تراجعت معظم النماذج السياسية والفكرية الأخرى بما في ذلك النموذج الاشتراكي الذي يجسد قيمة العدالة. لقد كانت العدالة في النصف الأول من القرن العشرين هي القيمة الصاعدة والتي استأثرت باهتمام البشرية، نتيجة للنجاحات التي حققها النموذج الاشتراكي على الصعيد العالمي، بيد أن الأولوية الآن للحرية وليس للعدالة التي فقدت بعضاً من بريقها السابق على الصعيد العالمي، من دون أن يعني ذلك اختفاءها من الفكر السياسي العالمي ومن الوقائع الحياتية اليومية. فمعظم الدول والمجتمعات هي في مزاج ليبرالي، وهي أكثر اقتناعاً بجدوى النموذج الفكري والسياسي الليبرالي الحر الذي حقق أكبر نجاحاته مع انهيار الاتحاد السوفياتي وانحسار الفكر الاشتراكي وفشل النظام الشيوعي المركزي. النموذج الليبرالي هو النموذج الذي يزداد انتشاراً، وقد أصبح من دون منافس، وهو مدعوم بقدرات وإمكانيات ونجاحات المجتمعات الصناعية والدول المتقدمة التي تسبق دول العالم في تبنيها للنموذج الليبرالي وتطبيقها مبادئ الاقتصاد الحر والتزامها بالديمقراطية وبالتداول الحر والدوري للسلطة ومراعاتها لحقوق مواطنيها في مجال التصويت والترشيح والانتخابات. إن أهم إفرازات صعود النموذج الليبرالي هو دمقرطة العالم، التي تشير إلى التزايد الملحوظ في عدد الدول الديمقراطية خلال السنوات العشر الأخيرة وتراجع عدد الدول والحكومات السلطوية والفردية، والتي تكثر من انتهاكاتها لحقوق الإنسان وحرياته. لذلك فإن أبرز معالم الجدة في بداية القرن الواحد والعشرين هو بروز نظام عالمي جديد يبدو من الوهلة الأولى أكثر ديمقراطية وأكثر ليبرالية

---

(١٩) علي الدين هلال، «أزمة الفكر الليبرالي في الوطن العربي،» **عالم الفكر**، السنة ٢٦، العددان ٣ ـ ٤ (كانون الثاني/يناير ـ حزيران/يونيو ١٩٩٨)، ص ١٠٩ ـ ١٢٩.

من النظام العالمي القديم. ويتزامن بروز هذا النظام مع كون السياسة هي أيضاً أكثر عولمة من أي وقت من الأوقات[٢٠].

أخيراً وفي السياق ذاته، فإن أكثر السمات إثارة للانتباه في الاتجاه نحو عولمة السياسة هي إمكانية بروز المواطنة العالمية والهوية الإنسانية التي بدأت تنافس وربما تحل تدريجياً محل المواطنة الوطنية والهوية المحلية الراهنة. إن بروز الانتماء العالمي والولاء الإنساني والوعي الكوني هو من أهم معالم العولمة السياسية ومن أكثر الأبعاد عمقاً على المدى البعيد[٢١]. فالعولمة، والعولمة السياسية بشكل خاص، تتضمن تحولاً في تركيز ووعي واهتمام الفرد من المجال الوطني إلى المجال العالمي، ومن المحيط الذاتي إلى المحيط الإنساني[٢٢]. هذا الارتقاء في الوعي، من الطور القبلي والمذهبي إلى الوطني والقومي، ثم إلى العالمي فالكوني، هو في قلب حركة العولمة التي تتضمن زيادة الوعي بعالمية العالم وبوحدة البشرية التي ستعيش عصر عالمية التفكير والمعرفة وعالمية الحقوق والواجبات وعالمية الإنجازات والأزمات وعالمية الطموحات والتطلعات وعالمية البقاء والفناء. المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية القادمة ستكون بطبيعتها عالمية، والحلول المطلوبة ستكون أيضاً عالمية أكثر مما هي محلية. هذا الاتجاه المتزايد نحو العالمية سيدفع بالبشرية للنظر إلى ذاتها ككتلة واحدة ذات مصير واحد، ويشترك بعضها مع بعض في قيم إنسانية عميقة ومشتركة تتخطى الخصوصيات الحضارية والمناطق الثقافية والذاتيات الوطنية[٢٣]. العولمة السياسية تعني هذا الاتجاه المتزايد نحو تعرف الإنسان على بعده العالمي واقترابه من هويته الإنسانية والتي ستنمو وستصبح أكثر وضوحاً من أي وقت آخر. لقد كانت الهوية العالمية والإنسانية قائمة في كل المراحل التاريخية، بيد انها لم تكن بهذا القدر من الوضوح والحضور الذي أصبحت عليه والتي ستستقر عليه في المستقبل. ان

---

(٢٠) اسماعيل صبري عبد الله، «أبرز معالم الجدة في نهاية القرن العشرين،» **عالم الفكر**، السنة ٢٦، العددان ٣ ـ ٤ (كانون الثاني/يناير ـ حزيران/يونيو ١٩٩٨)، ص ٤٤٩ ـ ٤٨٦.

(٢١) جلال أمين، «العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٤ (آب/اغسطس ١٩٩٨)، ص ٥٨ ـ ٦٩.

(٢٢) محمد عابد الجابري، «العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات،» ورقة قدمت إلى: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٢٩٧ ـ ٣٠٨.

(٢٣) سالم يفوت، «هويتنا الثقافية والعولمة: نحو تناول نقدي،» **فكر ونقد**، السنة ٢، العدد ١١ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٨).

المواطنة العالمية هي حالة إنسانية عامة بيد أنها ترتبط بشكل خاص ببروز الجيل الجديد، جيل «إكس» (X-Generation) الذي هو أكثر استخداماً للتقنيات الجديدة وإقبالاً على الثقافة الشبابية المعاصرة وتواصلاً مع القضايا العالمية واطلاعاً على المستجدات الدولية واهتماماً بمصير البشرية وانشغالاً بالرموز والشخصيات الفنية والرياضية والسياسية العالمية. هذا الانفتاح والتأثر والانجذاب بما يجري في الخارج وفي الفضاء العالمي، والذي يبدو متسقاً مع بروز الكل العالمي في الوقائع والوعي والتنشئة الاجتماعية المعاصرة، يجعل الجيل الجديد أكثر وعياً لهويته العالمية وأكثر إدراكاً لبعده الإنساني من أي جيل سابق[(٢٤)]. هذا الارتقاء في وعي هذا الجيل وفي إدراك البشرية عموماً هو ارتقاء عفوي وتلقائي وربما حتمي، وهو جزء لا يتجزأ من العولمة وحركة عولمة السياسة. لكن من المهم القول ان بروز المواطنة العالمية لا يعني تراجع وتهميش وإلغاء الهوية الوطنية، كما أن الانتماء الإنساني لا يعني عدم الانتماء للوطن وسقوط الولاء للأسرة والجماعة أو الأمة، بل ان التواصل مع القضايا العالمية، كقضية البيئة وحقوق الإنسان والانفجار السكاني والفقر وتزايد الفجوة بين الفقراء والأغنياء في العالم لا يعني فقدان الاتصال بالوقائع الوطنية أو تجاهل الهموم الحياتية اليومية والمحلية التي ستظل ملحة، كما كانت في كل العصور السابقة لعصر العولمة. ستبقى الهوية الوطنية قائمة بل انها ستتعزز، لكن ستنمو بجانبها الهوية الإنسانية والمواطنة العالمية. كل الذي سيحدث في ظل العولمة هو ارتقاء في الوعي والخيال حيث ستشعر البشرية جمعاء وكأنها وحدة سكانية واحدة ومتلاحمة وتعيش على كرة أرضية واحدة مهددة من الخارج والداخل بمخاطر وجودية ومصيرية واحدة. إن العولمة السياسية تعني أن البشرية قد وصلت طوراً أقدامها فيه ستظل ثابتة في أوطانها، بيد أن هاماتها وتطلعاتها ستمتد إلى الأفق العالمي البعيد، حيث لن تتمكن الشجرة المحلية بعد الآن من تحجب عنها رؤية الغابة العالمية.

خاتمة

مهما كان الأمر بالنسبة لحركة عولمة السياسة، فإن المؤكد الوحيد هو أن

---

(٢٤) علي الحوات، «التنشئة الاجتماعية بين خصوصية الثقافة وعالميتها: رؤية لمجتمع القرن الحادي والعشرين،» **فكر ونقد**، السنة ٢، العدد ١٢ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

العالم يتغير ويتغير بأسرع مما يعتقد. والتغير الذي يجري حالياً يصب في مجمله في سياق عولمة العالم وبروز الكل العالمي وزيادة حضوره وتأثيره في الحياة والوعي. لكن من المهم الإشارة إلى أن حركة عولمة العالم ليست حركة متوازية أو متوازنة. فبعض المجتمعات أكثر انغماساً وبعض الدول أكثر استفادة وبعض الثقافات أكثر إقبالاً وبعض الاقتصادات أكثر انفتاحاً من غيرها، كما أن بعض المظاهر الحياتية هي أكثر تأثراً بحركة عولمة العالم من غيرها[٢٥]. فالاقتصاد أكثر عولمة من الثقافة والثقافة أكثر عولمة من السياسة والعالم معولم اقتصادياً أكثر مما هو معولم ثقافياً، كما أنه معولم ثقافياً أكثر مما هو معولم سياسياً. والعولمة السياسية بمعنى قيام الحكومة العالمية الواحدة وبروز عالم بلا حدود سياسية ستظل مشروعاً مستقبلياً لم يُنجز بعد.

لذلك وعلى رغم كل مظاهر عولمة السياسة إلا أن السياسة ستظل إلى وقت طويل محلية أكثر مما هي عالمية، وسيظل المجال السياسي المحلي أكثر حضوراً من المجال السياسي العالمي، بل ان الدولة القومية ستقاوم بشراسة حركة عولمة السياسة وبالتالي فمن السابق لأوانه الحديث عن نهاية الدولة القومية وانتهاء السيادة[٢٦]. مهما انكمش العالم ومهما ازداد ترابطاً، ستظل الدولة، الصغيرة منها والكبيرة، مهمة ومحورية وستؤدي أدواراً حيوية، وستتكيف مع متطلبات العولمة كما تكيفت مع الكثير من التغيرات في العالم على مدى الأعوام الثلاثمائة الأخيرة. الدولة ستبقى والسيادة ستبقى، بيد أن السيادة كما الدولة لن تكون مطلقة كما كانت في السابق. قوة السوق وقوة المعلومات وقوة المنظمات والشركات المتعددة الجنسيات تزداد يوماً بعد يوم وتفوق أحياناً قوة الدولة وتُضعِف من سيادتها المطلقة. عصر الدولة الوطنية في تراجع مستمر كما أن عصر السيادة المطلقة قد انتهى فعلياً. من الآن فصاعداً على الدول أن تعيش بسيادة نسبية ومشروطة ومنقوصة، وهذا ينطبق على كل الدول بما فيها أقوى الدول في العالم التي عليها أن تتعايش مع قرارات ومؤسسات وهيئات ومنظمات عالمية وإقليمية، كمنظمة التجارة العالمية وغيرها والتي أصبحت قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء.

---

(٢٥) أحمد عبد الرحمن أحمد، «العولمة: المفهوم، المظاهر والمسببات،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ٢٦، العدد ١ (ربيع ١٩٩٨)، ص ٥١ ـ ٧٨.

(٢٦) حسن البزاز، «عولمة السيادة والأمة العربية،» **الشؤون العامة**، العدد ١١ (أيار/مايو ٢٠٠١).

إن التراجع التدريجي لدور الدولة ربما أفسح في المجال لبديله الطبيعي والمتمثل في الحكم العالمي وإدارة شؤون العالم إدارة جماعية جديدة. هذه الإدارة العالمية الجديدة يمكن أن تأخذ عدة مسارات واتجاهات مستقبلية محتملة: الاتجاه **الأول** هو الاتجاه نحو السوقنة، والذي يتضمن سيطرة الاقتصاد على السياسة حيث تسيَّر السياسة بقوانين السوق ويتحكّم منطق حرية السوق في الدولة. هذا الأمر يعني في المرحلة الأولى تجاوز الدولة ثم تهميشها وأخيراً انحسار دورها في الشأن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومن ثم السياسي على الصعيد العالمي. الاتجاه **الثاني** المحتمل هو الاتجاه نحو الوحدنة والذي يبدأ بالاتجاه العالمي نحو التنسيق بين القوى الإقليمية والمؤسسات العالمية والمنظمات الحكومية والهيئات الأهلية لإدارة شؤون العالم. لكن، وفي مرحلة لاحقة، سيتحول التنسيق والتعاون بين هذه القوى إلى توحدها في إدارة موارد العالم ومواجهة قضاياه الحرجة وحل مشكلاته المستعصية، مثل مشكلة البيئة والإرهاب والفقر والانفجار السكاني والمخدرات والجريمة المنظمة. كما سيتوحد العالم على صعيد تطبيق التشريعات والسياسات وتحمّل المسؤولية تجاه أمن واستقرار ومصير العالم. الاتجاه نحو الوحدنة لا يعني بالضرورة قيام الحكومة العالمية الواحدة وإنما بروز الحكم العالمي والإدارة السياسية المشتركة.

هذه المسارات: الوحدنة والسوقنة، بالإضافة إلى الدولة، قائمة بدرجات متفاوتة ويتعايش بعضها مع بعض، ولم يتم حسم الأمر لأي منها بعد. والعولمة السياسية هي تجسيد لهذه المسارات وتشير إلى زيادة حضور الكل العالمي في الشأن السياسي وتعبر عن حركة عولمة السياسة التي تأتي كتحصيل حاصل بعد أن تمت عولمة العالم اقتصادياً وثقافياً.

الفصل الثاني

الوطن العربي وتحديات العولمة

(٣)
العرب والعولمة: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل(*)

مهيوب غالب أحمد(**)

مقدمـة

تميز القرن العشرين بسقوط إمبراطوريات (العثمانية، اليابانية، الصينية، الفرنسية) وصعود أخرى جديدة (السوفياتية، الأمريكية، الألمانية)، ثم سقوط الألمانية مع نهاية الحرب الكونية الثانية، وقيام الدولة الإسرائيلية على أرض فلسطين. وقبل أقل من عقد من الزمن انهار النظام السوفياتي. حدث كل هذا والجواد العربي ما زال في كبوته منذ عام ١٢٥٨م، ولم تقم الوحدة، أو ما يسميه جاك بيرين هذه «الامبراطورية مع وقف التنفيذ»(١). إلا أن روح الحضارة العربية لما تنطفئ جذوتها بعد، حتى ان جاك ريسلر يستشهد بعمر الخيام قائلاً: «ان الجواد العربي قفز قفزات رائعة وسريعة في تاريخ الحضارة الإنسانية، وكان لا بد من استراحة، غير أن استراحته طالت كثيراً أمام تحديات النظام الدولي وتقلباته»(٢).

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٥٦ (حزيران/يونيو ٢٠٠٠)، ص ٥٨ - ٧٠.

(**) كلية الآداب والعلوم، جامعة عمر المختار - طرق، ليبيا.

(١) Jacques Pirenne, *Les Grands courants de l'histoire universelle,* 4 vols., nouv. éd. rev. et augm. (Neuchâtel: Editions de la baconnière, 1959).

(٢) Jacques C. Risler: *La Civilisation arabe: Les Fondements, son apogée, son influence sur la civilisation occidentale, le déclin et le réveil et l'évolution de l'islam,* petite bibliothèque Payot; 10 (Paris: Payot, 1962), et *L'Islam moderne,* petite bibliothèque Payot; 50 (Paris: Payot, 1963).

انظر أيضاً: خليل أحمد خليل، «الخيار الوحدوي العربي في ظل «النظام الدولي الجديد»،» **الوحدة**، السنة ٨، العدد ٩٠ (آذار/مارس ١٩٩٢)، ص ١٢.

ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، حققت البشرية منجزات علمية وحضارية كبيرة. فقد قفزت الصناعة والتجارة على المستوى العالمي قفزة هائلة، وأصبحت الصناعات الدقيقة والمعلوماتية تقريباً من الأشياء الضرورية. وتراكمت الأموال بصورة لم يشهد العالم لها مثيلاً من قبل، بل تمركزت (تقريباً) في شركات واحتكارات عرفت بالشركات فوق القومية، وبذلك أصبحت في حالة صراع ضار، ولكنه مع القيود القطرية للدول التي تعيق حركة التداول البضاعي والنقدي، وأخيراً المعلوماتي وصولاً إلى صياغة نمط الحياة.

كانت تلك القيود قائمة بسبب الوضع الدولي الذي نشأ بعد اتفاقية يالطا عام ١٩٤٥ التي ثبتت نتائج الحرب الثانية وأفرزت نظامين اجتماعيين متناقضين بصورة صارخة. وكان لا بد من أن تتعامل مجمل العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية مع تلك الحقائق وإلا دخل العالم في نفق مجهول. كانت تناقضات ما بعد الحرب قائمة على أساس محاولة إثبات أفضلية أحد النظامين العالميين آنذاك (الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي، والرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية).

وعندما تخلف الاتحاد السوفياتي اقتصادياً، كان لا بد من أن ينعكس هذا على مجمل مبارياته مع النظام الرأسمالي، وبالتالي انهارت منظومة العلاقات الاشتراكية التي بنيت وفق التصور السوفياتي، وكسبت الولايات المتحدة وحلفاؤها الرهان في الأخير، وانتهت حقبة ما عرف باسم الحرب الباردة.

وعلى الرغم من ذلك، يتسم عالم ما بعد الحرب الباردة بأنه عالم المتناقضات. فقد تفجرت تناقضات جمة، بعضها لم يكن موجوداً من قبل، في حين كان البعض الآخر مقيداً بقواعد السياسات القائمة وأنماطها خلال الحقبة السابقة، إذ ظهرت هذه التناقضات على سطح السياسة الدولية بشكل حاد نتيجة لانفلات أو لغياب الآليات التي يفترض أن تنظمها وتديرها في هذه المرحلة التي يمكن وصفها بالانتقالية. ولذلك نلاحظ أن حلف الأطلسي يتصرف أمام المشكلات الإقليمية، وفي حربه الحالية في البلقان، بنوع من «النرفزة»، وأحياناً تتسم سلوكيات بعض أعضائه بنوع من «البلطجة» السياسية والعسكرية.

وما يزيد من بروز حدة التناقضات أحياناً هو تجاورها، إن لم يكن تساكنها في الدولة الواحدة أو في الإقليم الواحد. ومنذ بداية العقد الحالي،

برز على السطح تياران متناقضان يتجاذبان عالم اليوم: تيار اندماجي على الصعيدين الإقليمي والعالمي يتجسد في العمل على تعميم العولمة (Globalization) المتزايدة للاقتصاد والثقافة والإعلام. وما الذي نسمعه أو نقرأه في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة عن اندماج مؤسسات اقتصادية وشركات كبرى فوق القومية ومصارف ومؤسسات إعلامية برؤوس أموال تصل إلى مئات المليارات من الدولارات إلا الدليل العملي الواضح على ذلك[٣]. فبالتدريج يلاحظ المراقبون أن تجمعاً من الشركات التي لا يزيد عددها على خمس يحل شيئاً فشيئاً محل الـ ١٤٠ شركة وطنية للبث التلفزيوني، وعلى رأس هذا التجمع شركات أمريكية. وتيار تفتيتي (انفصالي) يهدد الدولة «القطرية» من الداخل، كما يهدد الاستقرار الاقليمي، ويجد قوة دفعه في الانتماء الإقليمي (Primordial) من إثني وقبلي وقومي وديني، أو أي من هذه العناصر مجتمعة أو متداخلة[٤]، سببه الاحتقان الاجتماعي في كثير من الدول، ومنها دول الشرق، والذي يختزل في المفردات السياسية الدولية حالياً باسم عدم احترام حقوق الإنسان المدنية والسياسية. إذن نحن نعيش عصر نوعين من التنافس «أو التناقض»، هما الشركة والقبيلة.

الأول يقوم على أساس من المصلحة المشتركة؛ ويحاول أن يتخطى الحواجز القائمة الطبيعية والمصطنعة؛ ويقوم **الثاني** على رابطة الهوية بشد كل ما عداه إلى الخلف، ويحاول أن يسحق كل تناقض مع مصالح القبيلة مستخدماً في ذلك كل الأساليب القاسية ويوظف كل منجزات العلم والتقنية في سبيل المحافظة على تلك المصالح. فقد وصفها أحد الباحثين الغربيين بأنها «القوة المخفية الكبرى»[٥]، وما تغير يشير إليه كحالة الانتماء إلى هوية أصلية،

---

(٣) انظر: «العرب والقومية والإقليمية والعالمية (حلقة نقاش): العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية،» شارك في الحلقة أحمد يوسف أحمد [وآخرون]؛ أعدّ ورقة العمل ناصيف حتي؛ أدار الحوار أحمد يوسف أحمد، **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ٢٠٠ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥)، ص ٥. انظر أيضاً: برهان غليون، «الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين: تحديات كبيرة وهمم صغيرة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٢ (حزيران/يونيو ١٩٩٨)، ص ١٢.

(٤) «العرب والقومية والإقليمية والعالمية (حلقة نقاش): العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية». ولمزيد من التفصيل انظر ملفاً بعنوان: «حول الاتصال والإعلام العربي (ملف)،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ٢٠٥ (آذار/مارس ١٩٩٦)، ص ١١٨ ـ ١٥٨.

(٥) William Pfaff, *The Wrath of Nations: Civilization and the Furies of Nationalism* (New York: Simon and Schuster, 1993), p. 30.

علمانية كانت أو دينية، ليست بالقوة الجديدة[٦].

فالعلم إذن يعود من جديد بقوة إلى عصر الهوية الأصلية التي ربما تدمر أيضاً في مرحلة تأججها النيوليبرالية الاقتصادية والديمقراطية السياسية، وهما رمزا انتصار «الغرب» على «الشرق» الذي تغنى به فرنسيس فوكاياما في كتابه **نهاية التاريخ** الذي كتبه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، والذي قصد به بداية مرحلة جديدة هي مرحلة الاستمرار والتواصل مع الديمقراطية الغربية، وإعادة بنائها في دول أخرى، وعدها جسر العبور الموعود للانتماء إلى الغرب أو الشمال في المنظور الاقتصادي التنموي بالنسبة إلى أهل الجنوب القديم والجديد[٧].

وإذا ما ألقينا نظرة سريعة على الخارطة السياسية خلال السنوات الأخيرة، فإننا نلاحظ أن هذه التفجرات قد بدأت، وهي قائمة وبأشكال مختلفة وبدرجات متفاوتة، من القرن الأفريقي، مروراً بمنطقة البحيرات الكبرى حتى غرب أفريقيا والجزائر وبلجيكا (عاصمة البناء الأوروبي المتوسع، ومركز مؤسساته المالية ومركز حلف شمالي الأطلسي)، إلى الجزر البريطانية والبلقان ودول شرق أوروبا، وتالياً المشكلات الإثنية والطائفية في آسيا، وأبرزها ما هو قائم في شرق القارة ووسطها.

وفي المقابل، نرى أن قوة اقتصادية جبارة تسير نحو الوحدة الكونية (إذا جاز التعبير) في مجالات الاقتصاد والإعلام والتقانة والمؤسسات المصرفية.

أولاً: العولمة مقابل القبيلة والإثنية والدين

قبل الدخول في تحليل هذه الفقرة لا بد أولاً من استعراض التعاريف التي اجتهد الباحثون من مختلف الاتجاهات لتوصيف العولمة بها. ويمكن القول إن صياغة تعريف دقيق للعولمة يبدو مسألة معقدة وشائكة، نظراً لتعدد التعريفات وتأثر المعرفين وانحيازهم الأيديولوجي رفضاً وقبولاً، فضلاً عن الحذر الذي تقابل به الشعوب ظاهرة العولمة، وتخوف البعض من انتشارها على

---

(٦) «العرب والقومية والإقليمية والعالمية (حلقة نقاش): العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية».

(٧) المصدر نفسه، ص ٦. انظر أيضاً: غليون، «الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين: تحديات كبيرة وهمم صغيرة،» ص ٩.

حساب مصالحهم وثقافتهم المتنوعة. وتوجد أوصاف عامة وعديدة للعولمة تعطي كلها فكرة مبدئية عن هذه العملية التاريخية، من ذلك مثلاً أن فريقاً من الباحثين يرى أن العولمة توصف وتعرّف مجموعة من العمليات التي تغطي أغلب الكرة الأرضية، أي أن للعولمة هنا بعداً مكانياً، بحسب وصف السيد يسين[٨].

والعولمة من ناحية أخرى تتضمن تعميقاً في مستويات التفاعل والاعتماد المتبادل بين الدول، والتي تشكل المجتمع العالمي.

أما أحد العلماء السياسيين الأمريكيين، ويدعى جيمس روزناو[٩]، فيقرر منذ البداية ضرورة وضع تعريف واضح للعولمة يحدد محتواها بدقة (على رغم اعترافه بأن الأمر يبدو مبكراً). فعلى سبيل المثال يقيّم مفهوم العولمة بأنها علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد، والسياسة، والثقافة، والأيديولوجيا، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج، وتداخل الصناعات عبر الحدود، وانتشار أسواق التمويل، وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول نتيجة الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة.

وفي هذا الصدد يقول السيد يسين، لا بد لكي نقترب من تعريف شامل للعولمة من أن نضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها: العملية **الأولى** تتعلق بانتشار المعلومات، بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس. العملية **الثانية** تتعلق بتذويب الحدود بين الدول. والعملية **الثالثة** هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات[١٠].

ويمكن اعتبار تعريف د. صادق جلال العظم أكثر التعاريف دقة وشمولاً، حيث ينص على أن العولمة هي: وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الانتاج ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال، أي الانتاج

---

(٨) السيد يسين، «في مفهوم العولمة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٨ (شباط/فبراير ١٩٩٨)، ص ٦.

(٩) جيمس روزناو، **ديناميكية العولمة: نحو صياغة عملية**، قرارات استراتيجية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٧).

(١٠) يسين، المصدر نفسه، ص ٧.

وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله. العولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره، إذ إن العولمة: هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ[١١].

وتعريف العولمة عند المفكر العربي د. محمد عابد الجابري مقرونة بثقافة الاستهلاكي، حيث يقول إن هناك عولمة، وهناك عالمية، و«العولمة» (Globalization) تعني إرادة الهيمنة، أي هي قمع وإقصاء للخصوصي والذاتي معاً. أما «العالمية» (Universalism)، فهي طموح إلى الارتقاء والارتفاع بالخصوصي إلى مستوى عالمي. العولمة احتواء للعالم، والعالمية تفتح على ما هو كوني وعالمي.

والعالمية في المجال الثقافي، كما في غيره من المجالات، طموح مشروع ورغبة في الأخذ والعطاء، وفي التعارف والحوار والتلاقح. انها طريق «الأنا» للتعامل مع «الآخر»[١٢]. أما العولمة فهي طموح، بل إرادة لاختراق هذا «الآخر» وسلبه خصوصيته، وبالتالي نفيه من العالم[١٣].

والهدف النهائي للعولمة هو السيطرة على «الإدراك». وبالسيطرة على «الإدراك»، وهي كلمة جديدة في القاموس السياسي تحل اليوم محل كلمة «الوعي»؛ يتم بهذا الهدف «إخضاع النفوس»، أي تعطيل فاعلية العقل، وتكييف المنطق، والتشويش على نظام القيم، وتوجيه الخيال، وتنميط الذوق، وقولبة السلوك، وبالتالي فهي تكريس لنوع معين من الاستهلاك، ولنوع معين من المعارف والسلع والبضائع. وهي معارف تشكل في مجموعها ما يمكن أن

---

(١١) صادق جلال العظم، **ما هي العولمة: ورقة عمل بحثية** (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٦)، نقلاً عن: هشام البعاج، «سيناريو ابستمولوجي حول العولمة (أطروحات أساسية)،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٧ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٩)، ص ٣٩.

(١٢) محمد عابد الجابري، في: **الوطن العربي** (باريس) (١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨).

(١٣) انظر: محمد عابد الجابري، «العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٨ (شباط/فبراير ١٩٩٨)، ص ١٤ ـ ٢٢. انظر أيضاً: محمد فهيم يوسف، «حقوق الإنسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة: عولمة حقوق الإنسان أم عولمة الفهم الغربي لحقوق الإنسان؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٥ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)، ص ٦٧.

نطلق عليه «ثقافة الاختراق»[١٤]. وهدف ثقافة الاختراق هو التطبيع مع الهيمنة، وتكريس الاستتباع الحضاري. وتقوم هذه الثقافة بعملية تسطيح الوعي، واختراق الهوية الثقافية للأفراد والجماعات والأمم. انها ثقافة جديدة تماماً لم يشهد التاريخ مثيلاً لها من قبل. إنها ثقافة إعلامية، سمعية وبصرية، تصنع الذوق الاستهلاكي اقتصادياً، والرأي العام سياسياً، وتشيد رؤية خاصة للإنسان والمجتمع والتاريخ.

والعولمة على ما يبدو، ربما تكون وبحدود معينة، إعادة لتقسيم العالم وفق مبدأ الأقوى، لكن لبوسها اقتصادية وتقانية واتصالية، تستخدم فيه كل وسائل العلم الحديث والتكنولوجيا المعاصرة بدلاً من الاحتلال العسكري المباشر الذي كان سائداً في بداية القرن.

ويدل الكثير من المؤشرات على بروز الظاهرة العالمية، ويجري تحول النظام الدولي إلى نظام عالمي يشابه كثيراً «القرية الكونية»، أو على الأقل هكذا تريد دول حلف شمالي الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتعمل على تثبيته بمختلف السبل والوسائل، ولا تتورع عن استخدام القوة من أجل فرضه. وتبدو الأمور للوهلة الأولى أنه بمقدار ما تختصر المسافة الاجتماعية والمواصلاتية بين مختلف أنحاء هذه القرية، تزداد العالمية والعولمة. فحجم انتقال السلع والناس والرساميل والتقانة والمعلومات والصور وصياغة الثقافة والأفكار وتهريب المخدرات عبر الحدود يزداد باطراد، بحيث تبدو الحدود الطبيعية والسياسية وكأنها أحياناً صارت رمزاً للماضي أكثر مما هي مقيدة ومنظمة للتبادل في الحاضر ولاتجاهاته المستقبلية[١٥].

فإذا كانت نهاية الحرب الباردة قد أسقطت «نظام يالطا» الذي دعا إلى تثبيت الحدود الدولية التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية[١٦]، فإنها أيضاً قد ساهمت في إضعاف «صلح وستفاليا» لعام ١٦٤٨. ونذكر أنه بموجب ذلك

---

(١٤) الجابري، المصدر نفسه.

(١٥) «العرب والقومية والإقليمية والعالمية (حلقة نقاش): العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية،» ص ١١.

(١٦) نظام يالطا، هو اتفاق تم بين روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وجوزف ستالين الرئيس السوفياتي ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا عام ١٩٤٥، وأبرز ما وضعه هو تثبيت نتائج الحرب العالمية الثانية والاعتراف المتبادل بين الاتحاد السوفياتي وأمريكا وبريطانيا حول المناطق التي تمت السيطرة عليها.

الصلح تم الاتفاق على بنود معاهدة للسلام أنهت حرب الثلاثين عاماً في أوروبا[١٧]، وفتحت بذلك عهداً جديداً في تاريخ أوروبا الحديث. وقد كرس صلح وستفاليا منطق الدولة ـ الأمة، فضلاً على أنه الأساس الذي قامت عليه العلاقات الدولية في أوروبا طيلة الفترة الممتدة منذ توقيعه عام ١٦٤٨ حتى قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩[١٨]. ومن المعروف أن مصدر الكثير من القرارات والتفاعلات يقع خارج منظومة العلاقات الدولية بأنماطها التقليدية، ويقع هذا المصدر عند أطراف غير الدولة، أو عند تحالفات مركبة من دول وأطراف غير الدولة، وكثيراً ما تكون الأخيرة أكثر تأثيراً ونفوذاً من الأولى.

وترسم الشبكات المالية والتجارية والتقانية والإعلامية الخريطة العالمية للتنمية الاقتصادية، بحيث يتحول العالم من منطق الدولة ـ الأمة إلى منطق الاقتصادات فوق القومية. وبحسب ما يجري في هذا الوقت، فإن إعادة الهيكلية الاقتصادية والمالية، والانخراط في النظام الاقتصادي الدولي قد أديا إلى بداية إفقاد مفهوم السيادة الوطنية قوته.

---

(١٧) انظر: مصطفى محمد العبد الله الكفري، «تقرير عن: المؤتمر السنوي الثالث للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية «نحو مشروع للنهضة العربية في القرن الحادي والعشرين» بيروت، ٢٨ ـ ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٨،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٦ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨)، ص ١٧٠.

(١٨) كانت أبرز نقاط الصلح:

أولاً: وضع حل للمشكلة الدينية في ألمانيا بالاعتراف بالمذهب الكالفيني وبحق معتنقيه بممارسة شعائرهم بحرية تامة. وتقرر أن تحتفظ كل طائفة بأملاك الكنيسة التي كانت في يدها، مما يجعل عملية أملاك الكنيسة في الجنوب كلها من حق الكاثوليك، بينما تصبح من حق البروتستانت الأملاك الكنسية القائمة في الشمال.

ثانياً: ضعف النفوذ الامبراطوري النمساوي في المانيا.. وخروج الأمراء والحكام الألمان بموجب أحكام المعاهدة بقسط وافر من السيادة والاستقلال تسمح لهم بعقد المعاهدات بعضهم مع البعض الآخر أو مع دول أجنبية. وقد باتت الولايات الألمانية البالغ عددها آنذاك ٣٥٠ ولاية أكثر قدرة على الدفاع عن سيادتها وامتيازاتها وعلى مقاومة أية نزعة اتحادية، كما بات ارتباطها بالعرش الامبراطوري في فيينا إسمياً إلى حد كبير، مما أضعف نفوذ آل هابسبورغ في ألمانيا، وأيضاً في أوروبا، وهو أمر كان موافقاً للمصالح الفرنسية إلى درجة كبيرة.

ثالثاً: حصلت السويد على مكاسب إقليمية مهمة عززت من نفوذها ووجودها في ألمانيا، فضلاً عن تأكيد تسلطها على الملاحة البحرية في البلطيق.

رابعاً: حصول سويسرا على اعتراف دولي رسمي باستقلال مقاطعاتها عن الامبراطورية.

خامساً: اعتراف الدول الأوروبية الموقعة على المعاهدة باستقلال هولندا عن إسبانيا وتحولها فيما بعد إلى سوق مالية دولية وإلى دولة تجارية وبحرية كبيرة.

سادساً: جاءت المعاهدة موافقة لمصالح فرنسا، إذ كرست وجودها كدولة قوية كبيرة أمام ضعف امبراطورية آل هابسبورغ بفرعيها في كل من النمسا وألمانيا.

ثانياً: العولمة بين الهوية الاقتصادية والهوية الثقافية

يقول المفكر فواز طرابلسي أن المرحلة التي نعيشها حالياً رمادية من الناحية الفكرية في غياب التراث الأساسي الذي يشكل خلفية الإنتاج، والذي كان هو تراث النهضة. يقابل هذا الواقع انفلات الفكر الديني المذهبي والطائفي من جهة، وتحول أعداد واسعة من المثقفين لتسويق الموضة العالمية التي هي «العولمة» و«النيوليبرالية» من جهة أخرى. لكنه يوجد بين الفكر السلفي، والعولمة «النيوليبرالية» خيار ثالث، وهو في رأيه خيار جدي، وعليه ينبغي أن تتم المراهنة[١٩].

ولكن العالم تحكمه أيديولوجيا واحدة باسم نهاية عصر الايديولوجيات ومن لون واحد، توهم الناس بأن العالم واحد، أبرز منظريها فرنسيس فوكاياما، لأنه موحد بالاتصالات، في حين أنه ينتكس عن الوحدات التي كانت مسماة الأمة ـ الدولة، في اتجاه جماعات إثنية ومذهبية متناحرة. فالعولمة تعني بالنسبة إلى هذا التناقض عالماً موحداً شكلاً بالاتصالات والدورات المالية، في حين أنه منقسم اجتماعياً بطريقة أبشع من تلك التي وصفتها الماركسية في نهاية النصف الثاني من القرن التاسع عشر. إنه عالم يسميه المفكر العربي السوري برهان غليون باسم «الرأسمالية العالمية»[٢٠]؛ عالم يزداد الفقر والتهميش فيه لأكثرية سكان الأرض بقدر ما يزداد تمركز الثروة في يد قلة قليلة من الدول أولاً، وقلة قليلة من الأفراد في تلك الدول ثانياً.

وفي آخر إحصاء كشفه تقرير بريطاني عن النمو العالمي، يتبين أن ثروة ثلاثة أغنياء أمريكيين تعادل أو تزيد على ثروات ٤٨ دولة من دول العالم الفقيرة[٢١]، وأن ٢٢٥ ثرياً في العالم يمتلكون ألف مليار دولار، الأمر الذي يعكس الخلل في توزيع الثروة بين دول العالم كافة[٢٢].

وأوضح التقرير البريطاني الآنف الذكر، والذي كان تعليقاً على تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، أن ٤٨ شخصاً أمريكياً تزيد ثروتهم على ثروة الصين التي يصل عدد سكانها إلى ١,٢ مليار نسمة، ويبلغ الناتج القومي

(١٩) فواز طرابلسي، في: **الوطن العربي** (٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨).

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) المصدر نفسه.

الإجمالي فيها حوالى ٧٠٠ مليار دولار سنوياً[٢٣].

ويؤكد المختصون بشؤون التنمية أن أربعين مليار دولار فقط (أي ما يوازي ٤ بالمئة من ثروات الـ ٢٢٥ شخصاً) كافية لكي تؤمن لكل سكان المعمورة الخدمات الاجتماعية الأساسية التي يحتاجون إليها، أي الغذاء والصحة والمياه والتعليم.

وفي الميدان الاقتصادي، أنتجت الرأسمالية من الإمكانيات والخبرات المادية والثروات ما يؤمن السعادة للبشرية الآن، ولكن هذا ممكن فقط عن طريق إعادة توزيع هذه الثروات، في حين أن العولمة، وهي المرحلة الجديدة من الرأسمالية تزيد من التفاوت الاجتماعي في العالم. بمعنى آخر، ان الثورة الصناعية التي بني عليها النظام الرأسمالي قد سمحت لأول مرة في التاريخ للبشرية بأن تسد حاجاتها الأساسية، في حين أنها بسبب علاقات الإنتاج وعلاقات توزيع الثروة تؤدي إلى العكس تماماً؛ انها تؤدي إلى زيادة الفقر وزيادة البطالة وإلى الحالة السائدة حالياً.

المذهل حقاً أن هناك صناعة كاملة مهمتها أن تعمل على تخفيف وزن الناس في أوروبا، في حين أن في أفريقيا ملايين الناس يموتون جوعاً. وتعمل الثورة التقنية، وبشكل خاص في ميدان الاتصالات، على خلق قوى، أو توفير الشروط التي تتيح نشوء قوى إنتاجية وعلمية وتقنية، من مستوى عالمي، أي قادرة على التحرك على صعيد عالمي يتجاوز البلدان، وإن هذه تستطيع أن تراكم قدرات تتجاوز حجم ما يمكن أن تستوعبه السوق الوطنية «التقليدية». وعلى المستوى الاقتصادي أيضاً تظهر البيانات الدولية أن الشركات المتعددة الجنسية قد زادت عدداً من ١١,٠٠٠ شركة تتحكم بـ ٨٢,٠٠٠ شركة فرعية وتزيد مساهمتها على ٢٥ بالمئة من حجم التجارة العالمية عام ١٩٧٥ إلى ٣٧,٥٠٠ شركة تتحكم بـ ٢٠٧,٠٠٠ شركة فرعية وتتعامل بأكثر من حجم التجارة العالمية عام ١٩٩٠[٢٤].

وقد زادت الدول الصناعية الكبرى حجم استثماراتها الخارجية بقوة في العقدين الماضيين. فارتفعت استثمارات اليابان بمعدل ١٢ مرة في عشر سنوات (أي من ١٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٢١٧ مليار دولار عام

---

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) **الأهرام**، ١٩٩٨/٩/١١، ص ١.

١٩٩٠)، وارتفعت استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية من ١١٠ مليارات دولار عام ١٩٨٠ إلى ٢٠٦ مليارات دولار عام ١٩٩١، وكذلك زاد حجم التعامل في البورصات المالية الدولية من ٣٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ١٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٥[٢٥].

إن هذه الأرقام والعمليات الإنتاجية والاتصالية والدورات المالية، انما تعكس بروز اتجاه قوي نحو تدويل رأس المال، أو نزوعه وإصراره على الخروج إلى النطاق الدولي. أما على المستوى السياسي، فتكاد الدول الوطنية تسلم وظيفتها السياسية إلى صندوق النقد والبنك الدوليين اللذين يقرران سياسات معدة سلفاً ينفذ الكثير منها دون نقاش.

ففي ظل العولمة تبدو الحكومة ـ أي حكومة ـ وكأنها «إدارة عامة جديدة»، أي أنها حكومة أعمال، وهو ما يترتب عليه وهن الدولة وشرعيتها. ومبعث ذلك يتمثل في أن هذه الدولة تسعى لنيل ثقة الأسواق الدولية على حساب مهامها الأخرى.

غير أن هذا التحول في وضع الدولة كان باهظاً، وذلك نتج منه تضعضع سلطة الدولة، وقد أدى ذلك إلى بروز المطالب العرقية والدينية واللغوية لجماعات متعددة تركز على هذه الأنماط المتعددة من الانتماءات، مما جعلها تعلو على اعتبارات الانتماء للدولة القومية[٢٦]. وترصد الدراسات الدولية في هذا المجال أن هناك ٢٠٠ شركة كبرى تقرر مصير العالم الاقتصادي من أصل ما يقارب ٥٠٠ شركة كبرى تسيطر على التجارة والإنتاج الدوليين في جميع أنحاء العالم[٢٧].

وتنمو في هذا الشأن تقنية الاتصالات وصناعة الثقافة، أو ما يسمى بالبنية التحتية للإعلام الشامل. وتتضمن هذه البنية التي تخترق جميع مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ثلاثة قطاعات رئيسية: المواصلات، ووسائل الإعلام، والحاسبات الالكترونية[٢٨]. وتشير احصاءات جرت في

---

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) السيد يسين، «نحو خريطة معروفة للعولمة،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٨**، ط ٢ (القاهرة: المركز، [١٩٩٩])، ص ٣٥.

(٢٧) غليون، «الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين: تحديات كبيرة وهمم صغيرة،» ص ١٢.

(٢٨) المصدر نفسه.

عام ١٩٩٧ في ايطاليا إلى أنه يوجد اليوم في العالم ١,٢٨ مليار من أجهزة التلفزة، و٦٩٠ مليون مشترك في شبكات الهاتف، منهم ٨٠ مليوناً في الهاتف النقال أو الخليوي، وحوالى ٢٠٠ مليون حاسوب، منها ٣٠ مليوناً مرتبطة بشبكات الانترنت. ومن المنتظر أن تتجاوز شركات شبكة الانترنت عام ٢٠٠١ اشتراكات الهاتف اليوم، وتحل إلى حد كبير محلها في العديد من الوظائف. وسوف يرتفع عدد المتواصلين عبرها بين ٦٠٠ مليون ومليار مشترك(٢٩).

وفيما يخص العالمية، ماذا عنها؟ ان السؤال الملح هو: هل تؤدي عولمة الاقتصاد والتقانة إلى أن تتواكب معها عولمة الثقافة؟ ليس مؤكداً أنه بقدر ما نقترب بعضنا من بعض، وبالتالي من ثقافات وتقاليد متنوعة ومختلفة في مصادرها، قد يعود أكثرنا أو جزء منا إلى البحث عن الهوية والتأكيد عليها خوفاً من الضياع من دون أن يعني التأكيد على التمايز الثقافي تأكيداً على الانقطاع الاقتصادي، بل ان الاندماج الاقتصادي قد يدفع إلى النوع السابق من التمايز. فقد انتشرت غداة انتهاء الحرب الباردة نظرة متفائلة حول انتصار الحضارة الغربية، وخير من عبّر عن هذه النظرة فرنسيس فوكاياما في كتابه **نهاية التاريخ**. لكن سرعان ما تراجعت هذه النظرة حين برز التساؤل حول وحدة الغرب الثقافي مقارنة بوحدة الغرب الاستراتيجي.

فالايديولوجيا والاستراتيجيا اللتان جمعتا الغرب في فترة الحرب الباردة فقدتا قدرتهما على الاستمرار في هذه الوظيفة الاندماجية بعد انتهاء الشرق أيديولوجياً واستراتيجياً، وهو ما أدى إلى بروز أطراف «غربية» عدة بالمفهوم الثقافي. وليس هذا فحسب بل نجد صراعاً ومواجهة ثقافية ضمن «الغرب» ذاته، منها المواجهة الفرنسية ـ الأمريكية التي ظهرت في مفاوضات الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الغات)، ومنها التوتر الثقافي المستمر بين الآسيويين «المتغربنين» في اليابان وسنغافورة(٣٠) وماليزيا من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

---

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) من الأمثلة على ذلك منع وزير الإعلام والفنون في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ للفنانة الأمريكية مادونا من إقامة حفل لها هناك بحجة أن بلاده تريد الحفاظ على تقاليدها. انظر: **الأهرام**، ٢٤/١٢/١٩٩٣، ص ٢٨.

لقد نجحت الأمركة الاقتصادية التي تحمل عنوان اقتصاد السوق والخصخصة وعالمية الاقتصاد، وحققت الأمركة السياسية نجاحات كبيرة من حيث بناء النفوذ عالمياً للقوة العظمى الوحيدة حالياً، ولو أن الذين راهنوا على نجاح الديمقراطية الغربية كقيمة وكنموذج للحكم بعد سقوط الشيوعية لم يوفقوا في رهانهم. فأمام الفيض الذي لا يرحم من الشعارات والأحداث التي تتعرض لها المجتمعات يومياً، والغزو المتواصل من الأفكار والمعلومات والصور والقيم القادمة من الخارج، والتي لم تشارك في إنتاجها، فجرت أزمة الهوية التي أصبحت من المسائل الرئيسية التي تواجه التفكير الإنساني اليوم وعلى المستوى العالمي. وفي سياق هذه الأزمة والانهيار الذي تشهده الأيديولوجيات التاريخية المطمئنة والباعثة على الأمل، تنبعث من بين الأنقاض ومن أعماق الماضي الأيديولوجيات القديمة بعد أن تجردت من إنسانيتها، والتي تدعو إلى العودة إلى العصبيات القبلية والطائفية والمذهبية أو القومية الضيقة، والتي تبرر التطهير العرقي أو تلك التي تلغي أي قيمة روحية - إنسانية وتفتح الطريق نحو سلوكيات بلطجية ونازية لا تضع حدوداً لسلوكها إلا قواها الذاتية على السيطرة والنهب والاستغلال والتلاعب بعقول الناس وأرزاقهم.

ما العمل إذن إزاء هذه الحالة؟ وما هي الخطوات التي يجب على العرب اتخاذها؟

تتميز ردود الفعل العربية أمام هذه التحديات التي يفرضها ما يسمى بالعولمة، بالارتباك والتخبط بسبب عدم قدرتها على التكييف السريع لهياكل اقتصاداتها وهياكل حاجاتها الوظيفية، كي تستجيب لهذا التحول السريع في العالم. فقد بدت اقتصادات الدول العربية وهياكلها الوظيفية غير مستعدة للتحولات السريعة التي حدثت في العالم منذ انتهاء الحرب الباردة، وأنها ما زالت على الوتيرة السابقة التي كانت تسير عليها منذ الحرب العالمية الثانية، وبالتالي لم تكن على استعداد لدخول السوق العالمية. ولذلك تجري خطوات كبيرة لتطبيق سياسات جديدة في ميدان الاقتصاد وحقوق الإنسان. وقد وقعت على اتفاقيات عديدة، منها اتفاقية تحرير التجارة الدولية، ومع ذلك فإن هذه الخطوات تبدو مليئة بالثغرات. ففي الميدان الاقتصادي أدت الخطوات التي اتخذتها الدول العربية في المجال الاقتصادي، والتي تستهدف تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي بحسب نصائح مؤسسات صندوق النقد والبنك الدوليين، وأحياناً بحسب برامج مفروضة على الدول العربية، إلى تنفيذها.

وحدث ذلك كما نلمس في غياب الحياة الديمقراطية الصحيحة التي تعطي المؤسسات الشعبية حق المراقبة، وتم استبدال مؤسسات وشركات أفلست أو أخفقت بسبب عوامل السرقة وسوء الإدارة للمال العام، بقطاع خاص تسيطر عليه مافيات مالية ومضاربين مشبوهين. وباءت جميع المحاولات التي استهدفت خلق مؤسسات اقتصادية إقليمية على طريق خلق تكتلات اقتصادية عربية شاملة، مثل اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون العربي... الخ؛ كلها باءت بالفشل.

كل هذا يدل بوضوح على سوء أداء الوطن العربي في المجالات العلمية والتقنية والاجتماعية والثقافية، ناهيك عن الاقتصادية، والتي تعد مرتكزات مهمة لتعامل العرب مع النظام الدولي الجديد. اننا إلى الآن لم نسهم مع المجتمع الدولي في دفع مسيرة الثورة التقنية الراهنة إلى الأمام، لأن ذلك هو وحده الذي يعطي قيمة إضافية تسمح لنا بالبقاء في الساحة الدولية.

يشير تقرير المؤتمر القومي لعام ١٩٩٧ إلى أن الاقتصاد العربي يقوم على ثلاثة قطاعات رئيسية: التشييد، والنفط، والزراعة، وتبلغ قيمة الاستثمار في **الأول** ١٢٠ مليار دولار، تدفع خزائن الدول العربية من هذا المبلغ ما بين ٦٠ إلى ٧٠ ملياراً، مقابل مستوردات أجنبية لهذا القطاع سنوياً. وبالنسبة **للثاني**، فلا يزال العرب يستوردون كل أدواتها وتقنياتها الفنية المطلوبة مع أن عمر هذه الصناعة (النفطية) هو حوالى مئة وعشرون عاماً. وأخيراً، فإن القطاع **الثالث** الزراعي يعد أكبر حقل لاستخدام اليد العاملة العربية من دون منازع، ومع ذلك تستورد الدول العربية من سلع هذا القطاع ما قيمته عشرون مليار دولار في العام[٣١].

ثالثاً: العولمة وتحديات المستقبل وضرورة التجديد في هذا المجال لبناء القدرة العربية

قامت الدولة العربية على أساس القطرية، وعملت جاهدة على المحافظة على هذا المفهوم. وعندما وصلت القطرية إلى طريق مسدود، إذ لم تستطع الهوية القطرية للدولة أن تؤمن مصالح النخب الحاكمة، وأن تحافظ عليها،

---

(٣١) **حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي التاسع: الوثائق ـ القرارات ـ البيانات** (آذار/ مارس ١٩٩٩) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

وجدت نفسها أمام منعطف خطير يهدد بتفتيت هذه الدولة القطرية، فانعطف الكثير من النخب الحاكمة في هذه الدولة نحو الهوية الأولى: القبيلة، والإثنية، والمذهبية... الخ. وبذلك عجزت النخب الحاكمة حتى عن المحافظة على ما هو قائم وبمختلف أساليب العسف والقمع والتدمير لإمكانيات بلدانها، واتجهت الدول العربية أكثر فأكثر نحو الاعتماد على تعزيز الإجراءات الأمنية وتضييق هامش الحرية والمبادرة الجماهيرية.

لقد عني الفكر الاستراتيجي العربي طويلاً بمكونات القوة، وكان يركز على القوة العسكرية، التي ما زال قسم منه لا يرى غيرها قوة، وقسم آخر يرى أنها الأهم من أي قوة أخرى. ويتجاهل هذا الفكر في المقابل الارتباط بين الديمقراطية وميزان القوى في الشرق الأوسط. وما زال العرب يرفضون الإقرار بأن الديمقراطية أتاحت لشتات جاء من شتى بقاع الدنيا أن يتفوق على دول راسخة في هذه المنطقة يضم بعضها شعوباً ذات حضارات قديمة[٣٢]. والنتيجة هي الشلل التام وغياب أي قدرة على الحركة والمناورة سواء على المستوى المحلي أمام المشكلات الكبيرة العالقة أو على المستوى العالمي. ويسيطر على المجتمعات العربية منذ أكثر من ربع قرن من الزمن نمط واحد من الأنظمة ربطت مصيرها مع الرأسمالية المحلية والعالمية، وتحكم من خلال قوانين استثنائية عفى عليها الزمن، وتمنع بصورة مكابرة التراجع عنها على الرغم من الظاهرة السطحية للتعددية السياسية، إلا أنها غير مستعدة للتسليم بمبدأ التداول السلمي للسلطة؛ كل ذلك أدى ويؤدي إلى توترات اجتماعية، وأحياناً إلى تفجر حروب أهلية في بعض من هذه الدول العربية[٣٣].

وبذلك يرى بعض المختصين أن الحياة السياسية في البلدان العربية أصبحت من أكثر مناطق العالم ـ إن لم تكن أكثرها ـ مصبوغة بالعنف والعنف المضاد من جانب السلطات والمعارضة معاً. والإرهاب المتبادل يكوّن ملخص الحياة السياسية لهذه البلدان. أما في المجال الأمني والوطني والإقليمي والقومي للوطن العربي، فإن ما ذكرناه سابقاً ينعكس سلباً عليه تماماً. وتجد بعض الحكومات نفسها أسيرة خوفها من أن يؤدي تمسكها بالحق

---

(٣٢) انظر: «خطأ الرهان العربي على تحول قريب في هيكل النظام العالمي،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٨**، ص ١٠٥.

(٣٣) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٥**.

بسلام عادل وشامل في الشرق الأوسط إلى إضعاف الحماية الأجنبية الضامنة لوجودها كسلطات في مواجهة الرأي العام. وإن استمرار الحصار المفروض على بعض الدول العربية كلياً أو جزئياً وسكوت بقية الدول العربية على ذلك، هو الدليل الواضح والفاضح على التواطؤ والعجز العربي المواجه لذلك.

ولم تنجح إسرائيل بضمان تفوقها الاستراتيجي النوعي على العرب مجتمعين فحسب، ولكنها نجحت أيضاً بتحييد الوسيط الأمريكي الوحيد في مفاوضات السلام العربية ـ الإسرائيلية، وبالتالي تمكنت من كسب تأييد ذلك الوسيط، كما تسعى إسرائيل إلى توسيع دائرة تحالفاتها الإقليمية والدولية، لتضيّق الخناق على الدول العربية التي لم تستطع سوى أن تحذر من خطورة هذه التحالفات، وذلك في أحسن الأحوال.

والنتيجة: لا أمن ولا تنمية ولا سلام ـ على ما يبدو ـ ويبقى أخيراً السؤال كما هو: ما العمل لبناء المستقبل المنشود؟

السؤال حول تحديات المستقبل هو سؤال سياسي أولاً وقبل كل شيء. وكل سؤال يتناول مختلف الموضوعات في الوطن العربي ـ اقتصادية كانت أو سياسية أو ثقافية ـ هو سؤال سياسي في المحصلة النهائية. فالسياسة هي مركز العصب في الحياة الاجتماعية العربية العامة، وهي في الوقت نفسه مركز العطب في عموم الحركة الاجتماعية.

والمطلوب من المركز السياسي تحديد الهدف الذي يجب أن تحققه البلدان العربية، وبالتالي من هي الجهة أو القوى المجتمعية التي يجب عليها تحقيق ذلك الهدف. وأخيراً معرفة الوسائل المتاحة لتحقيقه. ومن الواضح أن المقصود بمعرفة الوسائل المتاحة هو الإمكانية المتوفرة والتطابق الضروري بينها وبين الهدف المطلوب تحقيقه. وبحسب علماء الفكر السياسي، فإن ذلك هو ما يعرف بمبدأ «الواقعية في السياسة».

وتأتي الصعوبة في السياسة الناجحة من أن التوفيق بين الإدارة الواعية والعقلانية، وبين الواقع التاريخي، ليس مسألة حسابية، ولكنها مرتبطة أيضاً بالمصالح والمواقع والمنظورات التي تحدد مواقف كل مجموعة اجتماعية داخل الجماعة الواحدة نفسها، بل كل فرد من أفراد هذه الجماعة. ان السياسة المطبقة في أي بلد من البلدان هي ثمرة جميع مصالح الفئات أو النخب المسيطرة على الرأسمال الوطني، وعلى الاقتصاد والمال والثقافة مجتمعة. فالنخبة السياسية هي التي تتحكم بالموارد، وهي التي تتولى توزيعها أو يتم ذلك تحت

رقابتها الصارمة، ومن وراء ذلك تتولى توجيه المجتمع وتكوين عناصره أو مقوماته المادية والأخلاقية.

وبالنسبة للمجتمعات الفقيرة، فإنها هي الضحية الأولى والأخيرة لكثير من النظم السياسية الاجتماعية العقيمة، والتي تتسم بضيق الأفق، حيث تقلل من الإمكانات الواقعية المتاحة، وفي كثير من الأحوال تقضي عليها وتعمل على تعقيم الإنسان وشل قدراته. ومبرر وجود هذه النظم هو خدمة مصالح الفئات التي تسيطر عليها. وبذلك فإن المنطق المحرك لها ليس النفع العام، ولكن الحفاظ على النظام وعلى مصالح النخبة الخاصة التي تقف وراءه.

إن الخطوة الأولى نحو رسم سياسة تأخذ بعين الاعتبار المصالح العليا للمجتمع، ولكل فئات الشعب، يجب أن تمر عبر إعادة النظر في القاعدة التي تقوم عليها أكثرية نظم الحكم في البلدان العربية. فلا يمكن الأمل بنشوء هذه السياسة المطلوبة في ظل الأوضاع الحالية. ولا يمكن أن تنشأ سياسة وطنية، تزيد من موقع المصلحة الوطنية ومكانها في مركز قرار الدولة، وتزيد من فرص التفاعل بين الحكومة والشعب على حساب المصالح الجزئية والفئوية إلا بنشوء قاعدة جديدة للحكم، يكون أساسها التوازن الاجتماعي والتداول السلمي للسلطة.

إن الربط الصحيح بين قوة الدولة وقوة المجتمع تتجسد بالديمقراطية والحرية والمساواة، فالمواطنون الأحرار هم الذين يصنعون دولة قوية باقتصادها وعلمها وثقافتها واختراعاتها ومساهمتها في التفاعلات الدولية في مختلف المجالات. ويصعب أن يتوافر هذا وإنجازه إذا كان الانسان لا يتمتع بحقوق المواطنة الكاملة، ولا يمتلك صوتاً مؤثراً في إدارة الشؤون العامة، ولا يستطيع أن يغيّر وضعاً هو غير موافق عليه بالوسائل السلمية وعبر انتخابات نزيهة لا ينتهك فيها حقه ويزوّر صوته، ذلك لأن كثيراً من البلدان العربية وصلت إلى حالة أصبحت معها أدوات القمع وكأنها جزء أساسي لبقاء النخب الحاكمة. فاستبعاد تلك الأدوات وتغيير مهماتها كي تتولى السهر على الديمقراطية وحقوق الإنسان المدنية والسياسية، وعدم إذلال المعارضين والاتفاق على ثوابت وطنية عليا، مهمة لا تقبل التأجيل أو المماطلة، إذا كنا نريد أن نواجه التحديات العالمية الجديدة.

تعد خطوة كتلك مؤلمة بالنسبة للنخب الحاكمة، لكنها ضرورية للمصلحة الوطنية العليا. فبتحقيق هذه الخطوة نكون قد بدأنا الولوج في

عتبات المواجهة أمام مشاكلنا، ونستطيع بعدها مواجهة العولمة وغير العولمة بوعي ونجاح.

«إننا نحتاج» - كما أشار **التقرير الاستراتيجي العربي** - «إلى إصلاحات سياسية تضع حداً للإحباط العام واليأس المنتشر، وتساعد على رفع مستوى الأداء. نحتاج إلى البدء في عبور الفجوة الديمقراطية بيننا وبين إسرائيل سعياً إلى تضييق فجوة القوة الشاملة التي لا يظهرها ميزان القوى العسكري بالقدر الكافي، ولكنها تبدو واضحة ومؤلمة في أي مقارنة على صعيد الأداء العام والتقدم التكنولوجي والتطور الاقتصادي ومستوى الحياة، مما يظهر في تقارير دولية متعددة مثل تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية في العالم»[٣٤].

عكس ذلك، وفي أسوأ الأحوال، فإن الأنظمة الجامدة لن تستطيع أن تقاوم لفترة طويلة التيار العالمي الجارف المتمثل في ضغوط المنافسة الاقتصادية العالمية والتقانية والمواصلاتية والمعلوماتية، أو أن تقاوم ضغوط التيارات الداخلية المتجمعة من أجل المشاركة العملية وتحسين أداء مؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية. وعلى الرغم من بعض المخاوف من الإجراءات التي ربما تلجأ إليها بعض الأنظمة العربية من قمع للحركة الجماهيرية واستخدام وسائل سلبية في ذلك، إلا أن الامكانيات التي كانت لديها في عقدي السبعينيات والثمانينيات وتوظفها في تأجيل الحركة العامة من أجل الاصلاحات غير متوفرة وغير مفيدة الآن. وعلى «الانتلجنسيا» العربية، ومعها قوى المعارضة السلمية أن تعمل وبسرعة من أجل بناء قوى قادرة على أن تتلمس كل الجوانب المضيئة في تراثنا العربي وتستفيد من التراث الإنساني لتعمل على بناء المجتمع العربي المنشود وطنياً واقليمياً وقومياً، والتسريع بالإصلاحات المطلوبة في الميدانين السياسي والاقتصادي لتحرير وفك أسر الطاقات العربية، ودفع عملية النمو، وبناء توازنات كبرى، وتشجيع الصناعات النفطية وغير النفطية والتبادل السلعي البيني في المنطقة العربية، عبر تشجيع وإقامة السوق العربية المشتركة، وزيادة كفاءة القوى العاملة العربية، وتخفيض نسبة الفقر، وتصحيح الخلل في الجوانب التعليمية والإدارية المختلفة. وعكس ذلك أيضاً، فإن النخب الحاكمة العربية لم تكن، ولن تكون على استعداد لدخول السوق العالمية.

---

(٣٤) انظر: «خطأ الرهان العربي على تحول قريب في هيكل النظام العالمي،» ص ١٠٦.

(٤)
العولمة وآثارها السياسية
في النظام الاقليمي العربي: رؤيــة عــربيــة(*)

حمدي عبد الرحمن حسن(**)

مقدمة

إن التحولات الكبرى التي دفعت بها تيارات العولمة الجديدة منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين قد اتخذت تعبيرات فكرية معينة مثل النظام العالمي الجديد، والقول بكل النهايات: نهاية التاريخ ونهاية الأيديولوجيا ونهاية الدَّولة الأمة وهلم جراً، ويبدو أنه لم يعد هناك سوى طريقة تفكير واحدة يتم الترويج لها تتفق مع ما يسمى الثقافة الكونية أو عولمة الثقافة. إن ذلك يعني بحق فقدان كل المرجعيات التقليدية ونقاط الاستدلال، لقد دفع ذلك بعض الباحثين إلى القول بأن العولمة ما هي إلا مفهوم مجرد لا يشير إلى موضوع ملموس وإنما هي تفسير لعملية مجتمعية شاملة (A Societal Process). ولعل ذلك يضفي مزيداً من الصعوبة والتعقيد في عملية تحديد ماهية المفهوم وتبيان مضامينه ودلالاته المتعددة[1].

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٥٨ (آب/أغسطس ٢٠٠٠)، ص ٤ ـ ٢١.

(**) أستاذ العلوم السياسية المشارك في جامعتي القاهرة وآل البيت.

(١) للمزيد من التفاصيل، انظر: ريتشارد هيجوت، **العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسة العالمية**، سلسلة محاضرات الإمارات؛ ٢٥ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨)، ص ٢٦ ـ ٣٥؛ السيد يسين، «في مفهوم العولمة،» ورقة قدمت الى: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: المركز، ١٩٩٨)، ص ٢٣ ـ ٢٩؛ عبد الخالق عبد الله، «العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها،» =

لقد بات واضحاً أنه لكي نفهم ما يعنيه باحث معين بالعولمة ينبغي الرجوع إلى الإطار النظري والمعرفي الذي ينطلق من خلاله هذا الباحث. وعليه فقد رأى بعضهم أن العولمة تشير في جوهرها وحقيقة أمرها إلى أمركة العالم (العولمة = الأمركة) في حين يرى بعض آخر أنها تشير إلى الأهمية المتزايدة للسوق العالمي، بيد أن نفراً غير قليل من الباحثين يضفي على المفهوم طابعاً أيديولوجياً صريحاً حينما يصفها بأنها تجسيد لواقع ثقافي وأيديولوجي معين، ألا وهو انتصار قيم السوق والليبرالية السياسية (الديمقراطية + السوق)[٢].

وبناءً على ما تقدم يمكن النظر إلى مفهوم العولمة باعتباره مفهوماً مركباً يشتمل على أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية متعددة، ولعل صفة التركيب تلك لا تنبع فقط من تعدد الأبعاد التي يشير إليها المفهوم، وإنما من استخدامه أيضاً للتعبير عن كل من التغيرات التي تحدث في هذه الأبعاد المختلفة والآثار الناجمة عنها. وبعبارة أخرى، فإن العولمة ليست مجرد عملية واحدية الاتجاه، وإنما هي في جوهرها تعبير عن ديناميات ديالكتيكية معقدة.

وتسعى هذه الدراسة إلى طرح عدد من التساؤلات المهمة حول حقيقة تيار العولمة الجديدة؟ وما هو تأثير استراتيجيات الهيمنة والتهميش التي ينطوي عليها مفهوم العولمة على مسيرة التضامن والتكامل في النظام الإقليمي العربي؟ وأخيراً ما هي استجابة القوى الاجتماعية في الوطن العربي لتحديات ومخاطر العولمة؟ ولعل القضية المحورية التي ينبغي الإشارة إليها منذ البداية تتمثل في ضرورة طرح إشكالية العولمة على حقيقتها من دون مواربة، وبعيداً عن نظريات المؤامرة أو الانعزال وفك الارتباط مع العالم الخارجي، فالنظام العربي مواجه بتحديات جمة طرحتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة والليبرالية الجديدة والثورة في ميدان التكنولوجيا والمعلومات، على أن ذلك لا يعني القول بأن

= **عالم الفكر**، السنة ٢٨، العدد ٢ (تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩)، ص ٣٩ ـ ٥٥؛ Malcolm Waters, *Globalization*, Key Ideas (London; New York: Routledge, 1995), and James H. Mittelman, ed., *Globalization: Critical Reflections*, International Political Economy Yearbook; v. 9 (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1996).

(٢) انظر على سبيل المثال: **العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي: ندوة (مهداة الى سمير أمين)**، تحرير عبد الباسط عبد المعطي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩)؛ صادق جلال العظم، «ما هي العولمة؟،» **الطريق**، السنة ٥٦، العدد ٤ (تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٩٧)، وسويم العزي، «العولمة أو تقويض سيادة الجنوب،» **شؤون الأوسط**، العدد ٤٢ (تموز/ يوليو ١٩٩٥).

العولمة تعني قدراً محتوماً على العرب مواجهته دون نقد أو تمحيص ولا هي في المقابل شرّ كلها ينبغي أن نولي وجهنا بعيداً عنها.

أولاً: العولمة والنظام الإقليمي العربي

إذا كان النظام الإقليمي العربي منذ بدايات تشكله في مرحلة ما بعد الحربين قد عانى أزمتين عنيفتين من جراء مواجهته مع إسرائيل، الأولى تتمثل بنكبة ١٩٤٨، والثانية جسدتها نكسة ١٩٦٧، حيث لم يترتب عليهما فقط ظهور المسألة الفلسطينية، ولكنهما أسهما بدور بارز في إعادة تشكيل توازن القوى الإقليمي في الوطن العربي، إضافة إلى تطور الوعي والفكر العربي المعاصر، فإن أزمة الخليج الثانية مع كل ذلك تقف بكافة المعايير لتشكل نقطة تحول أساسية في التاريخ العربي الحديث[٣].

ويمكن القول بصفة عامة إن إعلان التيار الليبرالي الجديد في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك أوصال منظومة الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية عن انتهاء التاريخ وانتصار المشروع الرأسمالي والديمقراطي الليبرالي قد اتخذ أبعاداً ومضامين مختلفة في الوطن العربي، إذ لا يخفى أن النظام العربي، ولا سيما بعد حرب الخليج الثانية، قد عانى ما أسماه محمد حسنين هيكل بحق «أوهام الانتصار الزائف» الذي حققته قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة على العراق[٤].

ومن المعلوم أن الوطن العربي طيلة حقبة الحرب الباردة ـ وإن عانى كغيره من مجتمعات الجنوب وضعية الاستقطاب الدولي بين المعسكرين

---

(٣) حول تأثيرات حرب الخليج الثانية في النظام الاقليمي العربي، انظر على سبيل المثال: محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٥٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢)؛ ووحيد عبد المجيد، «موقع مجلس التعاون الخليجي في النظام العربي،» في: مجموعة من الباحثين والكتاب، **آفاق التعاون العربي في التسعينات**، تحرير السيد يسين (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٢)، ص ١٧٩ ـ ١٩٣؛ Tareq Y. Ismael and Jacqueline S. Ismael, «Arab Politics and the Gulf War: Political Opinion and Political Culture,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 15, no. 1 (Winter 1993), and Rex Brynen and Paul Noble, «The Gulf Conflict and the Arab State System: A New Regional Order?,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 13, nos. 1 - 2 (Winter - Spring 1991).

(٤) Mohammad Hassanein Heikal, *Illusions of Triumph: An Arab View of the Gulf War* (London: Harper Collins, [1992]).

المتنافسين ـ كان يتمتع بوجود الخيار البديل، إذ كان بمقدور أي دولة عربية أن تجد البديل الملائم لتحقيق مصالحها الوطنية، على أنه منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي حدث تحول هائل في هيكل النظام الدولي وهو ما ظهر جلياً في حرب الخليج الثانية.

وتنظر كثير من الأدبيات العربية إلى العولمة السياسية الغربية على أنها في حقيقتها تنطوي على «تهميش» دول الجنوب ومن بينها البلدان العربية، وذلك لأمرين متلازمين: **أولهما** أن الشعوب العربية وشعوب الجنوب قاطبة وجدت نفسها في موقع هامشي، وتمارس عليها آليات الهيمنة الجديدة. أما الأمر **الثاني** فيتمثل في عدم مطالبة مؤسسات النظام الجديد في تسوية المشكلات العربية الملحة، إذ ان منطق الهيمنة يقوم على وجود التناقض بين عالمين: العالم المتقدم الذي تسوده قيم التعاون والرفاه، والعالم المتخلف الذي تمزقه الصراعات ويعاني مرارة الفاقة والحرمان(٥).

وطبقاً لكلوفيس مقصود فإن «النظام العالمي الجديد تم تحديده وتقريره بالأساس من قبل الجزء الغربي من المعمورة، أما الجزء الجنوبي منها والذي لم تصبح مطالبه وطموحاته وحقوقه بعد جزءاً من مدخلات النظام العالمي الجديد فقد بدأ يشعر وكأن المعمورة تعني الشمال وحسب، كما أن الجنوب الذي يمثل غالبية بني البشر بدأ يشعر كذلك بالحرمان وبالاستغلال من قبل الآخرين»(٦).

ملامح العولمة والهيمنة عربياً

نستطيع من خلال التركيز على الأبعاد السياسية والاستراتيجية الإشارة إلى الملامح التالية:

أ ـ ظهور الدور الأمريكي المهيمن في النظام العربي(٧)

لقد برز بجلاء هيمنة الولايات المتحدة على السياسة الإقليمية في المنطقة من خلال تطور مراحل أزمة الخليج الثانية، إذ بات واضحاً أنها القوة الوحيدة

(٥) للمزيد من التفاصيل، انظر: Larbi Sadiki, «Al-La Nidam: An Arab View of the New World (Dis) Order,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 17, no. 3 (Summer 1995).

(٦) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٥.

(٧) Brynen and Noble, «The Gulf Conflict and the Arab State System: A New Regional Order?».

القادرة والراغبة في نشر قوات عسكرية ضخمة في المنطقة، ومن المعلوم أن القوات الأمريكية شكلت الغالبية العظمى لقوات التحالف الدولي، بالإضافة إلى دورها الحاسم في هزيمة العراق عسكرياً، فما هي دلالات حرب الخليج الثانية بالنسبة للدور الأمريكي في المنطقة؟

على الصعيد السياسي كانت الولايات المتحدة بمثابة القوة المحورية في صياغة خطط واستراتيجيات المواجهة مع العراق، وطول فترة الأزمة مارست ضغوطاً وتأثيرات منوعة على عدد من دول العالم.

ولم يكن بمقدور الولايات المتحدة تأمين تعاون كل من الصين والاتحاد السوفياتي لإضفاء الشرعية الدولية فقط، ولكنها حصلت على مشاركة فعالة من جانب كل من بريطانيا وفرنسا وغيرهما من الدول من أجل تنفيذ أهدافها، وعلى الجانب الإقليمي تمكنت من إقناع البلدان العربية الكبرى بضرورة مواجهة العراق وتحجيم دوره الإقليمي، كما تمكنت في الوقت نفسه من إبعاد إسرائيل عن هذه المواجهة.

ولعل من أبرز ما أظهرته حرب الخليج الثانية كذلك أن تكنولوجيا الأسلحة المتطورة تفوق الأشكال التقليدية الأخرى للقوة، يعني ذلك أن الولايات المتحدة لا تمتلك فقط القدرة العسكرية وقوة التأثير والنفوذ وإنما لديها الإرادة والتصميم على استخدام هذه الإمكانيات من أجل حماية مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة، على أن الصورة على الجانب الاقتصادي تبدو بالغة التعقيد حيث إن الولايات المتحدة دافعت ليس فقط عن المصالح الاقتصادية الأمريكية ولكن عن دول الثروة النفطية في الخليج، بالإضافة إلى مصالح الدول الغربية الأخرى المستهلكة للنفط وهو الأمر الذي يعطي الولايات المتحدة دوراً مستقبلياً مهماً في القضايا المرتبطة بالسياسات النفطية.

على أن الدلالة الأساسية للدور الأمريكي في حرب الخليج تتمثل في عدم وجود منافس دولي آخر في المنطقة وربما لن تواجه الولايات المتحدة أي تحد لهيمنتها في المنطقة خلال الأمد المنظور(٨).

فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي انشغلت روسيا بترتيب أوضاعها الداخلية

(٨) حول تحليل الدور الامريكي في النظام العالمي الجديد، انظر: Charles Krauthammer, «The Unipolar Moment,» *Foreign Affairs*, vol. 70, no. 1 (1991).

ولا سيما في مواجهة الاضطرابات المسلحة في منطقة القوقاز، أما القوى الأوروبية التي طورت دوراً نشيطاً في منطقة الشرق الأوسط عموماً فإنها لا تشكل تحدياً يعتد به أمام الهيمنة الأمريكية في المنطقة، فقد ارتكز الدوران البريطاني والفرنسي بشكل أساسي على تزويد دول المنطقة بالسلاح، وعلى أية حال فإنهما يقفان وراء القوة والمكانة الأمريكية المتزايدة في المنطقة.

وبشكل عام، فإن حرب الخليج الثانية أدت إلى خلق وضعية استراتيجية جديدة انفردت فيها الولايات المتحدة بالهيمنة المطلقة وهو ما أسهم في زيادة الاعتماد العربي، أو ان شئت الدقة فقل التبعية العربية للولايات المتحدة الأمريكية[٩].

ب ـ تراجع قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي

لعل من أبرز تناقضات العولمة السياسية وما تبشر به من قيم التعددية السياسية وحقوق الإنسان، هو استمرار الدعم الغربي المباشر وغير المباشر لأنظمة الحكم العربية ذات الطابع الأوتوقراطي التسلطي. ويطرح أحد الباحثين ثلاثة تبريرات لإهمال الغرب قضية التحول الديمقراطي في تعامله مع المنطقة العربية وذلك على النحو التالي[١٠]:

١ ـ إن المصالح الغربية تقتضي الدفاع عن النظم العربية الموالية للغرب في المنطقة حتى ولو كانت أوتوقراطية غير منتخبة، يفسر ذلك أن التزام الولايات المتحدة والغرب بنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان يأتي في مرتبة لاحقة بالنسبة للدفاع عن النظم العربية الحليفة، حيث إن مثل هذه النظم قد تضمن المصالح الأمريكية والغربية (التسهيلات العسكرية، وأسعار منخفضة للنفط) أكثر مما يمكن أن تفعله نظم منتخبة ديمقراطياً.

٢ ـ ان التكلفة المالية والبشرية والبيئية الباهظة التي انطوت عليها حرب

---

(٩) ويمكن القول إن الدور المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية في النظام الاقليمي العربي يتضح من خلال أربعة مؤشرات أساسية هي:

ـ تقرير وضع العراق ومكانته في النظام الاقليمي العربي في فترة ما بعد حرب الخليج الثانية.

ـ أنها تمثل القوة المحورية في أي محاولة لتسوية الصراع العربي ـ الصهيوني.

ـ الانفراد بترتيب منظومة أمنية خاصة بدول الخليج ذات الثروة النفطية.

ـ التأثير في باقي الدول العربية الفقيرة من خلال سياسات المنح والمنع.

(١٠) Sadiki, «Al - La Nidam: An Arab View of the New World Dis (Order),» pp. 6-7.

الخليج الثانية أفضت إلى استعادة الاستقلال ونظام الحكم في الكويت، وربما لا يتناسب ذلك مع الموقف الغربي إزاء نظم الحكم في مناطق أخرى من العالم مثل (أمريكا اللاتينية وأفريقيا)، ولعل الحالة الصارخة التي تجسد الموقف الانتهازي للغرب إزاء قضية الديمقراطية في الوطن العربي يمثلها رد فعل الولايات المتحدة الأولي على إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية في الجزائر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، حيث وصفت المتحدثة باسم البيت الأبيض هذا الإجراء بأنه عمل دستوري.

٣ ـ إن ازدواجية المعايير الغربية لا تقتصر على التعامل مع الوطن العربي، ولكن من خلال أجهزة الأمم المتحدة فهيمنة مجموعة صغيرة من القوى الكبرى على مجلس الأمن الدولي لا يتفق ومبدأ الأغلبية في النظام الديمقراطي، كما عبر عن ذلك بحق رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد بقوله: «إننا جميعاً سواء في الأمم المتحدة، بيد أن خمس دول فقط تتمتع بهذه المساواة أكثر من باقي الدول، وعلى صعيد آخر تقوم سبع دول فقط (يقصد مجموعة الدول الصناعية السبع) بوضع القوانين التي تؤثر في اقتصادات الدول الأخرى. إن مجموعة صغيرة من الأمم وضعت على كاهلها مسؤولية تقرير النظام العالمي الجديد».

ج ـ استمرار عمليات التسلح والعنف في الوطن العربي

لقد أفضى انتهاء الحرب الباردة إلى تكالب شركات الأسلحة الغربية على السوق الشرق أوسطية من أجل استنزاف أموال النفط. وعلى الرغم من انخفاض النفقات العسكرية في الشرق الأوسط منذ حرب الخليج الثانية بسبب فرض الحظر الدولي على العراق، فإن دول الخليج العربية شهدت تزايداً مطرداً في نفقاتها العسكرية، وربما يعزى ذلك لأمرين أساسيين: أولهما تكلفة الحرب الباهظة في مواجهة العراق، وقيامها بتحمل هذه التكلفة عن طريق تسديدها لدول التحالف، ولا سيما الولايات المتحدة. وثانياً شراء وتكديس الأسلحة الجديدة.

واللافت للنظر حقاً أن عمليات تكديس الأسلحة تلك التي تقوم بها الدول الخليجية لا تعزز قدراتها الأمنية أو الدفاعية، وهو ما دفعها إلى الدخول في مظلة الحماية الأمريكية، الأمر الذي يتسق مع استراتيجية واشنطن الرامية إلى إقامة ترتيبات أمنية مشتركة في الخليج. ففي عام ١٩٩١ دخلت الكويت في اتفاق أمني ثنائي مع الولايات المتحدة وقد تبعت باقي دول مجلس التعاون

الخليجي الأخرى ـ باستثناء السعودية ـ هذه الخطوة الكويتية(١١).

وعلى صعيد آخر، فإن تدمير القدرات العسكرية العراقية وفرض الحصار الدولي على العراق قد أخل بمنظومة التوازن الإقليمي في المنطقة لصالح قوى ثلاث خارج النظام الإقليمي العربي هي إيران وتركيا وإسرائيل، الأمر الذي ترك العرب عرضة للتهديد الخارجي واستنزاف مواردهم النفطية والمائية، كما أنه أضعف من قدرتهم التساومية على تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وإذا كانت الاستراتيجيا الأمريكية تسعى إلى وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل النووية والبيولوجية والكيماوية، فإنها لم تفعل شيئاً سوى تدمير القدرات العراقية، الأمر الذي يعد في مصلحة إسرائيل وعلى حساب العرب، إذ على الرغم من وضع قضية ضبط التسلح على جدول أعمال مفاوضات الشرق الأوسط، فإنه من غير المتوقع أن تتخلى إسرائيل عن ترسانتها النووية التي يمكن استخدامها ضد العرب في أي مواجهة مستقبلية.

ولعل الانعكاسات الأكثر خطورة على النظام الإقليمي العربي والمترتبة على استمرار اتجاهات العسكرة والتسلح الحالية تتمثل في إمكانيات تزايد معدلات العنف سواء داخل حدود الدَّوْلة القطرية العربية أو بين الأقطار العربية مثل حركات الإسلام السياسي في كل من مصر والجزائر وبلاد المغرب العربي، كما أن النزاعات الحدودية العربية في غياب آلية صحيحة لتسويتها قد تدفع إلى الصراع المسلح. ومن أمثلة هذه النزاعات: النزاع القطري ـ البحريني، والكويتي ـ العراقي، والمصري ـ السوداني... الخ.

د ـ تزايد دور القوى الإقليمية غير العربية في النظام العربي

إن تأسيس مفهوم «السلام الأمريكي» في الشرق الأوسط والمنطقة العربية تحديداً (Pax Americana) كما أشار ليون هادار (Leon Hadar) يعد امتداداً منطقياً للنظام الأحادي القطبية على صعيد العلاقات الدولية، وقد انعكس ذلك من دون أدنى شك على الأزمات والمشاكل التقليدية التي يعانيها

---

(١١) تجدر الإشارة الى أن الدول الخليجية ربما كانت تفضل في البداية إطاراً عربياً للأمن في الخليج وهو ما اتضح في اتجاهها نحو إعلان دمشق الصادر في ٦ آذار/مارس ١٩٩١ والذي كان يسمح بوجود قوات مصرية وسورية على أراضي الدول العربية الخليجية بهدف الدفاع عنها. بيد أنه لم يقدر لهذا الإعلان أن يرى النور وترك الميدان خالياً للولايات المتحدة الأمريكية. انظر: عبد المجيد، «موقع مجلس التعاون الخليجي في النظام العربي،» ص ١٨٨.

النظام الإقليمي العربي، كما أنه أظهر تزايداً واضحاً في دور القوى الإقليمية غير العربية التي تسعى إلى تعظيم مصالحها في المنطقة وتبحث في الوقت ذاته عن حلفاء عرب[١٢].

ولا مراء في أن كلاً من تركيا وإيران تمتلكان قدرات وإمكانيات هائلة للتدخل في الشؤون العربية، كما أن التقدم على مسارات التفاوض العربية مع إسرائيل يطرح إسرائيل كعامل فاعل محتمل ومؤثر في العلاقات العربية البينية.

ويمكن القول إنه نظراً للقيود التي تواجهها تركيا في حركتها الأوروبية واصطدامها بالمصالح الروسية عندما تتوجه صوب جمهوريات آسيا الوسطى، فإن منظور إقامة نظام شرق أوسطي جديد يشكل فرصة استراتيجية واقتصادية مهمة أمام صانع القرار التركي، ويبدو واضحاً أن المصالح التركية بهذا الخصوص تتلاقى مع المصالح الإقليمية الإسرائيلية، وهو ما يفسر توقيع البلدين لاتفاق التعاون العسكري فيما بينهما. وفي اليقين فإن هذا التحرك الإسرائيلي ـ التركي يستفيد من سياسة الاحتواء المزدوج التي تنتهجها الولايات المتحدة إزاء كل من العراق وإيران[١٣].

وتسعى إيران على صعيد آخر إلى إقناع دول مجلس التعاون الخليجي بأنها لا تمثل تهديداً لمصالحها أو حتى للمصالح الغربية في المنطقة. وقد أسهمت السياسات المعتدلة التي ينتهجها التيار الإصلاحي بقيادة الرئيس الإيراني محمد خاتمي في إضفاء قدر من الصدقية على هذه المحاولات الإيرانية، وبالفعل شهدت العلاقات الإيرانية ـ الخليجية تحسناً ملحوظاً ولا يشوبها سوى مشكلة الحدود حول الجزر العربية الثلاث التي احتلتها إيران عام ١٩٧١، وقد استطاعت إيران بالإضافة إلى ذلك إقامة علاقات جيدة مع كل من سوريا والسودان، وكذلك توفير الدعم لحزب الله في لبنان وهو الأمر الذي أضفى مزيداً من التوتر في العلاقات العربية البينية.

هـ ـ ازدواجية المعايير في تطبيق قواعد حقوق الإنسان

على الرغم من اهتمام الولايات المتحدة والغرب عموماً بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك على صعيد

---

(١٢) Leon T. Hadar, «America's Moment in the Middle East,» *Current History*, vol. 95 (January 1996).

(١٣) انظر: Hilal Khashan, «Arab Cold War,» *World Affairs*, vol. 159, no. 4 (Spring 1997), pp. 159-160.

الخطاب السياسي الرسمي، فإن الممارسات العملية تعكس كما بينا آنفاً في الواقع العربي نوعاً من البراغماتية وازدواجية في المعايير، فالسياسة الأمريكية على استعداد للتضحية بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في حالة تعارضها مع مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية.

وقد استغلت الولايات المتحدة هيمنتها على الأمم المتحدة لتحقيق مصالحها وسياستها في المنطقة العربية. فأضحى واضحاً أن تطبيق قرارات الشرعية الدولية لا يتحقق إلا في حالة معاقبة العرب، أما القرارات التي تكون في صالحهم فتظلّ مجرد حبر على ورق. والأمثلة على ذلك متعددة؛ فإسرائيل لا تزال تحتل الأراضي العربية في فلسطين وسوريا ولبنان وتمارس اعتداءات متكررة بحق المدنيين والمقاومة اللبنانية ومع ذلك لا تحرك الأمم المتحدة ساكناً، ويبدو أن قضية حدود استقلالية دور الأمم المتحدة عن السياسة الأمريكية الرامية إلى توظيف الشرعية الدولية لحسابها كانت أحد محركات الخلاف بين الأمين العام السابق للأمم المتحدة د. بطرس غالي والولايات المتحدة، الأمر الذي أفضى إلى عدم التجديد له لفترة ولاية ثانية(١٤).

ومن جهة أخرى، فإن الولايات المتحدة لعبت دوراً فاعلاً في فرض الحصار الدولي على كل من ليبيا والسودان، كما أنها تحمل على عاتقها هي وبريطانيا مهمة مراقبة الحظر الدولي المفروض على العراق منذ حرب الخليج الثانية. على أنه تجدر الإشارة إلى أن قضية ازدواجية المعايير تلك في تطبيق الشرعية الدولية قد عاناها الوطن العربي منذ زرع الكيان الصهيوني في قلب المنطقة العربية، حيث ظلت كافة القرارات الدولية الصادرة لمصلحة الحق العربي من دون تنفيذ، بل إن الممارسات العدوانية التي قامت بها إسرائيل وانتهكت بها قواعد القانون الدولي قد مرت من دون إدانة أمريكية أو غربية صريحة، خذ على ذلك مثالاً ما حدث في شباط/فبراير ١٩٧٣ عندما قامت إسرائيل بإسقاط طائرة الركاب الليبية فوق سيناء المحتلة ومقتل ١٠٤ أشخاص هم جملة ركابها، كما أن الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية

(١٤) انظر: حسنين توفيق ابراهيم، «العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية (رؤية أولية من منظور علم السياسة)،» **عالم الفكر**، السنة ٢٨، العدد ٢ (تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)، ص ٢٠٢.

في تونس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ وصفت من قبل الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان بأنها عمل شرعي.

و ـ تعميق أزمة النظام الإقليمي العربي وعدم استقراره

إذا كان من المتفق عليه أن النظام الإقليمي قد حافظ على هويته بسبب أنماط التفاعلات الخاصة التي تميزه من النظم الإقليمية الفرعية المجاورة له، فإن هذه الأنماط كانت بدورها نتاجاً لمواريث تاريخية ارتبطت بنشأة الدَّوْلة القطرية العربية وبوجود هوية ثقافية مشتركة تقوم على عوامل اللغة والدين والعادات والتقاليد، إضافة إلى وحدة الثقافة والتاريخ[١٥]. وعلى الرغم من التناقضات والأزمات العنيفة التي هزت أوصال هذا النظام العربي عبر مختلف مراحله، فإن بعض القضايا السياسية الرئيسية مثل قضية فلسطين والوحدة العربية والرابطة الإسلامية قد حافظت على تماسك واستمرار هذا النظام.

وبعيداً عن الجدل الفكري الدائر حول نهاية الجامعة العربية (Pan Arabism)، والهجوم على القومية العربية حتى قبل بدايات تشكل معالم النظام العالمي الجديد، فإن أزمات النظام الإقليمي العربي منذ حدوث التغيرات والتحولات الهيكلية على الصعيدين الدولي والإقليمي قد ازدادت حدة وانطوت على مخاطر جمة بالنسبة لتماسك واستمرار هذا النظام[١٦].

لقد أفضت حرب الخليج الثانية، وتأسيس مرحلة «السلام الأمريكي» في المنطقة إلى التوكيد على الأهمية المتزايدة للثروة النفطية ودور كل من الغرب وإسرائيل في المنطقة، وفي ظل عدم الاستجابة للمطالب الخاصة بإعادة توزيع الثروة بشكل عادل في النظام العربي، فإن ذلك يقود لا محالة إلى حالة من الانقسام الأيديولوجي، ويشجع على ظهور التيارات الراديكالية التي قد تعمل على تقويض ما بقي من أركان للنظام العربي، أضف إلى ذلك أن تغيير خريطة التحالفات السياسية منذ حرب الخليج الثانية وظهور ما أسماه البعض مرحلة جديدة من الحرب الباردة العربية قد أديا إلى وجود حاجز نفسي أمام التعاون

---

(١٥) حول طبيعة النظام الاقليمي العربي وخصائصه، انظر: جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

(١٦) انظر على سبيل المثال: Fouad Ajami, «The End of Pan-Arabism,» *Foreign Policy*, vol. 57, no. 2 (Winter 1978).

البيني سواء على المستوى الحكومي أو الشعبي في النظام العربي.

ثانياً: العولمة عربياً: مخاطر التفكيك وفرص التضامن والتكامل

لعل مراجعة الخطاب الفكري العربي بشأن ظاهرة العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي تذكر المرء بقصة فيل العميان التي أشار إليها أبو حيان التوحيدي بقوله: «إن الحق لم يصبه الناس في كل وجوهه، ولا أخطأوه من كل وجوهه بل أصاب منه كل إنسان جهة... ومثل ذلك عميان انطلقوا إلى فيل فأخذ كل واحد منهم جارحة منه، فجسها بيده ومثلها في نفسه، ثم انكفأوا، فأخبر الذي مس الرجل: إن خلقة الفيل طويلة، مدورة، شبيهة بأصل الشجرة والنخلة، وأخبر الذي مس الظهر: إن خلقته شبيهة بالهضبة والرابية المرتفعة، وأخبر الذي مس مشفره: إنه شيء لين لا عظم فيه، وأخبر الذي مس أذنيه: إنه منبسط دقيق، يطويه، وينشره، فكل واحد منهم قد أدى بعض ما أدرك وكل يكذب صاحبه، ويدعي عليه الخطأ والغلط والجحد فيما وصفه من خلق الفيل، فانظر إلى الصدق كيف جمعهم وانظر إلى الخطأ كيف دخل عليهم حتى فرقهم»[(١٧)].

ولا يخفى أن هذا الاستشهاد يؤكد على أهمية الوصف الكلي للظاهرة ويحذر من مخاطر الوصف الجزئي أو التجزيئي للظاهرة على الرغم من أنه لا ينفي الصحة بالمعنى الجزئي، وعليه فإن الوصف القاصر لظاهرة العولمة قد يؤدي إلى التشويه وعدم القدرة على الفهم الصحيح، ومثال ذلك الاقتصار في رؤية العولمة على أحد مظاهرها بحيث يصبح الجزء من الظاهرة وكأنه الظاهرة.

إن العولمة ليست للرفض أو القبول، إنها نظام فكري واقتصادي وسياسي لا بد من فهمه وتفكيكه والتعامل معه بما يلزم من أدوات معرفية في مستويات الاقتصاد والسياسة، وعليه فإن علينا تحديد مخاطر العولمة على النظام العربي في الوقت نفسه الذي نشير فيه إلى الفرص والإمكانات المتاحة عربياً لمواجهة هذه المخاطر والتحديات على النحو التالي:

---

(١٧) علي بن محمد أبو حيان التوحيدي، **المقابسات**، تحقيق محمد توفيق حسن، ط ٢ (بيروت: دار الآداب، ١٩٨٩)، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١، نقلاً عن: سيف الدين عبد الفتاح، «أطروحات في دراسة الظاهرة الاسلامية، مع إشارة الى خصوصيتها في آسيا،» في: علا عبد العزيز أبو زيد، محرر، **الحركات الاسلامية في آسيا** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٨)، ص ٤٤ ـ ٤٥.

١ ـ مخاطر التفكيك وإعادة التركيب

من المعلوم أن النظام الإقليمي العربي ارتبط منذ نشأته بمنطق الدعوة القومية التي أفرزت قواعد عامة حاكمة للسلوك السياسي العربي، ولا سيما إزاء جملة من القضايا الكلية العامة مثل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والتحرر القومي العربي، والوحدة العربية. وبالفعل فإن جهود التضامن والتكامل العربية استمدت أحكامها المنظمة وأهدافها الدافعة من ميثاق جامعة الدول العربية (١٩٤٥)، ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (١٩٥٠)، واتفاقية الوحدة الاقتصادية (١٩٥٧)، وغيرها من الاتفاقيات والقرارات التي تمثل المرجعية الأساسية للعمل العربي المشترك، على ان الإشكاليات التي واجهت هذه الجهود التكاملية تمثلت في تناقض القطري/القومي أولاً، ثم تناقض الإقليمي/القومي ثانياً، وذلك بعد ظهور تجمعات عربية جزئية مثل الاتحاد المغاربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.

على ان الإشكاليات والمخاطر التي واجهت النظام الإقليمي العربي في مرحلة معينة كانت ذاتية المصدر، أي نابعة من داخل النظام نفسه لاعتبارات ترتبط أساساً بطبيعة الدَّوْلة القطرية العربية، وسرعان ما واجه النظام العربي تحديات ومخاطر نابعة من البيئة الخارجية المحيطة به، حيث أضحت الإشكالية في هذه المرحلة متمثلة في طرح ترتيبات إقليمية مناهضة للنظام العربي برمته، وتكمن الخطورة في مثل هذه الإشكاليات والتحديات الخارجية أنها تنال من خصوصية النظام العربي وتدفع باتجاه تجزئة المصالح والأهداف المشتركة لصالح أطر وترتيبات أخرى غير عربية. ويعبر بحق عبد الحسن زلزلة عن هذا الاتجاه التفكيكي في النظام الإقليمي العربي بطرح «المفهوم الجزئي المجزأ» والذي يقوم على «الدعوة إلى إحلال المظلة الخارجية محل المظلة الذاتية العربية، فضلاً عن استبعاد البعدين التحرري والقومي للأمن العربي ليخلفهما مفهوم مشبوه يجمع بين الأمن النفطي من وجهة نظر مستهلكيه ومصلحتهم من جهة، وأمن السلام والاستسلام مع الكيان الصهيوني من جهة أخرى، كما تطرح إلى جانب ذلك عودة النظام الإقليمي الشرق أوسطي الذي تهيمن عليه دول التخوم غير العربية والكيانات الأجنبية المحيطة به، كبديل للنظام الإقليمي العربي في ظل انحسار المد القومي وتعرض الشرعية القومية للتشكيك»[١٨].

---

(١٨) عبد الحسن زلزلة، «الدور الاقتصادي للجامعة العربية،» ورقة قدمت الى: **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح** (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٢٥٩.

وإذا كان تيار العولمة الجديدة في الوطن العربي ينطوي على خطر التفكيك ضد كل شيء بما في ذلك الإنسان نفسه، حيث إن العولمة موجهة ضد الأسرة والقبلية والدّولة والأمة، فإن النظام العربي يواجه خطر التفكيك على مستويين: **أولهما** التفكيك الداخلي من خلال تناقض القطري/ القومي/ أو الإقليمي/ القومي. **وثانيهما**: التفكيك على المستوى الكلي والذي يعرض النظام العربي نفسه لخطر الانهيار.

أ ـ التفكيك على المستوى الجزئي (المايكرو)

لعل من أبرز تأثيرات العولمة تناقص سلطات الدَّوْلة، فالتغير التكنولوجي المتسارع وتدفق الأفكار والمعلومات والسلع والأموال، وحتى الأفراد عبر الحدود، وضع حدوداً وقيوداً على سيادة الدَّوْلة داخل إقليمها بالمعنى التقليدي المتعارف عليه. ويرى غريمسون (Grimson) أن عولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة تتضمن أفول نجم الدَّوْلة القومية، وانهيار مفهوم الحدود الإقليمية، وظهور مجتمع مدني عالمي، يعني ذلك الانتقال من المواطنة على أساس قومي إلى مفهوم المواطنة على أساس عالمي[(١٩)]. وبناءً على ذلك يرى أنصار العولمة أن موت الدَّوْلة الإقليمية لا يعني أن المجتمع العالمي الجديد سيكون خالياً من التناقضات والاختلافات، على أن الذي يعنينا في هذا المقام هو وضعية الدَّوْلة القطرية العربية في سياق العولمة، حيث يصبح كل ما هو خارجي في نطاق العولمة أمر داخلي، فالعولمة تكسر احتكار الدَّوْلة لأجهزة الاتصال والإعلام والثقافة، وبحكم الضغوط المتزايدة على الدَّوْلة من أجل الخصخصة وتحرير الاقتصاد فقدت الدَّوْلة القطرية أدواتها الرئيسية في تحقيق التكامل الاجتماعي من خلال القطاع العام.

إن سعي قوى العولمة لتحقيق حرية التجارة الخارجية وحرية تدفق رؤوس الأموال أدى إلى فرض شروط ثلاثة على النظم السياسية العربية في سياق منظومة برامج التكيف الهيكلي، وهذه الشروط هي:

ـ المزيد من الخصخصة.

ـ حرية الأسواق الداخلية.

---

(١٩) ورد في: Monica Lacarrieu, «Citizenship Within the Globalization Context,» *Mankind Quarterly*, vol. 37, no. 3 (Spring 1997).

ـ انتشار وتعميق ثقافة السوق.

ولا يخفى أن حرية التجارة بين أطراف غير متكافئة، بين الدول الأوروبية المتقدمة والبلدان العربية الأقل تقدماً، سوف تفضي إلى تكريس التخلف والتبعية العربية، وتكرس من عملية الإلحاق العربي بركب العولمة الغربية، وبعبارة أخرى أكثر تحديداً فإن إزالة الحواجز الجمركية وإقرار مبدأ حرية التجارة سوف يقضيان على الصناعات التحويلية العربية عن طريق فتح المجال أمام استيراد السلع المصنعة من خارج الوطن العربي، ومن جهة أخرى فإن مثل هذه الاستراتيجيا تعطي أولوية كبرى للتصدير من أجل دفع عجلة النمو، وهو الأمر الذي يتعارض مع مفهوم إشباع الحاجات الأساسية للمواطن العربي، يترتب على ذلك زيادة حدة الفقر وتفشي البطالة داخل المجتمعات العربية[٢٠].

وعلى صعيد آخر، فإن العولمة ارتبطت بإحياء نزعات التطرف والعنف والانتماءات الأولية بما يهدد بتفكك الدول القومية داخلياً، ومن الجلي أن هذه المشكلات تزداد حدة في الدول التي تعاني أزمة تكامل قومي، ويمكن تفهم حقيقة المخاطر المترتبة على هذه المشكلات في الوطن العربي على ضوء أمرين مهمين:

أولهما: التدخل الدولي الإنساني حيث أصبح «حق التدخل» في شؤون الدول الأخرى مرتبطاً بالعولمة الأمريكية تحديداً.

ثانيهما: مراقبة الاضطهاد الديني في العالم من جانب الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى.

وفي هذا السياق ربما تسهم التجليات الإعلامية للعولمة في تفجير قضايا الأقليات في الوطن العربي من خلال شبكات الأقمار الاصطناعية والإنترنت، في تمسك جماعات الأقلية في الوطن العربي بانتماءاتها الأولية وذلك انطلاقاً

---

(٢٠) حول تأثيرات العولمة في المجتمعات العربية، انظر على سبيل المثال: مجدي حماد، «أثر المتغيرات العالمية على قضية الوحدة العربية،» **الفكر السياسي** (دمشق)، العدد ٣ (صيف ١٩٩٨)، ص ٣٣٠ ـ ٣٥٦؛ محمد الأطرش، «العرب والعولمة: ما العمل؟،» ورقة قدمت الى: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**؛ يسين، «في مفهوم العولمة»، وجمال باروت، «ما بعد الدولة القطرية: آفاق الاندماج القومي العربي في إطار العولمة،» **الرسالة** (المركز العربي للدراسات الاستراتيجية)، العدد ١١ (شباط/فبراير ١٩٩٩)، ص ١٧ ـ ٢١.

من خوفها على ضياع هويتها وخصوصيتها لصالح قوى اجتماعية وتيارات فكرية (العروبية وحركات الإسلام السياسي) تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة القطرية العربية.

ب ـ التفكيك على المستوى الكلي (الماكرو)

لعل من أبرز مخاطر العولمة الجديدة فيما يتعلق بفرض آليات الهيمنة على النظام العربي انتهاج سيناريوهات «الفك» و«إعادة التركيب» لإعادة رسم الخريطة الاستراتيجية للوطن العربي بما يفضي في النهاية إلى تمزيق الوطن العربي إلى أقاليم جغرافية ذات انتماءات خارجية، مع عزل وتهميش بعض البلدان العربية، وتحويل فلسطين من وضعها المحوري كرمز لحركة التحرر العربي لتصبح مجرد جسر لتحقيق الهيمنة الإسرائيلية في المنطقة[٢١]. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى المشروعية الشرق أوسطية والمتوسطية (الشراكة الأوروبية ـ العربية).

ومن الواضح أن هذه الترتيبات الأمنية والاقتصادية والسياسية الإقليمية الجديدة تطرح في مواجهة النظام العربي، فهي ترمي إلى تفكيكه وطمس هويته القومية والقضاء على عقيدته وأهدافه القومية العليا، ويعبر غسان سلامة بحق عن المخاطر التي ينطوي عليها المشروع الشرق أوسطي على النظام العربي بخمسة هواجس على النحو التالي[٢٢]:

ـ **هاجس الإلحاق**: ويقصد به إلحاق الاقتصادين الفلسطيني والأردني بالاقتصاد الإسرائيلي بطريقة دونية، حيث تصبح أسواق الأردن وفلسطين خاضعة لإسرائيل وتستخدم في مرحلة لاحقة كجسر أو معبر للوصول إلى الأسواق العربية الأخرى.

ـ **هاجس الاختراق**: ويقصد به مشاريع الربط الإقليمي التي تتم

---

(٢١) انظر: سمعان بطرس فرج الله، مشرف، **مستقبل الترتيبات الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٨)، وحسين معلوم، «التسوية في زمن العولمة،» ورقة قدمت إلى: **العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي: ندوة (مهداة الى سمير أمين)**.

(٢٢) غسان سلامة، «أفكار أولية عن السوق الأوسطية،» ورقة قدمت الى: **التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٤)، ص ٣٢ ـ ٥٧.

بتخطيط أمريكي ـ إسرائيلي عبر المؤسسات المالية الدولية حيث يتم إدماج إسرائيل في منظومة التفاعلات الإقليمية في المنطقة.

ـ **هاجس الاختناق**: وذلك من خلال عزل وتهميش بعض البلدان العربية بانتهاج سياسة الحصار كما هو الحال بالنسبة للعراق وليبيا والسودان.

ـ **هاجس الانسحاب**: الناجم عن عدم التوازن الاستراتيجي بين العرب وإسرائيل، فالأخيرة تمتلك أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية في الوقت ذاته الذي تم فيه تدمير القدرات العسكرية العراقية.

ـ **هاجس الانشقاق**: وهو ما يشير إلى تفتيت وتناثر الجسد العربي في ظل تبني هذه الترتيبات الشرق أوسطية الجديدة.

إن مشروع الشرق أوسطية نشأ وترعرع في كنف العملية التفاوضية بين العرب وإسرائيل والتي انطلقت من مدريد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١. وقد اتخذت هذه العملية مسارين متوازيين: **أحدهما** ثنائي بين إسرائيل والأطراف العربية المعنية (السلطة الفلسطينية ـ الأردن ـ سوريا ـ لبنان)، **وثانيهما** جماعي يضم دولاً من داخل المنطقة وأخرى من خارجها، وذلك بهدف إقامة ترتيبات إقليمية جديدة تتعلق بالحد من التسلح والأمن الإقليمي وتسوية قضية اللاجئين، والمياه والبيئة والتعاون الاقتصادي.

على أن أكثر المفاوضات الجماعية إثارة للاهتمام تلك المتعلقة بالتعاون الاقتصادي، حيث تم عقد «المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» أو المعروف اختصاراً باسم «مينا» (MENA) أربع مرات: **أولها** في الدار البيضاء عام ١٩٩٤، **والثاني** في عمان عام ١٩٩٥، **والثالث** في القاهرة عام ١٩٩٦، **والرابع** في الدوحة عام ١٩٩٧.

وما يعنينا في هذا المقام هو التأكيد على منطق التفتيت والابتعاد الذي ينطوي عليه الفضاء الجغرافي لهذا المشروع، فهو يضم إقليم الشرق الأوسط بمعنى ضيق، حيث يستبعد كلاً من العراق وإيران استجابة لسياسة الاحتواء المزدوج التي تنتهجها الولايات المتحدة بحقهما. أما الإقليم الثاني الذي يشمله المشروع الشرق أوسطي فهو دول الشمال الأفريقي، ولا يخلو المشروع المتوسطي هو الآخر من فلسفة التفتيت والاستبعاد تلك، فمؤتمر برشلونة الذي عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ وأعلن قيام المشروع لم يضم جميع الدول المشاطئة للبحر المتوسط.

وعلى سبيل المثال، فقد تم استبعاد ليبيا من المشروع المتوسطي في حين انضمت دول أخرى غير مشاطئة مثل موريتانيا والأردن.

وأياً كان الأمر فإنه ينبغي التأكيد على دلالات ثلاث تتضمنها آليات الهيمنة السالفة الذكر بالنسبة للنظام الإقليمي العربي:

أولاً: إن هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة تتم في إطار عملية تسوية سياسية شاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي بما يضمن قبول إسرائيل عربياً، الأمر الذي يعني أن مثل هذه التسوية تعد قبولاً أو إن شئت الدقة فقل انصياعاً للأمر الواقع، وتجاوزاً للقضية المركزية في النظام العربي ألا وهي القضية الفلسطينية.

ثانياً: ان الهندسة الجغرافية الجديدة في المنطقة تشتمل على أربع مناطق فرعية في النظام العربي كل منها يوجه ناظريه إلى قوى وأطراف خارجية: المحور **الأول** يضم الدول العربية في شمال أفريقيا وهي تشكل القاعدة الأساسية في المشروع المتوسطي. المحور **الثاني**: يشمل دول مجلس التعاون الخليجي وهي تدخل في ترتيبات خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية تحديداً بسبب الأهمية المتزايدة للنفط. أما المحور **الثالث** فإنه يضم دول المشرق العربي باستثناء العراق وهي تمثل القاعدة الأساسية للمشروع الشرق أوسطي. والمحور **الرابع** يشمل باقي الدول العربية وأبرزها العراق.

ثالثاً: إن العامل المشترك في هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة يتمثل في تأسيس دور محوري وأساسي لإسرائيل استناداً إلى شرعية الانتماء[٢٣]، إذ لا يخفى أن المشروع المتوسطي الذي طرحته الدول الأوروبية قد انطلق من الدينامية السياسية الجديدة التي أطلقتها عملية السلام والتي رأت من خلالها أوروبا دافعاً قوياً لإقامة تعاون أوروبي متوسطي يضم دولاً عربية إلى جانب إسرائيل.

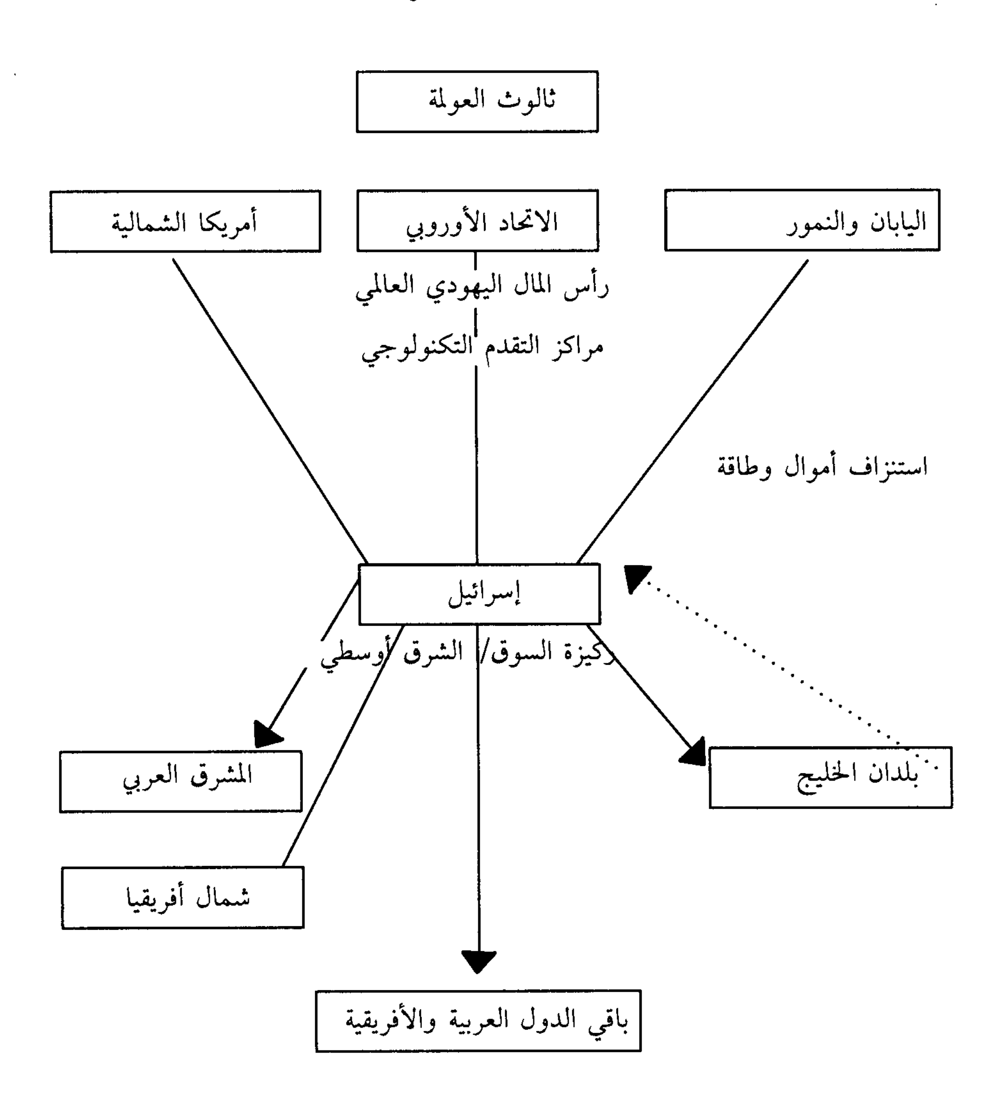
وإذا أخذنا بعين الاعتبار اندماج إسرائيل وارتباطها باقتصادات أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان، فإنها تتطلع إلى ممارسة استراتيجيا كونية، كما يقول محمود عبد الفضيل، باعتبارها امتداداً للاستراتيجيا الأوروبية الأمريكية (انظر الشكل).

---

(٢٣) محمود عبد الفضيل، «العرب والترتيبات الاقتصادية الاقليمية الجديدة: نظرة تقويمية،» في: فرج الله، مشرف، المصدر نفسه، ص ٢٥٥ ـ ٢٦٩.

العولمة إسرائيلياً

آليات الهيمنة والاختراق



سيناريوهات الفك وإعادة التركيب للمنطقة العربية

٢ ـ الفرص والإمكانيات

«إن كل نازلة كاشفة»، يصدق ذلك عند دراسة وتحليل تأثيرات العولمة في الدول والمجتمعات العربية، ولعل الدراسة أشارت في موضع سابق إلى أن العولمة ليست موضوعاً للقبول المطلق أو الرفض المطلق، إنها يقيناً صممت والوطن العربي في موقع هامشي منها، إلا أن عملية التهميش تلك يمكن أن تقود في النهاية إلى معالجة عورات النظام الإقليمي العربي وتنسيق الجهود التكاملية العربية بما يفرز من فرص وإمكانيات النظام العربي في مواجهة العولمة، وأحسب في هذا السياق أن حدود الحركة العربية ينبغي أن تتم على مستويين متلازمين ومتكاملين على النحو التالي:

أ ـ المستوى الجزئي (الدَّوْلة القطرية)

لعل الرؤى الاستشرافية لتأثيرات العولمة في الدَّوْلة القومية، والتي بشرت بموت هذه الدَّوْلة، فيها شيء من المبالغة، وطبقاً لريتشارد هيغوت. «هذه الدَّوْلة قد تصاب بجراح، ولكنها لن تموت حيث إن التحول غير المسبوق في النشاط الاقتصادي إلى معدل عالمي لم يخلف اقتصاداً واحداً كبيراً متجانساً، إذ صاحب هذا النشاط تطور في مجموعة من الهويات المتداخلة بالفعل والولاءات ومستويات الحكم التي تمثل تحديات جوهرية من أعلى وأسفل معاً، إلى الحفاظ على الدَّوْلة النموذج كما نعرفها»[٢٤].

وعليه فإن الدَّوْلة العربية القطرية بنزعتها التسلطية لن تبقى بمعزل عن تيارات العولمة وهو ما يفرض عليها ضرورة تبني إصلاحات سياسية وإعادة تشكيل العلاقة مع المجتمع المدني، وربما تكتسب المتغيرات التالية قوة دفع أساسية[٢٥].

عولمة قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان: صحيح أن النظم السياسية العربية لديها القدرة على ممارسة السلطة بشكل مطلق لكنها لا تستطيع إخفاء ممارستها غير الديمقراطية، وهو ما يمثل ورقة ضغط تمارس عليها في تفاعلاتها الخارجية، لأنها (أي النظم العربية) قد تفقد شرعيتها في ضوء المعايير الكونية للديمقراطية وربما تتعرض لجزاءات قد يطبقها المجتمع الدولي

---

(٢٤) هيجوت، **العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسة العالمية**، ص ٥٥.

(٢٥) ابراهيم، «العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية (رؤية أولية من منظور علم السياسة)،» ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

الذي زادت قدرته على التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

تنوع مصادر المعلومات المتاحة للمواطن العربي: ففي ظل عولمة وسائل الاتصال والإعلام لم يعد بمقدور الدول السيطرة على تدفقات الأفكار والمعلومات التي تتجاوز الحدود الجغرافية بمعناها التقليدي. ولا يخفى أن هذه المصادر المعلوماتية غير الخاضعة للرقابة تزيد من وعي وفاعلية المواطن، ولا سيما في تأسيس علاقته بالسلطة الحاكمة.

تنامي دور المنظمات الدولية غير الحكومية: أو ما يعرف بالمجتمع العالمي، يسهم ذلك في تعزيز قدرات المجتمع المدني في الوطن العربي وبلاد الجنوب بعامة، وهو الأمر الذي يزيد من فاعلية هذه التنظيمات في مواجهة استبداد السلطة الحاكمة.

الثورة الهائلة في تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصالات: والتي أفسحت المجال أمام جماعات المعارضة والقوى المحجوبة عن الشرعية في استخدام هذه الأدوات والمسالك الحديثة للتعبير عن آرائها وسياساتها المناهضة لنظم الحكم.

وعلى صعيد آخر، إذا كانت العولمة الاقتصادية من خلال منظمة التجارة العالمية تعني ضرورة فتح الأسواق أمام التجارة الدولية بغير قيود أو حدود، فإن ذلك لا يعني بالنسبة للدول العربية التخلي المطلق عن إجراءات الحماية من المنافسة الأجنبية لفترة معلومة، إذ يصبح بمقدور أي دولة أن تسعى لتقوية صناعاتها الوطنية في مواجهة المنافسة الخارجية من خلال فرض إجراءات حمائية، ليس فقط من حيث التعريفة الجمركية ولكن في أحوال اضطرارية، فرض الحدود الكمية على الصادرات والواردات وحركة رؤوس الأموال، ولا يخفى أن انتهاج سياسات الحماية التجارية قد لعبت دوراً محورياً في تنمية كل من بريطانيا وألمانيا في القرن التاسع عشر، والقول بعدم أخلاقية هذه الإجراءات اليوم يذكرنا بـ«المكيدة الخبيثة التي يقوم بها أي شخص يرقى قمة المجد حيث يسحب بالسلم الذي أوصله هذه القمة بغية حرمان الآخرين من تسلقهم خلفه»[٢٦].

إن تغليب المصلحة العربية ينبغي أن يكون الهدف الأسمى لأي استراتيجيا تنموية، وانطلاقاً من هذا الأساس يمكن لتدخل الدَّوْلة المحدود في

---

(٢٦) Peter Beinart, «An Illusion for Our Time: The False Promise of Globalization,» *New Republic* (20 October 1997), p. 22.

عملية الإنتاج من فرض مستوى معين من الإجراءات الحمائية للصناعات الوطنية أن يعزز من قدرات القطاع الخاص ويخفف من غلواء هيمنة الشركات المتعدية الجنسيات على الاقتصادات العربية، وربما تكون الاستفادة من مثل هذه السياسات أكبر في ظل تنظيم تكاملي عربي على المستوى الكلي(٢٧).

يمكن القول إجمالاً أن الإصلاح الحكومي والتركيز على الوظيفة التنموية للدولة العربية ليسا عملاً مستحيلاً، ويمكن في هذا السياق استخلاص الدروس من تجارب دول جنوب شرق آسيا التي احتفظت الحكومات فيها بأدوار مهمة في عملية التنمية.

ب ـ المستوى الكلي (النظام العربي)

قد يفترض البعض أن العولمة والأقلمة (Regionalization) التي يجسدها ظهور الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، والتعاون الاقتصادي لدول آسيا المطلة على المحيط الهادي (APEC)، وغيرها من أطر التعاون الاقتصادي الإقليمي، إنما تشكلان ظاهرتين متناقضتين، على أن ذلك الافتراض مبالغ فيه، إذ طبقاً لما يقوله هيغوت فإن «تنمية الأقاليم تمثل بعداً مهماً في النظام العالمي الناشىء في فترة العولمة. وينبغي أن نرى اتجاهاً نحو الأقلمة كمرحلة وسيطة ومهدئة في العلاقة بين الدول من جهة، وبين اقتصاد العولمة من جهة أخرى... وإذا كانت العولمة عبارة عن مجموعة من العمليات وأيديولوجيا للإدارة الاقتصادية، فإن الأقلمة مظهر دال على العولمة بلا شك، وهي تتشابك مع العولمة، ولا يمكن فهم واحدة في غياب الأخرى»(٢٨).

ومن المفارقات أن العولمة كانت دوماً حافزاً للأقلمة، وهو ما يتضح من حرص الدول المتقدمة الأقل تضرراً من سلبيات العولمة على تدعيم سياسات التكتل والتكامل الإقليمي، بينما نجد دول الجنوب في معظمها لا تأخذ قضية التكامل الإقليمي على محمل الجد(٢٩). وفي السياق العربي يوجد العديد من الأطر القانونية والتنظيمية لتحقيق التكامل والتضامن على المستوى العربي

(٢٧) انظر: سعد الدين ابراهيم [وآخرون]، **العرب والتحديات الاقتصادية العالمية** (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٩).

(٢٨) هيجوت، **العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسة العالمية**، ص ٣٥.

(٢٩) ثمة كتابات وأدبيات كثيرة ناقشت بشكل تحليلي مسيرة التكامل العربي، انظر على سبيل المثال: طه عبد العليم طه، محرر، **آليات التكامل الاقتصادي العربي** (القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩٣)، وسليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩).

الشامل، بيد أن الشيء المفتقد هو الإرادة السياسية في الدول العربية.

على أن الخيار الحاسم أمام العرب في مواجهة تحديات العولمة والأقلمة هو مع إحياء المشروع العربي وتفعيله من خلال مدخل التنمية التكاملية، أي تحقيق التنمية العربية من خلال التكامل، وتحقيق التكامل العربي من خلال مشروعات التنمية المشتركة، ويمكن القول إجمالاً إن إمكانية تحقيق مشروع التكامل العربي تتطلب وضع الركائز التالية موضع التنفيذ وهي:

ـ تفعيل نظام الأمن الجماعي العربي وآليات التسوية السلمية للمنازعات، لأن ذلك لا يمثل فقط المدخل المهم لتحديث مؤسسات العمل العربي المشترك وإنما يمثل أيضاً الضمانة الأساسية للدفاع عن المصالح العربية، العامة منها والقطرية على السواء، ولن يأتي ذلك إلا من خلال المصالحة العربية الشاملة التي تتضمن عودة العراق إلى المنظمة العربية التكاملية، ويفترض من جهة ثانية رفض الحصار المفروض على ليبيا والسودان والعراق، على أن القضية الأبرز تتمثل في إنشاء قوة تدخل عربية تحت مظلة الجامعة تأخذ على عاتقها مهمة تنفيذ أهداف منظمة الأمن الإقليمي العربي.

ـ المضي قدماً وبشكل تدريجي في إنشاء السوق العربية المشتركة، الأمر الذي يساعد على تحسين المركز التفاوضي العربي في مواجهة الاقتصاد الدولي، ويعمل من جهة أخرى على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي. وقد وافقت القمة العربية المنعقدة في القاهرة عام ١٩٩٦ على إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

ـ التركيز على الهوية العربية المشتركة وعلى الجانب الرمزي والقيمي، وربط ذلك من الناحية الواقعية العملية بمفهوم المصالح المشتركة، يقتضي التخلص من التناقضات التي أفرزتها الدَّوْلة القطرية وعكستها على المجتمع العربي نفسه، والمثال الأبرز في هذا السياق هو خبرة العمالة العربية في دول الخليج، ولا سيما بعد أزمة الخليج الثانية.

ـ وعلى رغم كل ما يقال عن عولمة الثقافة وذوبان الخصوصيات الثقافية فيما يسمى بالثقافة الكونية، إلا أن تكنولوجيا الاتصال والمعلومات توفر الفرص والإمكانية للحفاظ على الهوية الحضارية والثقافية لكل مجتمع.

وعليه يصبح التأكيد على الهوية العربية والمصالح العربية المشتركة المقدمة اللازمة لتحقيق أي مشروع تكاملي عربي.

ثالثاً: ما العمل؟ نحو استراتيجيا عربية للمواجهة

إن على النخب الحاكمة والمثقفة ورجال الأعمال وغيرهم في الوطن العربي التخلص من النزعة التشاؤمية عند الحديث عن مستقبل المنطقة في ظل تحديات العولمة، وعوضاً من رؤى التشاؤم والتفاؤل في استشراف المستقبل تبرز الحاجة ماسة لإعادة فهم مشكلات النهضة العربية وإعادة التنظير ورسم السياسات الخاصة بالحلول المقترحة لها، بالإضافة إلى حسم قضية الدَّوْلة القطرية في سياق منظمة التكامل الاقتصادي العربي بما يساعد على صياغة استراتيجيا عربية مقبولة لمواجهة الآثار السلبية لتيار العولمة الجديد.

وليس بخاف أن طبيعة وآليات النظام العالمي الجديد الذي اتضحت معالمه ونحن نسير بخطى وئيدة في بدايات القرن الحادي والعشرين تؤكد لنا نحن العرب أن دورنا المستقبلي في النظام العالمي رهن بمدى نجاحنا في إقامة سوق اقتصادية عربية مشتركة قادرة على التعامل مع تحديات العولمة ومخاطرها. ولعل هذا الافتراض يدعو إلى رفض ما طرحه باري غلز (Barry Gills) من حتمية العولمة (The Logic of Inevitabilism)[٣٠]، والذي قد يغطي على الخيارات السياسية البديلة أمام صانع القرار العربي، فالمدخل التكاملي العربي يساعد على تعظيم الجوانب الإيجابية للاعتماد المتبادل على الصعيد الكوني من أجل تنمية عربية بعيدة المدى، كما أنه يساعد في الوقت نفسه على تنفيذ المبادرات والمشروعات التكاملية العربية التي تم تجميدها لأسباب منوعة تخرج عملية تفسيرها عن نطاق هذه الدراسة.

ومن المعلوم أن الحديث عن مؤسسات العمل العربي المشترك يطرح إشكالية السيادة في الدَّوْلة القطرية، حيث ينبغي أن تتنازل كل دولة عن جزء من سيادتها لمؤسسات التكامل القومي العربي، وفي ضوء التحديات والسلبيات التي تفرضها العولمة يصبح هذا المدخل الخيار العقلاني الرشيد.

ولا شك في أن فهم العولمة باعتبارها مشروعاً لـ«الهيمنة» يساعدنا في فهم محاولات إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية والجيواقتصادية للمنطقة العربية بهدف طمس الهوية العربية والتخلص من المشروع العربي بلا رجعة. يتضح ذلك بجلاء كما بينا من الترتيبات الإقليمية الشرق أوسطية والمتوسطية، والتي

---

(٣٠) Barry G. Gills, «Editorial: Globalization and the Politics of Resistance,» *New Political Economy* (7 March 1997).

ارتبطت بالتسوية السياسية التاريخية التي انطلقت من مدريد عام ١٩٩١. وعلى الرغم من اختلاف الفكر العربي في تقويم هذه الترتيبات الإقليمية المطروحة، فإن ثمة اتفاقاً عاماً على وجود مخاطر وسلبيات ترتبط بالمشروعين الشرق أوسطي والمتوسطي قياساً بمرجعية النظام العربي الذي تجسده جامعة الدول العربية.

إن البديل العربي التكاملي لا يعني الوحدة الاندماجية بين الأقطار العربية، وإنما هو يشير إلى إحياء وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك وتحديثها. ومن المعلوم أن النظام القومي العربي الذي تجسده من الناحية التنظيمية والمؤسسية جامعة الدول العربية يقوم على أساس التنسيق والتعاون بين دول قطرية ذات سيادة بغية تحقيق المصالح العربية المشتركة، فهل يقوى منطق التجزئة وإعلاء القطرية على مواجهة آليات الهيمنة والتهميش التي تفرضها عمليات العولمة على الوطن العربي؟ أم أن الإجابة الواقعية تتمثل في التمسك بمنطق العمل العربي المشترك مع إصلاح الدَّوْلة القطرية سياسياً واقتصادياً بما يحقق التنمية العربية المستدامة؟ ذلك هو التحدي!

(٥)
الدولة... والعولمة في الوطن العربي في ضوء مفهوم «الدولة الوطنية»(*)

محمد عبد الشفيع عيسى(**)

الإطار المفهومي للعولمة (فلسفة العولمة)

مقدمة

تتفاوت وجهات النظر بشأن تعريف العولمة، وبمعنى أوسع: الإطار المفهومي وربما إطار «مفاهيم» العولمة.

ويتوقف التعريف أو الإطار الأوسع على نوع «المدخل المنهجي» الذي يتبناه كل باحث..

ونحن نتبنى مدخلاً يمكن وصفه بالمدخل ذي المستويين حيث يكون للظاهرة الاجتماعية، اقتصادية كانت أو سياسية أو سوسيولوجية أو ثقافية، مستويان، يتكون منهما معاً، مترابطين متفاعلين، المفهوم «المركب» لهذه الظاهرة.

وبالعودة إلى المستويين، فإنهما معاً يمثلان «مزدوجة الظاهر والباطن»، بالتعبير التراثي الأثير.

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى ندوة «الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي»، والتي نظمها مركز البحوث العربية (القاهرة) ومركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية بجامعة دمشق وعقدت بمقر الأخير في ٥ ـ ٧ أيار/مايو ٢٠٠١.

(**) أستاذ في معهد التخطيط القومي ـ القاهرة.

الاقتراب «الظاهري» للعولمة

من أهم الاقترابات التي تتسم بطابع التسرع وما ينتج منه من تسطيح وعزل وأحادية، ذلك الاقتراب القائم على التقدم المحرز في التواصل والاتصال بين المجتمعات البشرية المختلفة، انطلاقاً من تقدم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

والحقيقة أن اقتراب «الاتصال» يؤدي إلى ثلاثة اتجاهات فرعية مختلفة فيما بينها اختلافاً جماً، وإن كان يجمعها «قاسم مشترك» سوف نشير إليه فيما بعد:

١ ـ الاتجاه الفرعي الأول أن العولمة ليست ظاهرة جديدة، وإنما هي دائماً منذ القدم، بل منذ فجر التاريخ المكتوب. ذلك أن لكل عصر «عولمته» القائمة على تحقيق المزيد من التواصل بفعل المزيد من تقدم تكنولوجيات النقل والتنقل والاتصال وتبادل المعارف. وينتهي هذا الاتجاه لدى البعض إلى نفي جدوى مفهوم العولمة ذاته، إذ لا يمثل أداة تحليلية تعين على فهم الواقع المحدد الذي نعيشه في هذا العالم وفي هذا العصر.

٢ ـ الاتجاه الفرعي الثاني أن العولمة ظاهرة ليس لها نظير في التاريخ الإنساني، بما في ذلك التاريخ المعاصر. فما دام التركيز يقع على «الجانب التقني» للاتصال، وما دام هذا الاتصال قد بلغ آفاقاً غير مسبوقة، ويتوقع له أن يدرك مزيداً من هذه الآفاق في الأمد المنظور، يصح القول ـ من وجهة نظر دعاة هذا الاتجاه ـ أن العولمة ـ بما تعنيه حينئذ من تحول العالم إلى «قرية كونية صغيرة واحدة» ـ هي ظاهرة جديدة تماماً.

٣ ـ الاتجاه الفرعي الثالث أن تقدم تقنيات الاتصال يهيئ «المناخ» ـ مناخ العصر، والبيئة ـ بيئة العالم، لانبثاق نظام عالمي قائم على سهولة وسرعة وكفاءة «التبادل» بين المجتمعات، في كل مكونات هذا التبادل من السلع ورؤوس الأموال والخدمات والمعلومات والبشر، على أساس من (التعاون المشترك) ـ تبادل العون ـ أو ما يسمى بلغة الاقتصاد السياسي: الاعتماد المتبادل (Interdependence). ويستدرك دعاة هذا الاتجاه بالقول بأن الاعتماد المتبادل لا يعني حدوث التطور المتساوي أو حتى المتكافئ بين بني البشر، سواء على مستوى العلاقات المتبادلة بين المجتمعات، أو في داخل كل مجتمع على حدة، كما لا يعني أن التقدم المشار إليه سوف يمر من دون تكلفة. . . وإنما ـ هكذا يقولون ـ العولمة تتضمن مخاطر تعميق صور التفاوت الدولي

والاجتماعي، وتهديد الأمن البشري في مختلف ميادينه.

وعودة إلى الاقتراب الظاهري من العولمة، بالتركيز على التقدم التقني في الاتصال والتبادل، نجد أنه يقود إلى عدد من النظرات التي ينفي كل منها نقيضه المحتمل، نظرات (مثالية) بالمعنى الفلسفي. فالعولمة إما أنها قديمة وحسب، وأنه لا جديد منها تحت الشمس (حسب الاتجاه الأول)، وإما أنها جديدة ليس لها أصل من قديم تنبت منه، أو أنها (مخلوقة) خلقاً جديداً (حسب الاتجاه الثاني)، وإما أنها قديمة ـ جديدة ولكنها تخلق بالاتصال عالماً مثالياً قائماً على التبادل، تبادل العون والنفع والاعتماد، وهكذا: ما بين ماض موجود تلقائياً في الحاضر، وما بين حاضر بلا ماض (وربما بلا مستقبل أيضاً؛ إذ لا يعلم أحد ما تخبئ لنا تكنولوجيا الاتصال) وما بين واقع مزدحم بالفرص التي تكتنفها مخاطر على الهامش ـ تمضي مركبة الاقتراب (الظاهري) من حقيقة العولمة من دون أن تنفذ إلى لبها الداخلي: إلى «الباطن»، الوجه الآخر لمزوجة (الظاهر والباطن) كما أشرنا آنفاً.

«باطنية» العولمة

نقترح الاقتراب من «باطن» العولمة في ثلاث خطوات متدرجة: أولاها أن العولمة ـ كمجرد ظاهرة مدركة في سياق سوسيولوجيا العلاقات الدولية، العلاقات بين المجتمعات، بشكل عمومي جداً زماناً ومكاناً ـ لا يمكن فهمها إلا في ضوء كونها حادثة في «الوسط الاجتماعي» ترتبط بغيرها من الظواهر في هذا الوسط، وتتغير ـ في الزمان ـ مع غيرها..

وأما الخطوة الثانية فهي أن الوسط الاجتماعي للعولمة، ضمن عالمنا المعاصر، عالم العصر الحديث بأكمله، وخاصة منذ القرن السابع عشر حتى الآن، أي على امتداد أربعة قرون تقريباً ـ إن هذا «الوسط» يتمثل في (النظام الاقتصادي العالمي للرأسمالية). فقد أنشأت الرأسمالية الأوروبية الغربية، فالأوروبية ـ الأمريكية، نظاماً قائماً على الهيمنة على سائر العالم.. واتخذت هذه الهيمنة، في تطورها التاريخي، صورتين: صورة موجهة لعلاقة غرب أوروبا بكل من شرق أوروبا وشمال أمريكا، وتبلورت هذه الصورة أخيراً خلال القرن التاسع عشر في عملية «الرسملة» (Capitalisation)... ثم صورة أخرى موجهة لعلاقة أوروبا الغربية (وانضمت إليها الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ـ بينما تنفرد اليابان بسياق خاص وملامح خاصة) بافريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، صورة تبلورت أخيراً في

القرن التاسع عشر في الاستعمار (Colonialism)؛ وقد انسلخت روسيا من سلك «الرسملة»، بوقوع ثورة أكتوبر ١٩١٧، في الوقت الذي أخذت الولايات المتحدة تتطلع حولها للعب دور عالمي (دور الرئيس ولسون في مؤتمر صلح فرساي ١٩١٩). وقد اتسع هذا الدور وتعمق، ليمثل في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية قيادة الاستعمار الجديد بوصفه جبهة ممثلة للقطب الأول في عالم القطبية الثنائية، بالمشاركة مع الاتحاد السوفياتي.

والمهم أن طابع الهيمنة كان السمة المميزة للعلاقات بين الرأسمالية المركزية (الغربية: الأوروبية ـ الأمريكية) والعالم الخارجي، عالم «غير الغرب» و«غير الرأسمالية»، هذا العالم الذي تمثل (بعد انسلاخ روسيا وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية والبلقان ـ عن النظام الاقتصادي العالمي للرأسمالية ـ بعد الحرب العالمية الثانية، لتشكل القطب الثاني في نظام ثنائي القطبية) في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وقد استندت الهيمنة في الميدان الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية إلى حقيقة جوهرية مفادها «التطور غير المتكافئ» بين الرأسمالية المركزية والعالم الذي تسيطر عليه أو تفرض عليه التبعية لها، عالم القارات الثلاث.. وتلك هي علاقة السيطرة/التبعية والتي تتجلى على المستوى القاعدي في «تقسيم العمل الدولي الرأسمالي» الذي يفرض صيغة للتخصص الإنتاجي غير المتناظر بين الرأسمالية ومحيطها المتخلف.

.. ولكن ماذا أصبح عليه الحال بعد أن انهار نظام القطبية الثنائية بانهيار الاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينيات من القرن العشرين؟

هنا تتقدم الخطوة الثالثة في اقترابنا من ظاهرة العولمة، خطوة تقطع العقد الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الجديد... هنا لم يعد كافياً فهم العولمة الراهنة أن نقول إنها وقعت في وسط اجتماعي عام، هو الوسط الرأسمالي العالمي، لتصير عولمة رأسمالية، قوامها عدم التكافؤ، أو تفاوت مستويات التطور، تفاوتاً جوهرياً، بين المركز الرأسمالي الأكثر تطوراً وما عداه، لم يعد كافياً، بل لم يعد من قبيل الدقة أن نحصر عدم التكافؤ في علاقة السيطرة/التبعية وعلاقة أخرى لتقسيم العمل الدولي الرأسمالي التقليدي.

لقد أصبح من الضروري أن نتقدم في التحليل إلى نهايته لنقول كما قال بطل «غوته»: «هنا الوردة ـ فلنقفز هنا..!». وتتمثل هذه «القفزة» التحليلية في إدراك أهم ما يمثله التغير في العلاقات الدولية عموماً، والعلاقات بين

الرأسمالية المركزية والعالم غير الرأسمالي بالمعنى الدقيق، خصوصاً منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين. . . وأهم ما يمثله هذا التغير أمران:

١ ـ التحول من نظام القطبية الثنائية إلى النظام المتمحور حول «القوة العظمى الوحيدة»، على حد تعبير صاموئيل هانتنغتون (Samuel Huntington)[١] وآخرين. . . ويقصد بهذه القوة الولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد، نظراً إلى امتلاكها القسط الأوفى من القوة بمعناها الشامل، بالمقارنة مع سائر القوى الدولية المعنية.

وهنا أصبح من المبرر أن نتحدث عن «هيمنة القوة العظمى الوحيدة» لتمثل «نوعاً» متميزاً من أنواع هيمنة العالم الرأسمالي المركزي، العالم الغربي، المتقدم صناعياً، الأكثر تقدماً بتعبير أدق.

٢ ـ التدشين المتعدد الأوجه لنهاية كل من العالم المسمى بالاشتراكي ـ السوفياتي، والعالم الثالث وطريقه الثالث «الوسطي»، وعالم «دولة الرفاهة» في الغرب[٢]. وفي كل من هذه الأوجه الثلاثة كانت «الدولة» بوصفها ممثلة للمجتمع، وكما تمثلها الحكومة، تقوم بوظيفة اقتصادية ـ اجتماعية رئيسية قوامها تملّك أو المساهمة في تملّك وسائل الإنتاج الأكثر اتصالاً بالحاجات الاجتماعية ـ من جهة ـ والحد من غلواء جهاز الأسعار وآليات السوق من حيث تخصيص الموارد وتوزيع الدخول، لصالح قوى اجتماعية عريضة المساحة «مكشوفة» الأعماق، أو أكثر تعرضاً للانكشاف» (Vulnérable) من جهة أخرى.

لقد كان التدشين لـ «النهايات» إذا صح هذا التعبير ـ النهايات «الرسمية» لكل من «الاشتراكية» و«العالم ثالثية» و«دولة الرفاهة» ـ تعبيراً عن حقيقة أعمق وأعم: هي سعي القسم الأشد «قوة» و«قسوة» من الرأسمالية الغربية، ذلك القسم الأكثر «محافظة» و«عنصرية»، لفرض الرأسمالية «الحرة» من التدخل الوظيفي للدولة ـ الرأسمالية «المتحررة» من القيود، على كل العالم بما فيه عالمها هي بالذات، أي أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. . . إنها عودة إلى

(١) Samuel Huntington, «The Lonely Superpower,» *Foreign Affairs*, vol. 78, no. 2 (March-April 1999), pp. 35-49.

(٢) سمير أمين، «شروط إنعاش التنمية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥)، ص ٤ ـ ١٧.

الأيام الأولى لليبرالية، أيام العصر الذهبي للفكر الاقتصادي - الاجتماعي المسمى بالليبرالي، على نسق آدم سميث وريكاردو وجون ستيوارت مل.

ليبرالية «فرض» الثورة الصناعية، و«قهر» القوى غير الصناعية، قوى الزراعة والحرف في كل من المركز الاستعماري والمستعمرات جميعاً.

إنها ليبرالية ما قبل كينز، أي الليبرالية حتى عام ١٩٣٠ تقريباً، حين تحولت الرأسمالية، وإن شئت فقل: الليبرالية، إلى رأسمالية أو ليبرالية «متسامحة»، تقبل بتدخل الدولة، بل تستدعيه استدعاء كينز وتنشّط «الطلب الفعال» «برفع محسوب للقدرات الشرائية للقوى الاجتماعية الأقل حظاً من الثروة والدخل وتمكينها من الوصول إلى «السلع الجماعية» الملبية لحد أدنى أساسي من احتياجاتها الاجتماعية (المرافق - التعليم - الصحة. . . إلخ)». طوال نصف القرن من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٨٠ تقريباً، أخذت هذه الليبرالية المتسامحة (التي كانت توصف لدى البعض آنئذٍ - مثل كارل دويتش (Karl Deutsch)[٣] - بأنها «ليبرالية جديدة» تشق طريقها بقوة وثبات، متساوقة مع اشتراكية السوفيات و«اجتماعية» العالم الثالث. . ومع إطلالة الثمانينيات، مع حكم ثاتشر وريغان، ثم مع انتصاف الثمانينيات، وأخيراً مع مطلع التسعينيات، أصبحت الظروف حبلى بليبرالية أخرى، ليبرالية جديدة حقاً، تعكس التطلع إلى فرض الهيمنة الشاملة من الرأسمالية المركزية المنتصرة، بالقيادة الأمريكية، على عالم المهزومين: عالم أوراسيا، والعالم الثالث (الجنوب) في آن معاً.

فها هنا ارتفعت راية جماعات من المفكرين وقادة الرأي، عالية خفاقة، تذرع المنتديات الفكرية العالمية، وأروقة المنظمات الدولية، وساحة الحكومات، ودائرة صنع القرار الاقتصادي، في العالم جميعه هي جماعة «الليبراليين الجدد» (New Liberals) هؤلاء الذين أصبحوا قريناً للاتجاه المسمى «التيار المحافظ الجديد»، أو صاروا هم بذواتهم جماعة المحافظين الجدد بامتياز. وكان ديدنهم هو مذهب الليبرالية الجديدة. وفضلاً عن تضمنه هذا «المذهب» من دلالات إزاء السياسة الاقتصادية في الدول الرأسمالية المركزية نفسها (وخاصة من

(٣) Karl W. Deutsch, *Politics and Government: How People Decide their Fate,* with chapters contributed by Edwin O. Reischauer, Roy Hofheinz, Jr. and Van R. Whiting, Jr., 3rd ed. (Boston, MA: Houghton Mifflin Co., 1980), pp. 261-269.

خلال خفض النفقات الاجتماعية) فإن أبرز مجال صالوا فيه وجالوا هو مجال العالم «الاشتراكي» السابق - من جهة أولى - والذي أطلقوا عليه تعبير الاقتصادات الانتقالية، والعالم الثالث السابق - من جهة ثانية - عالم «الجنوب» سابقاً.. وقد صاغوا للحالتين معاً «وصفة طبية» موجعة، سُميت تسميات مختلفة مثل: الإصلاح الاقتصادي، التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي، التكيف الهيكلي، التصحيح، وأكثرها رواجاً وتأثيراً: برامج التكيف الهيكلي.

وقد دُعيت بلدان العالم الثالث السابق والعالم الاشتراكي السابق، والتي ضربت ضربة واحدة، في حدث مزدوج هو انهيار الاتحاد السوفياتي - حرب الخليج الثانية (وكلاهما وقع عام ١٩٩١) دعيت إلى هذه البرامج، بقواسم مشتركة، رغم اختلافها النسبي: من روسيا إلى كوريا الجنوبية إلى تشيلي والأرجنتين إلى معظم البلدان العربية وفي مقدمتها مصر.

ولأمر ما ارتبطت الدعوة الليبرالية الجديدة، الهادفة إلى إطلاق قوى السوق المتحررة في آن معاً من تدخل الدولة ومن حاجات الفقراء والضعفاء والمستضعفين والمهمشين والمعرضين للانكشاف - على تعدد مدلولات هذه المصطلحات - ارتبطت بالدعوة إلى فتح الأسواق المحلية لأوراسيا وعالم القارات الثلاث (أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية) أمام تجارة واستثمارات وشركات الدول الرأسمالية المركزية - أوروبية غربية كانت أو أمريكية شمالية أو يابانية - وذلك باسم التلاؤم مع قواعد اتفاقات أوروغواي، المسماة بالغات الجديدة ومنظمة التجارة العالمية.

إن أوراسيا و«العالم الثلاثي» أصبحت ساحة الليبراليين الجدد، وقبلة نشاطهم لإدراجهم في حلبة «اللادولة» - أو هكذا يقال - وإدماجهم في حلقة الاقتصاد المركزي المهيمن على الصعيد العالمي.

لقد أصبح من غير المقبول، من طرف العالم المهيمن وقيادته المركزية، أن تقوم في العالم الأوراسي و«العالم الثلاثي»، اقتصادات «قومية» حقاً، اقتصادات متمحورة حول الدولة الوطنية، وإنما أن تقوم اقتصادات مفتوحة مباشرة على الخارج الأكثر تطوراً، بحيث تعكس السياسات الاقتصادية المحلية حاجات محددة في الخارج. ولا تصير عملية منع السياسة الاقتصادية - بهذه المثابة - من وظائف الدولة الوطنية، ولكن من متعلقات قوى «أجنبية» جبارة يقال لها قوى «عالمية»، وبعبارة واحدة: لقد أصبح يراد للدول الأقل تطوراً، وفي قلبها الدول العربية بما فيها مصر العربية، أن يكون اقتصادها «خارجي

التمركز» وأن تكون عملية صنع القرار الاقتصادي من ثم عملية «دولية» ـ باسم العولمة، وليست عملية «داخلية» بالذات..

لقد أصبح الليبراليون الجدد، فرسان التسعينيات وما بعدها، يتكلمون لغتين:

١ ـ لغة موجهة للعالم الصناعي الأكثر تقدماً، في ظل ثورة التكنولوجيا العالمية (هاي تك)، تكنولوجيا الاتصالات عن بعد والمعلوماتية والتكنولوجيا الحيوية والمواد الجديدة... وهي لغة تقوم على مصطلحات تدور حول مفهوم التنافسية وأهم مفرداتها: بناء القدرة التنافسية القومية، وتقوم هذه القدرة على دفع قوى التكنولوجيا العالية في مواجهة الدول المتقدمة الأخرى، وببناء نظم وطنية فعالة للابتكار، ثم توظيف كل أدوات السياسات الاقتصادية في الدولة القومية، بما في ذلك الأدوات (الحمائية المستحدثة) تحت سمع وبصر الغات، وباستغلال مظلة قواعدها المشرعة نفسها، للاعتبارات الصحية والبيئية واعتبارات السلامة والأمان، والوقاية من الدعم والإغراق، وباسم حماية الملكية الفكرية... إلخ. من أجل كفالة الفوز في سباق «القومية الاقتصادية».

٢ ـ لغة أخرى موجهة للعالمين الأوراسي والثلاثي قائمة على رطانة «العولمة»، من مدخل برامج التكيف الهيكلي.

وكما يذكر أحد المراجع هنا:

«توجه الدعوة إلى حزمة السياسات الليبرالية الجديدة منذ أوائل التسعينيات على كل من الصعيد الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الداخلي تتم الدعوة إلى إزاحة الحكومات من إدارة الاقتصاد المحلي وإعادة تنظيم المرافق العامة على أساس قوى السوق وتقليص برامج الرفاهية الاجتماعية. وعلى الصعيد الخارجي، تتضمن الحزمة «النيوليبرالية» تخفيض الحواجز الجمركية، وفتح أسواق رأس المال، وإعفاء الاستثمار الأجنبي من القيود، بالإضافة إلى منح حوافز جديدة لاجتذاب هذا الاستثمار. وبصفة عامة فإن هذه الحزمة تتضمن الاعتماد على آليات السوق وعلى القطاع الخاص بصورة تعميمية ومعمقة، بالمقارنة مع ما كان قائماً في فترة سابقة، وذلك على خلفية الافتراض بتحسين القدرة التنافسية القومية»[٤].

---

(٤) David A. Smith, Dorothy J. Solinger and Steven C. Topik, eds., *States and Sovereignty in the Global Economy* (London; New York: Routledge, 1999), p. 5.

ومن هاتين اللغتين، أو من اللغة ذات الوجهين، يتضح لنا أن إضعاف «الدولة الوطنية» باسم العولمة ـ في العالمين الثالث والأوراسي، وخاصة في العالم الإسلامي والوطن العربي ـ يقابله دعم للدولة القومية (Nation-State) في العالم الصناعي الرأسمالي المركزي، باسم التنافسية والقدرة التنافسية القومية، والتي ترعى عملية الابتكار التي تحركها الشركات الدولية العابرة الجنسيات، في تناغم لا تخطئه العين البصيرة والأذن الخبيرة، بين رأس المال الخاص الكبير وجهاز الدولة، في كل من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان..

الآن نعود لنجمع شمل عناصر التحليل حول العولمة كما تحددت في حقبة التسعينيات وما بعدها، حول محورين: هيمنة القوة العظمى الوحيدة، وفرض الدعوة الليبرالية الجديدة ذات الوجهين: العولمة والتنافسية.. أو: («اللادولة» الوطنية) مقابل (الدولة القومية)..!

باختصار إذن: إن هدف «العولمة»، في حقيقتها الباطنة: دعم هيمنة الرأسمالية والغرب وأمريكا... ووسيلتها فرض «الوصفة» الليبرالية الجديدة على العالم غير الرأسمالي، وخاصة في الجنوب، وبصفة أخص في (الإقليم العربي ـ الأفريقي)، ولا سيما في الوطن العربي.. بما في ذلك مصر العربية.

عود على بدء: من الخطاب المزدوج «للباطن» إلى إعادة «الظاهر» إلى الصدارة

رأينا أن لباطن العولمة لغة أو خطاباً مزدوجاً، هي لغة أو خطاب العولمة التنافسية، وتؤدي «لعبة الخطاب» دوراً بالغ الأهمية في سياق التطور العالمي الراهن.. فمن وجهة أولى يقوم الطرف الأقوى في معادلة النظام الدولي (أي العالم الصناعي الرأسمالي المتقدم بقيادة الولايات المتحدة) بتوظيف العولمة لدعم القدرة القومية التنافسية، لدعم الدولة القومية بشكل عام، ويتم هذا بالاتكاء على قدرات الهيمنة (التفوق النسبي بما لا يدع مجالاً للمقارنة مع الآخرين على صعيد القوة الشاملة) من أجل فرض «وصفة» الليبرالية الجديدة على سائر العالم، أي من أجل فرض «اللبرلة» (Liberalisation) عن طريق «فتح الأسواق»: فتح أسواق العالم، الأقل تطوراً أمام أسواق العالم الأشد تطوراً، في إطار ـ قواعد السوق الرأسمالية العالمية ـ تحت مظلة الغات: ابتداءً من تجارة السلع مروراً بتجارة الخدمات، وخاصة خدمات العلم والتكنولوجيا

وانتهاء باستثمارات رؤوس الأموال.

إن اتجاه الدورة هنا يبدأ من تفوق القدرة التنافسية القومية وينتهي بفرض العولمة، يعني اللبرلة، ويعود ذلك فيصب بمنطق **التغذية الراجعة** إلى دعم القومية، اقتصاداً ودولة، وإن شئت فقل دعم الاقتصاد السياسي للعالم الرأسمالي المركزي.

ومن جهة ثانية فإن اتجاه الدورة في العالمين الثلاثي والأوراسي يبدأ من العولمة، أي من إسباغ اللبرلة على الاقتصاد السياسي (الاقتصاد ـ الدولة) في ضوء الخضوع (الخضوع للمنطق العام والشامل للهيمنة). ويتحرك (البندول) من نقطة (العولمة ـ اللبرلة) إلى نقطة التنافسية، فيتلاعب بها صعوداً وهبوطاً، أي ارتفاعاً ـ ربما ـ إلى «سقف» النمو المحكوم (Controlled Growth Ceiling) ـ في أحسن الحالات، وبما يتناسب مع حاجات التطور المستمر، ذاتي التمركز في العالم الرأسمالي المركزي.

إن «تضبيط» مستويات التنافسية ـ على هذا النحو ـ يحكم خط سير **التغذية الراجعة** لتثبيت المواقع النسبية للأكثر تقدماً (المركز الرأسمالي في الثالوث: أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان) وللسائرين في فريق التقدم (شرق آسيا وربما شطر من أوروبا الوسطى والشرقية، وشطر آخر من أمريكا اللاتينية) ثم للسائرين وقوفاً (الوضع «محلك سر» ـ إذا صح هذا التعبير) مثل معظم الوطن العربي، وأخيراً للدائرين في حلقة التأخر النسبي ما بين سير للأمام بثبات وتراجع أحياناً، مع عدم استبعاد حالة «توقف النمو» الاقتصادي، كما هو الحال في بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا الوسطى.

والآن وقد «انطبق» غطاء العولمة ليخبئ الباطن، ينزلق من أطرافه مرة أخرى إلى نقطة البداية، يشير إلى ظاهرها.. إلى مستهل خطاب العولمة... أي إلى تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية، فيثور التساؤل: هل هي بطن من غير ظهر؟ كلا ولنرجع البصر كرة أخرى، فماذا نرى؟

نرى مخبر العولمة الباطني وهو ينبئ عن حقيقة مظهرها. فإذا التكنولوجيا ليست مجرد تكنولوجيا، ومن ثم فلا وجود ليوتوبيا التكنولوجيا، أو لا وجود للتكنولوجيا بوصفها يوتوبيا ـ يوتوبيا (القرية الكونية)، وإنما هي التكنولوجيا التي تقود إلى، وتقاد من، قوة الدولة القومية في العالم الرأسمالي المركزي، قدرتها التنافسية في مواجهة الأخريات.

فالحق أن القدرة القومية التنافسية تتوسل بالتكنولوجيا لتعزز تطورها بالذات، فهي في البدء تنشئها إنشاءً، ثم هي في المنتهى توظفها توظيفاً..

فأما أنها تنشئها فهو واضح من أن الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة، وفي الطليعة منها الولايات المتحدة الأمريكية، هي التي أقامت البنية الأساسية الاتصالية ـ المعلوماتية، العالمية حقاً..

وتتكون البنية الأساسية للاتصالات الدولية على البعد (Telecommunications) من ثلاث فئات من المعدات:

أ ـ أجهزة التقسيم والتوزيع والبث العمومية (Public Switching Equipment) والتي تحقق الربط والتنسيق بين كافة مكونات البنية أو الشبكة الاتصالية، اعتماداً على التكنولوجيا الرقمية (Digital). ويمثل هذا النوع من المعدات العصب الاقتصادي والتكنولوجي لشبكة الاتصال، ويقدم ٣٠ بالمئة تقريباً من جملة مبيعات معدات قطاع الاتصالات على البعد حسب الموقف في مطلع التسعينيات، ويتم إنتاجها كلها تقريباً (بنسبة ٩٠ بالمئة) داخل الدول الصناعية الأكثر تقدماً.

ب ـ الأجهزة الطرفية (Terminals) وهي تمثل النقاط التي تنتهي عندها الشبكات على اختلاف أنواعها، ابتداء من أجهزة الهواتف البسيطة وأجهزة البريد الهاتفي المصور (الفاكس إلى معدات الوصل (Modem)).. الخ.

ج ـ معدات نقل الإشارات (فيما بين مواقع الأجهزة الطرفية ومراكز التوزيع والبث)[٥].

وإلى جانب إنشاء البنية الأساسية، قامت الدول (المركزية)، وخاصة أمريكا، بواسطة شركاتها العابرة الجنسيات بإقامة البنية الفوقية للمعلومات، ممثلة على الصعيد القومي للدول نفسها، فيما يسمى بالطرق السريعة والفائقة السرعة للمعلومات، وخاصة في أمريكا (Super Information Highways)، وممثلة على الصعيد العالمي في الشبكات وخاصة «الإنترنت».

إن هيكل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، هو صناعة غربية عامة

(٥) Christiano Antonelli, *The Diffusion of Advanced Telecommunications in Developing Countries*, Development Center Studies (Paris: Development Centre of the Organisation for Economic Co-operation and Development, 1991), p. 33.

وأمريكية خاصة، بكل تأكيد (مع تقهقر نسبي لليابان في الميدان العالمي والقومي لتكنولوجيا المعلومات، بالمقارنة مع الولايات المتحدة تحديداً). . سواء في ذلك الهيكل السلفي أو البنيان الفوقي.

فلماذا صنعتها تلك الدول، وخاصة «تلك الدولة»، أي لماذا أنشأتها إنشاءً؟

تكمن علة الإنشاء في معلول الوظيفة، إذ يتم توظيف البناء التحتي والبناء الفوقي للتكنولوجيا العالية من أجل تعزيز القدرة التنافسية القومية، وفق تخطيط استراتيجي محكم. وهذه هي الاستراتيجية التنافسية أو «المدخل الاستراتيجي للتنافسية». وتجدر الإشارة هنا إلى الجدال الذي دار منذ أواخر الثمانينيات ومقتبل التسعينيات، في الفكر الاقتصادي الأوروبي الغربي والياباني والأمريكي، حول المفاضلة بين النظرية الليبرالية في التجارة الدولية (على أساس الفكر التقليدي المحدث، أي النيوكلاسيكي) وبين النظرية الاستراتيجية في سياسة التجارة[٦].

وقد تفجر الجدال بعد ذروة إصدار كتاب مايكل بورتر: **تنافسية الأمم**، ووقف المفكر الاقتصادي الأمريكي بول كروغمان (Paul Krugman) مدافعاً عن «المدخل الليبرالي» إلى التجارة الدولية، مثيراً الخشية من تبني استراتيجيات قومية للتنافسية، بل الخشية من مفهوم التنافسية أصلاً لارتباطها بالطبع القومي - الصراعي[٧].

وأما «المدخل الاستراتيجي» فقد اكتسح ساحة الفكر الاقتصادي تقريباً، قائماً على مقولة «المصلحة القومية» وضرورة تعزيزها من خلال تدخل الدولة لتطوير التكنولوجيا العالية، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعلوماتية، سواء عن طريق الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير لتشجيع الابتكار القومي، أو عن طريق السياسة الهجومية في التجارة الخارجية، ولو تحت مظلة الغات.

(٦) انظر في ذلك: محمد عبد الشفيع عيسى، «القدرة التنافسية من منظور التطور التكنولوجي، مع تركيز خاص على الاستراتيجية الصناعية،» ورقة قدمت إلى: **القدرة التنافسية للاقتصاد المصري** (ندوة ([القاهرة]: معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٠)، ورقة عمل رقم (٩٩).

(٧) انظر: Paul Krugman, «Competitiveness: A Dangerous Obsession,» *Foreign Affairs*, vol. 73, no. 2 (March-April 1994), pp. 28-44.

وإن أبرز دعاة موجة التفكير الاستراتيجي التنافسي لورا تايسون، مؤلفة *Who is Bashing Whom? Trade Conflict in High-Technology Industries*، وقد شغلت في الوقت نفسه موقع رئيس هيئة المستشارين الاقتصاديين للرئيس كلينتون إلى حوار (مجلس التنافسية) (Counsil on Competitiveness) الأمريكي[٨].

أما في اليابان فقد رعت وزارة التجارة والصناعة الدولية حواراً فكرياً راقياً حول «النظرية الاستراتيجية في سياسة التجارة» منذ أوائل التسعينيات[٩]. وقد ركز الحوار على أهمية صياغة سياسة مندمجة للتجارة والنمو والتكنولوجيا، انطلاقاً من دعم عملية «البحث والتطوير» على أساس التكافل بين جهاز السياسة العامة والجهاز الإنتاجي الخاص، من أجل بناء منظومة وطنية للابتكارات، تلك التي يطلق عليها بالإنكليزية National System of Innovation، وقد غدت ـ في آن معاً ـ مقولة فكرية وشعاراً سياسياً ودليلاً للعمل الاقتصادي ـ الاجتماعي، وتصدرت، من بين أمور أخرى، ساحة الجدال في الفكر الاقتصادي الرأسمالي الدولي منذ أول التسعينيات خاصة، سواء على جانبي الأطلسي أو على جانبي المحيط الهادي، أي في عقر دار «الثالوث»: الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان[١٠].

وقد انداحت مقولة الابتكار و«النظام الوطني للابتكار» لتصبح محور التفكير والعمل في الميدان ـ العملي ـ التكنولوجي، ولتحل محل «عقيدة العمل» التقليدية والقائمة ـ سابقاً ـ على مقولة «السياسة العلمية ـ التكنولوجية». . إذ لم يعد الأهم هو توافر البنيان العلمي ـ التكنولوجي في حد ذاته، ولكن تفعيله بالابتكار ثم إعادة تفعيله على الدوام[١١].

---

(٨) Brad Roberts, ed., *New Forces in the World Economy*, Washington Quarterly Reader (Cambridge, MA: MIT Press, 1996), pp. 103-115.

(٩) Tetsushi Honda [et al.], *Theory of Strategic Trade Policies*, Studies in International Trade and Industry; 15 (Tokyo: Research Institute of International Trade and Industry, 1994).

(١٠) انظر: Richard R. Nelson, ed., *National Innovation Systems: A Comparative Analysis* (New York: Oxford University Press, 1993).

(١١) انظر: Schumpeter Tamade [et al.], «Policy Paradigm Shift in Japan from Science and Technology Policy to Innovation Policy,» paper presented at: 3rd International Conference on Technology Policy and Innovation, Austin, Tex, 30 August -2 September 1999.

الخلاصة إذاً أن الدولة القومية، في الغرب الرأسمالي بالمعنى الواسع شاملاً اليابان، تنشئ وتوظف تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتعزز قدرتها التنافسية، وفق إطار استراتيجي منضبط على خطوط الصراع الاقتصادي، بل الجيوبوليتيكي.

فماذا تصنع العولمة في العالمين الثالث والأوراسي بالتكنولوجيا إياها، ما دام هذان العالمان قد تكفلت بهما العولمة وليست القدرة التنافسية؟

هنا نجد أن العولمة تحد من فرص بلدان الجنوب وبلدان «الكومنولث» المرتبطة ولو شكلياً بروسيا، ومعظم أوروبا الشرقية والبلقان، في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.

وبتعبير آخر، إنه يراد للدولة الوطنية في بلادنا أن تنزع منها أهم أسلحتها في المعمعان الدولي، وهو سلاح التكنولوجيا.

ولما كانت الشركات العابرة الجنسيات هي أهم فواعل فرض العولمة، فإن من المهم أن نشير إلى سلوكها في مجال نقل التكنولوجيا الدولي.

ووفق أحد أهم المراجع الحديثة والمحايدة نجد أن هذا السلوك مطبوع بثلاث سمات رئيسية:

(١) إن الشركات العابرة الجنسيات عازفة عن توطين الأنشطة التكنولوجية في البلاد المضيفة وخاصة في بلدان (الجنوب). فلا تزال مواقع القدرة التكنولوجية الرئيسية متركزة بدرجة عالية في الدول الأم لهذه الشركات نفسها، أي في دول «الثالوث».

(٢) إن أكثر الصناعات انتشاراً في ميدان التكنولوجيا المنقولة هي الصناعات ذات التكنولوجيات البسيطة والتقليدية، وليس صناعات التكنولوجيا العالية.

(٣) إن الشركات الدولية غالباً ما تعتمد على المواقع العلمية والتكنولوجية في البلدان المضيفة للاستثمار نفسها، أكثر مما تنقل إليها قدرات إضافية[١٢].

(١٢) Daniele Archibugi, Jeremy Howells and Jonathan Michie, «Innovation Systems and Policy in a Global Economy,» paper presented at: *Innovation Policy in a Global Economy* (Conference), edited by Daniele Archibugi, Jeremy Howells and Jonathan Michie (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1999), p. 12.

وهكذا تحد العولمة من فرص البلاد الأقل تطوراً في الحصول على التكنولوجيا وفي حث الابتكار توليداً وانتشاراً، رغم ما تفتحه التكنولوجيا في وجه العولمة من آفاق عظيمة بفضل طبيعتها التقنية نفسها، بما تتيحه من سرعة وسهولة الاتصال ونقل البيانات والمعلومات والمعارف، من فوق حدود الزمان والمكان.

إن الفرص التي تفتحها هذه الآفاق، تصير أقل شيئاً فشيئاً، وتكلفتها تصبح أعلى رويداً رويداً، وخاصة بالنسبة للقادمين الجدد أو المتأخرين، أي تلك البلاد التي فاتها القطار ـ قطار التنمية ـ في السبعينيات والثمانينيات. أما البلاد التي حققت «اللحاق» بالقطار في ذينك العقدين (شرق آسيا) فإن وضعها أفضل نسبياً من غيرها في الجنوب والشرق، وإن كانت فرصها أيضاً أصبحت قليلة ومكلفة، بالمقارنة مع ما كان يجري في (عصرها الذهبي)..!

وختاماً فإن ظاهر العولمة (التكنولوجيا) أصبح يعمل بآليتين مختلفتين جوهرياً تجاه باطنها: فالبعد التكنولوجي أصبح أهم مقومات القدرة التنافسية للدول القومية في المركز الرأسمالي.

في حين أن إسباغ العولمة على البلدان خارج المركز ينزع من الدولة الوطنية فيها، أو يحاول أن ينزع منها، سلاح التكنولوجيا في سباق التطور الضاري الجاري على الصعيد العالمي.

فهل رأيت كيف تتباين المصائر والمقادير بين نصفي الكوكب البشري؟

نماذج التعامل مع العولمة ـ والنموذج المصري من بينها

إن العولمة في حقيقتها أقرب إلى مفهوم (العملية) (Process) أكثر منها مجرد حالة (State)، وتعني «العملية» في المجال الاجتماعي الدولي أو المحلي، جملة مترابطة من التغيرات المتلاحقة، في سياق معين، تقوم على التفاعل المتعدد الأشكال بين طرفين أو عدة أطراف. ويتم التفاعل هنا على هيئة سلاسل من الأفعال وردود الأفعال، التي تعكس تناقضاً بدرجة أو أخرى بين الطرفين أو الأطراف المعنية، سواء في ذلك: التناقض الموضوعي ـ على مستوى المصالح، أو التناقض الذاتي على مستوى الإرادات. وبعبارة أخرى مختزلة، فإن العولمة هي عملية جدلية.

وربما يمكن إعادة عرض مقولة العولمة بالنظر إليها، بصورة عامة جداً،

على أنها علاقة بين طرف مؤثر، تصدر عنه «المتغيرات المستقلة» (Independent Variables) وطرف متأثر، تصدر عنه المتغيرات التابعة (Dependent Variables) وفي مثل هذه العلاقة يكون الطرف المؤثر أقرب إلى وضعية «القطب الموجب» أو «الجاذب» بينما يمثل الطرف المتأثر وضعية أقرب إلى «القطب السالب» أو المنجذب، أو أن الأول أقرب إلى مفهوم الذات (Object) والتي هي ـ بالتعريف ـ فاعلة وفعالة بينما الثاني أقرب إلى مفهوم «الموضوع (Subject) وهو ـ بالتعريف ـ مفعول به أو منفعل.

على أن هذا التقريب لمصطلح العولمة نسبي إلى حد كبير، فليس هناك ذات فاعلة بصورة مطلقة، أو موضوع مفعول به بصورة مطلقة أيضاً. . . إذ هناك «حدود» أو «قيود» على قدرة الفعل، بحيث يصبح صاحب الفعل منفعلاً، وهناك حدود ينتهي عندها الانفعال، ليصبح «الموضوع» فعالاً. .

بل ربما كان الأدق أن نقول إن كلاً من الموضوع والذات في حالة حركة مستمرة، وإن كان «الموضوع» في عالم الطبيعة مستقبلاً لفعل الذات (التي هي الإنسان) «من خارج»، بينما «الموضوع» في عالم الحياة، وبالتحديد عالم الحيوان، مشارك لذات الإنسان، ولكن على درجة دنيا، تفرقه نوعياً عن علاقة الإنسان بالإنسان، حيث الفعل ـ والانفعال ـ متبادلان، بصورة عامة.

وهنا نجد أن حقائق الحياة الاجتماعية، وخاصة عن توزيع الثروة والسلطة، تحول بعض الذات إلى ما يشبه الموضوع أساساً في مواجهة ذات أخرى فعالة بصورة أساسية، وإن كان في الأولى مستوى من الفعل، وفي الثانية مستوى من الانفعال. وبتعبير آخر، فإن علاقة الإنسان بالإنسان، على هيئة التفاعل بين الفئات الاجتماعية، وبين المجتمعات وبعضها البعض، تنقلب تحت شروط معينة ـ إلى علاقة بين ذات وموضوع، مفهومة ـ في ضوء ما ذكرنا ـ على أنها علاقة حركة وتناقض في الإطار النسبي.

تطبيقاً لذلك على موضوع العولمة نجد ما يلي:

ـ إن العولمة تمثل علاقة متبادلة بين طرفين، أحدهما مؤثر بصفة أساسية، وهو الغرب الرأسمالي المتقدم صناعياً، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وثانيهما متأثر بصفة أساسية، وهو العالم غير الغربي والأقل تطوراً من الناحية السياسية وغير المكتمل رأسمالياً سواء في ذلك العالم الثالث السابق (أو العالم «الثلاثي»: آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية)، أو العالم الاشتراكي السابق، وبالتحديد في منطقة أوراسيا والبلقان.

ـ تختلف نماذج أو أنماط التعامل مع العولمة، في كل من العالم الثالث السابق و(العالم الاشتراكي) السابق، باختلاف الظروف المحيطة بكل بلد أو مجموعة من البلدان: من حيث مستوى التطور المتحقق، ومعطيات الموارد، والغايات المستهدفة من قبل النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي السياسي، والإطار الحضاري الثقافي، والسياق الداخلي والإقليمي والدولي.

وعموماً يمكن القول إن المواقف من العولمة تتراوح حسب «الوضع الأساسي» لكل بلد أو مجموعة من البلدان في مدى عريض لمتصل (Continuum) يمتد على النقاط التالية:

١ ـ على النقطة الأولى من المتصل، يوجد وضع الاستبعاد أو الإقصاء (Exclusion). فبعض البلدان أو مجموعات البلدان مستبعدة من حيز التعامل المباشر مع العولمة، في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة، وإن كانت تخضع لتأثيرها الاستراتيجي: سياسياً وعسكرياً..

ولوضعية الاستبعاد صورتان: صورة انتقالية أو ظرفية بشكل عام وتتعلق ببلدان الاتحاد السوفياتي السابق، من أكثرها تطوراً وهي روسيا الاتحادية، إلى أدناها تطوراً في بعض أجزاء آسيا الوسطى الإسلامية.

وصورة ممتدة، إلى أفق زمني غير متيقن منه، ونقصد هنا أفريقيا جنوب الصحراء، وخاصة أفريقيا الاستوائية، وبصفة أخص منطقة البحيرات الاستوائية كلها أو شطر منها: كما هي حالة مثلث رواندا ـ بوروندي ـ الكونغو، بالإضافة إلى القرن الأفريقي.

والاستبعاد في هذه الحالة أكثر تجذراً فيما يبدو، نظراً لامتزاجه «بعدم الاستقرار» الناجم عن الحروب الداخلية والمتداخلة إقليمياً، والمخترقة دولياً وخاصة من أمريكا وفرنسا.

٢ ـ المناطق الملحقة: ونقصد هنا الأجزاء التي يمكن أن ينطبق عليها وصف «الملحق» (Annex) للمركز الغربي ـ الرأسمالي ـ الصناعي. وللملحق شكلان مختلفان:

أ ـ الملحق الفعلي، أو الذي يبدو كذلك، ونقصد هنا بعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي في السنوات المقبلة، وخاصة بولندا والمجر والتشيك.

ب ـ الملحق المحتمل أو «الموعود» بذلك، وهي ـ من جهة أولى ـ بعض

بلدان أوروبا الشرقية والبلقان بالإضافة إلى تركيا، والمرشحة ـ بدرجات مختلفة ـ لعضوية الاتحاد الأوروبي.

ومن جهة ثانية، فإن بلداً مثل المكسيك يعتبر بمثابة ملحق محتمل للولايات المتحدة، ولو من خلال منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية/ نافتا (NAFTA).

٣ ـ «الدولتان ـ القارتان» في آسيا: الصين والهند. ورغم اشتراكهما في صفة كبر الحجم وعظم تعداد السكان، إلا أن النموذج الاقتصادي ـ الاجتماعي مختلف اختلافاً بيّناً.

٤ ـ الأطراف أو الهوامش المندمجة أو «المدمجة» (Included Periphery) وتنطبق هذه الوضعية على البلدان من شرق آسيا، وجنوبها الشرقي، والمسماة بالبلدان شبه الصناعية، أو البلاد النامية الحديثة التصنيع (NICS).. وتتفاوت درجات «شبه التصنيع» فيها من نقطة عليا تحتلها كوريا الجنوبية إلى نقطة دنيا تتقاسمها بلدان عديدة. ولكنها بشكل عام قد جرى ـ ويجري ـ إدماجها في دورة النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، بالعولمة.

٥ ـ الأطراف المهمشة (Marginalised Periphery) وباستثناءات محدودة، فإن وضعية (الأطراف المهمشة) تنطبق إلى حد كبير على الشطر الأعظم من الدوائر المتصلة بنا اتصالاً وثيقاً وهي: العالم الإسلامي، الوطن العربي، الإقليم العربي ـ الأفريقي. وتتسم البلدان الداخلة في هذا الإطار بتهميشها من قبل المركز الأساسي المحرك لموجة العولمة، وخاصة في المجال المركزي لقوة التعامل مع العولمة، أي المجال الصناعي ـ التكنولوجي.

... بناء على هذا التباين في «الوضع الأساسي» للبلدان المخاطبة بالعولمة، تتحدد المواقف من العولمة... وذلك على النحو التالي:

١ ـ موقف غير «المعني» بالعملية، مع كونه يمثل ساحة «مفتوحة» لتأثيراتها الاستراتيجية والاقتصادية، والمثال الواضح في ذلك أفريقيا الاستوائية.

٢ ـ موقف «الانتظار» الذي يشي بمزيج من القلق والترقب وعدم التأهب. والمثال الواضح على ذلك روسيا الاتحادية وعلى درجة دنيا: آسيا الوسطى.

٣ ـ موقف المشاركة السلبية غالباً بدرجات متفاوتة وينطبق هذا على

بلدان الملحق، الفعلي والمحتمل حيث تكتفي البلدان المعنية باستقبال أطر ومضامين «المشاركة» القادمة من «المركز»، سواء تمثل في الاتحاد الأوروبي أو في الولايات المتحدة الأمريكية.

٤ ـ نموذج المشاركة الإيجابية والمقاومة النسبية: وربما يمكن القول إن هذا النموذج ـ كنمط مثال لغرض التحليل فقط (Ideal Type) شأنه شأن النماذج السابقة ـ يقترب من الانطباق على خبرة الصين الشعبية، والتي تمزج ما بين المشاركة الاقتصادية وإلى حد ما الاستراتيجية في الموجات الدافعة إلى العولمة أو المندفعة منها، وما بين المقاومة النسبية لها.. أي المقاومة في حدود معينة.

٥ ـ «التكيف» (Adaptability) ويقصد بالتكيف إحداث تعديلات في النظام والهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بل في الثقافة المعنية، بقصد «التواؤم» (Adjustment) مع الموقف الأساسي للقوى الدافعة إلى العولمة.

وللتكيف صورتان متمايزتان:

١ ـ التكيف الإيجابي: وفيه يتم «التواؤم» من موقع قوة مرتفع نسبياً، وبما يحقق قدراً معيناً من المصلحة الوطنية في إطار الخطوط الرئيسية المحددة من قبل (المركز)، ودون أن يكتفى باستقبال المؤثرات الخارجية.

٢ ـ التكيف السلبي: ويغلب عليه استقبال مؤثرات العولمة الرأسمالية الغربية ـ الأمريكية من دون بذل جهد يذكر، أو مع بذل حد أدنى من الجهد لتكييف المؤثرات وتعديلها بما «يتواءم» مع المصلحة الوطنية.. ولا نقصد هنا مجرد الجهد الدعائي أو التنظيري أو التشريعي، وإنما الجهد العملي لتطوير القاعدة الإنتاجية، الصناعية والعلمية ـ التكنولوجية، بدءاً من إنشاء وتفعيل منظومة الابتكار الوطنية أو القومية.

وربما يمكن التماس المثال على التكيف السلبي من واقع التجربة المصرية ـ والتطبيق المحدد له هو التكيف مع «وصفة» صندوق النقد الدولي لما يسمى «التثبيت» (Stabilisation) تارة، أو التصحيح أو الإصلاح الاقتصادي تارة أخرى ـ ويطلق على التكيف وفق هذه الوصفة، مسمى «التكيف الهيكلي» (Structural Adjustment).

ولذا تمثل تجربة التكيف الهيكلي (الصندوقية) كما طبقت في جمهورية مصر العربية بصفة فعلية (De facto) منذ منتصف الثمانينيات، ثم طبقت

رسمياً وقانونياً (De jure) بتوقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في أيار/ مايو ١٩٩١ ـ على مرحلتين ـ حتى أيار/مايو ١٩٩٩. تمثل هذه التجربة مثالاً حياً على خصائص وآثار التعامل من الطرف المفعول به ـ بصفة غالبة مع العولمة وأهم ما يواجهنا هنا تحديد الدلالات الرئيسية للتكيف الهيكلي من وجهة نظر المنظومة الاجتماعية، لنرى ما كان لها من آثار في النظام والهيكل الاقتصادي الاجتماعي بصفة أساسية.

وفي ما يلي نستعرض هذه الدلالات:

١ ـ التحييد الاجتماعي للدولة يؤدي إلى تقريبها بقوة من حدود الفئات الدخلية العليا ونفض يدها إلى حد كبير من المسؤوليات المفترضة إزاء الجماعات الفقيرة، وفي مقدمة هذه المسؤوليات الدعم السلعي والخدمي المتنوع.

٢ ـ تهميش الفقراء بمزيد من دفعهم إلى الصفوف المتأخرة في منظومة الاصطفاف سواء من حيث مستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل، أو من حيث فرص العمل المتاحة، أو نوعية العمل نفسه و(الشغل) بوصفه جهداً مباشراً، وكذا من حيث فرص تملك وسائل الإنتاج والاستهلاك، وإمكانيات (تحسين) التكوين الإنساني خاصة على بعدي التعليم والصحة، ومنافذ قضاء وقت الفراغ والراحة.

٣ ـ تزييف الوعي الإيديولوجي الملازم لمقولة (الكتلة المندمجة) بغرض تكريس فكرة (الوحدة العضوية) بدلاً من التنازع الاجتماعي على الثروة والسلطة والمعرفة.

ويؤدي الاحتجاج الموسع والمعمق على هذه الظواهر السلبية إلى مواجهة لا مفر منها مع الدولة ومنظوماتها وأجهزتها المختلفة، وإلى العنف بصوره المتعددة وجبهاته المختلفة.

من التكيف إلى الركود

يقول دعاة «التكيف الهيكلي» إن حزمة السياسات الموصى بها، قد تؤدي إلى انكماش اقتصادي، ولكنه انكماش محسوب، ثم إنه مؤقت، وسوف يعقبه «انتعاش» مصحوب بارتفاع مستوى النفقات الاستثمارية والاستهلاكية مع معدل منخفض للتضخم.

ومن حقنا أن نتساءل عن مدى صحة هذا القول. ذلك أن حزمة السياسات المذكورة، وهي ذات صفة انكماشية أو تقييدية بطبيعتها: من خفض الإنفاق العام إلى إطلاق حرية جهاز الأسعار، وخفض قيمة العملة المحلية، ورفع سعر الفائدة، وتقبل معدل مرتفع نسبياً للبطالة، . . . إلخ إنما تحمل في ثناياها ميلاً متأصلاً إلى الركود.

ورغم زيادة معدل النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية في فترة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٠، فقد بدأت علامات الركود تظهر على سطح الحياة الاقتصادية المصرية، بعد أن ظلت كامنة في «التكيف». وكان ذلك عام ٢٠٠٠ حينما ارتفعت نبرة الحديث عن كساد الأسواق ونقص السيولة. . . إلخ.

ويحلو لدوائر صنع القرار أن تقرن الركود بمجرد تباطؤ حركة البيع والشراء في أسواق العقارات وتجارة الجملة والتجزئة، وانخفاض حجم المقاولات، وزيادة حالات الإفلاس، والتعثر في سداد الديون التجارية، وارتفاع قيمة الديون المعدومة. . إلخ. ولذلك ارتأت تلك الدوائر أن ضخ المزيد من النقود السائلة، من خلال رد مستحقات كبار المقاولين والموردين للحكومة، كفيل بإعادة التوازن للحياة الاقتصادية.

وقد حدث «الضخ» ولكن التعافي لم يحدث. . وتبحث الدوائر المذكورة عن بدائل جديدة لتحقيق التعافي ومواجهة «الركود» من خلال إعادة تنشيط سوق العقارات، والبناء والتشييد، وخاصة بإصدار تشريعات مثل التمويل العقاري والرهن والتمويل التأجيري.

ولكن جوهر المشكلة لم يمس. . . أي ركود أو جمود واختلال هيكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والصادرات، انطلاقاً من جملة السياسات الاقتصادية المتبعة للتكيف.

وقد ثبت لدينا من البيانات الرسمية عن فترة ١٨ عاماً (١٩٨٢ ـ ٢٠٠٠) أن هناك اختلالاً واضحاً في الهيكل الإنتاجي ممثلاً في انخفاض معدل النمو الحقيقي للقطاعات الإنتاجية والسلعية، خاصة الصناعة التحويلية والزراعة، وأن هناك اختلالاً واضحاً في هيكل الاستثمار، بفعل تضخم نصيب قطاعات البنية الأساسية بالمقارنة مع قطاعات الإنتاج السلعي، بالإضافة إلى اختلال هيكل توزيع الدخل القومي في غير مصلحة الفقراء في المجتمع. . .

يضاف إلى ذلك انخفاض مستوى الاستهلاك الأساسي للطبقات «الفقيرة»، ممثلاً بصفة خاصة في الإنفاق على البنود السلعية والغذائية، مما يؤدي إلى انخفاض دورة النشاط الاقتصادي في الفروع المنتجة للسلع الأساسية.

وثبت لدينا أن الاختلالات المذكورة، وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاج السلعي والاستثمارات المنتجة والاستهلاك الأساسي، ترتبط ارتباطاً عضوياً بالإهمال المتصل للقطاع العام الصناعي بالذات، وعدم تهيؤ القطاع الخاص للحلول محله بوصفه قاعدة للمنظومة الإنتاجية والتكنولوجية ـ وبالتالي فإنها ترتبط بسياسة التخصيصية أو «الخصخصة». أضف إلى ذلك الأثر الانكماشي لسياسة منح الائتمان وأسعار الفائدة، وسياسات الضريبة والإنفاق الحكومي والأجور، وسياسات الاستيراد... إلخ[١٣].

وقد انتهينا من ذلك إلى أن معالجة الركود المتأصل في بنية التكيف يتطلب انتهاج حزمة سياسات مختلفة جذرياً بحيث تركز على:

- دفع حركة الإنتاج السلعي والخدمات العلمية ـ التكنولوجية.
- حث الاستثمار المنتج.
- رفع مستوى الدخل الحقيقي للأغلبية الاجتماعية.
- بناء منظومة وطنية للابتكار والقدرة التكنولوجية.

في مواجهة التكيف السلبي: استعادة قوة الدولة الوطنية

قد رأينا أن العولمة تمثل موجة اللبرلة والهيمنة المدفوعة من الغرب، من المركز الرأسمالي الصناعي المتقدم[١٤]، وأن العولمة ـ بوصفها عملية ودعوة ـ

---

(١٣) انظر: محمد عبد الشفيع عيسى، «مشكلة الركود الاقتصادي المصري الراهن: بين المظاهر السطحية والقوى العميقة،» ورقة قدمت إلى: ورشة العمل بالجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ٣ تموز/يوليو ٢٠٠٠.

(١٤) تمثل اليابان حالة خاصة هنا، فهي جزء من العالم الرأسمالي الصناعي المتقدم (الثالوث) ولكنها ليست جزءاً من الغرب بالمعنى الدقيق. وهي قوة دافعة للعولمة انطلاقاً من شركاتها العابرة الجنسيات، ولكن سياسات العولمة نفسها (أو استراتيجية العولمة)، كلبرلة (هيمنة)، ليست من صنعها بالذات، نظراً إلى أنها ـ كما يقال ـ عملاق اقتصادي وقزم سياسي ـ عسكري. وإنما تتحدد استراتيجية العولمة انطلاقاً من أمريكا تليها أوروبا الغربية، أي من (الغرب) بالمعنى المحدد.

تتوجه بخطابها أساساً إلى العالم غير الغربي، غير المكتمل رأسمالياً وصناعياً، كما أشرنا.

ولكن ما هو الخطاب المتبادل داخل المركز نفسه؟ إنه خطاب القدرة القومية التنافسية. . . بمعنى أن تقوم الدول المتنافسة ببناء وتفعيل قدراتها القومية ذات الثقل على المستوى العالمي، انطلاقاً من استراتيجية تنافسية، وخاصة على مستوى التكنولوجيات العالية (هاي تك)[١٥].

وإذن فإن هناك خطابين مختلفين: خطاب العولمة، وخطاب التنافسية.

ولما كانت العولمة، وفق صيغة التكيف السلبي، مطبقة على هيئة التكيف الهيكلي، في خبرة جمهورية مصر العربية مثلاً، قد تميزت بجملة خصائص ذات دلالات محددة اجتماعياً كما ذكرنا، وأدت في المحصلة إلى ميل متأصل للركود، فإن من الواجب عكس اتجاه الدورة، من العولمة إلى بناء القدرة الوطنية والقومية التنافسية. وبعبارة أخرى فإن على الدولة أن تستعيد قوتها الوطنية، أو أن تكتسب صفة «الدولة الوطنية» حقاً، وأن تستعيد هذه القوة، وتكتسب هذه الصفة، في المجال الاقتصادي التنافسي ـ العالمي، بدءاً من بناء قوة الابتكار وتفعيل قدرة التطوير التكنولوجي، على المستوى الوطني أو الذاتي أو الأصيل (Indigenous).

وباختصار فإن الدرس الأساسي من تجربة جمهورية مصر العربية هو تجاوز صيغة التكيف السلبي، عبر طريق متدرج ومتعرج ربما يمر بقدر من التكيف الإيجابي، وصولاً إلى «المشاركة الإيجابية والمقاومة النسبية» بوصفها صيغة للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية العالمية. ويرتبط ذلك بتجاوز صيغة القبول بالمفهوم الإدماجي للعولمة، والتحول إلى صيغة البناء الوطني ـ القومي لقوة الابتكار ـ والبحث التطويري والتكنولوجيا الوطنية المتجهة عالياً وعالمياً. . .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدولة الوطنية ـ على صعيد المفهوم ـ ليست هي الدولة القطرية، كما عرفتها الأدبيات المعاصرة، ولا هي «الدولة الإقليمية» كما عرفها الفكر القومي العربي التاريخي، وإنما يمكن اعتبارها

---

(١٥) انظر: عيسى، «القدرة التنافسية من منظور التطور التكنولوجي، مع تركيز خاص على الاستراتيجية الصناعية،» ورقة عمل رقم (٩٩)، ص ٢٨٦ ـ ٣١٩.

صيغة انتقالية جديدة لدولة تعي دورها الوطني ومسؤوليتها القومية، العربية - القومية، والتقدمية، نحو تحقيق التنمية ذات النزعة الاستقلالية، في إطار السعي إلى إقامة كيان عربي وحدوي النزعة وموحد توحيداً كاملاً، متدرجاً، في المستقبل، إن شاء الله.

(٦)
العولمة ومستقبل الدولة القطرية في الوطن العربي(*)

محمد إبراهيم منصور(**)

ـ ١ ـ

العولمة مفهوم ملتبس، حمال أوجه، لا تكاد تجد لها تعريفاً واحداً متفقاً عليه، وإنما للعولمة تعريفات بقدر عدد المؤلفين الذين كتبوا عنها، أو ربما بعدد زوايا الرؤية التي ينظر منها الباحثون إليها.

ولا يخفى أن تعريفات العولمة تتأثر بانحيازات الباحثين الأيديولوجية وموقفهم من العولمة رفضاً أو قبولاً. وقد تبلورت هذه التعريفات في تيارين يسيطر عليهما الانحياز المسبق، التيار **الأول** يتحيز للعولمة ويعتبرها قدراً حتمياً لا مفر من قبوله بغير تحفظ. والتيار **الثاني** يرفضها رفضاً مطلقاً باعتبارها إعادة إنتاج لنظام الهيمنة الرأسمالي القديم. وبين التيارين يتخلق تيار **ثالث** يدعو إلى نوع من التفاعل الواعي مع العولمة في اتجاه «تعظيم» المنافع التي تبشر بها «وتدنية» التكاليف الاجتماعية المقترنة بالاندماج فيها والتكامل معها.

وربما كان جيمس روزناو ـ أستاذ العلوم السياسية الأمريكي البارز ـ محقاً في دعوته إلى الكشف عن جوهر العولمة قبل الاقتراب من صياغة تعريف شامل لها. وفي رأيه أن هناك عمليات ثلاث تكشف عن جوهر العولمة،

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٢(آب/ أغسطس ٢٠٠٢)، ص ١٤٥ ـ ١٥١.

(**) مدير مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط ـ مصر.

العملية الأولى تتحصل في انتشار المعلومات، **والعملية الثانية** هي زيادة معدلات التشابه بين المجتمعات والمؤسسات. أما **العملية الثالثة**، فهي تنصرف إلى إخفاء الحدود بين الدول[1].

ويبدو أن العملية الثالثة أي اختفاء الحدود بين الدول هي القاسم المشترك بين الذين أعلنوا تحيزهم للعولمة والذين جاهروا بالتحيز ضدها. والعولمة بهذا المعنى تعني اختفاء الدولة القومية ـ بمعناها القانوني الراهن الذي تحدد لأول مرة في معاهدة وستفاليا ١٦٤٨ ـ بعناصرها الثلاثة: الشعب والإقليم والسيادة، وإلغاء حدودها في المجال الاقتصادي ومحو أي قيود مادية أو ثقافية تحول دون الانسياب الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال داخل هذا الفضاء الذي يشمل الكرة الأرضية. إنها ـ في رأي الجابري ـ عبارة عن تنازل الدولة الوطنية، أو حملها على التنازل عن حقوق لها لصالح العالم أو لصالح المتحكمين فيه[2]. بعبارة أخرى العولمة قد تعني التفريط في حق السيادة بما يعنيه من سلطان مطلق للدولة على إقليمها ومواطنيها في الداخل واستقلال كامل في الخارج، والتنازل عن هذا الحق لمؤسسات فوق قومية، هي مؤسسات العولمة، أو تفتت هذه السيادة وانفراط عقدها لصالح كيانات قبل القومية والعودة إلى ما قبل المجتمع الحديث بالإحياء المتعمد للعصبيات القديمة. وفي الحالتين تضعف سلطة الدولة وتهترئ ولا تستعصي على الاختراقات الخارجية.

ـ ٢ ـ

بينما ظل النظام الدولي طوال القرن العشرين محكوماً بالاعتبارات الجيوبوليتيكية أي الجغرافيا السياسية، فسوف تتحكم فيه في القرن الحادي والعشرين الاعتبارات الجيو ـ اقتصادية أو الجغرافيا الاقتصادية بمعنى أن التفاعلات الاقتصادية بين الدول ـ وبغض النظر عن مشكلة الحدود ـ سيصبح لها اليد العليا في رسم السياسات الخارجية للدول وفي تحديد مصالحها

---

(١) جيمس روزناو، **ديناميكية العولمة: نحو صياغة عملية**، قراءات استراتيجية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٦).

(٢) محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر المعاصر: العولمة ـ صراع الحضارات ـ العودة إلى الأخلاق ـ التسامح ـ الديمقراطية ونظام القيم ـ الفلسفة والمدينة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ١٣٥.

القومية. وقد قامت في الحقبة الأخيرة تكتلات إقليمية عديدة كالاتحاد الأوروبي والنافتا والآسيان والأبيك لتحقيق المصالح الاقتصادية للدول الأعضاء فيها، كما تزايدت ـ من ناحية أخرى ـ العلاقات المتعددة الأطراف التي لا تلقي بالاً إلى مسألة الحدود الجغرافية. والعولمة ـ في التحليل الأخير ـ ليست إلا عملية نقل للسيادة من الدولة القومية إلى مجموعة من المؤسسات الجديدة فوق القومية، تتسرب بمقتضاها السلطة رويداً رويداً من يد الدولة القومية إلى المنظمات والوكالات الدولية العامة والخاصة التي سيعهد إليها بالمزيد من المهام التي كانت تؤديها الدولة من قبل كالسيطرة على التلوث وشؤون الاتصال والمبادلات التجارية والتحكم في أجهزة الإعلام والاتصالات والترفيه التي كانت تحتكرها الدولة؛ وتقبل بما توصي به المؤسسات المالية الدولية من وصفات طبية للإصلاح الاقتصادي، وإلا وجدت نفسها أمام خيارين أحلاهما مر: إما مقاومة ضغوط هذه المؤسسات مما يعرضها لإعلان إفلاسها، أو الاستسلام لهذه الضغوط وقبول «الوصفة» الطبية للإصلاح الاقتصادي التي تنصح بها، مما يؤدي إلى مواجهة توترات اجتماعية وسياسية حادة لا قبل للدولة بتكاليفها الاجتماعية كما حدث في الجزائر منذ عام ١٩٨٨.

وبفضل القواعد والأحكام التي استحدثتها اتفاقية الغات الجديدة ومنظمة التجارة العالمية، والقيود التي فرضها صندوق النقد والبنك الدوليان على سلطة الدولة في صياغة السياسات النقدية والمالية عن طريق برامج الخصخصة والتكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي، فإن حدود الدولة السياسية صارت أسواراً وهمية تتحرك فيها بحرية غير محدودة الشركات المتعددة الجنسيات، بنفوذها الاقتصادي والسياسي الواسع، والتي صار بمقدورها ـ تحت ضغط الدول الأم التي تمتلك أسهمها ـ أن تروض السلوك السياسي للأمم المتمردة وأن تربط استثماراتها في بلد ما بمدى تقدمه في التطبيع مع إسرائيل أو الاعتراف بها أو استغلال المتاعب الاقتصادية لبلدان معينة ـ كما حدث مع موريتانيا ـ لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل.

وتتراجع فكرة السيادة، حتى تكاد تتلاشى عندما يصير لزاماً على كثير من الدول أن تعيد النظر حتى في تشريعاتها الوطنية، إذا ما تعارضت مع ما يصدر عن المنظمات العالمية الجديدة من تشريعات واتفاقيات. كالاتفاقية الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية (تربس) التي أقرتها دورة الأوروغواي في آخر مفاوضات لها في مراكش عام ١٩٩٣. وتخدم بالأساس المصالح الاقتصادية الكبرى لشركات الأدوية العملاقة في الغرب. ولا يمكن لتشريع محلي لحقوق

الملكية الفكرية أن يصدر متعارضاً مع الاتفاقية الدولية. فإما أن تحاكي التشريعات الوطنية هذه الاتفاقية وإما أن تعاد إلى المجالس التشريعية الوطنية لإلغائها أو إزالة التعارض بينها وبين التشريعات الدولية، أو أن تتبنى الاتفاقية الدولية بكامل نصوصها وتعتبرها تشريعاً محلياً كما فعلت دول نامية كثيرة آثرت السلامة واختصرت طريقها.

وتبلغ انتهاكات السيادة حدودها بتشريع قوانين في بلد تسوغ التدخل الدولي في بلد آخر، كتشريع قوانين لحماية حقوق الأقليات الدينية في العالم من قبل الكونغرس يعطي للولايات المتحدة حق المراقبة والتدخل في شؤون الدول الأخرى طبقاً لمعايير مزدوجة.

وتفتح العولمة أبواباً خلفية من وراء ظهر الدولة للتعامل المباشر مع المنظمات الوطنية غير الحكومية التي غالباً ما تتحول إلى رأس جسر للمنظمات العالمية غير الحكومية التي تحول وكالة التنمية الأمريكية وغيرها من المانحين مساعداتها إليها. وتقدم لنا جمعيات رجال الأعمال العربية نموذجاً لهذه المنظمات التي تمثل ـ في كثير من الأحوال ـ حليفاً اجتماعياً محلياً للدول والمنظمات العالمية المانحة. إن هذه الجمعيات تلقت نحو ٣٠ بالمئة من هبات هيئة المعونة الأمريكية. وسوف يذهب إليها مع مطلع عام ٢٠٠٥[٣] ـ كما صرح آل غور نائب الرئيس الأمريكي السابق ـ نصف المساعدات الأمريكية الرسمية، بل إن اتفاقات الشراكة المتوسطية ـ الأوروبية تتضمن نصوصاً تعطي للاتحاد الأوروبي حق إقامة الصلة المباشرة مع المنظمات غير الحكومية في الدول العربية الأعضاء في اتفاقات الشراكة من دون المرور بالدولة، وهو مثال صارخ على اهتراء مفهوم السيادة والانتقاص منه.

ـ ٣ ـ

إن إضعاف سلطة الدولة وتآكل مبدأ السيادة الوطنية، ولا سيما في الدول النامية يدفع بالدولة إما إلى ذوبانها في كيانات أكبر منها، وإما إلى تفتيتها إلى كيانات عصبوية أصغر منها. فمن ناحية تدفع بها الضغوط الدولية

---

(٣) انظر تعقيب محمد ابراهيم منصور على بحث: محمد الأطرش، «العرب والعولمة: ما العمل؟،» ورقة قدمت إلى: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: المركز، ١٩٩٨)، ص ٤٥٩.

المتزايدة إلى التفريط المستمر في استقلالية قرارها الوطني والتنازل عن مبدأ السيادة الوطنية على النحو الذي بيناه، ومن ناحية أخرى يؤدي إضعاف سلطة الدولة حتماً إلى إيقاظ أطر للانتماء سابقة على الأمة وعلى الدولة، أعني القبيلة والدين والطائفة والجهة، والدفع بها جميعاً إلى الصراعات العرقية والمذهبية وتمزيق الهوية الثقافية الوطنية لصالح خصوصيات ثقافية ضيقة. إن الجماعات الثقافية والعرقية والدينية تلوذ بخصوصيتها هرباً من طوفان العولمة المغرق. ويؤدي انفراط عقد الدولة إلى مرحلة أسماها برهان غليون التعويم التاريخي للمجتمع[٤]، حيث تنهار التوازنات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية العميقة التي كان يستند إليها المجتمع ويصبح عرضة لأنواع شتى من التأثير الخارجي بما في ذلك المساس بالوحدة السياسية والاقتصادية الضابطة لهذه التوازنات. وتتميز العولمة بانهيار الكثير من المعايير والمنطلقات والمذاهب، وانبعاث المكبوت الديني والعرقي، والنزعات اللاعقلانية والاحتماء بالأساطير والموروثات العرقية التي تساعد على تعطيل دور العقل النقدي كضرورة لتأمل العولمة وما تطرحه من تحديات جديدة. ويجد خطاب العولمة تأصيله النظري في فلسفة هيغل التاريخية التي دافع فيها عن مشروعية هيمنة السيد العقلاني الغربي على الإنسان الشرقي الغارق في أوهام تعصبه الديني والمذهبي والعرقي. وقد حاول هانتنغتون حديثاً أن يدافع عن الهيراركية الثقافية التي دافع عنها هيغل في القرن التاسع عشر وأن يقدم في **صراع الحضارات** الأساس لفهم غربي قائم على الرغبة في استغلال كل التمايزات العرقية والدينية لصالح نظام العولمة، وذلك بإذكاء الحروب الأهلية والفتن الدينية والطائفية، والصراعات العرقية والقبلية والدينية لتحقيق هيمنة مطلقة لليبرالية المتوحشة التي تدمر في بحثها النهم عن الأسواق الثقافات المستضعفة، وتجرف في طريقها أنماط الاستهلاك التقليدية الخصوصية، وتصادر الخيارات الاقتصادية البديلة للأمم، مما يؤكد أن الاختراق الثقافي لنظام العولمة يحرث الأرض أمام الهيمنة الاقتصادية وتوسيع نموذج اقتصاد السوق ليصير نموذجاً كونياً.

وقد أثبتت التجربتان الصينية واليابانية أن كل تقدم اقتصادي يفضي بالضرورة إلى تعميق الهوية الثقافية الوطنية، وأن كل تخلف اقتصادي لا يزيد

(٤) برهان غليون، **نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة** (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٥)، ص ١٩٨.

إلا من فرص البؤس الثقافي وفقدان الهوية، وتآكل السيادة.

وقد يقال إن الدفاع عن الهوية الوطنية وسيادة الدولة هو في التحليل الأخير معركة ثقافية، لكن هذه المعركة لا يمكن كسبها إلا في سياق إنجازات اقتصادية وسياسية وفي إطار مشروع قومي للتجديد الحضاري ليس له إلا بديلان أحلاهما مر، وهما الأصولية الرافضة للعولمة والغرب، والليبرالية اللاعقلانية اللاهثة وراء الاندماج المطلق في الغرب. فالأولى دعوة للاغتراب في الماضي والاحتماء به، والثانية دعوة للانفصال عن الواقع والاغتراب في المستقبل هدفها التمكين لإرادة العولمة في الهيمنة. أما الثقافة التي يمكن الدفاع عنها باسم الهوية الوطنية فإنها يجب أن تخرج من الخصوصية الضيقة وتتحرر من قيد المطلقات الأصولية والميتافيزيقية، وأن تقوم على العقلانية والديمقراطية والنقد والاختلاف والتنوع وإعادة الاعتبار لمبدأ المواطنة والانتصار لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، وذلك خلافاً لهوية تنشأ في ظل دولة غير ديمقراطية لن ينتج منها إلا هوية مغلقة تجدد أطراً للانتماء سابقة للدولة - الأمة وتفتح الباب على مصراعيه لحرب على النحو الذي حدث في البلقان وما يحدث في القوقاز واندونيسيا ومنطقة البحيرات العظمى في أفريقيا، وغيرها من مناطق التعدد الثقافي والإثني والديني، بما فيها الوطن العربي، حيث لا يكاد قطر عربي يخلو من مواطنين ينتمون إلى جماعات ثقافية أو دينية أو اثنية متمايزة، وهو ما فتح ملفاً ثابتاً في الفكر السياسي والاجتماعي العربي، هو ملف «الأقليات». وهو ملف قديم خلق في التاريخ العربي الحديث مشكلة قومية حقيقية منذ أعطت الدولة العثمانية التي كانت تدير شؤون الوطن العربي حق حماية الأقليات الدينية إلى الدول الأجنبية فيما عرف بنظام «الامتيازات». وإذا كانت مسألة الأقليات لم تعد تقتصر على الأقليات الدينية، فهناك أقليات عرقية تطرح من المشكلات يفوق ما تطرحه مشكلة الأقليات الدينية. ويصبح الوضع أكثر تعقيداً عندما يتعلق الأمر بجماعة هي أقلية دينية وعرقية في آن واحد كما في جنوب السودان. وهي مشكلة تحرك الآن عدداً من الصراعات والتوترات كما في الحرب الأهلية الدائرة في السودان والصومال، أو كما تبدو في تفجير أزمة الهوية وتصاعد احتجاجات الحركة «الأمازيغية» التي تطالب بحقوق ثقافية ولغوية خاصة في الجزائر وعلى نحو أقل في المغرب، ناهيك عن مشاريع التفتيت وتقسيم السيادة التي تتوارى تارة وتظهر تارة أخرى في أقطار مثل العراق والسودان ولبنان.

قلنا إن العولمة قادت الدولة الوطنية في اتجاهين يهددان بانتزاع سيادتها الوطنية لصالح كيانات جديدة فوق وطنية أو تحللها إلى كيانات إثنية عصبوية دون وطنية، تفقد الدولة في ظلها طابعها كممثل حقيقي للقوى الاجتماعية المتجددة، وتنفرط فيها حقوق المواطنة، ويبدأ ولاء الناس للدولة والكيان الوطني في الاضمحلال والتراجع.

والدولة العربية المعاصرة مهددة أكثر من غيرها بهذين الخطرين، خطر انتزاع السيادة ونقلها إلى كيانات دولية أكبر منها كمنظمة التجارة العالمية والشركات العملاقة المتعددة الجنسيات، والمؤسسات المالية الدولية، أو كيانات إقليمية أضخم كالنظام الشرق أوسطي الجديد المقترح وترتيبات الشراكة الأوروبية المتوسطية. والخطر الثاني هو صراع الهويات والحروب الأهلية التي تهدد بتفتيت السيادة وتمزيق الوحدة الوطنية لكل قطر عربي. ومواجهة الدولة العربية لهذين الخطرين رهن بتعديل العلاقة الراهنة ما بين الدولة والمجتمع من علاقة ذات طرف واحد، إلى علاقة شراكة حقيقية ينظمها عقد اجتماعي وترتكز على دعامتين أساسيتين لا غنى لأي نظام حديث عنهما؛ **أولهما** علاقات المواطنة بما تعنيه من حقوق متساوية أمام القانون، **وثانيهما** مشروع وطني يحظى بقبول سياسي عام. وبهذين الدعامتين يمكن للدولة ـ في أي قطر عربي ـ أن تنهض بدورها السياسي في مواجهة أخطار العولمة سواء بتجنب انهيار الدولة الوطنية الراهنة إلى ما دونها، أي تفتيتها على أسس عرقية أو دينية أو قبلية، أو التفريط في سيادتها لصالح ما فوقها من منظمات فوق قومية تضطلع بمهمات التكامل الإقليمي بديلاً من النظام الإقليمي العربي.

١ ـ ففي ما يتعلق بدور الدولة تجاه تهدئة الصراعات الإثنية والقبلية والدينية التي تهدد وحدتها الوطنية، فإن هذا الدور منوط بتغيير في بنى السلطة فيها وتحديث مؤسساتها السياسية. ويندرج تحت هذا الدور صهر التكوينات الاجتماعية المختلفة ذات المنبت القبلي أو العشائري أو الطائفي في بنية اجتماعية جديدة تعلو على كافة التعدديات الصغرى، وتحقيق الانتماء الجماعي إلى دائرة أرحب هي دائرة الانتماء الوطني والتوزيع العادل جهوياً لفرص التنمية ومكاسبها، وتنمية المشاركة السياسية، وتطوير علاقات المواطنة، وإرساء أسس الديمقراطية الثقافية والسياسية التي تعترف بحق الاختلاف الثقافي وتسعى لتنمية التعبير الثقافي الخاص بكل جماعة إثنية، وتنمية الحقوق

الثقافية واللغوية المختلفة، وصولاً إلى إدماج هذه التعبيرات المختلفة في ثقافة وطنية جامعة. وأن تتعامل الدولة مع هذه الأقليات القومية غير العربية من منطلق الحقوق القومية المشروعة لكل جماعة إثنية من تلك الجماعات. أما حل هذه الإشكالية، بوسائل القهر والكبت والهيمنة، فهو حل يتعارض مع الدعوة إلى دمقرطة ثقافة العولمة، كما يتعارض مع متطلبات بناء هوية ثقافية ديمقراطية، غير مكرسة لإرث الاستبداد وسلطة الفرد، ورواسب العصور الثيوقراطية والأوتوقراطية. وحل من هذا النوع يؤدي إلى الوقوع في شرك الشوفينية القومية المغلقة، ويعطي تبريراً للسلوك الإسرائيلي الموجه لتحريك الأقليات وتفتيت وحدة النظام العربي وإقامة دويلات طائفية. وإحياء المشروع الوطني لكل قطر عربي هو الخيار المستقبلي الأكثر واقعية، الذي لا بديل منه إلا الحروب الأهلية والصراعات الطائفية والعرقية، ومن دونه لا يمكن تصور إمكانية تحقيق الوحدة القومية بين أقطار أخفقت في تحقيق وحدتها الوطنية ولم ينضج مشروعها الوطني نضجاً طبيعياً ليصبح لبنة حرة في أي بناء مشترك للجماعة العربية يقبله العرب على أساس التعاقد الحر واحترام الخصوصيات الوطنية القطرية[٥].

٢ ـ وفي ما ينبغي على الدولة القطرية العربية أن تؤديه في وجه محاولات حملها على التنازل عن حقوق لها لصالح كيانات كبرى قد تكون الشركات متعددة الجنسيات أو المنظمات الاقتصادية الدولية أو الدول الكبرى، أو حتى لصالح ترتيبات إقليمية أو فوق إقليمية جديدة كالسوق الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية، فإن الدولة القطرية العربية يتحتم عليها أن تنخرط في سياق تجمع إقليمي عربي يشحذ قدراتها منفردة ومجتمعة على كسب رهانات المنافسة التي أطلقتها العولمة من عقالها ويؤدي إلى تعظيم مصالحها الاقتصادية. وإذا كان لا بد من تنازل عن بعض حقوق السيادة الوطنية فليكن لنظام إقليمي قادر على تعظيم المصالح العربية وصيانة الهوية القومية والحضارية، لا لصالح ترتيبات اقتصادية شرق أوسطية تؤول منافعها إلى الذين ضحكت لهم حظوظهم، وامتلكوا مفاتيح السيطرة التكنولوجية والاقتصادية والعسكرية. وقد أعفتنا النظرية الاقتصادية في النمو غير المتكافئ من البحث عن موقعنا في مثل هذه الترتيبات المعولمة، التي لن يكون العرب فيها أكثر

(٥) محمد جابر الأنصاري [وآخرون]، **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية**، تنسيق عدنان السيد حسين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧).

من موردين للنفط والعمل اليدوي الرخيص، ومستهلكين وسائحين ومتسوقين في محلات جيرانهم الأغنياء في الشرق الأوسط، الوكلاء الأثيرين لدى الشركات المتعددة الجنسيات ومنظمات العولمة.

وبينما لا يضمن النظام الشرق أوسطي المقترح فرصاً عادلة للتبادل والنمو المتكافئ، ويستبدل رابطة قومية حضارية برابطة جغرافية اقتصادية، فإن النظام العربي يمتلك كل مقومات تكامله المادية والثقافية التي لا تتوافر لغيره من النظم الإقليمية، لكنه بحاجة إلى تطوير منظمات وأشكال مؤسسية فدرالية عليا فوق قطرية ذات سيادة في مجالات التكامل العربي، تحمي العمل العربي المشترك من تقلبات المزاج السياسي العربي، وتقاوم ضغوط العولمة لإكراه الدولة القطرية على تنازلات في السيادة لصالح العولمة ومنظماتها، كما أنه بحاجة إلى آليات تضمن توزيعاً عادلاً لمنافع التكامل العربي وتكاليفه، تجعل التنازل عن حقوق السيادة القطرية لصالح ترتيبات عربية مشتركة له جدوى تبرره اقتصادياً وسياسياً.

إن التنازل الطوعي عن حق من حقوق السيادة القطرية لصالح مؤسسات فدرالية فوق قطرية لا ينتقص من استقلالية القرار الوطني للدولة القطرية العربية، ولا يعتبر مساساً بكرامتها الوطنية أو سيادتها الاقتصادية، خلافاً للعقود المجحفة والمهدرة لكل سيادة تعقدها الدولة القطرية أو تكره على عقدها مع شركات دولية معينة أو منظمات ودول كبرى معينة.

الفصل الثالث

العولمة والإعلام والثقافة

(٧)
وسائل الإعلام والعولمة(*)

الصادق رابح(**)

في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ظهر ولأول مرة أن النشاط الإعلامي قد حدد لنفسه بعداً عالمياً، وذلك ليس فقط على مستوى تغطيته ومعالجته للأخبار، ولكن أيضاً على مستوى تلبية حاجة المتعاملين معه، أي زبائنه. فقد أنشأ شارل لوي هافاس، الرائد في هذا المجال، سنة ١٨٣٢ «مكتبه للأخبار»، الذي أطلق عليه لاحقاً «وكالة هافاس»[١]. وقد اعتمد على مبدأين مكناه من تحقيق نجاح كبير: التغطية العالمية للأخبار، والقدرة، التي تضاعفت مع الأيام على نقل وتوزيع الأخبار (من حمام الزاجل إلى الأقمار الاصطناعية مروراً بالتلغراف والتلكس، الخ). وقد تمكن اثنان من معاونيه الأوائل لاحقاً، رويتر وولف، من إنشاء وكالتهما للأنباء، الأول في بريطانيا والثاني في ألمانيا، وذلك بهدف تحقيق الأهداف نفسها التي أرادها هافاس، وأصبحا منافسيه في هذا الميدان.

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٣ (أيار/مايو ١٩٩٩)، ص ٢٣ - ٣٧.

(**) باحث وخبير في علوم الإعلام والاتصال.

(١) انظر: Antoine Lefebure, *Havas: Les Arcanes du pouvoir* (Paris: B. Grasset, 1992); Michael Palmer, *Des petits journaux aux grandes agences: Naissance du journalisme moderne, 1863-1914*, collection historique (Paris: Aubier, 1983); Jean-Marie Charon, *La Presse en France, de 1945 à nos jours* (Paris: Seuil, 1991), et Henri Pigeat, *Les Agences de presse: Institutions du passé ou médias d'avenir*, notes et études documentaires; no. 5044 = 1996-19 (Paris: La Documentation française, 1997).

إلا أن وسائل الإعلام نفسها والأطر القانونية التي تنظمها ظلت محلية أو وطنية وذلك إلى غاية سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. فكل دولة كانت على قناعة بأن القوانين الخاصة بالإعلام كانت من صميم سلطتها. وحديثاً، رفع المنتجون في ميدان السمعي البصري ومدراء الصحف في فرنسا شعار «الاستثناء الثقافي» مؤكدين أن الإعلام يقع في صميم هذا «الاستثناء»، وذلك في مواجهة مفاوضات الغات واللجنة التابعة للاتحاد الأوروبي في بروكسل، والواضح أن النقاش سيأخذ خلال السنوات القادمة أبعاداً أخرى، بين أصحاب التوجه والمقاربات الأنكلوسكسونية الذين يعتبرون وسائل الإعلام كنشاط اقتصادي يشبه الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث تباع وتشترى السلع الثقافية في سوق عالمي متنافس، وبين القائلين بأن الإعلام عبارة عن منتج وحامل لرسائل ثقافية بحتة، وتمثلهم فرنسا والاتحاد الأوروبي الذي أصدر قانوناً توجيهياً أطلق عليه «تلفزيون بلا حدود»[٢].

والواقع أن سنوات الثمانينيات قد عرفت اتجاهاً عولمياً واضحاً مس الكثير من القطاعات، كالصحافة المكتوبة (وبخاصة الأسبوعية)، وبرامج التلفزيون (الأفلام الخيالية بخاصة)، وبنوك المعلومات، من دون أن ننسى المعلوماتية والبرمجيات الحاسوبية التي أخذت بعداً آخر مع ظهور «شبكة الشبكات»، الانترنت. ولا تمس هذه العولمة وسائل الإعلام بالمعنى الدقيق والحصري فقط، بل انها أدخلت تغييرات عميقة على بعض المجموعات الصحفية والتلفزيونية والمعلوماتية، حيث إنها أصبحت تجمعات كبرى ذات حضور عالمي. كما وجدت العولمة في بعض المعلنين والمسوقين حليفاً استراتيجياً، وبخاصة أن هؤلاء الآخرين على استعداد لتفضيل الوسائل الإعلامية ذات الأبعاد العالمية، وذلك للقيام بحملاتهم الإعلانية والإشهارية بكل اللغات للتعريف بمنتجاتهم وتسويقها في كل القارات.

وكالات الأنباء العالمية

تشكل كل من رويتر ووكالة الأنباء الفرنسية (أوروبا) و إي. بي. و

(٢) هذا القانون التوجيهي تم التصويت عليه سنة ١٩٨٩، وأُعيد إقراره سنة ١٩٩٧. ومحتواه أنه يفرض على القنوات الفرنسية أن تكون أغلبية البرامج (٦٠ بالمئة) التي تبثها من أصل أوروبي. وقد تم بالفعل تغريم بعض القنوات التي لم تلتزم بهذا القانون، كالقناة السادسة الفرنسية المعروفة ببثها المكثف للإنتاج الأمريكي. والواضح أن هذا القانون موجه ضد الإنتاج السينمائي والتلفزيوني الأمريكي، ويمثل اتجاهاً داخل المجتمع الفرنسي والأوروبي يدعو إلى إيقاف مسيرة أمركة أوروبا.

يو. بي. آي. (امريكا الشمالية) نادياً مغلقاً لوكالات الأنباء العالمية. وهي الأكثر حضوراً في العالم، وتعتبر، بحسب بعض المصادر، الأكثر جدية وفاعلية في تغطيتها للأحداث العالمية. وتقدم كل من الوكالات الأربع مجموعة من الخدمات المتقاربة في شكلها، لكن هذه الوكالات ذات وضعيات قانونية واقتصادية مختلفة، كما أن درجة ازدهارها وتطورها متفاوتة. فرويتر عبارة عن شركة تخضع للقانون الخاص، ويدخل في تكوين رأسمالها عدد مهم من المستثمرين المؤسساتيين، وهي ذات مردودية جيدة، لكن هذا الأمر مرتبط بالمداخيل التي تحصل عليها من الخدمات المقدمة للشركات (٩٥ بالمئة من مجموع رقم مبيعاتها). أما وكالة الأنباء الفرنسية، التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية، فجزء كبير من رأسمالها البشري وبنيتها وطرائقها في العمل، موروث عن وكالة هافاس، التي تم تأميمها في عهد فيشي. وتدار الوكالة، منذ سنة ١٩٥٧، بحسب أطر قانونية يحددها قانون خاص. كما أنها ليست شركة عامة ولا خاصة، ويخضع أمر إدارتها لمجلس إداري مكون من ثلاثة أطراف: مستثمرين خواص، مستثمرين من القطاع العام ومجموع العاملين بها. وتوظف الوكالة ٢٠٠٠ شخص دائمين (صحفيين ومصورين)، موزعين على ١٨٨ مكتباً في ١٦٥ دولة. أما مجموع مبيعاتها فيصل إلى مليار فرنك، الثلث منه مصدره وسائل الإعلام الفرنسية، والباقي مصدره وسائل الإعلام الأجنبية والشركات. والملاحظ أن معظم مبيعاتها موجهة إلى الدولة الفرنسية وذلك من خلال نظام الاشتراك، وهي طريقة معينة تلجأ إليها الدولة الفرنسية لمساعدة ومؤازرة وسائل إعلامها في العالم، وذلك بهدف تقديم القراءة والرؤية الفرنسية للأحداث في مواجهة القراءة الأنكلوسكسونية.

أما وكالة يو. بي. آي. فهي شركة خاصة أيضاً، لكنها على عكس رويتر، ذات المردودية العالية، تعاني منذ سنوات الثمانينيات مشاكل كبيرة أثرت كثيراً في «رسالتها» كوكالة أنباء عالمية تهدف إلى أن يكون لها حضور فاعل في كل أنحاء المعمورة. وتعتبر إي. بي.، وهي أكبر الوكالات الأمريكية، عبارة عن تعاونية تم تشكيلها من طرف الصحف الأمريكية. أما مردوديتها فهي عموماً إيجابية، ومرد ذلك إلى ديناميكيتها على مستوى السوق «المحلي». وتعرف هذه الوكالة باستعمالها لأساليب تجارية «عدوانية» بعض الشيء، إذ انها لا تتوانى عن تخطي بعض المحاذير من أجل «إقصاء» بعض منافسيها.

تعتمد وكالات الأنباء العالمية حالياً على شبكة مكثفة من الأقمار

الصناعية التي تغذي كل قطاعاتها الخدماتية التي أصبحت الآن تستعمل آخر البرمجيات المعلوماتية، بما في ذلك ميدان الصور، حيث يتأتى حالياً لأي مراسل من مراسليها المعزولين، في إحدى الدول أو المناطق المحصورة، والذي يتوفر على لاقط قمر صناعي، أن يقوم بإرسال نصوصه باستعمال حاسوبه المحمول، لتتلقى كل الوسائل الإعلامية التي لديها اشتراك بالوكالة، هذه النصوص بعد عشر دقائق أو أقل. ومن أجل فاعلية أكثر، تقوم الوكالات العالمية، بطريقة منتظمة، بتنويع أشكال خدماتها الإعلامية: برقيات متعددة الأشكال والموضوعات ومحررة بلغات عديدة، خدمات إذاعية وصور تلفزيونية.

اليوميات

إن اليوميات نفسها، هي إما محلية أو وطنية. ونجد أن العناوين الانكلوسكسونية المطبوعة باللغة الإنكليزية، هي التي أعطت لنفسها بعداً عالمياً، وذلك بتركيزها على الموضوعات الاقتصادية. **فإنترناشيونال هيرالد تربيون** (التي تشارك فيها كل من **نيويورك تايمز** و**واشنطن بوست**) ينحصر توزيعها في قطاعات معينة من السكان عبر أنحاء العالم. أما **فيننشال تايمز** و**وول ستريت جورنال**، فإن الشهرة والتأثير اللذين تتمتعان بهما، يجب ألا ينسيانا أن طباعتهما العالمية تمثل أقل من النصف (٤٤ بالمئة بالنسبة **للفيننشال تايمز**)[٣] من مجموع توزيعهما، الذي يبقى منحصراً في بريطانيا بالنسبة للأولى، والولايات المتحدة بالنسبة للثانية. في نهاية الثمانينيات، قام روبار مكسوال بإصدار **ذي يوروبين**، وهي أول صحيفة موجهة إلى سكان المجموعة الأوروبية أو على الأقل إلى النخبة الثقافية والسياسية والاقتصادية منهم، وقد تم إنشاؤها لتطبع في جميع دول المجموعة، لكن سرعان ما تم التخلي عن هذا المشروع نظراً لعدم نجاحه وكلفته الباهظة مقارنة بالمردودية. وقد تحولت **ذي يوروبين** بعد ذلك إلى أسبوعية.

إن هذه الخاصية والطابع الوطني للجرائد لا يمنعان أن يكون مالكوها من المؤسسات التي لها حضور عالمي. ورمز هذا الحضور، سنوات السبعينيات

---

(٣) في السداسي الثاني من عام ١٩٩٧، وصل التوزيع الإجمالي لهذه الجريدة إلى ٢٩٦٨٣٤ نسخ، منها ١٣٢٠٠٨ نسخ وزعت في العالم، ومن هذا العدد الأخير ٨٥٩٢٦ نسخة داخل أوروبا، إذا استثنينا بريطانيا.

والثمانينيات، تمثله **نيوز انترناشيونال** لروبرت مردوخ. هذا الأسترالي الأصل، الذي يملك نصف العناوين الصحفية في أستراليا، استطاع أن يصبح مالكاً لكل من **نيوز أوف ذو ورلد وسان وتايمز وتوداي** في بريطانيا، ولم يكتف بهذا، فقد توصل إلى شراء مجموعة من العناوين في الولايات المتحدة أولاً، ثم في آسيا. وقد توسع هذا النشاط العالمي ليشمل قطاعات أخرى، وبخاصة منذ سنوات الثمانينيات. فلم يقتصر مردوخ على الصحافة المكتوبة، بل أصبح مالكاً للكثير من العناوين الأسبوعية والشهرية، وأبعد من ذلك، فقد دخل أيضاً مجال التلفزيون، وهو الآن صاحب القناتين فوكس وبي سكاي بي[٤]. ونجد أن بعض المجموعات الأمريكية الشمالية، مثل تومبسون، توصلت إلى أن يكون لها مساهمات في الصحافة الأوروبية (أساساً في الصحافة المحلية في بريطانيا).

وهناك بعد عولمي في الصحافة اليومية، ويخص الشروط التي يتم فيها إنتاجها، إذ ان معظم اليوميات تزود بالورق من طرف كبار التروستات المنتجة لهذه المادة الأولية، الموجودة في كندا والدول الاسكندنافية. وأكبر منتج فنلندي للورق يتجاوز رقم مبيعاته كل الصحافة الفرنسية مجتمعة (حوالى ستين مليار فرنك). ونلاحظ البعد نفسه في عملية الطباعة، حيث إن اليوميات ليس لديها الخيار إلا بين مجموعة من كبار مالكي المطابع (من أمريكا الشمالية، وألمانيا، الخ). وأخيراً نجد أنه في مجال المعلوماتية التحريرية، سواء تعلق الأمر بمراكز الاستقبال الحاسوبية، أو الحواسيب المحمولة، أو البرمجيات، فإن كل الأمور مركزة في الولايات المتحدة. فاليوميات تبتعد شيئاً فشيئاً عن المرحلة التي كان فيها لكل يومية طابعها الخاص تقنياً، لتدخل في مرحلة جديدة يطبعها «الإجماع» المعلوماتي ومقاييسه الموحدة.

الصحافة الأسبوعية

من الممكن القول إن عولمة بعض كبار العناوين الأسبوعية قد بدأت منذ ظهورها. ومثال ذلك الأسبوعية الأمريكية **لايف**[٥] أو **سلكسيون دو ريدرس ديجاست**، التي على عكس الأولى، استطاعت أن تكيف مضامينها في كل بلد

---

(٤) دون أن ننسى نشاطه في وكالات الأنباء، إذ ان مردوخ يعتبر مساهماً مهماً في وكالة رويتر.

(٥) تطبع من طرف مجموعة تايم أي. أن. سي.، التي اندمجت مؤخراً مع وورنر، ليشكلا معاً، أول مجموعة للاتصال في العالم (تايم وورنر).

تباع فيه. إن تعميم هذه الطرائق التي تعتمدها مجموعات صحفية كبيرة وظهور استراتيجيات عالمية، بدأت حقيقة منذ السبعينيات والثمانينيات. فحسب هذه المجموعات، فإن المفاهيم هي التي تكيفت مع واقع كل بلد أو قارة، أو أن العناوين لها العشرات من الطبعات في العالم. فمثلاً نجد أن **آل**[٦] (الفرنسية) لها ٢٩ طبعة، أما **ماري كلار**، فقد حققت في ١٩٩٧ طبعتها السادسة والعشرين في جنوب أفريقيا. إن قابلية الصحافة الأسبوعية للعولمة ترجع أساساً إلى أن طرائق العمل، في هذه الصحافة، تعتمد على مضامين معينة مكيفة بحسب طبيعة الجمهور الموجهة إليه، وعادة ما تكون هذه الصحافة ذات موضوعات مبوبة، تتعلق بفنون العيش والتسلية والانشغالات اليومية، الخ. وبما أن الجماهير والانشغالات غير متشابهة، فإنه باللجوء إلى إدخال بعض التغييرات التي تتناسب والخصائص المحلية، يمكن اقتراح العديد من الطبعات للأسبوعية «العالمية» نفسها على الكثير من الشعوب في بلدان وقارات عديدة.

وعلى المستوى الميداني، فإنه يمكن تحقيق العولمة من خلال أربعة أنواع من البنى، الأولى تعتمد على الفروع المحلية. ونذكر في هذا الصدد تجربة غرونر ويار[٧] في فرنسا، التي أنشأت **برس ما براس**، ولها حضور كبير في الصحافة المكتوبة، وهي الآن مالكة لكل من: **جيو، فام أكتيال، صامنتراس**. كما أن إمكانية شراء بعض دور النشر وبعض العناوين في الدول الموجودة فيها تبقى مفتوحة. ومثال ذلك، شراء آشات فلباتشي الفرنسية لمجموعة ديامنديز[٨] في الولايات المتحدة، أو شراء دار النشر، لي زيدسون منديال وبعض الصحف الأسبوعية التابعة لمجموعة إرصو، في فرنسا، من طرف مجموعة إيماب البريطانية. وتعتبر عملية إنشاء المؤسسات بالاشتراك مع ناشر محلي من أكثر أشكال العولمة انتشاراً، حيث يقوم كل طرف بالاستثمار في عملية إنشاء الشركة، بعدها يقوم أحد الطرفين بتقديم المفاهيم والتصاميم التي ستبنى عليها الشركة، بينما يقوم الطرف الثاني بتقديم اللوجستيك البشري

(٦) يبلغ توزيعها الإجمالي في العالم ٤.٩ مليون نسخة (أرقام الناشر) و٢.٩ مليون نسخة بالنسبة إلى **آل ديكو**. ويبلغ توزيع **آل**، في فرنسا، ٣٤٣٠٠٠ نسخة، وهو ما يمثل ٧ بالمئة من التوزيع الإجمالي.

(٧) وهي فرع من مجموعة برتلسمان الألمانية، في مجال الصحافة الأسبوعية.

(٨) التي قامت هي نفسها، قبل سنوات عدة، بشراء مجموع الصحف الأسبوعية التابعة لمجموعة سي. بي. أس.

ومجمل معارفه عن السوق والبلد الذي يراد الاستثمار فيه. والتجارب في هذا الميدان كثيرة، نذكر منها تجربة آشات فلباتشي، التي قامت بإصدار **آل** في بريطانيا والولايات المتحدة بالاشتراك مع **نيوز انترناشيونال**، وفي إيطاليا بتعاونها مع ريزولي، ويبقى أن أقل الطرق تكلفة وأكثرها ابتعاداً عن المخاطر، منح متعامل محلي رخصة إصدار العنوان، إذ يقوم هذا المتعامل بمتابعة عملية إصدار العنوان ويحدد بدقة مصاريف التكلفة، ويعطي المجموعة الأم مانحة الرخصة حقوقها المادية (عائد)، وذلك بالنظر إلى رقم المبيعات المحصل عليه. ومثال ذلك، منح مجموعة سبرنغر[٩] رخصة لـ **إيماب** لتصدر في فرنسا، **أوتو بلوس**، وهي النسخة الفرنسية لـ **أوتو بلت** الألمانية.

وهناك مجموعة من الفوارق يمكن ملاحظتها فيما يخص المقاربات التي تتبعها المجموعات الصحفية المختلفة، إذ نجد أن منها من يعتمد على عولمة مفهوم ونموذج معين (هذه الاستراتيجيا تتبعها عادة مجموعة غرونر ويار)، أو عنوان معروف، مثل ما قامت به **ماري كلار** و(**ماري كلار**، **أفنتاج**، الخ)، أو **آشات فلباتشي ميديا**، حيث يتحدث مسؤولو هذه الأخيرة، فيما يخص هذا الموضوع، على استراتيجية ماركة، بمعنى أنه بالإضافة إلى العنوان الصحفي، هناك إرادة في بيع «فن وطريقة حياة»، التي يمكن أن تؤدي إلى خلق نشاطات تجارية أخرى (المرشنديزنغ: بيع الحلي، العطور، أدوات السفر، التي تحمل علامة **آل**، مثلاً)[١٠]، إضافة إلى حضور «أنترناتي» مكثف عبر تطوير مجموعة من المواقع على الوسائل المتعددة الوسائط ومقدمي الخدمات على الانترنت (مثل إي. أو. آل (أمريكا أون لاين) والانترنت عموماً). أخيراً، فإنه مهما كان نوع المقاربة التي تلجأ إليها المجموعات المختلفة، فإن التعديلات التي يتم إدخالها على المضامين، وحتى التصاميم والصور التوضيحية، عادة ما تكون مهمة وحاسمة في النجاح[١١].

إن الاستقلالية التي يجب أن يتمتع بها كل عنوان صحفي معين، يجعل

---

(٩) سبرنغر، هي المجموعة التي تمثل المرتبة الأولى، في ألمانيا، في مجال الصحافة المكتوبة، وتقوم بإصدار **بيلت تسابتونغ**.

(١٠) بالنسبة للنسخ الموزعة في آسيا، نلاحظ أن المرشنديزنغ عادة ما يخلق رقم مبيعات، قد يمثل ٥٠ بالمئة من رقم مبيعات العنوان الصحفي الأم.

(١١) Michael Schroeder, «L'Internationalisation de la presse magazine: L'Obstacle de la culture,» *Médias pouvoirs*, no. 27 (juillet 1992).

بعض المجموعات الكبيرة لا تبحث عن قواعد صارمة في تسلمها لمجموع المواد أو الصور المتأتية من البيت الأم المالكة. وعلى العكس من ذلك، فإن بعض المجموعات الأخرى، تحدد نسباً معينة من مجموع المواد التي تحتفظ بها، والباقي تدفع عنه تعويضات مالية، وبخاصة إذا تعلق الأمر بالعناوين ذات الحضور العالمي. أما فيما يخص الإعلان أو الإشهار، فإن الحرية تترك للعنوان للبحث عن معلنين محليين أو عالميين. وهناك مجموعات أخرى تفرض أن تقوم إدارتها المركزية ببيع مجموع المساحات المخصصة للإعلان للمعلنين الذين يبحثون عن الحضور العالمي (كوكا كولا، يونلفر، لوريال، الخ). ومثال ذلك، ما تقوم به أنترديكو، التي تمثل قسم الإعلان في **آشات فلباتشي ميديا**، والتي تبيع المساحة الإعلانية لمجموع إصدارات المجموعة الست والعشرين، إلى مجموع المعلنين الدوليين.

الإذاعة

إن الإذاعات التي تعتبر وسيلة إعلام خفيفة، مرنة وارتكاسية، لم تستطع أن تخلق مجموعات إذاعية ضخمة، أو حتى محطات إذاعية ذات وجود عالمي، على الرغم من أنها لا تحتاج إلى وسائل اقتصادية كبيرة. ونحن هنا لا نقصد البث العالمي الذي يقوم به الكثير من الإذاعات، ولكن ما نقصده هو أمر الحضور الميداني. وإذا كانت هناك بعض المجموعات الإذاعية الكبيرة نوعاً ما، فإنها لم تتجاوز المحيط الإقليمي، مثل مجموعة أن. أر. جي الفرنسية التي لها بعض الحضور في أوروبا (ألمانيا، بلجيكا، سويسرا، السويد، وفنلنده). لكن ما يمكن ملاحظته في مقابل ذلك، هو نوع من عولمة البرمجة، حيث يظهر ذلك في سيرورة الإنتاج الفني والوزن الكبير وبخاصة للإنتاج الأنكلوسكسوني في هذا الميدان.

إن ظهور مقاربات عالمية فيما يتعلق بمسألة الإذاعات أمر مرتبط باعتبارات ذات طبيعة «سياسية»، أكثر من ارتباطه باعتبارات اقتصادية وتجارية، حيث إن الكثير من الدول تسعى إلى نشر وترقية لغاتها وثقافتها ورؤيتها للعالم والمجتمع. والكل يتذكر الدور الذي لعبته إذاعات مثل إذاعة أوروبا الحرة، التي كانت تبث برامجها إلى أوروبا الشرقية إلى غاية سقوط حائط برلين. ونذكر في هذا المجال، الوزن والشهرة التي تتمتع بهما الـ بي. بي. سي في العالم أجمع، إذ إن هناك إجماعاً على دور هذه الإذاعة في نشر الرؤية الإنكليزية، وأبعد من ذلك، الغربية للعالم. والشيء نفسه ينطبق على إذاعة

فرنسا الدولية (أر. آ. في)، التي تمثل صوت فرنسا في الخارج. وتتمتع هذه الإذاعة بميزانية خاصة يتم التصويت عليها من البرلمان، وتوظف ٢٧٠ صحفياً، وهي مهيكلة بحسب عدة وحدات عمل تسهر على تحضير الأخبار والبرامج، التي تبث بثماني عشرة لغة[١٢].

عولمة البرامج و«تمويل» القنوات التلفزيونية

تعتبر القنوات التلفزيونية العامة، منذ نشأتها، ذات خصائص وطنية، وقد تم تدعيم هذا التوجه من خلال وضعها كمؤسسات تابعة للقطاع العام. وتختلف مواعيد النشرات الإخبارية والحصص الترفيهية والأفلام والشرائط الوثائقية بحسب نمط حياة كل مجتمع وكل دولة. ففي مجال الأذواق والممارسات والأنماط الثقافية، هناك بعض الخصائص المؤكدة: فبريطانيا تتقن صناعة «التلفزيون الدرامي»، والأشرطة الوثائقية والحصص العلمية، وألمانيا عرفت بالمسلسلات العائلية، والبرتغال بالمسلسلات الطويلة البرازيلية، بينما اشتهرت فرنسا بتخصصها بالحصص الأدبية، إضافة إلى أن الأفلام، في هذا البلد، عادة ما تكون فرصة لتجميع الجمهور. وقد أخذت العولمة تتسلل إلى هذا القطاع من الإعلام من خلال البرامج: فالأفلام عادة ما تكون أمريكية، إضافة إلى الطفرة الكبيرة التي تعرفها المسلسلات الأمريكية غير الطويلة، حتى في الدول التي حاولت تقليدها في هذا الميدان. ونلاحظ أن نموذج التلفزيون الأمريكي، الذي يمثل امتداداً لشعار طريقة الحياة الأمريكية، قد أثر في طرق تقديم الحصص، وبخاصة حصص الألعاب، وحتى في طريقة بناء وترتيب الديكور التلفزيوني.

وقد ساهمت عملية خصخصة التلفزيونات الأوروبية في توسيع نطاق هذه الظاهرة. ففي إيطاليا استطاع سلفيو برلوسكوني ربح معركة التلفزيونات التجارية دون نشرات أخبار، وذلك باعتماده أساساً على برمجة مبنية على المنوعات والألعاب المقدمة على الطريقة الأمريكية، واللجوء إلى بث المسلسلات الأمريكية والأفلام الناجحة والبرامج الخفيفة. ويعتبر بث مسلسلات مثل دالاس، وديناستي أو حرب النجوم، عبارة عن خطوات حاسمة في مسيرة كنال سانك، في تعميمها لنموذج تليفزيون تجاري، أصبح اليوم حقيقة

---

(١٢) تبث إذاعة فرنسا الدولية ثلاثة برامج مختلفة: الأول باللغة الفرنسية، والثاني يقترح حصصاً بثماني عشرة لغة، والثالث عبارة عن حصص موسيقية أساساً.

ملاحظة في فرنسا واسبانيا وألمانيا وبلجيكا والكثير من الدول الأخرى.

إن هذا التوجه نحو عولمة التلفزيون لم يعرف تراجعاً منذ بدايته، بل على العكس فوتيرته تزداد مع الأيام، إذ أن المسلسلات رافقت فترة إطالة البث التي وصلت إلى ٢٤ ساعة على ٢٤ ساعة، وقد أثر ذلك في حصص البلاتو لما بعد الظهر. وقد سرع من هذه الوتيرة لجوء كبار المنتجين الأمريكيين إلى الإنتاج المشترك، وبخاصة فيما يتعلق بأفلام الخيال التي تتطلب ميزانيات ضخمة، والتي يتم بثها في الوقت نفسه على شاشات التلفزيون الأوروبية والأسترالية واليابانية، الخ، من دون أن ننسى ما يسمى «ريالتي شو» التي بدأت في أمريكا، لكن سرعان ما تجاوزت حدودها وفرضت نفسها في كل مكان. وأحسن دليل على اتجاه العولمة هذا، سوق البرامج حيث تتسوق معظم تلفزيونات العالم، الذي يقام سنوياً في كان، والذي يمثل هذه الظاهرة بأبعادها كلها.

وعلى الرغم من عدم وجود استراتيجيات قطرية محددة في مواجهة «أمركة» العالم، فإن دول المجموعة الأوروبية، مثلاً، تحاول أن تحد من تراجع البرامج الأوروبية في مقابل البرامج الأمريكية واليابانية (الصور المتحركة بخاصة). فالقانون التوجيهي الأوروبي، المعروف باسم «تليفزيون بدون حدود»، والذي دخل حيز التنفيذ سنة ١٩٩١، يفرض على القنوات التلفزيونية الأوروبية أن تكون أغلبية البرامج (٦٠ بالمئة) التي تبثها من أصل أوروبي. وقد قامت بعض التلفزيونات الأوروبية بتطوير برمجة ذات قياسات موحدة تتكيف مع مجموع الدول على اختلاف ثقافاتها. ومثال ذلك س.ل.ت، وقناتها أر. تي. أل في اللوران، و أر. تي. أل تي في بلجيكا، وأم سيس في فرنسا، وأر. تي. أل بلوس في ألمانيا. وقد لجأت هذه القنوات إلى برمجة متنوعة وثابتة خلال الأسبوع، تتكون من مواعيد منتظمة (ألعاب وأخبار وحصص ثقافية واجتماعية)، ومسلسلات وأفلام معروفة من طرف المشاهدين على أثر بثها على القنوات الرائدة والتي عادة ما تكون مشفرة.

وفيما يتعلق بالأخبار، نجد أن الموضوعات المعالجة تختلف من بلد إلى آخر. في مقابل ذلك، فإن القنوات العامة تتوفر ومنذ مدة طويلة على ما يسمى ببنوك التبادل، حيث تحتل هذه البنوك، على مستوى كل قناة، أهمية كبيرة، في تزويد المواعيد الإخبارية الرئيسية بحاجاتها من الأخبار. وقد قامت

القنوات العامة الأوروبية بخلق إيرونيوز، القناة الإخبارية، التي تتغذى في أخبارها من مجموع بنوك التبادل للقنوات المذكورة، لكن يبقى أن إيرونيوز محدودة وبسيطة مقارنة مع ما تقوم به الـ بي. بي. سي. وسكاي نيوز أو سي. ان. ان.

وقد احتاجت القنوات الهرتيزية العامة إلى كثير من الوقت حتى تتطور وتستطيع أن تندمج في سيرورة العولمة. وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لهذه القنوات، فإن الشأن يختلف فيما يتعلق بالقنوات الموضوعاتية (المختصة في برامج معينة، الأفلام مثلاً)، التي تحصل على الكثير من عوائدها المادية عن طريق الاشتراك، والتي هي في حاجة إلى تعدد الأسواق حتى تكون مردوديتها مقبولة. ومثال كنال بلوس، في فرنسا، يمكن أن يقدم لنا صورة عن كيفيات التعامل مع السوق العالمية فيما يخص هذه القنوات، إذ إن هذه القناة حققت أرباحاً معقولة منذ نشأتها سنة ١٩٨٤ وذلك نظراً لعدم وجود منافسين لها، لكن بمجرد أن ظهر الكابل والأقمار الصناعية، أخذت في التراجع. ووعياً من مسؤوليها بهذه الوضعية الجديدة، فقد سارعوا إلى جعل حضورها يتجاوز فرنسا، حيث إنها بعد إخفاق تجربتها الأولى في إسبانيا، سعت إلى إيجاد شركاء في ألمانيا (برتلسمان وبتا تروس)، وفي بلجيكا (أر. تي. بي. أف)، ومن جديد في إسبانيا (بريزا)، وفي إيطاليا (تليبيو)، وكذلك في بولونيا.

وكما كان الشأن بالنسبة للإذاعات، فإن العديد من الدول قد سعت إلى التعريف بثقافتها من خلال قنوات تلفزيونية تبث برامجها عبر العالم. وفي هذا الصدد، أنشأت فرنسا، مثلاً، تي في سانك، سنة ١٩٨٤، بالإشتراك مع سويسرا ومقاطعة كيبيك وبلجيكا. هذه القناة تقترح مجموعة من البرامج والحصص المأخوذة من القنوات العامة للدول المساهمة، وتبثها عبر الأقمار الصناعية وبعض شبكات الكابل الأوروبية والأمريكية. ويتم التفكير حالياً في خلق سي. ان. ان. فرنسية على الطريقة الأمريكية، وذلك بدمج تي في سانك وسي. أف. إي.[١٣]. ويمكن لهذا المشروع، بفضل دعم التلفزيون الفرنسي، وبخاصة قنواته العمومية، أن يشكل قطباً يتوفر على الوسائل اللازمة

(١٣) قناة فرنسا الدولية، هذه القناة موجهة إلى افريقيا وتقوم بإنتاج البرامج الفرنسية، ليس بالضرورة باللغة الفرنسية فقط، التي تبث أساساً إلى افريقيا والشرق الأوسط.

التي تسمح له بإنتاج برامجه أو إعادة بث برامج القنوات المحلية الفرنسية بعد تكييفها مع الجمهور الذي يراد الوصول إليه، لتحقيق أهدافه.

القنوات التلفزيونية وباقات البرامج عبر الأقمار الصناعية

يشكل كل من الكابل والأقمار الصناعية وسائل إعلامية فعالة في بيع وتسويق «باقات» البرامج التلفزيونية المتعددة. ويعتبر روبرت مردوخ ومجموعته «نيوز انترناشيونال» الأوائل في هذا الميدان باعتمادهم استراتيجية «الباقات». ففي الثمانينيات، قام مردوخ، مالك **صان** و**تايمز** في بريطانيا، بشراء مؤسسة تليفزيونية صغيرة تبث عبر الأقمار الصناعية، وهي في بدايتها، وقام بتفعيلها من أجل خلق قناة أوروبية مختصة في التسلية: سكاي نيوز، لكن التجربة أخفقت، وذلك نظراً لعدم اهتمام كبار الأسواق التلفزيونية بها في دول الجوار كفرنسا وبريطانيا. على أثر ذلك، تمت عملية إعادة توجية سكاي نيوز بحصرها في بريطانيا والدول المتعودة على التقاط برامجها (البنيلوكس والدول الاسكندنافية). وفي نهاية الثمانينيات، حصل تغير حقيقي وبخاصة مع بداية بعث مجموعة من البرامج عبر الأقمار الصناعية والمبثة مباشرة، بي. أس. بي، والتي كان من بينها برامج الـ بي. بي. سي. والمجموعات الإعلامية الخاصة: برسن وشرجار. وعلى عكس المنتظر، فإن السباق نحو الأقمار الصناعية، كان لصالح سكاي نيوز. وفي بداية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من سنة ١٩٩٠، اتحدت بعض المجموعات الاتصالية مع نيوز انترناشيونال، وكان ذلك في صالح هذه الأخيرة. وقد نتج عن هذا الاتحاد، ظهور بي. سكاي. بي. التي أعادت إلى الوجود مشروع «الباقات»، الذي ضم قناة خاصة هي سكاي نيوز. ولم تحصر نيوز انترناشيونال تطورها وامتدادها في أوروبا فقط، بل إنها قامت بشراء فوكس ومجموعة من المحطات التلفزيونية المحلية في الولايات المتحدة، في الوقت نفسه الذي أنشأت شبكة تلفزيونية جديدة. كما تعتبر نيوز انترناشيونال شريكاً فاعلاً في الكثير من تجارب البث عبر الأقمار الصناعية في آسيا.

وقد سرع نظام التلفزيون الرقمي العالي الأداء عملية تطور بث «باقات» البرامج التلفزيونية عبر الأقمار الصناعية. ففي فرنسا، مثلاً، قامت كنال بلوس بإنشاء كنال ساتليت، وظهرت تي. بي. أس، بعد حصول اتفاق بين تي. أف. أ. (القناة الفرنسية الأولى) والقنوات الفرنسية العمومية، كما قامت أ. بي. برودكسيو بإيجاد أ. بي. سات. وفي ألمانيا، أنشأ ليو كيرش «باقته»

دي. أف. أ. وقد تميز عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ بظهور مشاريع تجمعات كارتلية كبيرة، تحكمها متغيرات كثيرة وغير ثابتة، على مستوى أوروبا، منها: برتلسمان، سي. أل. تي. ليو كيرش، مردوخ مع كنال بلوس، لكن بعد مدة قصيرة، تبين أن الشركاء لم يتفقوا على استراتيجيا وطرق دراسة وتحليل الأسواق موحدة من أجل فاعلية تسويقية أكبر. وكان نتيجة ذلك انسحاب برتلسمان، الذي قام بتوحيد نشاطاته التلفزيونية في إطار يو. أف. إي. وضم إليها سي. أل. تي. أما روبرت مردوخ وكنال بلوس، مثلهم في ذلك مثل ليو كيرش، فقد افترقوا مفضلين العمل كل وحده حفاظاً على الاستقلالية، وقام كل منهم بوضع استراتيجيا تناسب طموحه ومتكيفة مع الأسواق التي يريد دخولها. والواضح أن المنافسة ستكون شديدة بين مختلف مقدمي «الباقات»، بانتظار دخول مجموعات اتصالية أخرى إلى السوق. وإذا كان المستفيد من هذا التنوع والتنافس هو المشاهد العالمي، فإنه يجب ألا يخفى علينا أن هذا «التنوع» نسبي للغاية، نظراً لأحادية مصدره، فكل المجموعات الاتصالية التي ذكرناها هي غربية.

وعلى مستوى الكابل، فإن العولمة لا تقتصر على البرامج، بل تتعداها إلى استغلال الشبكات، مثل ما تقوم به المجموعات الاتصالية الأمريكية (يو. أس. واست، تايم وورنر كابل، الخ). ومثال ذلك، المفاوضات التي جرت، في ربيع ١٩٩٧، على الشركة الفرنسية جنرال دي زو (فيفندي حالياً)، وذلك بهدف تسليم أمر استغلالها كلياً أو جزئياً، إلى المجموعة الأمريكية تايم وورنر.

سي. ان. ان. وطموح التلفزيون العالمي

يعتبر ميلاد سي. ان. ان.[١٤]، بمبادرة من تاد ترنر، محصلة للجمع بين الأخبار وبعض التلفزيونات الموضوعاتية التي تبث عن طريق الكابل الأمريكي. وقد تمكنت سي. ان. ان. من أن تكتسح السوق، وبخاصة في بدايتها، بفضل تفردها ببث أحداث مباشرة، كما كان الشأن بالنسبة لأحداث تيان إن مين في الصين، وصور السماء العراقية تحت القصف الأمريكي للعراق، وحصار البرلمان الروسي، الخ. كل هذه الصور تم التقاطها من طرف الملايين من البيوت المشتركة في الكابل أو التي تصلها برامج الأقمار

(١٤) تم إنشاء هذه القناة سنة ١٩٨٠. وقد قام تاد ترنر، صاحب مبادرة إنشائها، قبل ذلك، ببعث تي. بي. أس. كسوبر قناة تلفزيونية في ولاية أطلنطا.

الصناعية. كما أن الصور نفسها أعيد بثها في معظم تلفزيونات العالم، لتؤكد فرض سي. ان. ان. لنفسها كقناة إخبارية ذات بث عالمي، تطمح إلى تغطية ومعالجة الأخبار على مستوى عالمي.

إن وصول سي. ان. ان. إلى هذا المستوى من العالمية مبني على استراتيجيا تم وضعها من مؤسسة تي. بي. أس. المنتجة لبرامج القناة (بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ولباقي العالم باللغة الإسبانية)، والمؤسسة على تنظيم خاص ودقيق(١٥) يقوم بالسهر عليه ألفا صحفي وتقني. وتسير القناة بحسب إشراف مركزي كلي من مدينة أطلنطا. ويرجع قرار إرسال الفرق الصحفية لتغطية الأحداث عبر العالم إلى المكتب العالمي. ويشمل هذا المكتب أربعة عشر فرعاً، يختص كل منهم بمنطقة معينة في العالم أو بملف مهم. ويقوم الأربعة عشر فرعاً بالإشراف على تسعة وعشرين مكتباً فرعياً (منها تسعة في الولايات المتحدة)، والباقي موزع عبر العالم. ويقوم كل مكتب فرعي من هذه المكاتب بمتابعة أحداث المنطقة المكلف بتغطيتها والموجود فيها أصلاً، لكنه يتميز بحركيته. ويعتبر كل مكتب عبارة عن مركز يتوفر على اللوجستيك البشري (صحافيين) والمادي، يمكنه من الانتقال إلى مناطق تبعد آلاف الكيلومترات عن مكان وجوده لتغطية حدث ما. ومثال ذلك، أزمة موسكو (حصار البرلمان) سنة ١٩٩٣، حيث استطاعت سي. ان. ان. أن تحضر خلال ساعات، ٦٥ صحفياً وتقنياً لتغطية الحدث. وقدم هذا الطاقم الهائل من لندن وباريس والقاهرة وأماكن أخرى. وعند اختطاف الطائرة الفرنسية ايربوس، تمت عملية تغطية هذا الحدث من طرف فريق لـ سي. ان. ان. قدم من لندن، وذلك راجع إلى أن الفريق الباريسي للقناة كان مكلفاً بمهمة أخرى خارج فرنسا.

وعلى رغم هذه القوة اللوجستيكية بشرياً ومادياً التي تميز سي. ان. ان.، فالواضح انه من الصعب على القناة تغطية كل أحداث العالم دون أن تعتمد على شركاء فاعلين، يتمثلون في التلفزيونات الوطنية للعديد من الدول. فرئيس سي. ان. ان ومدير القسم الأجنبي في القناة يجوبان العالم باستمرار، للقاء الزعماء السياسيين ومسؤولي القنوات التلفزيونية الوطنية، حيث يحاولان إقناع الحكام تمكين فرق القناة من تغطية الأحداث دخل بلدانهم، حتى في

---

(١٥) انظر في هذا الشأن: Jean-Marie Charon, *Les Manipulations de l'image et du son* (Paris: Hachette, 1996).

أوقات الأزمات، وتقترح سي. أن. أن. على القائمين على أمور التلفزيونات الوطنية، تبادل البرامج والموضوعات. وقد وجدت سي. ان. ان. الصيغة التالية لإرضاء شركائها: تبث القناة يومياً برنامجاً مدته خمس عشرة دقيقة (وورلد روبرت)، مخصصاً لمواضيع شركاتها من القنوات التلفزيونية. كما تقوم القناة بتنظيم لقاء سنوي يجمع كل شركائها، في مدينة أطلنطا، مقرها المركزي. وقد اختارت سي. ان. ان. هذه الاستراتيجيا، حتى تكون قادرة دائماً على تقديم الجديد، بالصورة والصوت، وتبقى محافظة على ريادتها، ذلك أن لجوءها إلى إبرام اتفاقيات مع القنوات التلفزيونية للعديد من الدول، يمكنها من أن تكون حاضرة في أماكن الأحداث، وهذا الأمر يعوضها من عدم وجود فرق تابعة لها بعين المكان.

إن قوة شبكة الـ سي. ان. ان.، ومصداقيتها عند القنوات الوطنية، ومجموع اتفاقيات الشراكة لتزويدها بالصور، يجعل منها كياناً هجيناً، يطرح مشاكل كثيرة على الوكالات العالمية للأنباء. فهذه الأخيرة تستثمر أموالاً كبيرة لكي تكون قادرة على تقديم صور حية لكل تلفزيونات العالم، لكنها تعرف اليوم أن سي. ان. ان. تنافسها بقوة في هذا الميدان.

بنوك المعلومات أو ذاكرة العالم

إن أول بنوك المعلومات التي تعمل بالنظام المعلوماتي، في مجال وسائل الإعلام، يعود تاريخها إلى بداية السبعينيات. وقد أنشئت في الولايات المتحدة، بمبادرة من **نيويورك تايمز**[١٦]، **وول ستريت جورنال** (داو جونس)، وآخرين. ومنذ تلك الفترة، بدأ سباق محموم بين وسائل الإعلام التي تتوفر على قسم للأرشيف، وأقسام توثيق متخصصة في جمع ومعالجة الاخبار، وذلك من أجل استغلال «المناجم» الهائلة من الأخبار، والتي يسميها البعض «ذاكرة» العالم. في الوقت نفسه، ظهر سياق ثان بين الأوروبيين، أصحاب الثقافة الألفية والمراكز الديناميكية للنشاطات الاقتصادية والثقافية، وبعض المجموعات المتعددة الجنسيات، ذات الأصل الأمريكي أساساً، التي تسعى جاهدة إلى بسط سيطرتها، واحتكار هذا النشاط الجديد. من جانب آخر، شكل موضوع هذا النشاط، أساساً لظهور الكثير من المؤلفات التي تتناوله.

---

(١٦) أنشأت **نيويورك تايمز**، نايتز، وهو الاسم الذي أطلق على قسم بنك الأخبار في الجريدة، وقد تم فتحه سنة ١٩٧٢.

فظهر في فرنسا، مثلاً، تقرير سيمون نورا وآلان منك[١٧]، وكتاب **الذاكرة المسروقة** لصاحبيه لورنزي ولوبوشي[١٨] الذي عرف نجاحاً واسعاً.

وقد عرفت أوروبا، في بداية الثمانينيات، مع ظهور آفاق إمكانية استخدام الجمهور لبنوك المعلومات، طفرة كبيرة في عدد الشبكات والخدمات، بمبادرة من مؤسسات البريد والمواصلات في دول القارة، بريستال في بريطانيا، بلتشرمتكست في ألمانيا، تيليتال والمينتال في فرنسا، الخ. ومن بين هذه التجارب التي تفاوتت في النجاح، تميزت المينتال، في فرنسا، بنجاحها، إذ استطاعت أن تكسب بعداً شعبياً، تمثل في ملايين المستعملين الذين يستخدمونها، بكثافة، في حياتهم اليومية. أما في أمريكا الشمالية، فإن إخفاق المجموعات الصحفية في مجال الفيديو تاكس (نايت ريدر وتايمز ميرور) أو التيليتكس (تايم إنك)، قد سرع من تطور الشبكات البسيطة للحواسيب، مثل الـ «بابيلار» الكندية، أو التجارية، مثل ذي سورس، داو جونس أو كومبيسارف، والتي تعتمد أساساً في مكسبها على الاشتراك.

وعلى الرغم من أن مخزونات مختلف الشبكات يمكن الاطلاع عليها في الكثير من البلدان باللجوء إلى أنظمة مصدرية معقدة، فإن عولمة أو «تدويل» الخدمات المقدمة، بما فيها بنوك المعلومات، لم تتعد بعض المؤسسات وبعض المهن. فالبعد العولمي، ظهر مع ربط الشبكات المحلية بعضها ببعض، سواء على مستوى مراكز البحوث أو الجامعات، كما أن بناء «شبكة الشبكات»، أي الانترنت على مستوى الكرة الأرضية كلها، قد أحدث تغيرات جذرية في مجمل المعطيات المتعلقة بهذا الميدان.

الانترنت وشبكات الخدمات المباشرة (On Line)

إن خصوصية الإنترنت، هذا إذا اعتبرناها وسيلة إعلام بالمعنى المتعارف عليه[١٩]، تكمن في أنه تم تصميمها، منذ البداية، كشيء عالمي، على الرغم

---

(١٧) Simon Nora et Alain Minc, *L'Informatisation de la société: Annexes*, 4 vols. (Paris: La Documentation française, 1978).

(١٨) Jean-Hervé Lorenzi et Eric Le Boucher, *Mémoires volées: Satellites, micro-ordinateurs, robots, télématique, séries TV U.S., réseaux, vidéo, banques de données: Et demain la France?*, visages de l'an 2000 (Paris: Ramsay, 1979).

(١٩) يكمن الحديث بالتحديد عن شبكة عالمية من الخدمات، تتم في إطارها نشاطات متنوعة (بريد الكتروني، تحويل ملفات بالمعنى المعلوماتي، منتديات موضعاتية، مقدمو أخبار وصور، محاضرات عن طريق الفيديو، الخ)، بما في ذلك نشاطات وسائل الإعلام. انطلاقاً من هنا: هل يمكن اعتبار الانترنت وسيلة =

من وضوح منشأها الأمريكي وبالتحديد مراكز الحاسبات الالكترونية الضخمة للجيش الأمريكي التي تشكلت كشبكة ربطت بها، لاحقاً، الجامعات والإدارات الأمريكية. تتميز الإنترنت بأن منشأها لم تكن وراءه، بطريقة مباشرة، أية سلطة سياسية، سواء أكانت دولة أم منظمة أم هيئة ما. وينطبق الأمر على القواعد التي تتحكم في عملية تسييرها. وقد حدث أمر التدخل في سير عمل الانترنت في مرحلة ثانية عندما بلغ تطور هذه الشبكة، في الكثير من الدول، درجة ظاهرة، إذ بدأت السلطات السياسية والقضائية بهذه الدول تتساءل عن بعض المشاكل التي تطرحها الشبكة (الأمور الأخلاقية، حماية الحياة الخاصة للأفراد، عمليات الغش والتزوير، الخ).

إن أمر الدخول إلى عالم الانترنت ممكن لأي شخص يملك حاسوباً على درجة معينة من الأداء بالإضافة إلى مضمن (مودام: جهاز التحويل من معلومات تحليلية إلى رقمية أو العكس). إن هذين الجهازين يشكلان الأساس في إمكانية الولوج إلى الانترنت والتجوال في فضائها الرحب، كما نجد أن أي موفر أو مزود بالخدمات يمكنه التوجه إلى جميع مستعملي الانترنت، من خلال موقع أو مواقع الواب (WEB) التي يملكها. وإذا كان الدخول إلى الانترنت يبدو سهلاً، فإن أمر التجوال عبر آلاف من المواقع محكوم بالصدفة، وبخاصة لغير المختصين، وذلك لأن البحث عن شيء معين يتم عبر مسالك معقدة وروابط تتفرع إلى روابط ثانوية[٢٠]، تجعل الحصول على المعلومة المطلوبة أمراً يتطلب التحكم في آليات البحث الإلكتروني، والكثير من الصبر، نظراً للكم الهائل من المعلومات التي تتوفر على الانترنت. وقد بينت التجربة أن أفضل طريقة لتفادي التيه في الفضاء الإلكتروني تكمن في اللجوء إلى الجمع بين بعض الكلمات (أسماء، صفات، نعوت، أفعال، الخ) التي لها علاقة بموضوع البحث أو إقصاء بعضها باستعمال: و، أو، لا (And, Or, and Not)، أو الحصول على العناوين الصحيحة للموقع أو المواقع المتوفرة على الخدمة المطلوبة.

= إعلام جديدة بهذا الشكل، أو يمكن القول ان الانترنت، ستسمح بخلق وسائل إعلام جديدة؟ والواضح، أن أي جواب بهذا الخصوص سيكون بالضرورة تخمينياً، ويبقى الزمن والممارسات وحدهما كفيلين بالإجابة عن هذا السؤال.

(٢٠) إن كل مصمم ـ مبتكر لخدمة ما يحدد هو نفسه العلائق (الروابط) التي سترتبط محتوياته ببعض التطبيقات الأخرى على الشبكة، وذلك مهما كانت طبيعة هذه التطبيقات، أو الدول الموجودة فيها، أو أصحابها.

يصعب، في الوقت الحاضر، توقع المدى الذي ستأخذه الممارسات المرتبطة بالانترنت. ان السعة التي ستأخذها هذه الممارسات وحدودها أمر مرتبط، ضرورة، بنشاطات المستعملين، أو ما اشتهر تحت اسم: التفاعل. وقد بينت تجربة المينيتال في فرنسا أن هذا التفاعل لا يمس كل الفئات الاجتماعية وهو مرتبط بالعمر، والمستوى الاجتماعي والثقافي. ويبقى أن وسائل الإعلام الكبرى لا يمكن لها أن تخاطر بالبقاء خارج الشبكة، وبخاصة إذا عرفنا الإمكانيات الهائلة التي توفرها لها الانترنت فيما يخص الاتصال بجمهورها وجلب أكبر عدد ممكن من المعلنين. وعلى الرغم من هذا كله، فإن المجهول الأكبر الذي يرهن الانترنت، يتمثل في مصادر الشبكة: فالاشتراك يظل، واقعياً، صعباً وبخاصة إذا تعلق بعنوان واحد أو راديو، أو تليفزيون، الخ. أما الإعلان أو الإشهار، الذي يعتمد فكرة «الجمهور المؤهل»(٢١) الذي لا يتحكم فيه معظم المعلنين، أو الذي لا يناسب إلا بعضهم (معلني أدوات التجميل، مساحيق الغسيل، المواد الاستهلاكية العامة، الخ)، فتبقى مردوديته ضعيفة، على الأقل إلى حد الآن.

إن من أكبر التحديات التي تواجه وسائل الإعلام الكبرى في العالم تكمن في الوزن الكبير الذي تحتله، على شبكة الانترنت أو شبكات الخدمات عن طريق الاشتراك (أي. أو. آل، كومبيسرف، الخ)، وسائل الإعلام الأمريكية، التي يدعم حضورها العالمي استعمالها اللغة الانكليزية؛ وهي اللغة الأكثر استعمالاً على شبكة الانترنت. فكبار الشركات في مجال المعلوماتية، مثل ميكروسوفت، أعلنت بجدية نيتها في خلق خدمات إخبارية إعلامية جديدة على الشبكات، ذات رساميل كبيرة، ستمكنها من منافسة، في الوقت نفسه، وسائل الإعلام بصفة عامة، ومقدمي الخدمات غير الأمريكيين الذين يتوفرون على خدمات باللغة الإنكليزية.

مجموعات إعلانية ومعلنون عالميون

إذا قمنا بتصفح التسع وعشرين طبعة لمجلة **آل** أو الست والعشرين طبعة لـ **ماري كلار** الفرنسيتين، فإن أول ما يشد انتباهنا هو «صورة» المعلنين

---

(٢١) وذلك بالنظر إلى مجموعة من الخصائص الدقيقة والمحددة لجمهور معين (يمكن تسجيل العناصر الأساسية الموجهة)، وليس اعتماداً على فكرة الجمهور العام غير المحدد (مثلما هو الحال بالنسبة للوسائل السمعية البصرية)، أو الجمهور المحدد بطريقة إجمالية (كما هو الأمر بالنسبة للصحافة المكتوبة).

العالميين، التي يمكن التعرف عليها من خلال العناصر الغرافية لبعض الرسائل الإعلانية المطبوعة على ورق مصقول. فأصحاب شركات الموضة، والتجميل، وإنتاج السيارات والمواد الغذائية لهم حضور قوي واستثمارات كبيرة في الأسواق العالمية، ومن الطبيعي جداً أن يبحثوا عن وسائل إعلام «عالمية» من أجل الترويج لمنتجاتهم. لكن هذا ليس بالأمر السهل: فالممارسات الاستهلاكية تختلف من بلد إلى آخر، وهذا ما يستدعي دائماً تعديل الحملات الإعلانية التعريفية وتكييفها، بحسب الخصائص المميزة للجمهور المراد الوصول إليه. كما أن وسيلة إعلام عالمية ما، يمكن أن تكون مجبرة، من هذا المنطلق، على وضع رسالة إعلانية معينة، تتناسب مع صحيفة أو مجلة ولا تتناسب مع التليفزيون مثلاً، والعكس صحيح. وفي هذا المجال، يذكر مسؤولو إيرو أر. اس. سي. جي، أن مجلة **ديم**، تتوجه، في فرنسا، إلى نساء في مقتبل العمر، نشطات ويولين أهمية كبيرة لرشاقتهن، بينما يختلف الأمر في ألمانيا، إذ أن المجلة نفسها تتوجه إلى نساء «رزينات»، وأكبر سناً، وقريبات مما يعرف بـ «نساء البيوت». ويتضح مما سبق، أنه إذا كانت عولمة الرسائل الإعلانية شيئاً يمكن ملاحظته، فإن الأشكال التي تأخذها هذه الرسائل محكومة بعناصر خصوصية مرتبطة بثقافة وبيئات البلاد المختلفة.

وبغض النظر عن الحملات الإعلانية بالمعنى الدقيق، فالملاحظ أن المجموعات الإعلانية قد تعولمت إلى درجة كبيرة، وهذا سواء تعلق الأمر بنشاطاتها في مجال الوكالات الإعلانية (الإنشاء)، أو التخطيط الإعلامي، أو شراء المساحات الإعلانية. فهذا البعد يسمح لهذه المجموعات بمرافقة زبائنها المعلنين حيثما كانوا، ومهما كانت طبيعة الوسيلة الإعلامية المستعملة في العمل الإعلاني. وفي هذا المجال، فإن المجموعات الأمريكية ثم الإنكليزية تعتبر رائدة، حيث إنها توصلت إلى بسط نفوذها على السوق ولا يمكن لأي معلن تجاوزها إذا أراد لسلعه حضوراً عالمياً. فالتطور الذي تعرفه هذه المجموعات وعولمتها أصبحا شيئاً لا يمكن إيقافه. ومثال ذلك أن رقم مبيعات ج. ولتر تومبسن خارج الولايات الأمريكية، بين عامي ١٩٥٨ و١٩٧٦، قد تجاوز ٢٩,١ بالمئة ليصل إلى ٥٠,٤ بالمئة، و٢١,٩ بالمئة إلى ٦٦,٨ بالمئة بالنسبة لـ ماككان ـ إيركسون، و٠,٨ بالمئة إلى ٣٢,٢ بالمئة بالنسبة إلى بي. بي. دي. أو[٢٢].

(٢٢) انظر: Armand Mattelart, *La Publicité* (Paris: La Découverte, 1990).

مجموعات اتصالية عالمية

إن النشاطات الإعلامية لكبار المجموعات الاتصالية متنوعة في معظمها، إذ أن الكثير من هذه النشاطات قد اكتسبت، منذ مدة، بعداً عالمياً. فتايم وورنر، الرائد العالمي في هذا المجال والذي يصل رقم مبيعاته إلى ٢١ مليار فرنك، ليس له حضور عالمي كبير في مجال الصحافة؛ في مقابل ذلك، يعتبر مجال التليفزيون والكابل تخصصه، حيث إن فروعه لاستغلال واستثمار الشبكات (تايم وورنر كابل)، والمحتويات وبخاصة (إتش. بي. أو. أو سينماكس) قد تجاوزت حدود الولايات المتحدة. وقد تمكنت هذه المجموعة من شراء تي. بي. أس سنة ١٩٩٦، وبذلك سيطرت على سي. ان. ان.

أما في أوروبا، فإن بنية مجموعة برتلسمان، وهي ثالث أكبر مجموعة اتصالية في العالم والأولى في أوروبا، أحسن دليل على استراتيجيا تم تبنيها منذ البداية من أجل حضور عالمي وعولمي فاعل. حيث إن المجموعة قد حققت إجمالاً، سنة ١٩٩٦، ٧٣ مليار فرنك(أي أكثر من الصحافة الفرنسية مجتمعة)؛ وهذا الرقم يتوزع على نشاطات المجموعة في مجال الكتب (٢٣ مليار فرنك، ٦٣ بالمئة منها خارج ألمانيا)، في ميدان الصحافة المكتوبة (١٥,٥ مليار فرنك فرنسي، ٥١,٧ بالمئة منها متأتية من النشاط العالمي للمجموعة)، في مجال الطباعة (١٢ مليار فرنك، ٤٥ بالمئة منها من النشاطات العالمية)؛ وأخيراً في ميدان السمعي البصري وصناعة الموسيقى، حيث شكلت النشاطات العالمية ٧٩ بالمئة. وفي فرنسا، تحقق مجموعة لاغردار ٣٠,٧ مليار فرنك من رقم مبيعاتها في ميدان وسائل الإعلام. وقد تعولمت هذه المجموعة في ثلاثة فروع من نشاطاتها الأربعة (طباعة الكتب، والصحافة، والتوزيع). فقد قامت المجموعة، سنة ١٩٨٨، بشراء دار النشر غرولبي الأمريكية، التي حققت رقم مبيعات وصل إلى ملياري فرنك سنة ١٩٩٧. وفي سنة ١٩٩٦، اشترت المجموعة ديامنديز، التي أصبحت تحمل اسم **آشات فلياتشي ماغازين**، بمبلغ ٣,٥ مليار فرنك فرنسي. أما رقم مبيعات هذه الأخيرة بالولايات المتحدة، فيصل حالياً إلى ٢,٧ مليار فرنك. وإجمالاً، فإن هذه المجموعة، تحقق ٥٠ بالمئة من رقم مبيعاتها في الخارج وذلك في ميدان الصحافة المكتوبة (المجلات أساساً).

وإذا كان من الصعب تقديم كل المجموعات الإتصالية وبناها الأساسية، فإن الأرقام التي أتينا على ذكرها يجب ألا تقودنا إلى الاعتقاد بأن العولمة قضية

«كبار» فقط ففي فرنسا مثلاً، نجد أن مجموعة بيار براس، الصغيرة مقارنة مع المجموعات الاتصالية العملاقة، قد تعولمت من خلال عناوينها الصحفية الموجهة إلى الأطفال (بوبي ونوتر توا)؛ حيث نجد، عموماً، إنه من بين ٩١ عنواناً، ٤٨ منها يطبع في الخارج. والأمر نفسه بالنسبة للمجموعة السويسرية رينجيي التي توسعت وأصبحت حاضرة الآن في تشيكيا، ورومانيا، وهونغ كونغ، وفييتنام، وبعض الدول الأخرى، حيث يشكل نشاطها العالمي ١٢ بالمئة من رقم مبيعاتها البالغ ٣,٤ مليار فرنك فرنسي.

خاتمة

بعد استعراضنا لمجمل القطاعات الإعلامية وعلاقتها بالعولمة وتفاعلها معها، ثمة سؤال يبقى مطروحاً: إلى أي مدى يمكن للأشكال المختلفة لظاهرة عولمة وسائل الإعلام أن تساهم فيما يسميه البعض التجانس الثقافي السلبي وما يطلق عليه البعض الآخر أمركة العالم، التي يخشاها الكثيرون؟ فمع ظهور سي. ان. ان، والانترنت، وتعدد الطبعات المختلفة للمجلات أو الإعلانات المتشابهة نفسها بلغات مختلفة، والبنوك المركزية للمعلومات والصور، التي يمكن لكل الأطراف أن تتزود منها بما تحتاجه، نلاحظ أن خطر توحد وتطابق وتجانس أشكال ومحتويات الأخبار التي تبثها وسائل الإعلام عبر العالم أجمع، قائم بلا شك. وليس بعيداً أن نشهد ظهور «نظام ثقافي عالمي» يسعى إلى نشر وتلقين نفس المرجعيات الثقافية في جميع أنحاء الكرة الأرضية، ونفس «النموذج العالمي للحداثة». لكن كل ما ذكرناه سابقاً يبين أن قوى «مقاومة» مظاهر التجانس السلبي ما زالت حية، وأن التوجه نحو المحافظة على عناصر الاختلاف الثقافي الإيجابي وتجديدها، والقائمة على خصوصية الأنظمة الاجتماعية المؤسسة للثقافات، ما زال فاعلاً. والإشكالية الكبرى في هذا الإطار تبقى معرفة الكيفية التي ستدار بها مجمل التوترات المتناقضة بين قوى التجانس أو التطابق السلبي وقوى الاختلاف الإيجابي. فهل ستكون بطريقة دفاعية (وفقاً لنموذج «الاستثناء الثقافي» الذي تمسكت به أوروبا، وبخاصة فرنسا، أثناء مفاوضات الغات، أو وفقاً لمبدأ «نسبة الإنتاج الوطني في البث» كما رأينا ذلك في المطالبة الفرنسية)، أو بشكل إيجابي قائم على تشجيع تعددية الأشكال الثقافية واستيعاب الإنتاج الثقافي للغير، لا كإقصاء للذات، وإنما كإغناء لها، وتحفيز الإنتاج المحلي الحامل لقيم إيجابية، وبث روح التلاقح الثقافي غير الإقصائي المبني على أحقية كل الثقافات في الوجود والمساهمة في

البناء الثقافي العالمي. إن انفتاح الثقافات على بعضها من دون غرض الهيمنة ليس دائماً خطراً؛ وإنما يمكن أن يكون أداة ووسيلة فعالة في جعل «مجتمع الإعلام»، الذي بدأت تظهر ملامحه، ونحن على عتبة الألفية القادمة، مجتمعاً متعدداً ثقافياً.

(٨)
إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك(*)

السيد أحمد مصطفى عمر(**)

أولاً: مفهوم العولمة

العولمة وإن بدت آثارها تظهر في الأفق، الا أن موضوعها لا يزال صعب التحديد ويصعب وضعه في إطار منهجي محدد، فالعولمة عملية تاريخية تحاول أطراف مختلفة أن تدفع بها الى طرق مختلفة، وإن كانت ترمي في النهاية الى هدف واحد.

وهي في مفهومها العام كما تدل الصياغة اللغوية ذات مضمون ديناميكي يشير الى عملية مستمرة من التحول والتغير، فعندما تقول عولمة النظام الاقتصادي او عولمة النظم السياسية أو عولمة الثقافة، فإن ذلك يعني تحول كل منها من الإطار القومي ليندمج ويتكامل مع النظم الأخرى في إطار عالمي.

والعولمة كمفهوم متطور، لا سبيل الى التحقق من الوقت الذي ستصل فيه الى منتهاها لتصبح نمطاً استاتيكياً مستقراً، ولذلك ينظر الى العولمة في مفهومها العام على أنها اتجاه متنام يصبح معه العالم دائرة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية واحدة تتلاشى في داخلها الحدود بين الدول(١). وفي ذلك

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٥٦ (حزيران/يونيو ٢٠٠٠)، ص ٧١ - ٨٩.

(**) كلية الآداب والعلوم، جامعة الشارقة.

(١) كمال عبد الغني المرسي، **العلمانية والعولمة والأزهر** (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩)، ص ٩٣.

يرى د. اسماعيل صبري عبد الله أن العولمة هي التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء الى وطن محدد او الى دولة معينة[٢]. وهي درجة من درجات تطور النظام الرأسمالي العالمي[٣].

ويركز د. مصطفى محمود في مفهومه للعولمة على أنها مصطلح بدأ لينتهي بتفريغ المواطن من وطنيته وقوميته وانتمائه الديني والاجتماعي والسياسي، بحيث لا يبقى منه الا خادم للقوى الكبرى[٤].

أما على مستوى التخصص، فتتعدد مفاهيم العولمة. وفيما يلي نورد بعض الآراء التي تناولتها:

١ ـ المفهوم التاريخي للعولمة

علماء التاريخ يقولون: إن العولمة ليست ظاهرة جديدة، بل إن بداياتها الأولى ترجع الى نهاية القرن السادس عشر مع بدء عملية الاستعمار الغربي لآسيا وأفريقيا والأمريكيتين، ثم اقترنت بتطور النظام التجاري الحديث في أوروبا، الأمر الذي أدى الى ولادة نظام عالمي متشابك ومعقد عرف بالعالمية، ثم العولمة بعد ذلك.

فالعولمة ما هي الا «لفظ جديد لظاهرة قديمة، نشأت في دنيا أصبحت في حجم قرية الكترونية صغيرة ترابطت بالأقمار الصناعية والاتصالات الفضائية وقنوات التلفزيون الدولي»[٥].

ويشير جان شولت (J. Sholt) أستاذ العلاقات الدولية في جامعة ساسنكس، في كتابه **العولمة: مقدمة نقدية** (١٩٩٧) الى عدد من الأحداث الرئيسية التي مهدت للعولمة يذكرها على النحو التالي:

عام ١٨٦٦ أول خدمة دولية للتلغراف عبر المحيطات.

---

(٢) اسماعيل صبري عبد الله [وآخرون]، **العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية**، تقديم محمد نوار (القاهرة: دار جهاد للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ٤٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٤) مصطفى محمود، في: **الإسلام وطن**، العدد ١٣٨ (حزيران/يونيو ١٩٩٨)، ص ١٢.

(٥) الفريد فرج، «العولمة في مرآة الثقافة العربية،» **الأهرام**، ١٥/١٠/١٩٩٨.

عام ١٨٨٤ إدخال نظام التنسيق على مستوى العالم للساعات وفقاً لتوقيت غرينتش.

عام ١٨٩١ أول نظام للاتصال التلفوني بين لندن وباريس.

عام ١٩٢٠ أول إذاعة بالراديو من محطة "K.D.K.A." الأمريكية.

عام ١٩٢٩ أول نظام لانتقال الأموال عبر الحدود الدولية من دون فرض الضرائب عليها في لوكسمبرغ.

عام ١٩٣٠ خطاب الملك جورج الخامس في افتتاح مؤتمر للبحرية البريطانية في لندن، الذي ربط بين ٢٤٢ محطة تابعة للبحرية الانكليزية عبر ست قارات في آن واحد.

عام ١٩٤٩ إدخال نظام العطلات المترابطة الذي شجع السياحة العالمية على نطاق واسع.

عام ١٩٥٥ أول مطعم لماكدونالدز.

عام ١٩٥٧ عصر القذائف البلاستيكية العابرة للقارات.

عام ١٩٥٧ إطلاق أول قمر صناعي الى الفضاء الخارجي.

عام ١٩٦٢ بدء أول اتصالات دولية بالأقمار الصناعية.

عام ١٩٦٩ أول طائرة نفاثة واسعة الحجم من طراز بوينغ ٧٢٧.

عام ١٩٧١ إنشاء أول نظام الكتروني لأسعار صرف الأوراق المالية.

عام ١٩٧٢ أول مؤتمر دولي للتنمية البشرية.

عام ١٩٧٤ الحكومة الأمريكية تزيل القيود على أسعار صرف العملات الأجنبية.

عام ١٩٧٦ بدء أول بث مباشر بالأقمار الصناعية على الأطباق المقامة على سطح المنازل.

عام ١٩٧٧ أول استخدام تجاري للكابلات المصنوعة من الأنسجة البصرية، والتي عملت على زيادة قدرة الاتصالات اللاسلكية.

عام ١٩٧٧ إتمام ربط كامل من الأنسجة البصرية حول العالم، الأمر

الذي سهل عملية استخدام الوسائط المتعددة والمحمولة وغيرها[٦].

إن تسارع تكنولوجيا الاتصال أدى الى تطور واتساع مفهوم العولمة التي أصبحت الآن السمة المميزة للتاريخ المعاصر، وهذا لا يعني أن العولمة مصطلح مرادف للأمركة أو أنها ظهرت تحت تأثير أمة معينة أو فرضت وفقاً لمشيئة زعيم سياسي معين (على الرغم من أن العالم قد نسي عبارة الرئيس الأمريكي روزفلت في نهاية الحرب العالمية الثانية عندما قال: الآن يجب أمركة العالم)، ولكنها تحققت بفعل مجموعة من العوامل والتطورات السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية التي أفرزتها عبر العقود الماضية قوى التطور والتغيير التي تنتمي الى تراث البشرية بأكملها، وغدت كما لو كانت تياراً متدفقاً يسري في أوصال هذا العالم[٧].

٢ ـ المفهوم السياسي للعولمة

العولمة في المنظور السياسي تعني أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد الى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى الى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي، بحيث تكف الدول عن مراعاة مبدأ السيادة الذي يأخذ في التقلص والتآكل تحت تأثير حاجة الدول الى التعاون فيما بينها في المجالات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية وغير ذلك، مما يعني أن السيادة لا تكون لها الأهمية نفسها من الناحية الفعلية، فالدول قد تكون ذات سيادة من الناحية القانونية، ولكن من الناحية العملية قد تضطر الى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية، مما ينتج منه أن حريتها في التصرف بحسب مشيئتها تصبح ناقصة ومقيدة.

ويؤكد د. محمد عابد الجابري على ذلك بقوله: «العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، وبالتالي فانه يعمل على التفتيت والتشتت وإيقاظ أطر الانتماء الى القبيلة والطائفة والجهة والتعصب بعد أن تضعف إرادة الدولة وهوية الوطن»[٨].

---

(٦) المرسي، **العلمانية والعولمة والأزهر**، ص ٩٥.

(٧) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٨) محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر المعاصر: العولمة ـ صراع الحضارات ـ العودة الى الأخلاق ـ التسامح ـ الديمقراطية ونظام القيم ـ الفلسفة والمدينة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ١٤٧.

وكما هو واضح من سرد للآراء، فإن العولمة من المنظور السياسي هي نقل لسلطة الدولة واختصاصاتها الى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها.

الا أن اتجاهاً آخر ينادي به الاستراتيجيون من علماء السياسة يرى ضرورة فك الاشتباك بين العولمة والهيمنة، إذ يرى هؤلاء أن العولمة عملية تطور تاريخي موضوعي لا نملك الا الاستجابة اليها، بينما الهيمنة، وهي: «أيديولوجيا العولمة» هي ما يجب أن نحاربه على اعتبار أن الهيمنة انتعاش لموازين القوى السياسية والاقتصادية في العالم لصالح قطب واحد يريد أن يفرض سياسات يسير الكل في ركابها... وهذه محاولة لإعادة نظام السيطرة القديم[٩].

٣ ـ المفهوم الاقتصادي للعولمة

يشير مفهوم العولمة من المنظور الاقتصادي الى تحول العالم الى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيداً لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد، فيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه على بعضه الآخر في كل من الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات، ولا قيمة للسلع دون أسواق تستهلكها.

ويضيف الاقتصاديون أنه منذ بدء تطور وتضخم الشركات المتعددة الجنسيات، فقد تطورت العولمة اقتصادياً ومعلوماتياً، وأدى تعمق هذا التطور الى الإسراع بتضخم هذه الشركات بدءاً من زيادة قدرتها على الاستفادة من فروق الأسعار أو نسبة الضرائب أو مستوى الأجور، وانتهاء بتركيز الإنتاج في المكان الأرخص ونقله الى الاستهلاك في المكان الأعلى على مستوى الكرة الأرضية، ولم لا والعولمة هي صناعة الأسواق التي تضمن عالمية التصدير والاستيراد[١٠].

---

(٩) مجدي عبد الحافظ، في: عبد الله [وآخرون]، **العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية**، ص ٣٠.

(١٠) مصطفى محمود، في: **الاسلام وطن**، العدد ١٣٨ (حزيران/يونيو ١٩٩٨)، ص ١٣.

٤ ـ المفهوم الثقافي للعولمة

ارتبط المفهوم الثقافي للعولمة بفكرة التنميط (Uniformalisation) أو التوحيد (Unification) الثقافي للعالم، على حد التعبيرات التي استخدمتها لجنة اليونسكو العالمية للإعداد لمؤتمر السياسات الثقافية من أجل التنمية التي عقدت اجتماعاتها في مدينة استكهولم عام ١٩٩٨، برئاسة خافيير دي كويلار الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة.

فقد رأت **اللجنة** ان التنميط الثقافي يتم باستغلال ثورة وشبكة الاتصالات العالمية وهيكلها الاقتصادي الإنتاجي والمتمثل في شبكات نقل المعلومات والسلع وتحريك رؤوس الأموال[١١]، كما أن التنميط او التوحيد الثقافي هو مرآة التطور الاقتصادي للعولمة. فمن البديهي أن يتكامل البناء الثقافي للإنسانية مع البناء الاقتصادي المعلوماتي، ومن هنا اتخذ المفهوم الثقافي للعولمة بعداً اقتصادياً وإعلامياً... حيث الإعلام هو أداة التوصيل والتأثير بالأفكار الثقافية التي يراد لها الذيوع والانتشار.

وعلى الجانب **الآخر**، يقف المعارضون لثقافة العولمة على اعتبار أنها تسعى الى طغيان ثقافة عالمية واحدة على الثقافات القومية والمحلية المتعددة، بما يشكل خطراً على خصوصياتها، وعلى المدى الطويل قد يؤدي الى ابتلاعها والحلول محلها، ومن هنا جاءت الدعوة الى محاربتها والتصدي لها بإحياء الذاكرة التاريخية (لكل ما عاناه العالم من ويلات بسبب الاستعمار ونهب الثروات والحروب والتفرقة العنصرية) والتمسك بالمنهج العلمي في التفكير والتعامل مع الأشياء، وترقية مناهج التعليم، والتمسك بقيم الدين، وبيان حقيقة الدنيا وعدم الغلو في التمسك بها.

وبرز اتجاه **ثالث** نظر الى القضية من زاوية التفاعل بين الثقافات، فرأى فيه صمام الأمان الذي يضمن للعولمة ان تتخلص من آثارها وجوانبها السلبية، ذلك ان التفاعل الإيجابي يرسخ قيماً ثقافية رئيسية مشتركة تجمع الثقافات في بوتقة واحدة، بحيث تكون الثقافات الوطنية مزيجاً من ثقافة دولية تحترم المعاصرة، وثقافة محلية تحافظ على الأصول والمنابع. ويستند أصحاب هذا الرأي الى فكرة الخصوصية الثقافية للثقافات الفرعية التي تتميز بطابع خاص في إطار الثقافة التي تنتمي اليها، فعلى سبيل المثال: إن الثقافة الآسيوية لها

(١١) المرسي، **العلمانية والعولمة والأزهر**، ص ٩٢.

قواسمها المشتركة، الا ان لها أيضاً خصوصياتها التي تميز الثقافة اليابانية، من الثقافة الصينية، ومن الثقافة الكورية... وهكذا.

بينما يرى اتجاه **رابع** أنه ليس هناك ما يدل على أن اتجاهات العولمة تهدف بالضرورة الى محو الهويات الثقافية المتعددة، لأن العولمة حتى تفرض نفسها ليست بحاجة الى فرض نظام ثقافي معين على كل أنحاء العالم، كما أنه من المستحيل محو التعددية والخصوصية الثقافية، فالثقافات تنشأ وتتطور وتزداد فاعليتها في مراحل المد التاريخي، وتذوي وتضعف في عهود الانحسار والتراجع، إلا انها مع ذلك تبقى وتستمر وإن كانت تتغير مع الزمن. كما أن الايحاء بأن ثقافة العولمة وكأنها حدث من أحداث الطبيعة التي لا قدرة لنا على ردها أو الوقوف في وجهها، أي انها نتيجة حتمية ليس بوسعنا إلا الإذعان لها، إنما هو ثرثرة ولغط غير مبرر.

فالعولمة لن تستطيع إلغاء تميز الثقافات، لأن أي شعب له حضارة وثقافة وقيم خاصة به، يستطيع أن ينتقي من الثقافات الأخرى، أما الذي يأخذ ثقافة الآخر بقدرها، فليس عنده أصلاً ثقافة أو حضارة أو قيم.

والسؤال الذي يطرح نفسه: ألم يكن التنوع الثقافي عنصر قوة للولايات المتحدة نفسها التي تمازج في داخلها خليط من الثقافات، فلماذا إذن السعي المتصل لهيمنة ثقافة الأقوى؟

ثانياً: إعلام العولمة

المفهوم الوظيفي للإعلام، ظل عبر تاريخه الطويل وعلى رغم تطور وسائله وتقنياته محدوداً في أطر ومرتكزات معينة، وإن اتسع دوره وازداد تأثيره. وفي هذا العصر، فان سلطان الإعلام قد عمّ العالم، فلم تسلم منه قبائل التبوسا في نقاط تلاقي الحدود في قلب أفريقيا، أو قبائل يونومامي الهندية الحمراء، أو تجمعات البوذيين على سفوح الهملايا، فهناك ما يزيد على خمسمائة قمر صناعي تدور حول الأرض مرسلة إشارات لاسلكية تدعو الى العولمة. فبواسطة الصور المتحركة على شاشات أكثر من مليار من أجهزة التلفزيون، تتشابه الصور، وتتوحد الأحلام، وتتدغدغ الأماني، وتتحرك الأفعال.

لقد اقتلعت الأطباق (Dishes) الملايين من حياتها التي اعتادت أن تعيشها على الرغم من اعتراض الحكومات على الصور والمعلومات والايحاءات وكل ما

يبث، الا انها لم تعد تستطيع ان تنشر سيادتها على فضائها الجوي أو تتحكم فيه، فالمراقبة أصبحت مستحيلة عملياً، ولم يعد للدول في هذا المجال سوى خيار واحد هو تسهيل الاتصال، وسريان الإعلام لفائدة الشبكات العالمية[١٢] التي يقوم مديروها بوضع أسس التحكم في الصور والمعلومات، وفي عملية تداولها والإشراف على معالجتها وتخزينها وتنقيحها وإحكام السيطرة عليها وتوظيفها لتحقيق الأثر المطلوب في مواقف الإنسان وسلوكه[١٣].

وإذا كان الإعلام في ماضيه القريب مرتبطاً بالأرض، فإن اعلام العولمة هو إعلام بلا وطن، فالفضاء اللامحدود مثلما هو الوطن الجديد للعولمة، فهو أيضاً وطن لإعلامها. إنه الوطن الذي تبنيه شبكات الاتصال الإلكترونية وتنسجه الألياف البصرية وتنقله الموجات الكهرومغناطيسية.

١ ـ ماذا نعني بإعلام العولمة؟

سؤال لم تجب عنه الكتب والمراجع، ولذلك فقد اجتهدت في وضع تعريف له، لا أدعي له الكمال، فهو محاولة أرجو أن تدعمها آراء الآخرين بالنقاش.

إعلام العولمة: سلطة تكنولوجية ذات منظومات معقدة، لا تلتزم بالحدود الوطنية للدول، وانما تطرح حدوداً فضائية غير مرئية، ترسمها شبكات اتصالية معلوماتية على أسس سياسية واقتصادية وثقافية وفكرية، لتقيم عالماً من دون دولة ومن دون أمة ومن دون وطن، هو عالم المؤسسات والشبكات التي تتمركز وتعمل تحت إمرة منظمات ذات طبيعة خاصة، وشركات متعددة الجنسيات، يتسم مضمونه بالعالمية والتوحد على رغم تنوع رسائله التي تبث عبر وسائل تتخطى حواجز الزمان والمكان واللغة، لتخاطب مستهلكين متعددي المشارب والعقائد والرغبات والأهواء.

٢ ـ سمات الإعلام في عصر العولمة

استناداً الى التعريف السابق، يمكن تلخيص سمات إعلام العولمة كما يلي:

(١٢) الجابري، **قضايا في الفكر المعاصر: العولمة ـ صراع الحضارات ـ العودة الى الأخلاق ـ التسامح ـ الديمقراطية ونظام القيم ـ الفلسفة والمدينة**، ص ١٥١.

(١٣) هربرت أ. شيللر، **المتلاعبون بالعقول**، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٤٣، ط ٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٩)، ص ٧.

أ ـ إعلام متقدم من الناحية التكنولوجية، ومؤهل لتطورات مستقبلية جديدة ومستمرة تدفع به الى المزيد من الانتشار المؤثر في المجتمعات المختلفة.

ب ـ يشكل جزءاً من البنية السياسية الدولية الجديدة التي تطرح مفاهيم جديدة لسيادة الدولة على أراضيها وشواطئها وفضائها الخارجي بما يعرف بالنظام السياسي العالمي الجديد.

ج ـ يشكل جزءاً من البنية الاقتصادية العالمية التي تفرض على الكل أن يعمل ضمن شروط السوق السائدة من صراعات ومنافسات وتكتلات وسعي متصل لتحقيق الربح للمؤسسات التي تحتكره بحكم انتمائها الى اكثر من وطن، وعملها في أكثر من مجال، بما في ذلك صناعة وتجارة السلاح.

د ـ يشكل جزءاً من البنية الثقافية للمجتمعات التي تنتجه وتوجهه وتتوجه به، ولهذا فإنه يسعى الى نشر وشيوع ثقافة عالمية، تعرف عند مصدرها بالانفتاح الثقافي، وعند متلقيها بالغزو الثقافي.

هـ ـ يشكل جزءاً من البنية الاتصالية الدولية التي مكنته من تحقيق عولمته وعولمة رسائله ووسائله، فهو ينتمي الى أحد حقلي التكنولوجيا الأكثر تطوراً في الوقت الراهن، والمحتكر بشكل مباشر للشركات المعنية بتصنيع وسائله والتي تشكل نسبة ٢٣ بالمئة من قائمة الشركات المائة الأكبر في العالم.

و ـ لا يستند الى فراغ، فثمة اتفاقيات دولية تدعمها منظمات وقرارات تحدد استخدام شبكاته وتوزيع طيفه وموجاته السمعية وأليافه البصرية وبثه المباشر وتعريفاته الجمركية للصحف والمجلات والكتب، والأشرطة والاسطوانات المدبلجة. وأخيراً وليس آخراً وسائطه المتعددة.

ز ـ لا يشكل نظاماً دولياً متوازياً لأن كل مدخلاته ومراكز تشغيله وآليات التحكم فيه تأتي من شمال الكرة الأرضية، وهذا ما أدى الى هيمنة الدول المتقدمة عليه في مقابل تبعية الدول النامية له.

٣ ـ نفوذ إعلام العولمة

إن النفوذ التي يتمتع به لم يعد خافياً على أحد، سواء أكان ذلك الأمر بالنسبة للشعوب أم للحكومات، بل لم يعد هناك شك في فاعليته وأهميته وآنيته. فالمدى الذي يبلغه، والسرعة التي ينقل بها رسائله أوضح من أن تفسر. ولا عجب في ذلك، فقد زادت ثورة الاتصالات الحديثة من تأثير

رسائله ونفوذ وسائله حتى على مستوى السياسات الداخلية للدول، ناهيك عن مجالات السياسات الخارجية.

والنقاط التالية تكشف عن هذا النفوذ في بعض المجالات المهمة:

أ ـ استطاع الإعلام في عصر العولمة أن يجبر الدول وحكوماتها على الاهتمام بقضايا ومشكلات ظلت الى وقت قريب بعيدة عن دائرة اهتماماتها، كقضايا حقوق الإنسان ومشاكل الأقليات والتمييز العنصري.

ب ـ استطاع الإعلام في عصر العولمة بوسائله التي تتخطى كل الحدود أن يعمل على تحويل المجتمعات والبيئات الداخلية للدول الى مجتمعات وبيئات عالمية، وهو أمر أثر في السياسات الداخلية وصانعيها في الدول المختلفة، فلم تعد قراراتهم ومواقفهم وتصريحاتهم خافية على عيون الإعلام، وحتى عندما تستحكم الأزمات والمشكلات الداخلية يتجه الناس إليه ليتعرفوا على ما يدور في بلادهم.

ج ـ استطاع إعلام العولمة ان يكفل محيطاً ثقافياً واسعاً، ونظرة أشمل الى العالم، وعمقاً في الاتصال الإنساني، فاستقطب بذلك الملايين عبر رسائله المبسطة في عالم مليء بالتعقيدات، فكان الاندفاع نحو وسائله، وبخاصة التلفزيون، أمراً شكل حافزاً للشعوب لكي تضغط من أجل التغيير.

د ـ استطاع الإعلام في عصر العولمة أن يعيد تشكيل العالم في صورة محسوسة بعد أن سيطرت وسائله على الزمان والمكان، وصار بإمكان المشاهد أن يجد نفسه في أي نقطة في العالم قبل أن يرتد اليه طرفه، وهكذا أنشأ إعلام العولمة عبر وسائله علاقة جديدة مع العالم والزمن ليكتشف الانسان أن العالم المترامي الأطراف يمكن أن تختصر فيه المسافات والفوارق الزمنية ليصير كرة معلوماتية بعد أن كان في مرحلة سابقة قرية الكترونية صغيرة.

هـ ـ استطاع الإعلام في عصر العولمة أن يدفع بالإنسان خطوات واسعة في طريق السلوك الاستهلاكي، ذلك ان الاستخدام الواسع للإعلان الدولي ـ عبر وسائله ـ في مجال تسويق السلع والخدمات، أدى إلى خلق طلب واسع على هذه السلع حتى في بلاد لا تسمح مستويات الدخل فيها بتبني أنماط الثقافة الاستهلاكية، والنتيجة الطبيعية انخفاض معدلات الادخار في مثل هذه الدول، وبالتالي امتصاص جزء كبير من فائضها الاقتصادي على رغم الحاجة الماسة اليه.

و ـ استطاع الإعلام في عصر العولمة أن يوفر لوكالات الإعلان الدولية المناخ الملائم لنشر قيم المجتمع الاستهلاكي التي تعرض لثقافة جديدة على شعوب تحاول أن تحتفظ بذاتيتها وخصوصيتها الثقافية.

ز ـ استطاع الإعلام في عصر العولمة أن يحيل العلاقات الدولية الى بحر من الأمواج المتلاطمة، فأحدث تأثيرات من الصعب تقويمها في الوقت الحاضر، فالواقع يؤكد أن عمليات التوظيف والتعتيم والتضليل والتحريف والتشهير لخدمة أغراض قوى عظمى، أصبحت مسائل واضحة للعيان، وأثرت بدورها في العلاقات بين الدول.

ح ـ استطاع إعلام العولمة بقدراته التكنولوجية الهائلة أن يضعف من نظم الإعلام الوطنية ويزيد من تبعيتها له، لتنقل منه ما يجود به عليها من صور ومعلومات وإعلانات.

٤ ـ أهداف الإعلام في عصر العولمة

الرسالة الإعلامية التي تبثها وسائل الإعلام قد لا تغري المستقبل لاتخاذ رد الفعل المناسب والمتوقع على الرغم من إدراك المستقبل لها بصورة صحيحة، الا أن هذا لا يكون بسبب عيب في الرسالة أو الوسيلة أو المرسل، ولكن قد يكون العيب في نقص المعرفة بمركب الخلفيات الثقافية التي تؤثر في تشكيل اتجاهات الناس ومواقفهم[١٤].

فالثقافة من وجهة نظر دعاة العولمة هي السبب الرئيسي للانقسام بين الشعوب، وإن الحل هو اندماج الثقافات في ثقافة واحدة أو على الأقل رأب صدع الانقسامات الثقافية.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه كذلك أن قبول العولمة أو رفضها يتوقف على مدى إزالة التوترات بين القيم الثقافية المحلية والقيم الثقافية التي تنادي بها العولمة[١٥]. ولهذا فإن ثمة جهوداً تبذل للاستفادة من تقنيات الاتصال ووسائله لكي يتخذ العالم صورة واحدة او على الأقل التخفيف من حدة التوترات الثقافية بين الشعوب، ولا ريب في أن المحصلة النهائية هي الوصول الى بيئة ثقافية تربط بين كل عناصر الوجود التي يتشكل منها الوعي العام للأمم والشعوب؛ هذه البيئة أصبحت منتجاً يتم تصنيعه في معامل إديسون

---

(١٤) هاني حامد الضمور، **التسويق الدولي** ([عمان]: الجامعة الأردنية، ١٩٩٤)، ص ٢٧٦.

(١٥) دافيد روثكوبف، «في مديح الإمبريالية الثقافية،» ترجمة أحمد خضر، **الثقافة العالمية** (الكويت)، العدد ٨٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧)، ص ٢٦.

أفنيو واستديوهات هوليوود ولاس فيغاس بالكلمة والصورة[١٦].

إن الأهداف التي يرمي إليها إعلام العولمة، وإن كانت ذات طبيعة سياسية واقتصادية في مظهرها الخارجي، الا أن جوهرها يرمي الى نشر ثقافة جديدة تجعل مسألة قبول الأفكار السياسية والاقتصادية للعولمة مسألة مقبولة وممكنة، وهذا لن يتأتى إلا إذا عمل الإعلام على تغيير ما يعتقد دعاة العولمة بأنها عقبات تعترض الطريق نحو تحقيق أهدافه المتمثلة في:

أ ـ تحرير إرادة الشعوب من القيود الاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية التي يعتقد منظرو العولمة أنها تعيق تقبلها للثقافة الجديدة عن طريق الاستخدام الموجه للكلمات والصور، وفي ذلك يرى هربرت شيللر (H. Schiller) أن السيطرة على البشر وعلى المجتمعات تتطلب في الوقت الحاضر وقبل أي شيء الاستخدام الموجه للإعلام، فمهما كان جبروت القوة التي يمكن استخدامها ضد شعب ما، فإنها لا تفيد على المدى البعيد، الا اذا تمكن المجتمع المسيطر من أن يجعل أهدافه تبدو مقبولة على الأقل، إن لم تكن جذابة، بالنسبة لهؤلاء الذين يسعى لإخضاعهم، فالحالة الشعورية لسكان بلد ما لها دورها الملموس في تحديد سلوكهم الاجتماعي ونهجهم الثقافي[١٧].

ب ـ تعويد العقول على مشاهدة ومعايشة الأنماط المغرية للثقافة الجديدة بإحكام السيطرة على المعلومات وتوظيفها وتعميمها وفقاً لمواصفات محددة وبمقومات تم اختبارها عملياً لتعتاد الشعوب عليها وعلى مشاهدتها عن طريق التكرار غير الممل، «هذا التعويد يمكن في ظل ظروف معينة أن يلحق الضرر بالصحة العقلية للإنسان فيصبح أسيراً لعاداته»[١٨].

ج ـ إعادة تشكيل (Reform) الحياة الاجتماعية للشعوب على نمط الحياة الغربية وحثها على المشاركة فيها على نحو نشط يحقق على المدى قولبة الإنسان بحسب النموذج الاجتماعي الغربي، بزرع مفاهيم الاختيار الشخصي، والنزعة الفردية، وتغييب الصراع الاجتماعي، والتركيز على أسطورة التعددية الإعلامية[١٩].

د ـ تعزيز فكرة الانخراط النشط في الثقافة الجديدة عن طريق إبراز

(١٦) شيللر، **المتلاعبون بالعقول**، ص ١١.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٦.
(١٨) المصدر نفسه، ص ١٣.
(١٩) انظر: المصدر نفسه، ص ١٧ و٣٨.

مظهرها الخارجي والثناء على كل من يتبناها ويعمل بموجبها، بما يشجع الانتماء اليها، على اعتبار أنها أسلوب للحياة العصرية المهتمة بآخر تعليقات العصر، وبالأشكال الجديدة للمأكولات والملبوسات والمتعة والترفيه والإنفاق في إطار يتجاوب مع حاجة الرأسمالية الى زيادة الاستهلاك من جهة، والتأكيد على قيم المجتمع الرأسمالي من جهة أخرى.

ثالثاً: تأثير إعلام العولمة في المستهلك

عندما ظهرت العولمة ـ أول ما ظهرت ـ في المجال الاقتصادي للتعبير عن ظاهرة اتساع فضاء الإنتاج والتجارة ليشمل السوق العالمية بأجمعها، كانت النظرة إليها آنذاك بوصفها من مميزات المرحلة الراهنة من تطور الرأسمالية، يقودها فاعلون اقتصاديون من نوع جديد، كان نشاطهم في الماضي محدوداً بحدود الدولة التي ينتمون اليها، أما خارج تلك الحدود فكانت الدولة تتولى نيابة عنهم التفاعل التجاري مع الدول الأخرى، وبعبارة أخرى كان الاقتصاد محكوماً بمنطق الدولة القومية.

أما اليوم، فإن أهم ما يميز العولمة هو الفاعلية الاقتصادية لشركات ومؤسسات متعددة الجنسيات تحاول القفز على حدود وثروات الدول من الداخل والخارج، وبالتالي السيطرة على المجال الاقتصادي والمالي العالمي، والنتيجة تجميع الثروة في أيدي أقلية تتألف من الفاعلين الجدد في عالم العولمة.

ومن الأمثلة التي يوردها الاختصاصيون في هذا المجال لتوضيح هذه الظاهرة، أن خمس دول هي الولايات المتحدة والمانيا وفرنسا واليابان وبريطانيا، تتوزع فيها ١٧٢ شركة من أصل ٢٠٠ شركة، هي أكبر الشركات العالمية التي تسيطر عملياً على الاقتصاد العالمي. فالترويج لمنتجات وسلع وخدمات هذه الشركات يحتاج الى فتح أسواق جديدة ومستمرة، ولذلك فان العولمة كنظام اقتصادي ثقافي إعلامي يقوم على سياسة الأسواق المفتوحة، نشأ في ارتباط عضوي مع وسائل الاتصال الحديثة التي تقدم خدماتها لشركات الإعلان والتسويق للتأثير في الجمهور في هذه الأسواق.

ومن هنا جاء ارتباط الاقتصاد بالاتصال وبالإعلان، ومن هذا الثالوث تشكلت طلائع العولمة، ومنها اكتسب صفاته كنظام اقتصادي ثقافي إعلامي:

نظام اقتصادي: يستخدم آلية السوق العالمية كمجال للمنافسة، وبالتالي

اصطفاء الأنواع بصورة صريحة وفقاً لنظرية داروين البيولوجية التي تقول «البقاء للأصلح» واعتمادها كنهج في مجال الاقتصاد على المستوى العالمي.

نظام ثقافي: يسعى الى تغيير الواقع الثقافي لتقبل مخرجات السوق العالمية ومنتجاتها بالاعتماد على وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة.

نظام إعلامي: يعتمد على توظيف تكنولوجيا الاتصال ووسائله في عملية الاختراق الثقافي بالدعوة والترويج لثقافة الاستهلاك ولمنتجات السوق العالمية.

والسؤال الآن: كيف يؤثر إعلام العولمة في المستهلك؟

إن الاجابة عن هذا السؤال الذي يشكل رؤية خاصة في مقدم البحث تتطلب أن نتعرض الى:

١ ـ فلسفة التأثير في المستهلك.

٢ ـ أساليب التأثير في المستهلك.

٣ ـ وسائل التأثير في المستهلك.

وصولاً الى معرفة:

٤ ـ آلية التأثير في المستهلك.

١ ـ فلسفة التأثير في المستهلك

تقوم فلسفة التأثير التي تسير على نهجها الإعلامي الغربي الليبرالي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإبان الحرب الباردة وما بعدها، أي منذ أن كان محلي الطابع وصولاً الى عالميته في هذه المرحلة، على ظاهرة قديمة وصفها مايكل ايزنر (Michael Eisner)، عملاق صناعة الإعلام ورئيس مجلس إدارة شركة والت ديزني، على «المنافسة بين الشاق والسهل، البطيء والسريع، المعقد والبسيط»، وبحسب رؤيته أن ديزني وماكدونالدز و "MTV" تروّج لكل ما هو سهل وسريع وبسيط[٢٠].

---

(٢٠) هانس ـ بيتر مارتين وهارالد شومان، **فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية**، ترجمة عدنان عباس علي؛ مراجعة رمزي زكي، سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٣٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨)، ص ٢٤٥.

كما تقوم فلسفة التأثير كذلك على المنافسة كمحرك أساسي للعولمة، فالمنافسة في السوق العالمية تتطلب التكيف مع ثقافة هذه السوق، ولذلك فإن المجتمعات المنغلقة على ثقافتها لا يمكنها أن تنافس في عصر المعلومات.

لقد لعبت هذه الفلسفة دوراً ليكون لإعلام العولمة هذه القوة وهذه الدرجة من الانتشار والتأثير، فالأمر في بداياته كان مواجهة وتحدياً بين أيديولوجيتين للإعلام:

الأولى: تؤمن بحرية الإعلام وحرية امتلاك وسائله.

الثانية: تؤمن بتقييد حريته وملكية الدولة لوسائله.

وانتهى الصراع الى سيادة الأيديولوجيا الأولى وتراجع الأيديولوجيا الثانية، عن كثير من مواقعها، وقد عبر مايكل ايزنر عن ذلك بقوله: «لقد أراد ستالين أن يكون القوة العظمى، الا أن ميكي ماوس قد تفوق عليه»[٢١].

هذا التفوق صار المرتكز الأساسي لفلسفة الانطلاق والتأثر الحقيقي لإعلام العولمة الذي مكنته تكنولوجيا الاتصال من القفز بعملية التأثير الى مرحلتين متقدمتين هما:

أ ـ مرحلة إدخال البشرية الى عصر حضارة الصورة والتلاعب بالزمان والمكان، حيث صار بإمكان الإنسان أن يشاهد الأحداث لحظة وقوعها، ليعيش في مكانين مختلفين في آن واحد، وأن ينتقل منهما الى مكان ثالث ورابع في هذا العالم الفسيح قبل أن يرتد إليه طرفه، وهكذا أوجدت الصورة علاقة جديدة مع العالم والزمن لتعيد تشكيلهما في صورة محسوسة كما سبقت الإشارة الى ذلك.

ب ـ مرحلة استحداث النظام الرقمي الذي أوجد وسائط متعددة الأغراض، قادرة على تجاوز كل الصعوبات المقترنة بعملية تخزين ونقل ودمج معلومات متباينة الأشكال في قالب واحد، ومحو الحدود الفاصلة بين أشكال تعبيرية كنا نخالها في السابق أشكالاً متعارضة هي النص المكتوب والصوت المنطوق والصورة المرئية[٢٢].

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٢٢) فرانسيس بال، **مدخل الى وسائل الإعلام**، ترجمة عادل بوراوي (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة، ١٩٩٦)، ص ٢٨ وما بعدها.

ج ـ هذا التفوق وسع من دائرة وحجم الخدمات الاتصالية والإعلامية، وبالتالي عمل على زيادة تأثيرها.

٢ ـ أساليب التأثير في المستهلك

تجسيداً لهذه الفلسفة على أرض الواقع، عمل الإعلام من خلال أساليب عدة أهمها:

أ ـ التدفق الحر للمعلومات، كأسلوب يعتمد عليه الإعلام في عصر العولمة بعد ان تزاوجت وسائله مع الحاسبات الالكترونية والأقمار الصناعية، وبعد أن تحول إنتاج المعلومات الى صناعة تنتج سلعاً تخضع لما تخضع له السلع الأخرى من عرض وطلب، وأصبحت لها سوق كبيرة لا تختلف كثيراً عن أسواق البترول أو الذهب او غيرهما من السلع الاستراتيجية الأخرى[٢٣].

ب ـ تنويع الرسالة الإعلامية بحيث يتلاءم مضمونها مع مختلف الخيارات ليجد كل فرد ما يرغب في مشاهدته او الاستماع اليه او قراءته، فيتجسّد بذلك مفهوم حرية الاختيار والانتقاء وفق حاجات ومتطلبات الفرد[٢٤]. وهو من أبرز ما يدعو اليه الإعلام في عصر العولمة.

كما أن المساحة الزمنية للإعلام على مدار اليوم بكامله فرضت مراعاة الاهتمامات المتعددة للمتلقين الذين سيصبحون بحكم عادات المشاهدة والاستماع أسرى لهذه الوسائل.

ج ـ البث السريع والمتواصل للرسائل الإعلامية على مدار الساعة وطوال اليوم، وبالتكرار المتصل الذي يستجيب لفروق التوقيت بين شرق ووسط وغرب الكرة الأرضية، وعلى الرغم من إيجابيات هذا البث المتكرر في تمكين الناس من الإلمام بالأحداث لحظة وقوعها أو بعد ذلك بقليل، ومتابعتها باستمرار، الا أن لذلك سلبياته، حيث التبسيط في عرض الرسالة والسطحية في معالجتها، والآنية في التعامل السريع معها، يحول دون التعمق في مجرياتها أو معالجتها بالموضوعية المطلوبة.

د ـ تجزئة الرسالة الإعلامية بالفواصل الإعلانية التي تقدم بين البرامج

---

(٢٣) فاروق أبو زيد، **انهيار النظام الإعلامي الدولي** (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٩١)، ص ٢١.

(٢٤) ابراهيم بن عبد العزيز الدعيلج، **البث المباشر: الآثار والمواجهة تربوياً وإعلامياً** (مكة المكرمة: دار القبلة للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ١٣٧.

أو من خلال قطع المشاهدة أو الاستماع أو تقطيع الأخبار المنشورة على الصحف والمقالات المنشورة على المجلات لتقليب الصفحات الممتلئة بالإعلانات.

إن هذه التجزئة وهذا التقطيع، هو في الواقع قطع للسياق النفسي والاجتماعي للمشاهد او المستمع او القارىء عند انتقاله من سياق الى آخر او من حالة الى أخرى.

ولما كان السياق الأول جاداً ومتوتراً يحتاج الى تنبه ذهني وحضور عقلي، فإن السياق الثاني ترفيه إغرائي يبعث على الاسترخاء ويثير الغرائز. وبذلك تتم عملية التأثير عن طريق الادخال غير المحسوس، فتتضاعف عملية التأثير.

حتى برامج الأطفال، والتي يقال إنها توضع لأهداف تربوية، أصبحت تستخدم أسلوب تقطيع الرسالة بالفقرات الإعلانية[٢٥].

٣ ـ وسائل التأثير في المستهلك

تتم عملية التأثير بصورة غير مباشرة عن طريق البرامج والأفلام والمسلسلات وغيرها من الأشكال التي تجعل المتلقي يقارن بين حاله وحال الآخرين في المجتمعات الأخرى. أما الصورة المباشرة للتأثير في المستهلك، فتتم بصورة أساسية عن طريق الإعلان.

لقد عرفت الرسالة الإعلانية المشبعة بالحاجات، والمستفزة للمشاعر طريقها الى وسائل الاتصال الدولية، بهدف الترويج والحث على الشراء وخلق الرغبة للامتلاك عن طريق التركيز على الصور التي تجعل السلعة أو الخدمة المعلن عنها مرغوباً فيها ومقنعة ويمكن الحصول عليها.

ولذلك فإن الإعلان لا يستهدف خلق الاهتمام بالسلعة كما كان الأمر في الماضي، وانما يستهدف الى جانب ذلك التركيز على استخداماتها وفوائدها وتسهيل الحصول عليها، والإجابة عن كل الأسئلة التي من المحتمل ان يستفسر المشتري عنها[٢٦].

---

(٢٥) فارس اشتي، **الإعلام العالمي: مؤسساته، طريقة عمله وقضاياه** ([بيروت]: دار أمواج، ١٩٩٦)، ص ١٢٤ ـ ١٢٦.

(٢٦) الضمور، **التسويق الدولي**، ص ٢٨٥.

ومن هنا ارتبط مفهوم الإعلان بالتسويق لمنتجات وخدمات المؤسسات الاقتصادية الكبرى بما يفسر الفاعلية المتزايدة لوسائل الإعلام في دعم النشاط التسويقي من جهة، وتبعية المؤسسات الإعلامية للمؤسسات الاقتصادية الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى.

ولا عجب في ذلك، فالإعلان علة الإعلام الحديث، فهو سبب حياته مثلما هو سبب فنائه، لكونه الممول الأساسي لمؤسسات الإعلام، وعنصراً مهماً في استقرارها الاقتصادي والمالي، ولذلك فإن مؤسساته التي تهدف الى الربح تضغط على وسائل الإعلام لتقوم بربط المشاهدين والمستمعين والقراء بالشركات المنتجة، فمتطلبات السوق التي لا تعرف الاكتفاء ظلت تولد الأنشطة الإعلانية لتفتح المزيد من الأسواق، وتتهم وسائل الإعلام في عصر العولمة بأنها تبيع البشر الى شركات الإعلان التي تبيعهم بدورها الى المؤسسات الاقتصادية الكبرى[٢٧].

ولما كانت العولمة في مفهومها الاقتصادي والإعلامي تقوم على الأسواق والسموات المفتوحة، كان لا بد من اتباع سياسة جديدة في مجال الإعلان، ألا وهي سياسة عولمة الإعلان وتوحيده بما يسهل تحويله من سوق الى أخرى تمشياً مع سياسة الأسواق المفتوحة وعالمية السلع والمنتجات والخدمات.

الا أن تنفيذ هذه السياسة بحاجة الى بيئة ثقافية مشتركة، تحملت وسائل الإعلام عبء تأسيسها. وكيف لا؟ وهي التي تتعامل في صناعة الثقافة التي تروّج لبضائع وسلع غير ملموسة، ولكنها معروضة للبيع في الوقت نفسه.

ووجد مخططو ومنتجو الإعلان وفقاً للثقافات مبررات عدة لتوحيد وعولمة الإعلان، أهمها:

أ ـ ان الإعلان يكلف كثيراً، وان توحيده يقلل من تكاليف انتاجه، وإن تطلب الأمر في بعض الأحيان إجراء تعديل طفيف فيه ليتناسب مع خلفية الأوضاع والمعايير الثقافية المحلية.

ب ـ ان الشخص مهما كانت جنسيته (عربية، هندية، روسية، صينية... الخ)، يظل يحتفظ بكثير من خصائص ثقافته، أياً كان المكان او الدولة التي يعيش فيها.

---

(٢٧) السيد أحمد مصطفى عمر، «الإعلام الدولي،» (محاضرات غير منشورة، جامعة الشارقة، قسم الاتصال، ١٩٩٩/ ٢٠٠٠)، ص ٢٧.

ج ـ إن حاجات البشر ورغباتهم وتوقعاتهم وطموحاتهم لا تختلف كثيراً، وأياً كانت الثقافات التي ينتمون اليها، فهناك حد أدنى يتفقون عليه.

د ـ إن سياسة الأسواق المفتوحة وتحرير التجارة وفقاً لاتفاقية الغات على الرغم من الصعوبات التي تواجهها، تتيح فضاء واسعاً لنقل السلع وتحقيق عالميتها وعالمية استهلاكها، طالما أن المقاييس التي يعتمد عليها الناس في تقويم السلعة تعتمد بالدرجة الأولى على الفوائد التي يتوقعون الحصول عليها من استهلاكهم إياها[٢٨].

إن هذه المبررات تسندها ثقافة الاستهلاك التي يتم الترويج لها بذكاء، وهي ثقافة تقوم على قاعدة تقول: «ان البشر في كل مكان، القادرين على الاستهلاك توحد بينهم وتجمعهم سلع وبضائع ومنتوجات تخلق فيهم ميولاً وأذواقاً ورغبات مشتركة، ترفع من مستوى الاتفاق الثقافي فيما بينهم، وتدريجياً تجرد ثقافاتهم من هويتها وخصوصيتها وتلبسها ثوب الثقافة الاستهلاكية الجديدة»[٢٩].

ففي دراسة سابقة عن الإعلان في قنوات البث الفضائي، تضمنت في جانب منها تحليلاً كمياً لمضمون الإعلان لعينة من الإعلانات التي تبث في ثلاث قنوات عربية هي دبي، والسعودية، وأم. بي. سي. (M.B.C.)، تبين أن ٩٠ بالمئة من الإعلانات المعروضة تروّج لمنتجات غير وطنية.

وفي جانب آخر من الدراسة نفسها تبين أن الإعلانات التي تروّج للمنتجات غير الوطنية تركزت على سلع استهلاكية وكمالية وسلع معمرة من انتاج اليابان والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، وأن معظمها من إنتاج شركات متعددة الجنسيات[٣٠].

وفي دراسة مماثلة، ولكن بمنحى آخر، أجريت على عينة شملت مائة مفردة من المجتمع الجامعي لجامعة الشارقة، شارك فيها أساتذة وطلاب وطالبات، طلب مقدم الورقة اليهم الإجابة عن سؤال واحد الا وهو ذكر عشرة اعلانات مما يبث أو يذاع عبر وسائل الإعلام المختلفة اعتماداً على

---

(٢٨) D. Rizk and V. Mahajan, in: *International Marketing Long Range Planning*, vol. 17, no. 1 (1984), pp. 78-82.

(٢٩) الجابري، **قضايا في الفكر المعاصر: العولمة ـ صراع الحضارات ـ العودة الى الأخلاق ـ التسامح ـ الديمقراطية ونظام القيم ـ الفلسفة والمدينة**، ص ١٤٧.

(٣٠) علي عبد الرحمن عواض، **الثقافة والاستهلاك: التخطيط الثقافي وثقافة الاستهلاك** (الشارقة: دائرة الثقافة والإعلام، ١٩٩٤)، ص ١٨٧.

ذاكرتهم، فجاء مجموع إجاباتهم ٨٣٠ اجابة «إعلان» بنسبة ٨٣ بالمئة من مجموع الاجابات المتوقعة والبالغ عددها ١٠٠٠ إجابة، حيث لم تتمكن بعض مفردات العينة من تذكر العدد المطلوب من الإعلانات.

وجاءت البيانات موزعة كما في الجدول رقم (١):

الجدول رقم (١)
الإجابات عن حالات التذكر

نوع الإعلان	عدد حالات التذكر
١ ـ مأكولات ومشروبات	٣٢٤
٢ ـ منظفات	١٤٤
٣ ـ عطور ومواد تجميل	١١٨
٤ ـ سيارات	١٠٤
٥ ـ خدمات	٦٤
٦ ـ ملابس	٢٤
٧ ـ ساعات ومجوهرات	٢٠
٨ ـ لوازم أطفال	١٨
٩ ـ هواتف	١٢
١٠ ـ ندوات وأنشطة ثقافية	٢
المجموع	٨٣٠

وبالقراءة التحليلية للبيانات في الجدول رقم (١)، وبدمج قائمة الإعلانات التي تم تذكرها وتقسيمها الى أربع فئات نستخلص الجدول رقم (٢):

الجدول رقم (٢)
تحليل البيانات عن الإجابات السابقة

نوع الإعلان	عدد حالات التذكر	النسبة المئوية
سلع استهلاكية	٦٢٨	٧٥.٦
سلع معمرة (سيارات، ساعات، مجوهرات، هواتف)	١٣٦	١٦.٤
خدمات	٦٤	٧.٧
أنشطة ثقافية وندوات	٢	٠.٣
المجموع	٨٣٠	١٠٠

ومن الجدولين رقمي (١) و(٢) نستخلص المؤشرات التالية:

أ ـ ان الإعلانات تخلق حالة من التذكر عند نسبة عالية من الذين يتعرضون لوسائل الإعلام.

ب ـ ارتباط حالات التذكر بالحاجات الأساسية، وبخاصة السلع الاستهلاكية.

ج ـ ان الإعلان يلعب دوراً كبيراً في نشر ثقافة الاستهلاك التي تتصاعد وتيرتها بصورة واضحة مع بركان البث الفضائي وسياسة الأسواق المفتوحة.

٤ ـ آلية التأثير في المستهلك

اذا كان من الصعب رسم صورة تفصيلية لعملية التأثير في الانسان وكيف تتم، فإن ذلك لا ينفي وجود تلك العملية، فأيديولوجية التأثير مضمنة بالفعل في كل أشكال الاتصال، الا أنها تعمل من خلال بعض العوامل الوسيطة التي تعيق او تساعد العملية الاتصالية على بلوغ أهدافها.

كما أن التأثير المتوقع لا يحدث دفعة واحدة، فهو كما ترى الباحثة الفيليبينية فليتسيانو (Feliciano) يمر عبر مراحل مختلفة، فيكون معرفياً في مرحلته الأولى، ثم اتجاهياً في مرحلته الثانية، ثم سلوكياً في مرحلته الثالثة، وهو في مراحله الثلاث لا يكون ناجحاً تماماً، كما أنه لا يكون فاشلاً تماماً، ولكنه يتراوح بين الفشل الجزئي والنجاح الجزئي[(٣١)].

وحيث إن تأثير العملية الاتصالية لا يكون مباشراً وآنياً الا في القضايا المصيرية للإنسان والمجتمع، لذلك فإن تأثيرها في الأحوال العادية لا يحتاج الى مدى زمني نسبي، حيث إن عملية الإقناع تأتي ببطء، وحتى في وجود الموقف المشجع من جانب الجمهور، فإنه لا بد من أن تنقضي فترة اختمار قبل أن تنال الرسالة الاتصالية قبولاً عاماً بين الناس، على الرغم من أن هذه الفترة قد تطول أحياناً، إلا أن حتمية الانتشار مسألة لا تقبل الجدل.

رابعاً: ولكن لماذا؟

في تقديري أن السبب يرجع الى أن فلسفة وأساليب ووسائل التأثير تعمل وفقاً لآلية تتضمن مجموعة من الأفكار التي تشكل منهج العمل في

---

(٣١) فليتسيانو، **تأثير الحملات الإعلامية** ([عمان]: اللجنة الفنية لمشروع الاتصال السكاني، ١٩٩٠)، ص ٩.

الدعوة الى ما تدعو اليه الرسائل الاتصالية؛ هذه الآلية التي أطلقنا عليها «آلية جذب الجمهور» تتكون من ثماني نقاط، لا تقوم على المخاطبة المباشرة وانما عل آليات أخرى يتم تضمينها بذكاء في الرسالة الاتصالية لتفعل فعلها في اللاشعور الذي يدفع السلوك الإنساني الى إظهار نفسه بالقول أو الفعل، سواء أكان ذلك بصورة واضحة أم غير واضحة.

فالآلية التي نسلط الضوء عليها تتجه الى إحداث الإقناع بوسائل تختلط فيها العاطفة بالعقل، والخوف بالرغبة، والحاجة بالرضاء، ومن أهم عناصرها:

١ ـ أن نجذب أفضل من أن نقنع.
٢ ـ أن نوحي أفضل من أن نفسر.
٣ ـ أن نحاصر أفضل من أن نجادل.
٤ ـ أن نخلق الحاجة الى الجديد أفضل من أن نقولب القديم.
٥ ـ أن نعلي شأن الفكرة (السلعة) أفضل من أن نردد اسم صاحبها.
٦ ـ أن نقدم الفكرة (السلعة) برمتها أفضل من أن نذكر تفاصيلها.
٧ ـ أن نجدد في عرض السلعة (الفكرة) أفضل من أن نكررها في صيغ مملة.
٨ ـ أن نصمت أفضل من أن نثير مواطن الضعف في الفكرة.

هذه الآلية تعمل على تحقيق أهدافها مستندة الى ست نظريات صاغها الباحث على النحو التالي:

١ ـ نظرية التبسيط، وتقرأ:

احصر الفكرة في بضع نقاط واضحة ومحددة ومبسطة دون أن تتشوه معالمها.

٢ ـ نظرية التكرار، وتقرأ:

إن الفكرة لا يكتب لها البقاء ما لم تتكرر على نحو لا يعرف الملل.

٣ ـ نظرية التوظيف، وتقرأ:

لا تنشر الفكرة على حالها، بل انشرها محملة بالدلالات التي ترمي اليها.

٤ ـ نظرية التعزيز، وتقرأ:

إبدأ بما يعتقد الجمهور بصحته.

٥ ـ نظرية الإجماع، وتقرأ:

إن خلق الشعور بالإجماع على الفكرة يثير حالة من التعاطف الفردي معها.

٦ ـ نظرية الترغيب، وتقرأ:

إن التركيز على الايجابيات ينمّي الإحساس بعظمة الإنجازات، وان عدم تقديم الايجابيات يعطي السلبيات قدرة على الظهور والثبات.

كما أن هذه الآلية تعمل وفق أسس فنية يدركها جيداً منفذو الحملات الإعلانية والإعلامية، حيث يتم توظيفها بشكل مدروس للتأثير في دواخل الإنسان لدفعه الى تقبل الرسالة الاتصالية، فاذا استطاع مصدر الرسالة توظيف هذه الأسس لتحقيق الأثر المطلوب، فانه يكون بذلك قد نجح بالوصول الى أولى خطوات الإقناع بالمحتوى الظاهر والمضمون الخفي للرسالة الاتصالية، سواء أكانت برنامجاً أم مقالة أو صورة أو اعلاناً. . .الخ.

فالعلاقة بين محتوى الرسالة والانفعال بها توجد، اذا ما وجدت بعض الاشارات التي تصادف قبولاً نفسياً او اجتماعياً عند الإنسان، بما يؤدي الى تهيئة استعداده لاستقبال المعلومات المصاحبة او المتضمنة في الرسالة، وتكون النتيجة تكوين المعرفة التي تؤدي الى تغيير في الاتجاه، ثم اتخاذ موقف او سلوك معين[٣٢].

ولذلك فان تقبل الجمهور لما تبثه الرسالة يتوقف الى حد كبير على قوة التوقع لديه والقدرة على السيطرة على انتباهه، وذلك من خلال عدد من العمليات التي تتفاعل داخل النفس البشرية، والتي تحدث نتيجة لتلقي المتلقي لعدد من الصدمات، هي:

١ ـ **الصدمة الحسية**: تستهدف التأثير في الأعضاء الحسية للانسان ـ وبخاصة حاستا السمع والبصر ـ بمؤثرات معينة. وهذا يتطلب أن تكون الرسالة الاتصالية منظورة أو مسموعة أو الحالتين معاً، وان تصل الى الجمهور بهدف لفت الانتباه اليها.

٢ ـ **الصدمة الوجدانية**: يقصد بها إثارة اهتمام الجمهور بالرسالة الاتصالية لتتجاوز مرحلة لفت الانتباه الى مرحلة الاهتمام بها، وتأخذ الصدمة

---

(٣٢) السيد أحمد مصطفى عمر، «الحملات الاتصالية،» (محاضرات غير منشورة، جامعة الشارقة، قسم الاتصال، ١٩٩٩/٢٠٠٠)، ص ٤١.

الوجدانية عنصر المفاجأة بالقول أو بالصورة او باللون أو بالموسيقى أو بالشكل... الخ عن طريق ربط الرسالة بحاجات أساسية عند الجمهور وتقديمها في جرأة وشجاعة.

٣ ـ **الصدمة العقلية**: الهدف منها تركيز الرسالة في ذهن الجمهور عن طريق الإثارة المستمرة لذاكرته حتى لا ينسى، وذلك بتوظيف الرسالة الاتصالية كمنبه يتم التعامل معه بالتركيز على:

شدة المنبه: بالتوجه الى أقوى حاسة عند الإنسان، وهي البصر (كالإعلان المرئي او المطبوع).

تغيير المنبه: من حالة الى حالة أخرى، حيث المنبه المتغير أكثر لفتاً للانتباه من المنبه الذي يظل على حالة واحدة (تغيير شكل الإعلان).

موضع المنبه: حيث تزداد قوته عند وضعه في الأماكن البارزة او الأوقات المتميزة (الإعلان أثناء عرض مسلسل او فيلم).

حجم المنبه: فكلما كان حجم المنبه كبيراً، كان تركيز الجمهور عليه كثيراً (زيادة زمن الإعلان وتكراره على مدار اليوم)[٣٣].

خاتمة

لقد أضحت ثورة الاتصالات العمود الفقري لعصر العولمة... بل روحها، وأداتها للوصول الى ما تدعو اليه في عالم أصبح صغيراً.

إن هذه الثورة التي نشهد تداعياتها اليوم لا تحدث تحولاً في العالم، كما يظن البعض، بل تخلق عالمها الخاص الذي تبنيه شبكات للاتصال غير المحدود، تعمل وسائل الإعلام من خلالها على تعريض البشر وبانتظام، لطائفة من المحفزات الثقافية التي تدفع بهم للانخراط في عالم العولمة.

واذا كانت بعض الدول تحاول الحد من هذه المحفزات، سواء أكان ذلك بمنع امتلاك الأطباق أم عن طريق منحها تراخيص مقيدة أو بإدخال نظام إعادة البث، الا أن كل أشكال هذه القيود ستزول على المدى القريب، فاليوم تعرض خمس عشرة شركة أمريكية وأوروبية ويابانية تعمل في مجال الاتصالات من بينها شركة موتورولا (Motorola) وشركة لورال سبيس اند

---

(٣٣) سمير محمد حسين، **الإعلان**، ط ٣ (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٥)، ص ٣٦٢.

كوميونيكيشنز (Loral Space and Communications) وتيليديسك (Teledisc) (مشروع مشترك بين شركة ميكروسوفت (Microsoft) وغريغ مكاو (رائد صناعة الهواتف المحمولة)) مشاريع تنافسية ستؤدي الى تطويق الكرة الأرضية بكوكبة من الأقمار الصناعية التي ستعمل على تمكين كل فرد في أي مكان من الاتصال الفوري بأي شخص والتقاط خدمات الإعلام الفضائي مباشرة دون الحاجة الى خدمات القطاعات الأرضية للأقمار الصناعية، وبالتالي فمن المرجح أن تصبح الأطباق وما هو على شاكلتها تكنولوجيا بائدة لا لزوم لها.

هذه الشبكة الكونية للشبكات (Global Network of Networks) ، كما أسمتها الإدارة الأمريكية، هي البنية الأساسية الكونية (Global Information Infrastructure) للمعلومات في عصر العولمة، وعلى ذلك فإننا نتوقع أن يتحول الإعلام الى سلطة تمتلك المشاعر والعقول عن طريق ذلك الكم الهائل من الصور والمعلومات التي تصب في المخزون الثقافي للشعوب بما فيها الشعب الأمريكي نفسه، وربما ندرك يوماً ما قاله دافيد روثكوبف (David Rothkopf) ، استاذ العلاقات الدولية في جامعة كولومبيا، والذي شغل منصباً كبيراً في وزارة التجارة أثناء الفترة الأولى لإدارة كلينتون: «اذا تعولمت الولايات المتحدة قلّت قدرتها على أن تكون قوة كبرى».

فقد بنى روثكوبف رؤيته هذه على أن وضع القوة الحقيقية للدول في المستقبل القريب لا يكون بقدراتها العسكرية او الاقتصادية، وانما بقدرة ثقافتها على التأقلم مع القيم التي تدعو إليها ثقافة العولمة.

إن دعوتنا الى الدخول بجسارة الى عالم العولمة لا يعني أننا موافقون على كل اتجاهاتها، بل يعني إدراكنا للسلبيات التي ظلت ترافق تطبيقاتها الراهنة، لذلك فان موقفنا من العولمة يجب أن يكون موقف القبول الجزئي والتأييد الانتقائي حتى لا تفسر مواقفنا ضد العولمة بالضعف او تفوق الآخرين علينا، وحتى لا تفسر مواقفنا مع العولمة بالتبعية والجري وراء القوى العظمى. واذا أردنا ان نحقق نهضة حقيقية، فليس أمامنا سوى التفاعل مع هذا العالم لأن حركة التطور هي على الدوام حركة الى الأمام، فالعولمة تطور تاريخي موضوعي، وهي ليست موضع اختيار أو رفض. إنها إحدى حقائق عصرنا الراهن في ظل ثورة أحالت الكرة الأرضية الى كرة من المعلومات التي تدور في كل الاتجاهات.

(٩)
العولمة والإعلام والعرب:
فرضيات ونتائج

حميد جاعد الدليمي(*)

مدخـل

الحديث عن الإعلام، وأهميته، والدور الذي يمكن أن يقوم به، أصبح من البديهيات والثوابت غير القابلة للجدل والحوار. إنما ما هو بحاجة إلى الجدل والحوار، والبحث، طبيعة الدور الذي يقوم به، ولخدمة من؟

فالمكانة والأهمية اللتان اكتسبهما الإعلام، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ربما كانتا العامل الرئيسي وراء اندفاع الآلة الرأسمالية للسيطرة على الإعلام ووسائله، ومن ثم توظيفه إيديولوجياً لدعم النظام الرأسمالي وبنيته الاقتصادية والسياسية.

ومع بزوغ نظام العولمة وتنامي آليات الهيمنة لديه، ظهرت الحاجة الماسة مرة أخرى إلى الإعلام وقدراته، المتمثلة بالتقنية المعلوماتية والاتصالية المعاصرة.

وهذا يوضح بما لا يقبل الشك، أن ظاهرة الإعلام، تمثل أكثر الظواهر أهمية وخطورة من أي ظاهرة معاصرة أخرى على مستقبل الوجود القومي للشعوب والأمم عامة، والعرب خاصة. لهذا فإنها بحاجة إلى الدراسة والرصد والتعرف على طبيعة الآليات التي تعتمد عليها في أداء وظائفها،

(*) قسم الإعلام، جامعة قار يونس - ليبيا.

وكيفية الوصول إلى الأهداف التي تشكل محور عملها ونشاطها.

من هنا سوف نحاول الوقوف والتعرف على كيفية فهم العولمة وتوجهاتها من خلال أربع فرضيات وقياسها، ومن ثم الوصول إلى النتائج التي تمكننا من الحفاظ على الحد الأدنى من التجانس الثقافي القومي العربي بوجه اختراق إعلام العولمة.

الفرضية الأولى: إن العولمة واقع معاش وإن لم تكتمل بنية النظام العالمي الجديد بعد في حلقاته الضعيفة. وإن مناقشة قيام العولمة من عدمه أصبح مسألة مفروغاً منها، وإن ازدياد الوعي بظاهرة العولمة هو بحد ذاته أحد مظاهر وجود هذه الظاهرة.

مهما اختلفنا حول العولمة، مضارها أو منافعها، ومهما اختلفنا في شأن النتائج التي أفرزتها الثورة المعاصرة وتقييمنا لها الآن أو في المستقبل، لا بد من الإقرار أولاً وأخيراً أن الحضارة التي أسست لها الثورة الصناعية آخذة بالتلاشي، فأينما تحل قوى الثورة الجديدة تختفي مظاهر الثورة الصناعية كلياً. وكما يقول توفلر هناك «تحولان يجعلان الاستمرار الطبيعي للحضارة الصناعية مستحيلاً، أولهما أن الحضارة قد وصلت إلى نقطة فاصلة في حربها ضد الطبيعة، إذ لم يعد بإمكان البيئة الحياتية التسامح في استمرار الهجوم الصناعي عليها. وثانيهما أن هذه الحضارة لن تستمر في الاعتماد على طاقة ناضبة إلى ما لا نهاية، هذه الطاقة التي ما تزال المورد الرئيسي للتطور الصناعي»[١].

لم يعد هناك أدنى شك بما أحدثته، وأنجزته الثورة المعلوماتية والتقنية المعاصرة. فقد ألغت دور الكثير من مؤسسات الثورة الصناعية الفاعلة وتقنياتها ودفعت بها إلى زوايا المتاحف. فقد قلصت من استخدام الورق والأحبار، والأقلام وآلات الكتابة الميكانيكية، وأضعفت من دور البريد والحاجة إلى ظروف الرسائل، أو القوى العاملة المعنية بذلك، والتقنيات المستخدمة، وإدارتها، ووسائط نقلها. وبالتالي لا بد من التعامل مع التحولات الجديدة، التي من الممكن أن تحدثها الثورة المعاصرة، والوقوف على معايير جديدة للحكم على نتائج التحولات. فليس من الضرورة اقتصار البحث وحصره في مضمار العولمة والتحول الجديد. فإن كلاهما قد أخذ مداه النظري والميداني

---

(١) الفن توفلر، **حضارة الموجة الثالثة**، ترجمة عصام الشيخ قاسم (طرابلس، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ١٩٩٠)، ص ١٣٥.

الفعلي في الحياة الاجتماعية اليومية، بدءاً بالاتصالات، والمواصلات، والإنتاج، والأسواق، والاستثمار، وشروط العمل، وانتهاء بتدويل المعلومة والمعرفة والقرار. إضافة إلى بناء مؤسسات لإدارة العمليات التي تساعد، وتهيئ فرص إنجاز برامج العولمة، المتمثلة في المؤسسات المالية: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومؤسسات التسويق والتداول السلعي، المتمثلة في منظمة التجارة العالمية، وإدارة العملية الإنتاجية المتمثلة في الشركات المتعددة الجنسيات، وتنظيم عمليات الاتصال وتداول المعلومة، المتمثلة في شبكات المعلومات وعلى رأسها الإنترنت.

لذلك لم تكن هذه التوجهات والنتائج التي أفرزتها الثورة المعلوماتية المعاصرة خافية على المعنيين بالتنبؤ، ورصد حركة التقدم وتطور المجتمع الإنساني. فقد توقع عدد من علماء المعلوماتية بأن الحاسوب سوف يقترب عام ٢٠٣٠ بما سوف تتوفر له من قدرات كثيراً من الإنسان شعوراً ووعياً وتفكيراً وتمثلاً للأشياء، ومحاكاتها. وهم يتوقعون أيضاً أن تزداد إمكانات الحاسوب في المستقبل المنظور ملايين المرات عما هي عليه الآن. وسوف تكون الروبوتات أكثر لطفاً في التعامل من الإنسان ذاته. علماً بأن تلك الأفكار لم تعد بحكم التساؤلات، وإنما أصبح لها واقع مادي تستند إليه. ونظرة بسيطة إلى نمو أرقام الروبوتات يمكن أن يغنينا عن شروحات كثيرة وتفسيرات لا طائل لها. فقد ازداد عدد الروبوتات بين عامي ١٩٨٢ و١٩٩٩ من حوالى ٣٥ ألفاً إلى المليون روبوت. وهذا يشكل زيادة تبلغ ثلاثين ضعفاً في سبعة عشر عاماً فقط. وتظل اليابان في مقدمة البلدان التي تستخدم أكبر عدد من الروبوتات: أي ٢٧ روبوتاً لكل ألف عامل تصنيع. وتأتي سنغافورة بالمرتبة الثانية، أي عشرة روبوتات لكل ألف عامل تصنيع[٢].

على أية حال، وكما يقول جلال أمين «من أي زاوية نظرنا إلى العولمة سواء من زاوية معدل انتقال الأشخاص أو معدل انتقال السلع أو رؤوس الأموال أو المعلومات أو الأفكار نجد وراء هذا كله تطوراً في التكنولوجيا (أو تقدماً فيها كما هو شائع على الرغم من أن اعتبار ما حدث من تطور تكنولوجي تقدماً في جميع الأحوال هو محل نظر وقابل للجدل). فالعولمة بِنْتُ

---

(٢) جلال أمين، «العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٤ (آب/أغسطس ١٩٩٨)، ص ٥٨ - ٦٩.

التطور (أو التقدم) التكنولوجي سواء تمثل هذا التطور في اختراع العجلة أو البوصلة أو المطبعة أو الآلة البخارية أو التلغراف أو الطائرة أو التلفزيون أو الكمبيوتر... الخ. والاعتقاد الشائع بأن العولمة ظاهرة حتمية لا يمكن صدها أو الوقوف في وجهها سببه الاعتقاد بأن التطور أو التقدم التكنولوجي هو كذلك ظاهرة حتمية»[٣].

وبصيغة أخرى، إن العولمة الآن تجسد (نظرية) رؤية عالمية متكاملة، فيما يجسد النظام العالمي الجديد، الصيغة النظامية التي تبرز وجه العولمة وصورتها للآخرين. فقد استطاع النظام العالمي الجديد أن:

- يؤسس بنيته المادية في مجال الإنتاج والتسويق عبر الشركات المتعددة الجنسيات ومنظمة التجارة العالمية.

- ويؤسس بنيته التقنية بواسطة التقنيات المعلوماتية المتطورة، التي وسعت قدرات النظام الجديد، وأضافت قيماً مادية جديدة إليه. وتحولت إلى المضاعف الأكبر لثرواته وقدراته. فقد استطاع بيل غيتس أن يتحول إلى أغنى رجل في العالم من دون أن يمتلك مصنعاً أو أرضاً يستغلها، وإنما قوته كانت تكمن في المعرفة المنتجة لرأس المال.

- ويؤسس لعلاقات التواصل العالمي عبر الاتصالات والمعلوماتية وقنواتها المختلفة، الإعلامية والثقافية والفكرية. وجعل العالم عبارة عن قرية إلكترونية صغيرة على حد تعبير ماكلوهان.

- ويؤسس أيضاً بصورة مبدئية لمجتمع عولمي (مع أنه ما زال محدوداً) عبر قنوات شبكة الويب - والإنترنت، ومحاولة تقديم نماذج سلوك قابلة للتطبيق في الحوار، وتبادل الآراء، وتقييم معطيات النظام الجديد، إضافة إلى التبادل الثقافي وفي مقدمته مكون اللغة، والتبادل التجاري، وبناء العلاقات الاجتماعية في إطار التفاعل بين الأفراد والجماعات. وربما ما زال الكثير يراهن على فشل فرضيات العولمة، وخاصة في الوصول إلى تأسيس بنية اجتماعية عولمية على حد تعبير جو فيغن «نحن نملك سوقاً اقتصادية، ولكن لا نستطيع إقامة سوق اجتماعية، كما أن المجتمع بحاجة إلى مؤسسات لخدمة

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٠.

أهداف اجتماعية، مثل الحرية السياسية، والعدالة الاجتماعية[٤]. ومطالب كهذه صعبة وبعيدة عن التحقق بفعل النتائج التي أفرزها النظام العالمي الجديد، المجسد لظاهرة العولمة وأطروحاتها. ولكن هذا لا يمنع من الاستنتاج بأن أسس بناء مجتمع العولمة آخذة في النمو والازدياد المطرد. فقد زاد مستخدمو الانترنت بأعداد كبيرة، وقفز عدد المشتركين خلال ثلاث سنوات من ٥٠ مليوناً إلى ٣٠٦ ملايين مشترك، وقد يتضاعف هذا الرقم بحدود عام ٢٠٠٣.

وتظهر الأحداث الخاصة بتشكل العولمة أيضاً أن النظام العالمي الجديد، تمكن خلال السنوات العشرين الأخيرة، أن يؤسس لنفسه قاعدة مادية صلدة، وينتج قوى تقنية متقدمة، وبنية اقتصادية واسعة، وشرعية دولية معترفاً بها على مستوى الدول، وعلى مستوى المنظمات، ويوفر حماية عسكرية منتشرة في العالم أجمع، أي أن النظام العالمي الجديد لم يعد فرضية محتملة، وإنما هو حقيقة قائمة.

النتيجة: وعليه فإن التفكير العملي والمنطقي، ليس البحث عن وسائل وأساليب مقاومة العولمة، وإنما هو البحث عن كيفية التعامل مع العولمة ومضامينها العالمية والأسس التي ترتكز عليها قوتها الفعلية، ومن دون الانضواء تحت هيمنة مؤسساتها وبرامجها، خاصة في حقلي الثقافة والإعلام.

الفرضية الثانية: أحدثت الثورة المعلوماتية والتقنية المعاصرة تحولات كبيرة في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنظام الرأسمالي، وعززت من هيمنته ونمط إنتاجه ومضاعفة قدرات آليات استغلاله وتراكم الثروة في أيدي مؤسسات النظام وقواه الطبقية.

امتد تأثير الثورة المعلوماتية والتقنية المعاصرة، إلى مديات بعيدة تجاوزت حدود الاتصالات، وتبادل البيانات، ونشر المعلومات وتحليلها. فقد لامس التأثير المذكور عمق البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأفرز نتائج تركت بصماتها على مفاهيم وعلاقات وفعاليات الشعوب والمؤسسات والأفراد على حد سواء.

---

(٤) Joe R. Feagin, «Social Justice and Sociology: Agendas for the Twenty-first Century,» *American Sociological Review*, vol. 66, no. 1 (February 2001), p. 4.

ولكن ما يثير التساؤل هنا: هل تمكنت الثورة المعلوماتية والتقنية المعاصرة أن تحدث تحولاً فعلياً في بنية النظام الرأسمالي ـ الذي أنتجها ـ شبيهاً بالتحولات التي أحدثتها الثورة الصناعية في بنية النظام الزراعي الإقطاعي ونمط إنتاجه؟

بالرجوع إلى المعطيات التاريخية يمكن الإشارة إلى رؤية واضحة وثاقبة للتحولات الاجتماعية التاريخية الكبرى، وفي مقدمة هذه الرؤى أن التغيير الكيفي في العلاقات والبنى الاجتماعية لا يحدث إلا نادراً في مسار المراحل التاريخية التي تعاقبت على مر التاريخ الإنساني، وكذلك توضح لنا أن ثمة حقباً تاريخية بعيدة تفصل بين ثورة وثورة أو تحول اجتماعي وآخر، بينما التطور التقني، وكذلك بناء النماذج الحياتية الجديدة لم ينقطع في يوم ما، بل بقي قائماً ومتواصلاً من دون توقف. وقد استطاعت أنماط الإنتاج (Production Modes) والتشكيلات الاجتماعية (Social Formations) المختلفة أن تكيف التقدم التقني، والنماذج المذكورة لخدمتها، ودعم ركائز وجودها، وأنماط الإنتاج التي تعتمدها.

ولم يعد خافياً على أحد، أن نمط الإنتاج يكتسب بعداً، ومفهوماً اجتماعياً شاملاً تنضوي في إطاره جميع الأوجه الاقتصادية والسياسية والتقنية والثقافية والاجتماعية، إضافة إلى الأطر الايديولوجية. ولكن هذا لا يلغي بالضرورة تأثير تراكمات التقدم التقني والنماذج الجديدة، وإنما أثبت التاريخ أيضاً، أن التطورات التقنية المذكورة ربما تهيئ لما هو ممكن أن يؤدي إلى خلخلة البنية الاجتماعية تحت تأثير الضربات القوية والحاسمة، مثلما فعلت آلة البخار، ومطبعة غوتنبرغ، والسكك الحديدية، بأوروبا في القرون الوسطى. إلا أنه ما يجب قوله أيضاً، إن أي تقدم تقني، كما يوضح ذلك سمير أمين سوف يؤثر من دون شك، في «نموذج الإنتاج من دون أن يغير بالضرورة نمط الإنتاج طالما أن علاقات الإنتاج تستطيع أن تستوعب التغير الذي تم في نموذج الإنتاج»[٥]. وهذا ينطبق تماماً حتى اللحظة هذه على المجتمع الرأسمالي. منذ بدء الثورة الصناعية قبل ثلاثمائة عام بالانقضاض على المجتمع الزراعي، استطاع النظام الرأسمالي، ونمط إنتاجه، أن يستوعب إلى حد ما،

(٥) **العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي: ندوة (مهداة إلى سمير أمين)**، تحرير عبد الباسط عبد المعطي (بيروت: دار الكتاب الجديد، ٢٠٠٠)، ص ٦٧.

جميع تأثيرات التطور التقني، أياً كان حجمها ويكيفها لخدمة بنيته الاجتماعية وتدعيم إمكانات سيطرته، بدءاً من التقنية العلمية والفضائية والصناعية، وانتهاء بتقنية المعلومات المعاصرة التي أصبحت هدفاً لمعظم الدراسات المستقبلية التي صدرت خلال السنوات العشر الماضية، مثل دراسات توفلر، وكاستل، وبيتر غولدنغ... الخ.

المعلوماتية والبنية الاجتماعية

يقول توفلر «لقد احتاج المجال التقني للموجة الثانية [ويعني بها الثورة الصناعية] إلى مجال اجتماعي (Socio-sphere) معادل له في الثورة، وذي صيغ جديدة وجذرية من التنظيم الاجتماعي»[٦].

والسؤال الذي يطرح نفسه: ما هو المعادل الاجتماعي المطلوب، إذاً، للثورة المعلوماتية المعاصرة؟ في تعليق لسمير أمين حول أهمية الثورة التقنية المعاصرة يقول «فلا ريب أنها فعلاً ثورة بالمعنى الكامل للكلمة، فهي حركة ترتب تحولات كيفية في مجالات عديدة من المعرفة العلمية النظرية والتطبيقية»[٧]. ومن أبرز مجالات الثورة التقنية تلك، تقنيات المعلومات، التي تمتلك قدرة تأثيرية مباشرة على تشكيل نماذج الإنتاج، والتي تمس جميع ميادين النشاط الاقتصادي، وبالتالي، حسب تقدير سمير أمين، فإن شأن المعلوماتية أن تتحكم فوراً في إعادة تشكيل هذا الإنتاج. وبما أن تشكيل المجتمع في أوجهه المختلفة يتوقف بدوره وإلى حد كبير على نماذج الإنتاج، فلا بد أن تؤدي، حسب استنتاجاته - الثورة المعلوماتية - إلى تحولات هامة، لعلها كيفية، في التكوين الاجتماعي»[٨].

ولهذا يمكن القول إن مضمون الحياة الجديدة يحتوي في ظل المعلوماتية على نماذج حياتية تختلف كلياً عن تلك التي قامت عليها الحياة في كلا الحضارتين الأولى والثانية، حسب تصنيف توفلر[٩]، ومضامينها. إنها تستند إلى مصادر الطاقة المتنوعة، والتي يمكن تجديدها، وتستند إلى نموذج إنتاجي

---

(٦) توفلر، **حضارة الموجة الثالثة**، ص ٣٨.

(٧) **العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي: ندوة (مهداة إلى سمير أمين)**، ص ٦٥.

(٨) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٩) توفلر، المصدر نفسه.

جديد يلغي معظم خطوط التجميع في المصنع القديم، وإلى نموذج أسري يختلف عن بناء الأسرة النووية، إضافة إلى أنها تستند إلى مؤسسة جديدة محور حركتها يقوم على القدرة الإلكترونية التي تملكها، ومؤسسات تعليمية تختلف جذرياً، منهجاً ومضموناً ومفردات، عن سابقتها. وفوق هذا كله تقدم للحياة الجديدة أنماطاً ورموزاً سلوكية لا تخضع لسلطة المعايير، والمزامنة، والمركزية المباشرة، ومحورها ليس المال والطاقة والسلطة، إنما المعلومة، أي المعرفة. فالمعرفة لم تعد عاملاً مساعداً لقوة المال وقوة العضلات، وإنما أصبحت تمثل جوهرها والمضاعف الأكبر لها[١٠].

فالثورة الصناعية مكنت الإنسان من التحكم بقوى الطبيعة، وتطويعها لمضاعفة قواه العضلية، بينما ترتكز الثورة التقانية المعاصرة على توسيع القدرات الذهنية للإنسان. وقد اتسمت الثورة الثقافية المعاصرة في التالي:

١ ـ مضاعفة قدرات الإنسان الذهنية.

٢ ـ تسريع تطبيق نتائج التحليل والابتكار الذهني للإنسان وتحويله إلى واقع فعلي يومي.

٣ ـ تحول المعرفة والتقانة المعاصرة إلى عنصر أساس من عناصر القوة في عمليات الإنتاج والتنافس، إن لم نقل الصراع الاقتصادي.

٥ ـ دمج قطاع الإنتاج بصورة متزايدة في المستجدات وعمليات التطوير التي تعتمد على التطور المعرفي، وعلى التطور التقاني المعاصر[١١].

وقد قاد ذلك إلى تحول الثقافة المعاصرة من مهارة فنية محدودة الأثر إلى مؤسسة شاملة مؤثرة، لا تقتصر على البحث والتحليل، وإنما شملت مهارات التطوير والإبداع، وإعادة إنتاج المعرفة المنتجة.

وإذا تتبعنا المعطيات التي أفرزتها نتائج الثورة المعلوماتية وتطبيق تقنياتها المعاصرة ميدانياً سوف ندرك على الفور أن النظام الرأسمالي ومؤسساته، استطاع أن يكيف منطقه وسلوكه، مع منطق الثورة المعلوماتية، ومن ثم

---

(١٠) الفن توفلر، **تحول السلطة**، ترجمة فتحي بن شتوان ونبيل عثمان (طرابلس، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ١٩٩٠)، ص ٣٤.

(١١) حسن الشريف، «تدريس العلوم التطبيقية في ضوء متغيرات سوق العمل،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٤ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)، ص ٧٣.

يكيف الثورة المعلوماتية ذاتها لتدعيم أسس النظام وبنيته الاقتصادية ونمط إنتاجه عبر تكييف واستخدام نماذج الإنتاج التي أفرزتها الثورة المذكورة.

وبتعبير آخر، استطاع النظام الرأسمالي حتى هذه الأيام (سنة ٢٠٠٢) أن يستوعب نتائج المستجدات الإلكترونية الدقيقة وتطبيقاتها التي تشكل أساس ثورة التقانة المعاصرة، ومرتكز عملية الدمج بين مستجدات تقنية المعلومات (Information Technology)، وتطبيقات الحاسوب (Computers) والاتصالات (Telecommunications)، وتقنية المرئيات (Audio Visual)، التي ساهمت بدورها، في إعادة تشكل وصياغة الثورة المعلوماتية المعاصرة وتقنياتها المتسارعة، ذات التأثير العميق في مجمل الفعاليات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية. إضافة إلى ذلك، استطاع النظام الرأسمالي أن يوظف نتائج الثورة المعلوماتية وإفرازاتها لخدمة جهود إعادة تشكيل أنماط العمل، ونماذج الإنتاج مع الحفاظ على بنية نمط الإنتاج ومن دون المساس بآلياته، وطريقة تفكير الإنسان وتوجهه الليبرالي، ونماذج علاقاته كالتمايز الطبقي، وكيفية تنظيم حياته العامة والخاصة في إطار النسق الاجتماعي الاستهلاكي (النسق الرأسمالي)، وفق أسس جديدة تختلف عن النماذج التقليدية السائدة، تلك التي أنتجتها معطيات الثورة الصناعية قبل ٣٠٠ عام.

ـ فقد استطاع النظام العالمي الجديد أن يرسي أسس البنية المادية ـ الاقتصادية لمفهوم العولمة. وعلى حد تعبير ثناء فؤاد عبد الله إن الخطورة تكمن في ثنايا الوضع للتفاعلات الكونية عندما نعرف أن حجم الأوراق المتداولة في أسواق المال العالمية بلغ عام ١٩٨٠ ما يساوي ٥ تريليونات دولار. وفي عام ١٩٩٢ ارتفع هذا الرقم إلى ٣٥ تريليون دولار. وفي عام ١٩٩٦ بلغ ٨٣ تريليون دولار[١٢]. وسارعت القطاعات الأخرى وفي مقدمتها الثقافية وعلى رأسها الإعلامية إلى إعادة تشكيل بنيتها التحتية (Infrastructure) وفق شروط ومتطلبات النظام العالمي الجديد. وقد تمثل ذلك في الاتفاق شبه المسبق على توزيع إنتاج الصناعات المعلوماتية وتقنياتها على الاقتصادات التي تهيمن على مجمل النشاط الصناعي والتجاري والمالي في العالم. وبذلك وفقاً لبيتر غولدنغ (Peter Golding) تم توزيع قطاعات المعلومات، والاتصالات، والمرئيات على أن:

---

(١٢) ثناء فؤاد عبد الله، «قضايا العولمة بين القبول والرفض،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٥٦ (حزيران/يونيو ٢٠٠٠)، ص ١٠٧.

ـ تكون أوروبا مسؤولة عن قيادة قطاع الاتصالات (Telecommunications).

ـ تكون اليابان مسؤولة عن قيادة قطاع الإلكترونيات (Electronics).

تكون الولايات المتحدة مسؤولة عن قيادة قطاع التقنيات المرئية والسمعية (Audio Visual)[(١٣)].

وتوجت هذه الخطوات أيضاً بتجميع شبكات المعلومات في الشبكة تلك المعروفة بالويب (World Wide Web) والمتجسدة في الإنترنت التي تحولت إلى قناة عالمية للاتصال، وتبادل المعلومات، والتجارة العالمية أيضاً. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن أكثر من ٢٠ بالمئة من الصفقات التجارية بين الأسواق العالمية تتم الآن عبر الإنترنت، وخاصة تجارة الإلكترونيات التي وصلت إلى أكثر من تريليون دولار في سنة ٢٠٠٠[(١٤)].

وإذا أخذنا تشكل الخارطة الإعلامية والثقافية الجديدة في ظل العولمة، والكيفية التي يتم بها وضع ركائز البنية الثقافية للعولمة ونظامها عبر الاندماجات التي أنجزت خلال العقد الأخير، يمكن أن نحصل على صورة واقعية عن طبيعة ظاهرة العولمة الإعلامية ـ الثقافية وأسس تكونها. فالشركات الكبيرة تمتلك الآن كل الشبكات الرئيسية التقليدية. فالشبكة ABC تمتلكها ديزني كابيتال سيتي (Capital Cities)[(١٥)]، والشبكة CBS تمتلكها وستنكهاوس. والشبكة NBC تمتلكها جنرال إلكتريك. أما «عملاقا محطات الكبل التلفزيونية: تايم وارنر (Warner)، وتيرنر (Terner) فقد وحدا قواهما»[(١٦)]. وجعل خطوة الاندماج بين الشركات المذكورة تأخذ بعدها التشريعي، جاء قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية عام ١٩٩٦ ليبارك هذه الخطوات ويزيل الكثير من العقبات التي تعترض الشركات الاحتكارية. وعلى حد تعبير أحد الخبراء في مجال الاتصال «لقد أطلق القانون المذكور العنان بالفعل للشركات المحتكرة على المستوى العالمي. ولدى الشركات المعنية

(١٣) Peter Golding, «Forthcoming: Information and Communications Technologies and the Sociology of the Future,» *Sociology,* vol. 34, no. 1 (February 2000), p. 179.

(١٤) Feagin, «Social Justice and Sociology: Agendas for the Twenty-first Century,» p. 2.

(١٥) Golding, Ibid., p. 179.

(١٦) **مجلة العلوم** (الكويت) (١٩٩٧)، ص ٢٦.

الكثير مما يباع ولكن القليل مما يستحق الذكر»(١٧).

ولم تتوقف حركة الاندماج على المؤسسات تلك، فقد اندمجت عام ١٩٩٩ مؤسسة VIACOM مع شبكة CBS في صفقة بلغت ٣٦ بليون دولار. وبذلك تمكنت من خلق عناصر متكاملة لإنتاج مضامين جديدة وتوزيعها، مما مكنها من إيجاد سوق واسعة وغنية. وشملت الاندماجات أيضاً دزني وتايم وارنر، وأمريكا على الخط (America On Line) التي أصبحت اللاعب الرئيسي على شبكة الإنترنت سيرفس، والتي هيمنت فيما بعد على شبكات الأخبار والتلفزيون السلكي (الكيبلي). فقد اندمجت إثر ذلك شركة الاتصالات البريطانية مع شركة AT and T الأمريكية لتوفير بيانات وخدمات الفيديو.

وقد هيأت اندماجات عام ١٩٩٩ الخدمات عبر الإنترنت إلى أكثر من ٢٨ مليون مشترك، مع خدمات التلفزيون المنزلي والفاكس إلى أكثر من ٦٥ مليون منزل في العالم. وعلى حد تعبير أحد المعنيين أن العالم مع الإنترنت دخل عصر الثورة المعاصرة، التي أحدثت ثورة في مفاهيم المستهلكين، وطريقة تفاعلهم مع خدمات الاتصال، والمعلومات، ووسائل الترفيه. إضافة إلى هذا إن ما كان حلماً بالنسبة للألياف البصرية (Optic Fibers) أصبح واقعاً معاشاً، وبالإمكان الوصول إلى الأماكن المستهدفة في وقت قياسي(١٨).

النتيجة: وبذلك يمكننا الاستنتاج أن الثورة المعلوماتية المعاصرة، أحدثت تحولات مهمة وكبيرة وعميقة في البنى الاقتصادية والثقافية، وإلى حد ما اجتماعياً، إلا أن التحولات تلك لم تمس جوهر نمط الإنتاج الرأسمالي وعلاقاته، بل الأكثر من ذلك، أنها عززت من هيمنة النظام المذكور، وآليات استغلاله، وساعدت على تراكم الثروة في أيدي مؤسساته وقواه الطبقية. وكذلك برهنت الثورة المعلوماتية، مع أن الإعلام ـ الاتصال ـ لا يمثل النسق الاجتماعي الوحيد بالنسبة للمجتمع، فهناك السياسة، الاقتصاد، الإيديولوجيا والقيم، وغيرها من الأنساق الأخرى، أن الإعلام ـ الاتصال ـ يمكنه أن يلعب دوراً أكثر فاعلية من الأنساق الاجتماعية ذات العلاقة بعمليات التغيير، خاصة أن الأنساق المعنية ذاتها تعتمد بصيغة أو بأخرى على الإعلام في تبادل الآراء والمعلومات والتقارير، والبيانات التي تعكس مستوى الفعالية

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(١٨) Golding, Ibid., p. 180.

الاجتماعية. ومهما يكن، وسواء شئنا أم أبينا، من وجهة النظر السوسيولوجية، فإن العمليات الإعلامية ـ الاتصالية ـ لا تعد عمليات تجريدية مطلقة، أو هامشية، وإنما هي من أكثر العمليات التي تستحوذ على اهتمام المؤسسات المعنية بها، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

الفرضية الثالثة: إن دمج الإعلام والمعلوماتية في إطار عملية العولمة، أدى بالضرورة إلى تغيير بنية ومضامين ووظائف الإعلام وفق أطروحات وشروط العولمة ودعم أسس النظام العالمي الجديد.

مهام الإعلام

أنيطت في الإعلام وعملياته وظائف ومهام متباينة، ومختلفة في إطار البيئة التي يعمل فيها على مستويات عدة، كتنميط العلاقات بين الأفراد والجماعات، أو بث الأفكار المستحدثة، أو دعم التنظيم الاجتماعي، وضبط آلياته، أو تهيئة مقدمات ممارسة الإنسان لحقوقه، أو تأدية وظائف التنسيق بين الأنساق الاجتماعية (اقتصاد، سياسة، ثقافة... الخ). بل الأكثر من ذلك شكل الإعلام محوراً مركزياً، على مدى النصف الثاني من القرن الماضي، لمسارات الأنساق المذكورة. وأصبح مصدر المعلومات الأساسي عن فعالياتها. وقد عبر عن ذلك غولدنغ ببساطة في إشاراته إلى أن الإعلانات عن السيارات، والتلفون النقال، والنظام الرقمي، والأقمار الصناعية، لمستهلكي السلع هي بمثابة أسئلة توجه لنا جميعاً كي نعكس ونجسد في سلوكنا، كيف أن قدرات التقنية لن تقتصر على تغيير المجتمع والبيئة الثقافية، وإنما في مقدورها أن تغير أيضاً فكرتنا الأساسية عن أنفسنا وكيف يجب أن يكون كل منا إنساناً[١٩]. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما الذي يميز إعلام العولمة عن إعلام الثورة الصناعية، تقنياً، وقدرةً، ودوراً، ووظائف؟

التقنيـة

تعتبر المستجدات التقنية والعلمية المتلاحقة، ثورة كاملة تتميز بالسمات التالية:

١ ـ مضاعفة قدرات الإنسان الذهنية (زيادة الأدوات المتيسرة للتحليل والتصميم والإبداع).

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٦٦.

٢ ـ تسريع وتيرة تطبيق نتائج الإبداعات والابتكارات في مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات.

٣ ـ دخول التقانة كعنصر أساسي مهم من عناصر الإنتاج وفي التنافس الاقتصادي.

٤ ـ الارتباط المتزايد بين المستجدات في مختلف القطاعات، والارتباط المتزايد بين الإبداع والتطوير من جهة، والإنتاج من جهة أخرى[٢٠]. كما يشير توفلر إلى أن «تقنيات الموجة الثالثة تتميز بالذكاء». فهي تضم أجهزة استشعار تمتص المعلومات من المحيط وتكتشف التغيرات وتعدل تشغيل الآلة وفقاً لذلك، كما أنها تنظم نفسها بنفسها. إن الفرق التكنولوجي بين هذه وتلك (أي التكنولوجيا التي سبقتها) لهو فرق ثوري حقاً[٢١].

وإذا كانت الثورة الصناعية قد أفرزت الأعضاء الحسية الإلكترونية التي بمقدورها أن تسمع وترى وتلمس بدقة أعظم من أعضاء الكائن البشري، وابتكرت آلات تصمم آلات جديدة إلى ما لا نهاية، وجمعت الآلات في نظم المرابطة تحت سقف واحد لتشكل المصنع، كما ازدادت فاعلية تقنيات الإعلام خاصة، والاتصال عامة، إثر الدمج بين النظام الرقمي والتقنيات المذكورة، فقد أصبح بإمكان التقنيات المعنية تخزين المعلومات، والبرامج والبيانات، إضافة إلى الصور، والمعارف وبرامج الترفيه وغير ذلك. كما وفر فرصة إعادة توزيع التخزين المعرفي في هيئة صور أو رموز أو نماذج أو مفردات لغوية أو أي شكل من أشكال التعبير.

القـدرة

والأكثر من هذا، تضاعفت إمكانية وفاعلية القدرات الإعلامية المرئية مع بروز التقنيات الإعلامية التفاعلية (Interactive Media) والوسائط الشاملة (Multimedia) التي فتحت آفاقاً جديدة أمام الإعلام وقدرات تدفقه عبر التقنيات الإلكترونية الأخرى. وعلى الرغم من بعض الحالات الاستثنائية ومظاهر الفوضى واللانظام التي تبدو وكأنها صيغة ملازمة لطبيعة المؤسسات الإعلامية وفعالياتها، وللوقوف على المعضلات التي خلقتها تقنيات الاتصال

---

(٢٠) الشريف، «تدريس العلوم التطبيقية في ضوء متغيرات سوق العمل،» ص ٧٣.

(٢١) توفلر، **تحول السلطة**، ص ٥٣٦.

الجديدة، لا بد من التوقف عند الدور الذي من الممكن أن تلعبه التقنيات الأساسية الثلاث المذكورة:

١ ـ تقنيات المعلوماتية: البيانات، المعلومات، المعرفة.

٢ ـ تقنيات الإعلام: المقروء، المسموع، المرئي.

٣ ـ وتقنيات المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

إضافة إلى دور سياسة تقنيات القطاعات الثلاثة المذكورة، وسرعة تطورها المذهل. بل الأكثر من ذلك أصبحت التقنيات المعنية وسياساتها تشكل أساس عملية الاتصال الاجتماعي التي تمثل بدورها موضع رهانات اقتصادية مهمة[٢٢].

وبمعنى أدق، أخذ الإعلام وعملياته يلعب دوراً مركزياً في إعادة تشكيل نسق الحياة الاجتماعية، وأنماط السلوك، والبنية المعرفية للأفراد والجماعات على حد سواء. والأكثر من ذلك، إنه أصبح من أكثر العوامل (الأدوات) الضاغطة على المجتمعات لدفعها باتجاه ما يحقق قولبة الإنسان، فرداً أو جماعة، حسب النموذج الاجتماعي الاستهلاكي المستهدف. ويبرز هذا النموذج أكثر فأكثر، في الرسائل التي توجهها معظم شبكات الإعلام الغربية التي تعمد إلى زرع مفاهيم الاختيار الشخصي والنزعة الفردية، والتوجه الاستهلاكي وتغييب التباين الاجتماعي، والتركيز على أهمية وضرورة التعددية كتبرير لناتج ممارساتها[٢٣].

آليات عمل إعلام الثورة الصناعية والثورة المعلوماتية المعاصرة

إن تتبع الإعلام وعملياته يؤكد بوضوح تام بأنه، أي الإعلام، لم يخرج عن السياق التاريخي الخاص به، كأي نسق اجتماعي آخر في نطاق حركة التطور التاريخي الاجتماعي والشروط الموضوعية التي تحكم الحركة المذكورة، وبصورة خاصة نمط الإنتاج (Mode of Production) وصيغ التشكل الاجتماعي

---

(٢٢) بيلي جيتس، **الطريق المقبل**، ترجمة فتحي بن شتوان ونبيل عثمان، ط ٢ (طرابلس، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ٣٢.

(٢٣) السيد أحمد مصطفى عمر، «إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٥٦ (حزيران/يونيو ٢٠٠٠)، ص ٧٩.

(Social Formation)، أي بوضوح أكثر، استجابة الإعلام وعملياته لمتطلبات الشرط الاجتماعي في:

١ ـ التفاعل.

٢ ـ التعبير عن الاتجاهات.

٣ ـ صياغة المضمون المعرفي والثقافي.

٤ ـ تنظيم الصلات والعلاقات لدعم أشكال التعبير عن البنية الاجتماعية وأشكال تنظيمها على المستويات كافة.

ومن ثم فإن ممارسة الإعلام وفعالياته لم تكن تجري، أو تتم خارج نطاق السياق التاريخي الاجتماعي للتفاعل بين الأفراد، أو الجماعات، أو استمرار الصلات بين الأنساق الاجتماعية.

لذلك لا بد من الوقوف على طبيعة وموقع ودور الإعلام في المرحلتين المذكورتين، أي الثورة الصناعية والثورة المعلوماتية المعاصرة.

آلية العمل الإعلامي والثورة الصناعية

إن ولادة إعلام الثورة الصناعية وتطوره قد خضع كمضامين وعمليات وتقنية لسياق قانون عام يتوافق مع شروط وسياق نمط النظام الرأسمالي، باعتباره أحد أهم منتجات النظام المذكور ذاته، في مواجهة القوى الاجتماعية المعارضة له **أولاً**، ولدعم مؤسساته **ثانياً**، وتبرير مشروعية استغلاله واستمراره **ثالثاً**. وفقاً لهذا السياق التاريخي يمكن صياغة القانون العام (فرضيات) للعمل الإعلامي على مدى القرون الثلاثة الماضية من عمر الثورة الصناعية على النحو التالي:

الشكل رقم (١)

فرضية سياق العمل الإعلامي التاريخي للثورة الصناعية

١) البنية الإعلامية ← طبقية ـ قبلية → ٤) تركيز النظام وإيديولوجيته

مقابل ↙ ↗ مقابل

٢) وظائف الإعلام ← جمهرة الإنسان والمجتمع → ٣) دعم النظام الرأسمالي

تمثل عناصر نموذج رقم واحد استجابة مباشرة لمتطلبات وأهداف النظام الرأسمالي في حينها لغرض تدعيم بنيته الاقتصادية، والبشرية، والفكرية والتي تتمثل في:

١ ـ التعبئة البشرية المتمثلة بالقوى المنتجة لإدارة المصانع الرأسمالية.

٢ ـ تعبئة القوى الفكرية والثقافية كمرتكزات للنظام الرأسمالي في مواجهة القوى المناهضة له وتصفيتها.

٣ ـ المساهمة في ترجمة برامج النظام ميدانياً.

٤ ـ تحريض القوى الاجتماعية للقبول بأطروحات النظام الرأسمالي السياسية والاقتصادية وإيديولوجيته في إطارها العام.

فكما هو معلوم إن النظام الرأسمالي استطاع إحكام السيطرة على وسائل الإعلام وعملياتها، مباشرة بواسطة الملكية الخاصة، أو بصورة غير مباشرة عبر التشريعات والقوانين وأجهزة الرقابة (Censorships) التي تحكمها. ورغم الجهود التي بذلت لتعبئة الإعلام في توعية الجمهور وتوجيهه، فقد استطاع النظام الرأسمالي توظيف الإعلام في خلق إنسان ماركوز المشوه ذي البعد الواحد، واستجابته لنمط الإنتاج الرأسمالي على مدى التاريخ الذي سبق الثورة المعلوماتية المعاصرة. فكما كان الإنسان محكوماً بالمكان والزمان، كان الإعلام أيضاً محكوماً بالشروط ذاتها. الصحافة لم تستطع أن تجتاز الحدود إلا بإذن، والبث المرئي محكوم بالقدرة التقنية التي تعتمد البث التناظري، والإذاعة المسموعة محكومة بالمجال الموجي الذي يسيطر عليه الاتحاد الدولي للاتصالات. إضافة إلى تقنيات التشويش وغيرها لمنع تدويل الرسالة الإعلامية، كذلك إن ملكية الإعلام، اما أن تكون للدولة الأوتوقراطية والطبقية أو للقطاع الخاص. ومن ثم فإنه، أي الإعلام، بقي يتسم بقبلية الدولة وطبقية رأس المال.

وبتعبير آخر، إن الثقافة تلك التي خلقها الإعلام، على حد تعبير ماركوز (Marcus)، «ثقافة إنسان ذو بعد واحد[٢٤]»، غائب ليس لديه الحس النقدي، يخلط بين الحاجات الضرورية والكاذبة، كل شيء عنده قابل للتشيؤ. فالمشكلة كما هو معلوم في المجتمعات الرأسمالية دائماً تتركز حول كيفية

---

(٢٤) نهوند القادري عيسى، «المرأة بين الإعلام المكتوب والإعلام المرئي: الحالة اللبنانية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٥٣ (آذار/مارس ١٩٩٥)، ص ١٠٦.

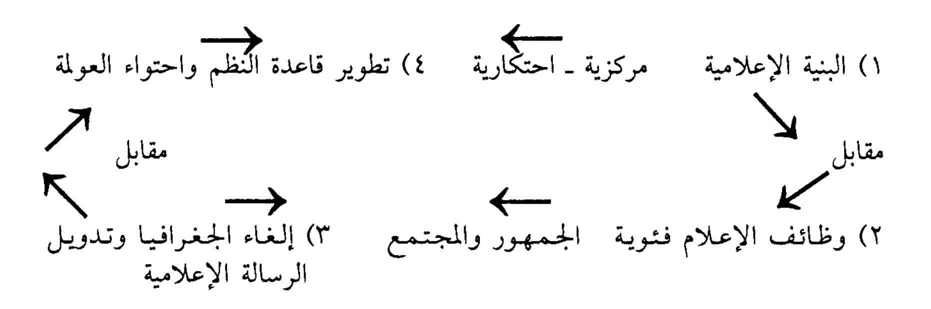
تسريع الاستهلاك، حيث تكون الحاجة إليه معدومة، أو بالأحرى مشبعة. لذلك لا بد من العمل على تلف الأشياء التي تم شراؤها وعملية التلف هذه يجب أن تبدأ في فكر الإنسان ووعيه (في المعنى المعطى للأشياء)»[٢٥].

وقد عبر عن هذه الحقيقة سمير أمين في إشارته إلى نقطة مهمة: «لا بد من الاعتراف بأن العالم الذي نعيش فيه قد أصبح تدريجياً ابتداء من القرن السادس عشر رأسمالي الطابع في جوهره شئنا أم أبينا. وبالتالي ينبغي أن يقوم تحليله العلمي انطلاقاً من هذه المعرفة»[٢٦]. وليس هناك مجال للشك، بأن الإعلام كان وما زال يمثل أكثر الجسور أهمية التي تربط الجمهور بمؤسسات النظام الرأسمالي ذاته، وخاصة الثقافية والإعلامية، إلى الدرجة التي أصبح فيها الإعلام مصدراً شبه وحيد للمعلومة والفكرة.

آلية العمل الإعلامي والثورة المعلوماتية المعاصرة

إن تنامي الثورة المعلوماتية المعاصرة وتقنياتها، وبلورة فكرة النظام العالمي الجديد، وتشكل (Form) بنيته (Structure) المادية، والفكرية، مهدت هذه العوامل كلها، لبداية جديدة في العلاقات الدولية، وأدخلت عناصر غير معروفة من قبل في الصراع العالمي، ومن ثم الهيمنة المباشرة، بأدوات وأساليب تختلف كلياً عن تلك التي شهدها القرن الثامن عشر والتاسع عشر، ومرحلة الامتداد الاستعماري الامبريالي.

الشكل رقم (٢)
فرضية آلية العمل الإعلامي في إطار العولمة



(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٢٦) **العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي: ندوة (مهداة إلى سمير أمين).**

مع بداية ثمانينيات القرن الماضي أخذ مضمون النموذج ـ ٢ ومنطقه، كلياً عن مضمون مسار آخر يختلف كلياً عن مضمون العملية الإعلامية وبنيتها على مدى القرون الثلاثة الماضية، انسجاماً مع شروط ومتطلبات بنية نظام العولمة وإيديولوجيته. فقد تمثلت هذه المرحلة في:

١ ـ تفكيك وتفتيت المؤسسات القومية على مستوى الإنتاج وليس الملكية.

٢ ـ إعادة بناء المؤسسات الإنتاجية المعنية على أسس جديدة وفق اشتراطات نظام العولمة وبنيته، التي تتمثل في إلغاء سيطرته وهيمنة الشبكات الإعلامية القومية لصالح المؤسسات الدولية.

وبتعبير أكثر تحديداً، تحجيم دور العمليات الإعلامية المركزية على المستوى القومي لصالح تدويل مضمون الرسالة الإعلامية والعمليات الإعلامية، عبر الاندماج بين المؤسسات والشبكات المعنية، أو بواسطة الهيمنة التقنية المعاصرة، كتلك المتمثلة في شبكة الألياف البصرية (Optic Fibers) أو شبكة الأقمار الصناعية للاتصالات، أو شبكات المعلومات العالمية وفي مقدمتها شبكة الويب (Web)، من دون المساس بطبيعة الملكية أو إدارة المؤسسات الفرعية في إطار هيمنة المركز الجديد للعمليات الإعلامية جميعها، وضمان تلاؤمها مع احتياجات السوق الجديدة لنظام العولمة وشروطها.

ففي العقدين الأخيرين، ظهرت في الولايات المتحدة إلى جانب الشبكات الرئيسة ABC، NBC، CBS التي كانت تحتكر العملية الإعلامية، «اثنتان وسبعون شبكة قومية من مختلف الأنواع»، ثم تضاعف العدد المذكور مرات عدة. فقد ساعد، أو مهد التلفزيون الكيبلي على ظهور مجموعة من الشبكات لخدمة الأسواق الصغيرة في حينها، كشبكة للكوميديا، وأخرى لأنباء الأعمال التجارية والمستهلكين، وشبكة لروايات الخيال العلمي، وشبكة لبث البرامج إلى الفصول الدراسية، إلى جانب شبكة الكلية التلفزيونية القومية، التي تستخدم القمر الصناعي. ولم تقتصر ظاهرة التطور التقني، وانتشار الشبكات الإعلامية، وتنوع العمليات الإعلامية، على بنية الإعلام الأمريكي. وإنما شملت الظاهرة المذكورة، الإعلام الأوروبي ومن ثم إعلام الدول الأخرى. فقد ظهرت في فترة الثمانينيات أكثر من خمسين محطة للبث التلفزيوني بوساطة الأقمار الصناعية عبر أوروبا. كما بدأت معظم الشبكات الأوروبية بوضع الخطط لتطوير قدراتها وتعدد قنواتها. ومن ثم توالت

الشبكات الأوروبية والعالمية لتقديم خدماتها بصورة مباشرة للمواطن الألماني، أسوة بالمواطن الأوروبي، وإذا صح التعبير، المواطن العالمي. فلم تكن الدول الأخرى في مأمن من التطورات التي هزت ركائز البنية الإعلامية التي أوجدتها الثورة الصناعية. وإنما كانت هي الأخرى عرضة للعاصفة الإعلامية والمعلوماتية الهوجاء التي اجتاحت العالم المتقدم والمتخلف في آن واحد. فقد امتدت آثارها إلى دول أوروبا الشرقية واليابان والهند والصين وجميع دول جنوب وغرب آسيا، وصولاً إلى أستراليا والمناطق النائية. ويمكن القول، وبكل تأكيد، إن التقنيات الاتصالية الجديدة، هي بمثابة الزلزال الذي خلخل المرتكزات الأساسية للبنية الإعلامية القديمة بصورة شاملة، بدءاً من التقنيات المستخدمة، ونمط العمليات الإعلامية، والأساليب المستخدمة، وانتهاء بوظائف الإعلام ذاته.

تفكك وبعثرة وحدة المشاهد

بتعبير آخر، شكل البث المرئي السلكي (الكيبلي) أول ثغرة في جدار وحدة المشاهد. فقد أدى إلى تفكيك جمهور المشاهدين الواسع، والموحد إلى حد ما بفعل توزيع نشاط الرسائل الإعلامية على قنوات عدة تابعة للشبكات القومية المهيمنة على الرسالة الإعلامية إنتاجاً وتوزيعاً ومضموناً. كما ساهم الفيديو والبث المباشر عبر أقمار الاتصال الصناعية، ليس للمحطات فقط، وإنما إلى المنازل مباشرة، في إحداث الإرباك المتزايد في البنية الجماعية للمشاهد، إذ أتاحت أشرطة الفيديو وتعدد القنوات إلى جانب البث السلكي (الكيبلي) نمو نسب الاختيار لدى المشاهد[٢٧]. فقد أصبح بإمكانه الوصول إلى ما يزيد على ٥٠٠ قناة مرئية بصورة مباشرة. وإذا تمكن المشاهد من الحصول على تقنيات مساعدة متطورة، ربما يؤدي عدد القنوات المرئية التي يمكنه الوصول إليها إلى مضاعفة الرقم المذكور.

وإذا أخذنا بعض الأرقام عن نمو مبيعات أشرطة الفيديو في ثمانينيات القرن الماضي، يمكن أن يتضح الدور الذي لعبه الفيديو آنذاك في كسر جماعية المشاهد.

وربما يفسر هذا بدوره أيضاً، كما يشير توفلر، أسباب انتكاس الآراء

---

(٢٧) توفلر، **تحول السلطة**، ص ٤٥٧.

الجماعية في شكل سيئ، من موسيقى البوب وحتى الشؤون السياسية، فقد تحطم الإجماع وتبعثر[٢٨].

إن توزيع جمهور الجهاز المرئي إلى مجاميع، ربما صغيرة جداً أو متوسطة بعض الشيء، أصبح هدفاً مركزياً لوسائل الإعلام. وقد بدأ هذا التنوع يزيد بدوره من التشتت الثقافي، أي بناء ثقافات مختلفة، أو بالأصح متمحورة حول موضوعات محددة.

النتيجة: خلاصة القول، إن مؤسسات العولمة استطاعت أن تؤثر في البنية الثقافية للشعوب والمجتمعات بصورة سلبية، وأن توظف الإعلام في توسيع الفجوة الثقافية، وفقدان التماثل الثقافي الاجتماعي، الذي ميز المجتمعات القومية على امتداد تاريخها القديم والحديث. كما أنه لم يعد هناك ما يسمى بالإعلام الجماهيري، وإنما صورة الإعلام الفئوي أصبحت أكثر وضوحاً، إثر البث المرئي المباشر عبر الأقمار الصناعية. وإتاحة إمكانات الاختيار أمام المشاهد أصبحت متعددة بفعل الجهاز التفاعلي وبفعل القنوات المتخصصة ضمن نطاق المحطات المركزية، مثل القنوات الرياضية، أو الأفلام، أو الموسيقى والغناء أو العلوم. . . الخ. من هنا يصعب الآن تبني فرضيات النظريات الاتصالية تلك التي لم يتح لها فرصة التعامل مع الظواهر الإعلامية الجديدة.

الفرضية الرابعة: وظف النظام العالمي الجديد الإعلام ووسائله لخدمة منطق العولمة وسياستها لغرض اختراق السيادة القومية للدول المستقلة، وإرباك مرتكز الثقافات القومية، وتفتيت وحدة النسق الاجتماعي المحلي، وإشاعة فكر العولمة ومستلزماتها.

أظهرت نتائج عمليات تحليل وقياس الفرضية الثالثة، بأن الإعلام يواجه إشكالية تاريخية بين تأدية رسالته التي أوكلت له، وفق منطق ومستلزمات المجتمع الذي أوجدته الثورة الصناعية إثر التحولات الثورية في القرن السابع عشر والثامن عشر، وبين منطق ومستلزمات المجتمع الذي بدأت صياغته، وتشكله مع الثورة المعلوماتية والتقنية المعاصرة، إثر التحولات التي أحدثتها في النصف الأخير من القرن العشرين، كما أنه، أي الإعلام، حائر بين تلبية طلبات السلطة القومية وتبني مطالب العولمة ومؤسساتها. وكذلك حائر بين

(٢٨) توفلر، **حضارة الموجة الثالثة**، ص ١٧٩.

ضرورة مساهماته في برامج التنمية والتطوير وبين رغبة المهيمنين عليه بدفعه نحو الترفيه من دون التوجيه أو تنمية الحوار.

كذلك يواجه الإعلام إشكالية تحوله من أداة الوحدة الوطنية والقومية، وضمان العلاقات الاجتماعية التضامنية، إلى استخدامه الآن كأداة للعصبية والقبلية وإذكاء النزعات المحلية الضيقة، إضافة إلى إذكاء الصراعات العنصرية وتنمية اتجاهات الكره لدى الكثير من الفئات المناهضة لفئات أخرى. وقد أصبحت هذه السمات تتمتع بحضور دائم في منظومة الإعلام ووسائله في نطاق تطورات تقنيات المعلومات المعاصرة. وليس من الصعوبة على أي باحث أن يكتشف الهوة الفاصلة بين حقيقة الإعلام وطموحات مؤسسيه أو منظريه. وقد بات الإعلام في أمس الحاجة إلى إعادة تقييم شامل لمضمونه، ووسائله، وعملياته[٢٩].

فقد وظف الإعلام وتقنياته بصورة بشعة في تنفيذ المهام التي تستهدفها الإمبريالية الجديدة. وأدى التدفق الواسع من الشعارات والأحداث، التي يتم بثها إلى المجتمعات المستهدفة والتركيز المتواصل عليها عبر الأفكار، والمعلومات والصور وأنماط القيم الجديدة القادمة من الخارج، والتي لم يكن للمجتمعات دور في إنتاجها وصياغتها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى خلق أزمة هوية لدى هذه المجتمعات القومية. وقد قادت هذه بدورها للعودة إلى العصبيات القبلية بشراسة في أفريقيا، والطائفية والمذهبية في الهند، وباكستان، وأفغانستان، والقومية الضيقة والتطهير العرقي والعنصري كما هو الحال في إسرائيل والبلقان.

وبتعبير أدق نجحت القوى الليبرالية ـ الإمبريالية إلى حد كبير بخلق ظروف مؤاتية لعمل مؤسساتها القومية في إدارة المشروع الجديد الذي يعرف باسم العولمة. فقد أناطت هذه القوى، أي قوى العولمة، مهام جديدة بالإعلام لم يعرفها من قبل، وفي مقدمتها إزاحة قوة الدولة القومية وركائزها، وخلخلة بنيتها لصالح الاتجاهات الرأسمالية المعاصرة في بسط السيطرة الكاملة عليها باسم العولمة.

وقد استطاعت القوى الرأسمالية فعلاً، أن تحول حكومات الدول القومية، في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وآسيا، والمنطقة العربية، إلى إدارات عامة للعلاقات لا غير. والنتائج المترتبة على ذلك هي: وهن وضعف الدول

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٤٥.

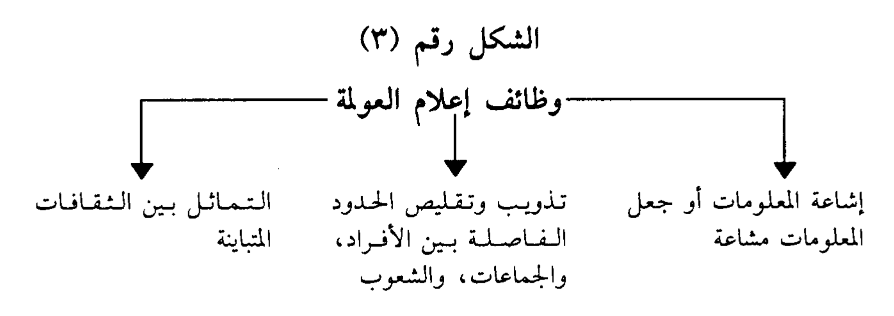
تلك، إضافة إلى إدارتها مباشرة من مراكز إدارة رأس المال، وعمليات العولمة على مستوى العالم. فالعولمة تعني بالنسبة إلى هذا التناقض عالماً موحداً شكلاً بالاتصالات والدورات المالية، في حين أنه منقسم اجتماعياً بطريقة أبشع من تلك التي وصفتها الماركسية في نهاية النصف الثاني من القرن التاسع عشر. إنه عالم يمكن تسميته بالرأسمالية العالمية، عالم يزداد الفقر والتهميش فيه لأكثرية سكان الأرض بقدر ما يزداد تمركز الثروة في يد قلة قليلة من الدول أولاً، وقلة قليلة من الأفراد في تلك الدول ثانياً.

وقد أدركت القوى الرأسمالية مبكراً أن مواجهة الدول القومية ربما يكلفها الكثير ويعطل مشروع عولمة العالم إلى حد ما. لذلك اتجهت إلى تجنب المواجهة المباشرة، وعمدت إلى إذكاء النزعات الاثنية، والقبلية، والتجمعات الأخرى، وبذلك يمكنها أن توفر فرص السير باتجاهين: **الأول**، زعزعة قوة الدولة القومية من الداخل وتحويلها إلى إدارة للعلاقات العامة، **الثاني**، يمكن أن تشكل الجماعات المذكورة البديلة للدولة القومية لقمة سائغة يسهل ابتلاعها ثقافياً، واقتصادياً، واجتماعياً، بسهولة. إن هذه التطورات وغيرها مهدت لإعادة النظر في الإعلام وفي وظائفه.

وظائف إعلام العولمة

لهذا لم يعد ينظر إلى الإعلام كتقنيات وعمليات ومضامين كما كان ينظر إليه قبل عقد أو عقدين من الزمن. كذلك لم تعد الحدود التي رسمها شرام ولازويل وخبراء اليونسكو لوظائف الإعلام، قابلة للتحقق. ولم تعد أيضاً أطروحات شرام حول المهام الأربع عشرة للإعلام قادرة على تلبية متطلبات إعلام العولمة، وربما تتعارض معها. إن تسويق منطق العولمة وأهدافها بحاجة إلى وظائف جديدة يمكن تحديدها في ثلاث نقاط لا غير تشكل محور ومرتكز الوظائف الإعلامية وفق متطلبات العولمة واتجاهاتها، وهي:

الشكل رقم (٣)



١ ـ إشاعة المعلومات وجعلها متيسرة للجميع من دون مقابل بحيث يستطيع الحصول عليها أي فرد، أو جماعة، أو فئة. وبمعنى آخر، خلق وبناء قاعدة معلوماتية واحدة، يستخدمها الجميع ويتعامل معها كمصدر رئيسي لتقييم النتاج الثقافي والمعرفي والعلمي. وبذلك يتمكن الإعلام من دعم ظاهرة العولمة، وتعميق منطقها، وجعلها أكثر قبولاً ومدعومة بقاعدة معلوماتية منتشرة، وبتقنية معلوماتية متطورة.

٢ ـ إذابة الثقافات الوطنية والقومية وتقليص الحدود الفاصلة، بين المكونات المذكورة ومكونات ثقافة العولمة التي تنتمي إلى مصدر واحد، وإلى فئة مركزية واحدة، وبنية ثقافية مشتركة. وقد نجح الإعلام فعلاً بتجسيد الوظيفة المذكورة، وجعلها أكثر فعالية وتمثلاً لمنطق العولمة ومضمونها، بفعل التقنية الرقمية والأقمار الصناعية التي تملك قدرة البث والوصول المباشر، من دون وسيط، إلى الجمهور المعني في أي بقعة جغرافية على كوكب الأرض.

٣ ـ تنمية مولدات التماثل بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات. وقد تمكن الإعلام إلى حد ما من بناء مكونات التماثل الأولية في مجالات عدة كالاندماج والإنتاج والتوحد، بصورة لافتة للنظر، على مستوى البرنامج الترفيهي، والتقني، والعلمي، ونماذج النشر، والبث الرقمي، وبناء مفاهيم مشتركة حول العولمة ومظاهرها تلك المتمثلة بشبكات المعلومات، وشبكات الاتصالات، والتغطية الإعلامية للأحداث العالمية مباشرة من حيث: المضمون، والمكان، والزمان.

وبتعبير أدق، إن إعلام العولمة ينتمي إلى فصيلة رأس المال الذي يتسم بعدم الثبات أو أية روابط قومية، أو جغرافية، ويستقر حيثما تمليه عليه المنافع الاقتصادية. وهذه السمات أخذت تنطبق على الإعلام[٣٠] باستثناء قيد اللغة والثقافة. فهو، أي الإعلام، لا وطن له. والفضاء اللامحدود مثلما هو وطن رأس المال، والوطن الجديد للعولمة، فهو أيضاً وطن لإعلام العولمة ذاتها. إنه الوطن الذي «تبنيه شبكات الاتصال الإلكترونية وتنتجه الألياف البصرية وتنقله الموجات الكهرومغناطيسية»[٣١].

---

(٣٠) بول هيدمت وجراهام طومبسون، **ما العولمة**، ترجمة فالح عبد الجبار، عالم المعرفة؛ ٢٧٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١)، ص ٣٨٦.

(٣١) عمر، «إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك،» ص ٧٦.

لهذا لم يعد أمر السياسات الداخلية وصناعها، وكذلك قراراتهم أينما كانوا خافية عن عيون الإعلام وكاميراته. بالمقابل أخذ الجمهور يتجه إلى الإعلام في الأزمات والمشكلات كي يتعرفوا على ما يدور في بلادهم أو في العالم أجمع[٣٢]، أي وبمعنى أكثر تحديداً، تحولت وسائل الإعلام، والاتصالات الجديدة وتقنيات المعلومات إلى عامل رئيس من عوامل إضعاف السيطرة الحصرية للدولة على رقعتها الجغرافية (الاقليمية) واختزال قدرتها كذلك في السيطرة والمجانسة الثقافيتين. إضافة إلى ذلك، إن تطور وسائل الاتصال الرقمية، والأقمار الصناعية، وأجهزة الفاكس وشبكات الحاسوب، جعلت من إمكانية سيطرة الدولة على وسائل الاتصال والمعلومات عبر سلطة الترخيص التي كانت تتمتع بها لإجازة هذه الوسائل أمراً مستحيلاً. ولم يتم الاكتفاء بتقويض الهيمنة الإيديولوجية للدولة، وإنما تجاوزت ذلك إلى إحباط كل محاولات الحفاظ على التجانس الثقافي بقوة الدولة[٣٣].

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، أين هو موقع المنطقة العربية في ظل أمواج العولمة المتلاطمة إعلامياً؟ عبر المتابعة لما كتب حول الموضوع خلال السنوات القليلة برز الكثير من الدعوات تجسد الحديث حول كيفية مواجهة العولمة، فيما طالب البعض بالاستفادة منها ومن نتائجها، وطالب بالإسراع للالتحاق بركب العولمة قبل أن نأسف على ذلك. ومع أن الكثير منهم حاول التركيز على العوامل الذاتية، والعوامل الداخلية، والسلبيات التي تحيط بالإنسان والمجتمع العربي[٣٤]، إلا أن ما تجب الإشارة إليه، أياً كانت العوامل التي تساعد على التعامل مع ظاهرة العولمة، وأياً كانت أسباب الشلل في مفاصل المجتمع العربي وعدم تمكنه من استيعاب العولمة وآلياتها في حقل الاقتصاد، وعلى مستوى الإنتاج والمنافسة، وحجم تراكم رأس المال المستثمر، أو القدرة التقنية، وكذلك عدم قدرة البنية الاجتماعية والثقافية العربية على الاستجابة لمتطلبات العولمة وشروطها، كل ذلك ممكن أن يكون سبباً للتردد والخوف من العولمة بمجملها؛ ولكن ما تجب الإشارة إليه وتأكيده، هو ضرورة التعامل مع الإعلام بصورة استثنائية، وتوظيفه كقناة للاتصال بالعولمة

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٣٣) هيدمت وطومبسون، المصدر نفسه، ص ٣٩٨.

(٣٤) نبيل دجاني، «البعد الثقافي والاتصالي في ضوء النظام العالمي الجديد،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٤ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)، ص ٦٣.

ذاتها والوقوف على مضامينها. أي لا بد من الأخذ بالاعتبار أن الإعلام، والاتصالات، والمعلوماتية وتقنياتها، تشكل اليوم قاعدة لمجتمع العولمة، يتحرك فيه الناس في إطار مصالح وروابط مشتركة تخترق الحدود الجغرافية والديمغرافية. كما تساهم الوسائل المذكورة في خلق مجموعة من الثقافات العالمية الفئوية، كالثقافة العلمية، والثقافة الفنية المرتبطة بوسيط لغوي موحد متمثل في اللغة الإنكليزية، كلغة شاملة، وليست قومية محكومة بالجغرافيا. كما بدأت إشكالية التجانس الثقافي تزداد تعقيداً كلما توغلت العولمة ومؤسساتها الإعلامية إلى مواطن بنية الثقافات المحلية والقومية، وعمقها التاريخي والعمل على تحويلها إلى مجرد رقم، إلى جانب أرقام عدة من ثقافات مهمشة، يشارك الناس فيها لأغراض متباينة. وبقدرة أولئك المعنيين بعملية التفاعل بين الثقافات العالمية والفئوية والقومية، تلمس انحسار رقعة التجانس الثقافي القومي مع التجانس الثقافي العالمي. بل الأكثر من ذلك، إن الثقافات الوافدة امتدت إلى ملامسة عمق البنية الثقافية القومية ومقوماتها عبر الهيمنة التقنية، من دون إفساح المجال أمام الثقافة القومية، وتنمية قدرات التفاعل التي تملكها. وبالتالي لا بد من رؤية عملية للكيفية التي يجب أن تستثمر العولمة عربياً والكيفية التي يوظف بها الإعلام.

وقد عبر لستر ثورو عن ذلك ببساطة شديدة بقوله: «عملياً يتم نقل التراث والثقافة والقيم من كبار السن إلى صغار السن والشباب. يقولون لهم بماذا يجب أن يعتقدوا وكيف يفعلون ذلك. أي أن الثقافة هي تجسيد حقيقي لأنماط التفكير، والمعتقدات، والسلوك. وتحتوي على مضمون الذاكرة الشعبية (القومية) وتاريخها الإنساني.

ولكن ما يخيفنا بشأن الثقافة الإلكترونية أن كل ما فيها للبيع، والقفز على المضامين الثقافية للأجيال، والتوجه مباشرة إلى الصغار والشباب. وبالمقارنة مع ثقافة الكبار، نجد أن الثقافة الإلكترونية لا تملك أية قيم خاصة يمكن أن تجمعها أو تشدها بعضها إلى بعض.

هذه الثقافة تنسج أي شيء يريد أن يبيعه أو يشتريه الشباب. إنها ثقافة اقتصادية (أرباح) بدلاً من ثقافة قيم (أخلاق، وضمائر). وفق هذا الإحساس والشعور، إنها تختلف كلياً عما يريده الكثير من الناس إضافة إلى أنها مخربة»[٣٥].

---

(٣٥) Lester C. Thurow, *Globalization: The Product of a Knowledge-Based Economy,* Annuals of the American Academy; 570 (London: Sage Publication, 2000), p. 27.

النتيجة: على أية حال، يمكن أن نتجاهل موضوعة العولمة في جوانب عدة، وفي مقدمتها خصوصية التشكل الاجتماعي (Social Function) والخصوصية الإيديولوجية المقرونة بالمرجعية الدينية. ولكن من الصعب تجاهل الواقعة التاريخية المعاصرة المتمثلة بالثورة المعلوماتية، وبالعولمة ومعطياتها. وفي هذا الصدد يقول الباحث سامر عكاش في دراسة قيمة له: «العولمة في جوهرها ليست شيئاً نقبله أو نرفضه، ليست نمطاً معيناً من الحياة يمكن لنا أن نتبناه أو نرذله، أن نلتزم بما هو صالح منه ونستغني عما هو ضار، ليست وضعاً لنا الخيار في تقرير فيما إذا كان حتمياً أم لا... وكظرف وجودي فإن العولمة ستتحكم فينا وفي أحوالنا شئنا أم أبينا، ناسبنا ذلك أم لم يناسبنا، إن مجرد قدرتنا على الحديث عن العولمة وإدراك أسبابها وتجلياتها لدليل على أننا نعيش في ظل أحكامها. إن قدرتنا على العبور اللغوي والخيالي والفيزيائي بين المجالات الحضارية والمواقع الجغرافية المختلفة، وقدرتنا على إدراك العلاقات التي تربط بين المجتمعات الإنسانية بالطريقة السائدة اليوم هي تجلٍ من تجلياتها»[٣٦].

إذاً السؤال والبحث الآن لا ينصب على كيفية مقاومة العولمة والوقوف بوجهها، أو قبولها من دون تردد، وبكل إفرازاتها، وإنما السؤال يجب وبالضرورة أن يتجه إلى كيفية فهم ظاهرة العولمة، وتحليل معطياتها، وإلى كيفية التعامل معها، وكيفية استخدام إمكانات العولمة، وخاصة التقنية، في دعم الوجود العربي، ودخوله القرن الحادي والعشرين.

---

(٣٦) سامر عكاش، «لعبة الوجود ومواقع الأشياء: تعقيبات على ملف العرب والعولمة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)، ص ١٤٤.

(١٠)
العولمة والهوية الثقافية
والمجتمع التكنولوجي الحديث(*)

جلال أمين(**)

مقدمة: العميان والفيل

نحن إزاء العولمة كالعميان إزاء الفيل، في تلك القصة الشهيرة التي يلمس فيها كل من العميان جانباً من الفيل، فيصفه على أنه الفيل بأكمله، دون أن يعرف أن للفيل جوانب أخرى كثيرة. كل منا في وصفه للعولمة على صواب تماماً، لولا أن معظمنا لا يريد أن يعترف بأن بقية العميان هم على صواب أيضاً.

وكلنا مستعد للإقرار بأن للعولمة تأثيراً في الهوية الثقافية، ولكن من الطبيعي أن كلاً منا لا يرى إلا هذا الأثر الذي يصدر عن ذلك الجانب من العولمة الذي يلمسه بيده، ومن ثم كان من الطبيعي أن يختلف المحللون لظاهرة العولمة حول تحديد ذلك الأثر في الهوية الثقافية: ما هو بالضبط؟ هل هو مهم أم غير مهم؟ مرغوب فيه أم غير مرغوب فيه؟ من السهل تجنبه أم من الصعب ذلك؟

هناك مثلاً من لا يرى في العولمة إلا اتجاهاً متزايداً نحو تقسيم العمل

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٤ (آب/أغسطس ١٩٩٨)، ص ٥٨ ـ ٦٩.

(**) أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

وانتشار التقانة (التكنولوجيا) الحديثة من مراكزها في العالم المتقدم اقتصادياً، إلى أقصى أطراف الأرض، ومن ثم زيادة الإنتاج أضعافاً مضاعفة، وهو في سبيل ذلك مستعد لأن يغفر للعولمة أي تأثير سلبي في الهوية الثقافية يمكن أن ينتج عنها، بل هو مستعد للقول بأن هذا الأثر السلبي في الهوية تافه أو بسيط، بل قد يذهب إلى حد القول بأن الهوية الثقافية سوف تفيد من العولمة بدلاً من أن تضار منها.

هناك أيضاً المفتونون بالحضارة الغربية بوجه عام، ليس فقط بكفاءتها المنقطعة النظير في الإنتاج المادي، بل في نقل المعلومات وتخزينها وتوفيرها لمن يريد الانتفاع بها، وبما حققه الغرب في مضمار التنظيم السياسي والاجتماعي والإنتاج الثقافي، أولئك المفتونون بالديمقراطية الغربية، وبالعلاقات الاجتماعية الغربية، وبغزارة ونوع الإنتاج الثقافي في الغرب، ويتمنون لشعوبهم سرعة اللحاق بكل هذه الإنجازات ويجدون في العولمة السبيل إلى ذلك. ومن هؤلاء من لا تثير لديهم مسألة الهوية الثقافية إلا السخرية والاستهزاء: إذ ما هي تلك الهوية التي تبدو قلقاً عليها كل هذا القلق؟ هل تعني هذه الهوية شيئاً آخر غير التخلف والجهل والفقر والعقم، والقعود التام عن الحركة، والاستسلام للخزعبلات والتقاليد التي لم يعد لها دور في العالم الحديث؟

هناك أيضاً الكارهون للعولمة، ولكن هناك مائة سبب محتملاً لهذه الكراهية. هناك من يكرهونها لأنها تتضمن مزيداً من الاستغلال الاقتصادي: ألا ترى مثلاً ما تفعله الاستثمارات الأجنبية الخاصة عندما تترك العامل في البلاد الرأسمالية نهباً للبطالة، وتذهب لاستغلال العمل الرخيص في البلاد الأقل نمواً؟ أولا ترى أيضاً شركات الأدوية العملاقة تضغط من أجل أن تفتح لها كل بلاد العالم أبوابها لتحقق مزيداً من الربح على حساب مستهلكي هذه الأدوية ومنتجيها داخل هذه البلاد الأقل نمواً؟ نعم، الهوية الثقافية لا بد من أن تعاني جراء ذلك، ولكن المعاناة هنا ليست إلا نتيجة الاستغلال الرأسمالي، إذ تحمل كل هذه الاستثمارات الأجنبية وهذه السلع المستوردة في طياتها ثقافة مغايرة تسحق ثقافات الأمم المستوردة لها، لا لغرض إلا لتحقيق مزيد من الأرباح. وحماية الهوية الثقافية واجبة، في نظر هؤلاء، كوسيلة للتصدي لهذا الاستغلال، إذ إن إثارة الحمية الوطنية والحماس للثقافة الوطنية قد يعطلان هذا الاتجاه لدى الرأسمالية العالمية للانتشار.

وهناك من يكره العولمة، لا لسبب اقتصادي، بل لسبب ديني. فالعولمة آتية

من مراكز دينها غير ديننا، بل هي قد تنكرت للأديان كلها، وآمنت بالعلمانية التي لا تختلف كثيراً، في نظر هؤلاء، عن الكفر. ومن ثم ففتح الأبواب أمام العولمة هو فتح الأبواب أمام الكفر، والغزو هنا في الأساس ليس غزواً اقتصادياً، بل غزو من جانب فلسفة للحياة معادية للدين. والهوية الثقافية المهددة هنا هي في الأساس دين الأمة وعقيدتها، وحماية الهوية معناه في الأساس الدفاع عن الدين.

هناك، من ناحية أخرى، من يرى أن العولمة ليست غزواً اقتصادياً أو غزواً علمانياً، بل غزو «قومي»، بمعنى تهديد هوية أمة لهوية أمة أخرى. صحيح أن هذا الغزو يتضمن استغلالاً اقتصادياً، وصحيح أنه يهدد دين الأمة التي يجري غزوها، ولكن هذا وذاك ليسا إلا جزأين من ظاهرة أوسع، وهما مرفوضان لسبب أكبر وأشمل. فالاستقلال الاقتصادي ليس مطلوباً فقط لمنع الاستغلال، بل مطلوب لتحقيق نهضة شاملة للأمة، وتحقيقاً لاستقلال إرادتها. وتهديد الدين والعقيدة جزء من تهديد نمط الحياة بأسره، ولقيم الأمة بصفة عامة، التي يعتبر الدين جزءاً منها ولكنه لا يستوعبها كلها، وذلك لصالح نمط الحياة في تلك المراكز التي تولد هذا الاتجاه نحو العولمة. في نظر هؤلاء، تعتبر حماية الهوية الثقافية هي الهدف الأصلي، وليست مجرد وسيلة للتصدي للاستغلال الاقتصادي، كما أنه هدف أشمل من هدف حماية الدين من العلمانية.

إن كلاً من هذه المواقف المؤيدة للعولمة أو المضادة لها يحمل في رأيي جزءاً من الحقيقة، وهو جزء لا يمكن الاستهانة به. نعم، العولمة تؤدي إلى تعظيم الإنتاج، على الأقل من وجهة نظر العالم ككل. والعولمة تمثل تقدماً لا يمكن إنكاره في بعض القدرات المهمة للإنسان في المعرفة وفي السيطرة على الطبيعة، وفي بعض أنواع التنظيم السياسي والاجتماعي، وفي بعض أنواع الإنتاج العلمي والفني.

والعولمة تتضمن، بلا شك، اتجاهاً نحو مزيد من الاستغلال الاقتصادي من جانب الشركات العملاقة للمستضعفين في الأرض، وتتضمن قهراً لمعتقدات بعض الأمم ومقدساتها لصالح نظرة تتخذ على الأقل موقف اللامبالاة من العقائد الدينية. والعولمة، بلا شك، تهدد أنماط الحياة الخاصة بالأمم التي كانت أكثر انعزالاً عن العالم، لصالح نمط معين للحياة هو السائد في الدول الأكثر سطوة.

ولكن هذه المواقف المرحبة بالعولمة والمضادة لها قد لا تستوعب كل المواقف الممكنة من العولمة، ومن ثم فقد لا تستوعب كل المواقف الممكنة من قضية حماية الهوية الثقافية. إن هناك موقفاً يزيد مَيْلي إليه كلما أمعنتُ التفكير في ظاهرة العولمة، والهوية الثقافية، وقد يمثل جانباً يستحق الاهتمام، وقد لا يقل أهمية عن مختلف الجوانب التي ذكرتها، سواء من حيث مساعدتنا على فهم حقيقة العولمة، أو على اتخاذ الموقف الصحيح منها. كما أنه يؤدي إلى نظرة إلى الخطر الذي يهدد الهوية الثقافية، قد تختلف اختلافاً مهماً عن النظرات الأخرى.

هذا الموقف من ظاهرة العولمة يدور حول النظر إليها كما لو كانت مرادفة لانتشار ما يسمى أحياناً بـ «المجتمع التكنولوجي الحديث». إن هذه الظاهرة، ظاهرة انتشار «المجتمع التكنولوجي الحديث»، ليست هي بالضبط انتشاراً للاستغلال الرأسمالي، وليست مجرد انتصار للعلمانية على العقائد الدينية، وليست بالضبط قهراً من جانب هوية أمة لهويات أمم أخرى، بل هي ظاهرة قد تكون أخطر بكثير من هذا كله. ومن ثم فإن الموقف الذي تستوجبه قد يكون أصعب بكثير مما نظن. وسوف أحاول في هذه الورقة شرح هذه النظرة إلى العولمة التي قد لا تزيد في الحقيقة على محاولة إضافية من شخص آخر ضعيف البصر، إلى محاولات أخرى من جانب أشخاص آخرين ضعاف البصر أيضاً، للإحاطة بحقيقة الفيل.

أولاً: العولمة قديمة، وكذلك الغزو الثقافي

الاتجاه نحو العولمة قديم جداً، ولا بد من أن الإنسان قد شعر بأن العالم قد أصبح «قرية واحدة كبيرة»، أو بشيء شبيه بهذا مرات عدة من قبل. لا بد من أن الإنسان الأوروبي قد شعر بشيء من هذا عندما وطئت قدماه القارة الأمريكية لأول مرة، منذ خمسة قرون، وعندما أبحرت أول سفينة بخارية منذ أقل قليلاً من قرنين، وعندما نظر رجل الفضاء لأول مرة إلى كوكب الأرض منذ نحو أربعين عاماً. كل ذلك قبل أن يخرج إلينا الإنسان المعاصر مزهواً أو مندهشاً من بزوغ ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات التي يفوق حجم مبيعات كل منها، حجم الناتج القومي لعدة دول مجتمعة.

لا بد من أن ماركس وانغلز كانا يتكلمان عن هذه الظاهرة نفسها، ظاهرة العولمة، منذ ١٥٠ عاماً، عندما كتبا في **البيان الشيوعي** أن السلع التي

تخرج من مصانع الرأسمالية ستأخذ في الانتشار شرقاً وغرباً، ولن يفلح في صدها أي سور ولو كان بمناعة سور الصين العظيم.

إذن فكثرة الكلام عن العولمة في السنوات العشر الأخيرة لا بد من أن يكون سببها ليس نشأة الظاهرة بل نموها بمعدّل متسارع (فضلاً عن وجود مصلحة، لبعض الناس، في الإلحاح على إسماعنا بأن شيئاً جديداً وطيباً للغاية ـ اسمه العولمة، آخذ في اكتساح الكون).

ومن أي زاوية نظرنا إلى العولمة، سواء من زاوية معدل انتقال الأشخاص أو معدل انتقال السلع أو رؤوس الأموال أو المعلومات أو الأفكار، نجد وراء هذا كله تطوراً في التكنولوجيا (أو «تقدّماً» فيها كما هو شائع على الرغم من أن اعتبار ما حدث من تطور تكنولوجي «تقدماً» في جميع الأحوال هو محل نظر وقابل للجدل). فالعولمة بنت التطور (أو التقدم) التكنولوجي، سواء تمثل هذا التطور في اختراع العجلة أو البوصلة أو المطبعة أو الآلة البخارية أو التلغراف أو الطائرة أو التليفزيون أو الكومبيوتر... إلخ. والاعتقاد الشائع بأن العولمة ظاهرة حتمية لا يمكن صدّها أو الوقوف في وجهها، سببه الاعتقاد بأن التطور (أو التقدم) التكنولوجي هو كذلك ظاهرة حتمية.

ولكن العولمة أيضاً تحمل دائماً في طياتها نوعاً أو آخر من «الغزو الثقافي»، أي من قهر الثقافة الأقوى لثقافة أخرى أضعف منها. فالذي فعله المهاجرون الأوائل إلى القارة الأمريكية بالهنود الحمر كان نوعاً من «الغزو الثقافي»، وإن كان بالغ القسوة. وقل مثل ذلك عما فعله المهاجرون الأوروبيون إلى استراليا لسكانها الأصليين، وسائر صور الاستعمار الأخرى، التي هي أيضاً صور للعولمة وللغزو الثقافي في الوقت نفسه.

كل هذه الصور للغزو الثقافي كان من الممكن دائماً أن ننظر إليها نظرات متعددة، كتلك التي وصفتها في مطلع هذه الورقة، والتي تنتشر بيننا اليوم. فقد كان من الممكن دائماً أن نصف ظاهرة الغزو الثقافي بأنها اعتداء رأسمالي على الهوية الثقافية للأمة المعتدى عليها من أجل استغلالها اقتصادياً، كما يمكن أن نصفها بأنها غزو دين لدين، أو إحلال ثقافة أمة محل ثقافة أخرى. كما أن من الممكن أن يوجد (وقد وجد بالفعل) المدافعون عن هذا الغزو الثقافي باسم تعظيم الإنتاج ونشر الحضارة. بحجة نشر الحضارة جاء نابليون إلى مصر، وبالحجة نفسها قهر الاستعماريون الأوائل مختلف الأمم

«الأقل تقدماً». وبحجة زيادة الإنتاج غزت الولايات المتحدة أمة بعد أخرى متخفية وراء المعونات الاقتصادية. واستخدمت حجة زيادة الإنتاج أيضاً وتعمير الأرض من جانب الصهاينة لتبرير استيلائهم على فلسطين، وبالحجة نفسها انتشر موظفو البنك الدولي وصندوق النقد في مختلف أنحاء الأرض. وقد قامت حركات المقاومة ضد كل ذلك باسم الدين مرة، وباسم القومية مرة أخرى، وباسم الاشتراكية ومقاومة الاستغلال الرأسمالي مرة ثالثة... إلخ.

العولمة قديمة إذن، وكذلك الغزو الثقافي، وكذلك مقاومة هذا الغزو الثقافي. وكل الشعارات التي ترفع لتبرير العولمة أو لمقاومتها، قديمة أيضاً. إن من المفيد بالطبع لفت النظر إلى التسارع الهائل الذي حدث في معدل العولمة في العقود الأخيرة، ولكن من المفيد أيضاً (من حين لآخر) لفت النظر إلى أنه مجرد تسارع حديث لظاهرة قديمة ومستمرة.

ولكن من الضروري أيضاً التأكيد على العامل الأساسي المسؤول عن نشأة هذه الظاهرة، ظاهرة العولمة، واستمرارها وتسارعها، وهو التقدم أو التطور التكنولوجي. ذلك أنه من بين كل العوامل الدافعة أو المساعدة أو المصاحبة للعولمة، يكاد التطور التكنولوجي يكون أكثر هذه العوامل استقلالاً، بحيث لا يكاد المرء يحتاج إلى البحث عن العوامل المسببّة له، أو بالأحرى انه أكثر العوامل المتصلة بالعولمة اكتفاء بنفسه، إذ انه لا يعتمد في وجوده إلا على ذلك الميل الطبيعي لدى الإنسان لتخفيف ما يبذله من جهد وما يتحمله من مشقة في سبيل البقاء على قيد الحياة، أو من أجل الإنتاج والاستهلاك.

الإنسان يطوّر التكنولوجيا باستمرار، وكأنه مدفوع «بيد خفية» إلى ذلك، من أجل أن يشبع حاجاته بأقل جهد ممكن، وهو في خلال تطويره للتكنولوجيا يندفع، دون أن يكون هذا بالضرورة جزءاً من مخطط واعٍ ومدبّر، نحو المزيد ثم المزيد من العولمة.

بهذا نفهم لماذا تقترن العولمة دائماً بدرجة أو بأخرى من القهر الثقافي، ذلك أن هذا التقدم التكنولوجي، الذي يدفع الإنسان دفعاً إلى مزيد من العولمة، ينطوي بطبيعته على تهديد للهوية الثقافية. إن هذا التقدم التكنولوجي الذي يظنه الكثيرون شيئاً محايداً تماماً إزاء الهوية الثقافية، يحمل دائماً خطراً يهدد هذه الهوية، وهذا هو ما أريد أن أنفق بعض الوقت لإقناعكم به.

ثانياً: التقدم التكنولوجي كأداة للقهر

الهوية معناها في الأساس التفرّد. والهوية الثقافية هي التفرد الثقافي، بكل ما يتضمنه معنى الثقافة من عادات وأنماط سلوك وميل وقيم ونظرة إلى الكون والحياة.

والتكنولوجيا في الأساس مجرد طريقة الإنسان في إشباع حاجاته: طريقة إنتاج أو طريقة استهلاك، ومن ثم فهي طريقة الإنسان في ممارسة عاداته ومختلف أنواع سلوكه وطريقته في التعبير عن ميوله وقيمه وعن نظرته إلى الكون والحياة.

ومن البديهي أن أي «تقدم» في التكنولوجيا لا بد من أن ينطوي على زيادة قدرة الإنسان على تحقيق تفرده والتعبير عن نفسه، فلماذا نفترض أن من الممكن أن ينشأ تضاد أو تعارض بين التكنولوجيا والهوية؟ أليست التكنولوجيا هي وسيلة تحقيق الهوية وطريقة التعبير عنها؟ أليست اللغة مثلاً تكنولوجيا التعبير؟ وهل خدمة اللغة وتطويرها (أي تطوير هذا النوع من تكنولوجيا الاتصال بين الناس) يمكن أن تكون إلا خادمة للهوية؟ وقل مثل هذا عن المطبعة، التي تنشر ثقافة الأمة وتدعمها، وأدوات الكتابة والتسجيل والتخزين التي تحفظ تراث الأمة من الضياع.. إلخ. من أين إذن يأتي هذا التضاد المزعوم بين التقدم التكنولوجي والهوية؟

هناك في رأيي فرص كامنة لهذا التضاد منذ قام الإنسان بصنع أولى أدواته وأكثرها بدائية، أي منذ أولى مراحل التطور التكنولوجي. فمنذ أن صنع الإنسان أولى أدواته الحجرية لتسهيل عملية الصيد، ضماناً لبقائه وتحقيقاً أكبر لذاته، كان هناك دائماً خطر في أن تستبد به هذه الأدوات نفسها وتتحول إلى أداة لقهره بدلاً من أن تكون أداة لتحريره. إن القول الشهير بأن «الأداة هي نفسها الرسالة» (The Medium is the Message)، ينطبق في الحقيقة على أكثر صور التكنولوجيا بدائية كما ينطبق على أكثرها تطوراً. وهو قول لا يعني فقط أن طبيعة التكنولوجيا المستخدمة تؤثر تأثيراً حاسماً في طبيعة العمل الذي تستخدم لتحقيقه، بل هو يعني أيضاً، على الأقل بالنسبة إليّ، أن التكنولوجيا يمكن أن تتحول بكل سهولة من أداة لخدمة الإنسان إلى أداة لقهره.

إن هناك عدة تفسيرات ممكنة لانطواء أي تقدم تكنولوجي على إمكانية القهر. هناك مثلاً ما أشار إليه لويس ممفورد (Lewis Mumford) من أن

الإنسان معرض دائماً لأن يعتبر شيئاً ما مرغوباً فيه لمجرد أنه قد أصبح ممكناً، كأن يعتبر الانتقال من مكان لآخر بسرعة الصوت شيئاً مرغوباً فيه لمجرد أن اختراعاً حديثاً قد جعل هذا ممكناً. وليس هناك أي قانون يضمن للإنسان أن يقتصر في تطويره للتكنولوجيا على تلك الدائرة التي تتفق مع طبيعته فلا يتجاوزها. ليس هناك ما يضمن للإنسان أن يتجنب ابتداع وسائل للانتاج أو الاستهلاك تتجاوز قدرته البيولوجية أو النفسية على التحمل، فإذا به يذهب في تطوير التكنولوجيا إلى حدود قد تتعارض تعارضاً جسيماً مع الهدف الذي كان يبتغيه ابتداءً، وهو تخفيف أعباء الحياة وزيادة قدرته على الاستمتاع بها، بل المحافظة على بقائه. ليس هناك مثلاً ما يحمي الإنسان، وهو في سبيل السعي إلى إطالة وقت فراغه، من أن يبتدع من طرق الإنتاج أو الاستهلاك ما يقصّر وقت الفراغ بدلاً من أن يطيله، وليس هناك ما يحميه، وهو في سبيل السعي إلى تحقيق مزيد من الاطمئنان إلى مستقبله، إلى اختراع ما يجعله أكثر قلقاً وأقل اطمئناناً.

وقد يكون التفسير هو حاجة الإنسان الدفينة إلى إثبات تفوقه على غيره، فإذا به يحاول أن يستأثر دون غيره بالأدوات المتاحة (سواء أكانت سلاحاً أم أداة إنتاج أم أداة من أدوات الاستهلاك) لمجرد الاستمتاع بتفوقه على غيره عن طريق قهره له.

وقد يكون تفسير هذه القدرة الكامنة في التكنولوجيا، وبخاصة في التكنولوجيا الحديثة، على أن تصبح أداة قهر، هو ما تنطوي عليه من زيادة درجة النمطية (Standardization) في عملية الإنتاج (ومن ثم في عملية الاستهلاك كذلك)، إذ ان النمطية بطبيعتها نقيض التفرد. فتسهيل عملية الإنتاج ينطوي على زيادة درجة تقسيم العمل أو التخصص، وميكنة الإنتاج. وتقسيم العمل والميكنة ينطويان بالضرورة على زيادة درجة التكرار والتماثل فيما يجري إنتاجه واستهلاكه، فإذا بالإنتاج المتفرد يحل محلّه «الإنتاج الكبير أو الواسع»، أي الإنتاج النمطي، وإذا بالاستهلاك المتميّز يتحول إلى استهلاك جماهيري، تدفع الهوية من أجله ثمناً باهظاً.

أياً كان السبب، فإن من المؤكد أن التكنولوجيا الحديثة، أي ما طوّره الإنسان من وسائل للإنتاج والاستهلاك خلال القرنين الماضيين وعلى الأخص خلال نصف القرن الأخير، كانت تحمل خطر إخضاع الإنسان للقهر، وتهديداً لهويته وآدميته أكبر مما تعرض له الإنسان طوال تاريخه الطويل. إن إغراء

الممكن تكنولوجياً، والظن بأنه لمجرد أنه قد أصبح ممكناً، هو أيضاً مرغوب فيه، أكبر الآن، في ما يبدو من أي إغراء من النوع نفسه تعرض له الإنسان من قبل. كما أن خطر هذا الظن أكبر بكثير منه في أي وقت مضى، ذلك أن تطوير الإنسان لتكنولوجيا تتجاوز استعداداته وقدراته الطبيعية على التحمل، وتهدد توازنه المادي والنفسي، تزداد احتمالاته كلما زاد التطور التكنولوجي.

كذلك فإن الشهوة إلى السيطرة وقهر الآخرين تبدو وكأنها تزداد قوة وسطوة كلما زاد حجم هذه السيطرة وهذا القهر، كما يبدو مثلاً من شهوة الشهرة في ظل وسائل الإعلام الحديثة، وشهوة جمع المال مع تضاعف حجم الثروة التي أصبح من الممكن تحقيقها، وشهوة إخضاع الآخرين بالقوة المادية، كلما زادت فعالية الأسلحة المنتجة.

أما النمطية في المجتمع التكنولوجي الحديث فحدّث عنها ولا حرج، ليس فقط بسبب زيادة القدرة الإنتاجية للسلعة نفسها بالمواصفات نفسها، أضعافاً مضاعفة، ولكن أيضاً بسبب زيادة فعالية وسائل الإعلام ونقل المعلومات والأفكار. وقد أدت هذه النمطية إلى ما نعرفه من تطور رهيب في فن الإعلان والتسويق وتطويع المستهلكين، وهو ما جعل من مبدأ «سيادة المستهلك» الشائع لدى الاقتصاديين، خرافة لا علاقة بينها وبين الواقع.

عندما أنتج شارلي شابلن فيلمه الشهير «العصور الحديثة» (Modern Times) في عام ١٩٣٦، كانت فكرته الأساسية ما يفعله المجتمع الحديث بآدمية الإنسان وتفرده أو هويته. وكان الرمز الذي استخدمه شارلي شابلن للتكنولوجيا الحديثة هو خط التجميع (Assembly Line) وهو شيء يجري داخل المصنع نفسه، ولم يتطرق لما يحدث للمستهلكين خارجه. بعد ذلك بنحو ثلاثين عاماً (سنة ١٩٦٨ وما بعدها) قامت ثورة الشباب في أوروبا والولايات المتحدة احتجاجاً على ما أسفر عنه مجتمع الوفرة في العقدين التاليين على الحرب، من اعتداء على آدمية الإنسان وتفرده وهويته، وكان الرمز الذي وُجّه إليه الاحتجاج هذه المرة، لا ما يجري للعمال داخل المصنع، بل ما يحدث للمستهلكين خارج المصانع من تنميط ينذر بتحول كل منهم إلى «إنسان ذي بعد واحد» (One-dimensional Man) كما سمّاه هربرت ماركوز (Herbert Marcus). بعد مرور ثلاثين عاماً أخرى ظهر أن الخطر قد فاق كل هذا، وتجاوزه حتى بلغ مركز المخ والتفكير نتيجة لما يسمى بثورة المعلومات، إذ لم

يقتصر الخطر على تهديد تفرّد الإنسان كعامل منتج، بدعوى ضرورة ذلك لزيادة الإنتاج، ولا على تهديد تفرد الإنسان كمستهلك، بدعوى ضرورة ذلك لتحقيق مجتمع الرخاء، بل أصبح يشكل تهديداً لتفرد الإنسان ككائن عاقل يمارس ملكة التفكير، بدعوى ضرورة ذلك لنشر أكبر قدر من المعلومات.

كان من أحدث الأمثلة الصارخة على هذا التهديد الأخير، هو ما التفتت إليه أنظارنا بشدة بمناسبة مصرع الأميرة ديانا، عندما رأينا عدة مليارات من الناس، في كافة أنحاء الكرة الأرضية، على استعداد للاستسلام التام للبث التليفزيوني والإعلامي حول هذا الحادث. وكان هؤلاء جميعاً قد استسلموا تدريجياً، قبل وقوع الحادث، لما تقرره عليهم وسائل الإعلام، وتفرض عليهم متابعته و «الاستمتاع به» من أخبار وصور الأميرة التعسة التي حوّلها المجتمع التكنولوجي الحديث إلى مضغة في الأفواه، وقتل روحها في الوقت نفسه الذي كان يمارس فيه قتل أرواح المتلهفين على متابعة أخبارها.

وقبل مصرع الأميرة ديانا بسنوات قليلة شغلت شعوب العالم، وعلى الأخص الشعب الأمريكي، بفضل وسائل التكنولوجيا الحديثة، بحادث قتل زوجة شخص اسمه سيمبسون (E. J. Simpson) وعشيقها، فأجبر العالم على الاهتمام بالسؤال التافه الآتي: هل سيمبسون هذا ـ وهو رجل لا يستحق قدراً كبيراً من الاهتمام على أي حال ـ هو القاتل الحقيقي لزوجته وعشيقها؟ وهما شخصان لا يستحقان بدورهما قدراً كبيراً من الاهتمام. وظل الجمهور الأمريكي، وجزء لا يستهان به من جماهير بلاد أخرى مشغولين بهذا الأمر كل يوم لعدة شهور. وبعد مصرع الأميرة ديانا بشهور قليلة انشغل العالم كله، بفضل وسائل التكنولوجيا الحديثة، بتفاصيل المغامرات الجنسية الخاصة برئيس الجمهورية الأمريكية وبميوله وعاداته الخاصة به في هذا الصدد.

ثالثاً: هوية الإنسان وثقافة الأمة

إن ما تفعله التكنولوجيا الحديثة بهوية الإنسان داخل الدولة الواحدة، تفعل مثله بثقافات مختلف الأمم في العالم ككل. فكما خلبت التكنولوجيا الحديثة لبّ المستهلك الفرد حتى استسلم لها، خلبت لبّ الأمم فضحّت الواحدة بعد الأخرى بجزء بعد آخر من استقلالها الثقافي. وكما استخدمت التكنولوجيا الحديثة من جانب طبقة لقهر الطبقات الأخرى داخل الأمة الواحدة، استخدمت من جانب الأمم «المتقدمة تكنولوجياً» لقهر سائر الأمم.

وكما انتشرت النمطية في الإنتاج والاستهلاك داخل الدولة الواحدة، انتشرت في سائر أمم العالم حتى أصبح من الصعب على المرء أن يعرف ما إذا كان يسير في شوارع روما أم مدريد، تسير به السيارة الخاصة في وسط القاهرة أو وسط نيودلهي أو جاكارتا أو مدينة المكسيك، يأكل طعامه في ماكدولاند لندن أم ماكدولاند لوس أنجلوس أم ماكدولاند بانكوك، ولا أصبح أمام مشاهد التليفزيون المصري أو الهندي أو الكيني أو البرازيلي مفرّ، مثلما لم يعد هناك مفر أمام المشاهد الإنكليزي أو الأمريكي، من أن يشاهد مسلسل «دالاس» التليفزيوني، ولا أصبح بقدرته أن يمتنع عن رؤية فيلم «تايتانيك»، أو عن متابعة نشرات أخبار الـ «C.N.N.».

هذا الأثر من آثار التقدم التكنولوجي في طمس الهوية الثقافية للأمم لا يختلف في طبيعته عن أثره في الاعتداء على هوية الإنسان الفرد داخل الأمة الواحدة، فالأثر بشع في الحالتين والخسارة فادحة، وإن كانت تستخدم في وصفه أسماء برّاقة. فما يرتكب ضد هوية الفرد داخل الأمة الواحدة، يحدث تحت شعار «زيادة الرفاهة الاقتصادية»، وكأن الرفاهية الإنسانية يمكن تجزئتها إلى جزء اقتصادي وجزء غير اقتصادي. وما يرتكب ضد الهوية الثقافية للأمم يحدث تحت شعار «التنمية الاقتصادية»، وكأن نهضة الأمم لا تقاس إلا بمتوسط دخل الفرد من السلع والخدمات.

ومن الغريب أن القلق المتزايد، داخل المجتمعات المتقدمة اقتصادياً، من التهديد الذي تتعرض له بعض أنواع الحيوانات والطيور التي يهددها التقدم التكنولوجي بالانقراض، لا يقابله قلق لما يحدث لثقافات الأمم المختلفة من وراء هذا التقدم التكنولوجي نفسه، مع أن هذه الثقافات مهدّدة هي أيضاً بالانقراض، والخسارة في هذه الحالة لا تقل فداحة.

رابعاً: ليست دعوة إلى الرجعية بل إلى التحرر الحقيقي

هذا الجزء مما يحدث للهوية الثقافية للأمة لا ينطوي بالضرورة على موقف رجعي متخلف كما يظن البعض، ولا يتضمن بالضرورة دعوة إلى رفض لكل تقدم تكنولوجي والعودة إلى ماض ذهبي أو التمسك بحاضر بغيض. لا أحد ينكر أن للتطور التكنولوجي دائماً دوراً تحريرياً، ولكن ليس من الحكمة أن نغفل عن جانبه القهري، وبخاصة في ما ينطوي عليه المجتمع التكنولوجي الحديث.

وإذا كان المفتونون بالمجتمع التكنولوجي الحديث مولعين بوصف نقادهم بالرجعية والتخلف والحنين إلى كل ما هو قديم، فإن من الممكن أن نتهمهم هم بالانتهازية وتبرير أي شيء يحدث تحت شعار «مجاراة متطلبات العصر». ولكن المرء ليس مضطراً لحسن الحظ لأن يقع في هذا الخطأ أو ذاك.

خذ مثلاً السؤال عما يجب أن تصنعه سياسة اقتصادية واجتماعية رشيدة بمنطقة لم تستغل الاستغلال الأمثل بعد، مثل سيناء أو توشكي. إننا لحسن الحظ لسنا مضطرين إلى اختيار حل واحد من اثنين لا ثالث لهما: إما أن نترك سيناء أو توشكي كما ورثناها من أجدادنا منذ آلاف السنين (وهذا هو الموقف الرجعي أو المتخلف حقاً) أو أن نتركها نهباً للشركات المتعددة الجنسيات لتبني فيها فنادق الخمس نجوم، أو لكي تبني فيها مطارات تملكها شركات عملاقة تنتج فيها محصولات تصديرية لا تخلق فرصة عمل لأحد (وهذا هو موقف الداعين إلى مجاراة روح العصر أو مقتضيات العولمة).

وفي حل مشكلة الإسكان لسنا لحسن الحظ مضطرين إلى اختيار حل واحد من اثنين: إما أن نترك الناس يسكنون المقابر أو في مساكن كالمقابر، أو أن نطردهم من مساكنهم لنبني مكانها عمارات شاهقة لا تقدر على دفع إيجاراتها إلا وكالات الشركات الدولية.

بعبارة أخرى، إن من حق المرء أن ينتقد المجتمع التكنولوجي الحديث دون أن يكون شخصاً حالماً لا يقدم بديلاً له إلا القعود ساكناً ولا يفعل شيئاً إلا التحسر على الماضي، بل إن من حسن حظ أمتنا أنها في كل ميدان من ميادين الإبداع الفكري والفني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، قدمت أمثلة ناصعة على وجود هذا البديل وقدمت أدلة عملية على إمكانية إحراز النهضة دون التضحية بهوية الأمة.

ويكفي أن أذكر مثالين لذلك: حسن فتحي في فن العمارة، ونجيب محفوظ في الأدب، وقد أنتج كل منهما أفضل أعماله قبل أن تجري عولمتها، بل وكان ثانيهما من أقل مفكرينا عولمة قبل أن يحصل على جائزة نوبل، ولم تطأ قدماه مطار القاهرة إلا مرة أو مرتين في حياته، وكان يفضل ألا يفعل. ولكن من الممكن أن أضرب أمثلة أخرى من كل ميدان من ميادين الإبداع، من الموسيقى والشعر، إلى الفنون التشكيلية والسينما، إلى الفكر السياسي والاجتماعي.. إلخ، ففي كل هذه الميادين لدينا من لم يعجز عن تقديم

البديل الذي أتكلم عنه: الرغبة الصادقة في النهضة مع احترام هوية الأمة في الوقت نفسه. ولكن معظم هؤلاء للأسف عوملوا معاملة فظة من جانب الدولة أو جرى تجاهلهم على الأقل لأنهم لم يجاروا العولمة بالدرجة الكافية أو بالانتهازية المطلوبة. وحتى المثلان اللذان ضربتهما: حسن فتحي ونجيب محفوظ، لم يحظيا منا للأسف بما كانا دائماً جديرين به من احتفاء حتى أصابتهما العولمة. ولكن كلاً منهما وسائر الأمثلة الأخرى التي تجمع بين النبوغ واحترام الهوية تقدم دليلاً ناصعاً على أن النهضة ليست مرادفة للرضوخ للعولمة، وليست مرادفة للرضوخ لقواعد السير والسلوك التي يفرضها المجتمع التكنولوجي الحديث.

خامساً: مناقشة لوجهات النظر الأخرى

إن ما ذكرته عن دور التكنولوجيا في القهر، هو كلام قديم بالطبع، يعود على الأقل إلى البدايات الأولى للثورة الصناعية في أوروبا، ولكن كان لا بد من أن يقال من جديد ما دمنا نتكلم عن أثر العولمة في الهوية الثقافية. كذلك فإني لا أزعم أن وجهة نظري في التأكيد على دور التكنولوجيا في العولمة وعلى مسؤولية المجتمع التكنولوجي الحديث عن طمس الهوية، لا أزعم أنها جديرة بأن تحلّ محل وجهات النظر الأخرى في تحليل العولمة وأثرها في الهوية الثقافية. فكل وجهات النظر الأخرى التي أشرت إليها في بداية ورقتي تحمل، كما ذكرت، جزءاً مهماً من الحقيقة. ولكني مع ذلك أريد أن أزعم أن هذا التأكيد على مسؤولية التكنولوجيا الحديثة يوضح أشياء جديرة بالاهتمام، كما يوضّح نقاط ضعف مهمة في وجهات النظر الأخرى.

فهذا التأكيد ضروري أولاً لكي ينبّه الغافلين من المتحمسين حماساً منقطع النظير للتكنولوجيا الحديثة بسبب دورها في زيادة الإنتاج، إلى أن هذه التكنولوجيا الحديثة كثيراً ما تعطي الإنسان باليمين ما تسلبه منه باليسار. والمفروض أيضاً أن يخفف هذا النقد للتكنولوجيا الحديثة من حماس أولئك المفتونين أكثر من اللازم بالحضارة الغربية الحديثة، إذ المفروض أن يلفت نظرهم إلى نقاط ضعف أساسية في هذه الحضارة.

ولكن هذا التأكيد على دور التكنولوجيا الحديثة في القهر ضروري أيضاً لكي يلفت النظر إلى أن كثيرين من المعادين للعولمة قد يكونون قد شخّصوا المرض تشخيصاً غير صحيح تماماً، ومن ثم وجّهوا سهام غضبهم إلى جوانب

من العولمة ليست هي أكثرها استحقاقاً لهذا الغضب، ولا هي أكثرها مسؤولية عن طمس الهوية الثقافية.

المتدينون على حق تماماً في القلق مما يهدد دينهم وعقيدتهم من جراء العولمة، ولكن كثيرين منهم يخطئون في رأيي عندما يصوّرون الأمر على أنه عدوان من دين على دين. إن ما يحدث للمسلمين اليوم من جرّاء العولمة له شبه بلا شك بما كان يواجه المسلمين أيام الحروب الصليبية، ولكن التأكيد على هذا الشبه يعطي انطباعاً غير صحيح، إذ قد يصوّر الأمر على أننا بصدد معركة بين أمم مسيحية وأمم مسلمة، أو بين دين وآخر، والحقيقة أن الأديان كلها تتعرض للخطر نفسه، وللاعتداء نفسه، ولو بدرجات متفاوتة، من جراء ما أسميته بالمجتمع التكنولوجي الحديث. إن ما تفعله التكنولوجيا الحديثة مثلاً باحتفال المسلمين بشهر رمضان اليوم من تحويله من مناسبة دينية إلى مناسبة استهلاكية، فعلته هذه التكنولوجيا من قبل، وما زالت تفعله، أكثر فأكثر، باحتفال المسيحيين بأعياد الميلاد، وقل مثل هذا على ما ينطوي عليه المجتمع التكنولوجي الحديث من تهديد وقهر لأية عقيدة دينية.

إن الدين هو بالطبع مكون أساسي من مكونات هوية الأمة، والقلق عليه واجب وضروري من جانب أي شخص يعتز بهوية أمته ويرفض لها المهانة. ولكن من الخطأ في رأيي حصر الهوية الثقافية للأمة في دائرة الدين، أو حصرها في دائرة دين معين، بينما يعاني أصحاب الديانات الأخرى، المنتسبين للأمة نفسها، درجة مماثلة من القهر على يد هذا المجتمع التكنولوجي الحديث.

كذلك فإنه ليس صحيحاً تماماً، في رأيي، تصوير قضية الخطر الذي تتعرض له الهوية الثقافية بأنها قضية غزو ثقافة لثقافة، أي فرض أمة لثقافتها على أمة أخرى. إن في هذا جانباً من الحقيقة، ولكن هناك جانباً آخر لا بد من إبرازه. ليس هناك خطأ في القول بأن هويتنا الثقافية تتعرض لغزو من الثقافة الغربية أو الأمريكية، أو في القول بأن نمط حياتنا وسلوكنا وعاداتنا في المأكل والملبس والعلاقات الاجتماعية وطرق قضاء أوقات الفراغ... إلخ تتعرض كلها للغزو أو القهر من جانب نمط حياة أمة أو أمم أخرى، ولكن المرء يلاحظ أن هذا الغزو أو القهر له سمة خاصة في ظل المجتمع التكنولوجي الحديث، وأن غزو هذه الثقافة الأجنبية إذ يتم في عصر التكنولوجيا الحديث يختلف عن غيره من صور الغزو الثقافي التي عرفها تاريخ

الإنسان من قبل، وهو اختلاف يستحق التأمل ولا يجوز غضّ النظر عنه.

قرأت مرة لسمير أمين عبارة ترجمتها أن «الرأسمالية هي نفي للثقافة أصلاً» (Capitalism is the Negation of Culture)، وإني أستأذنه (وإن كنت أعرف أنه لن يأذن لي) في أن أستبدل بكلمة الرأسمالية هنا عبارة «المجتمع التكنولوجي الحديث». فالغزو الثقافي الذي يتم في ظل التكنولوجيا الحديثة يمكن أن يعتبر حقاً غزو ثقافة لثقافة، ولكن فيه أيضاً سمة «نفي الثقافة أصلاً»، ذلك أن الثقافة الغازية في هذه المرة تتسم بعدائها المستحكم للتفرد، أي بعدائها لأية هوية، وهذا هو ما أفهمه من عبارة «نفي الثقافة». وهذه الثقافة الغازية، وإن كانت بالطبع صادرة من أمة بعينها، ابتدعها خيال هذه الأمة ونوازعها وطموحاتها، فإنها أيضاً تعبّر عن عداء شديد لأي صورة من صور التفرد والتميز، بل تسحق هذا التفرد والتميز سحقاً.

سأضرب بعض الأمثلة على ما أعنيه. إن من الممكن بالطبع أن نعتبر غزو «البلوجينز» للعالم بأسره، غزو ثقافة لأخرى، ولكن من الممكن أيضاً اعتباره نفياً للثقافة أصلاً، إذ إنه يطيح، في ما يتعلق بالملبس، بكل ما يميز فرداً عن آخر، وأمة عن أخرى، بل بما يميز الذكر عن الأنثى، ما دام قد أصبح سروال الجميع.

مثل هذا ينطبق على طعام الهامبرغر والماكدولاند ومختلف المأكولات والمشروبات السريعة، التي لا تكاد تحتاج إلى طهي، ولا إلى أدوات لالتهامها، ولا تتطلب الجلوس أو تبادل الحديث أثناء تناولها، بل لا تكاد تحمل في ذاتها مذاقاً خاصاً، بل تحتاج إلى إضافات أشياء مختلفة إليها لتثير الرغبة فيها. إنها تشبع الجوع، وهذا هو كل ما في الأمر، وهي في هذا ذات كفاءة منقطعة النظير، إذ إنها تشبع الجوع بسرعة وبأقل جهد ممكن، بل دون أن تمنعك من القيام بعمل آخر أثناء تناولها. نعم إنها ثقافة أمريكية، ولكنها أيضاً ليست ثقافة أصلاً.

إن شيئاً كهذا موجود دائماً، ولو بدرجات متفاوتة، في كل ما يأتي به إلينا المجتمع التكنولوجي الحديث: طعام هو في الحقيقة لا طعام على الإطلاق، وملبس هو في الحقيقة لا ملبس، وأخبار هي في الحقيقة شبه أخبار. والفرق بين كل هذا والثقافة هو كالفرق بين الصورة الفوتوغرافية ولوحة الرسم. إن الكاميرا هي بالطبع نتاج ثقافة بعينها، وغزوها للعالم يمكن اعتباره من زاوية معينة غزواً من ثقافة لأخرى، ولكن الكاميرا هي

أيضاً نفي للثقافة بمعنى أنها تطمس أي تفرد يمكن أن تتسم به لوحة رسمها فنان وأودعها مشاعره ونوازعه وطموحاته.

وأخيراً آتي لمناقشة وجهة النظر التي استأذنت بصددها سمير أمين وتوقعت أن يرفض إعطائي الإذن بشأنها. هل الغزو الثقافي الذي يحدث في ظل العولمة هو مجرد غزو من جانب الرأسمالية لنظم اقتصادية وتنظيمات اجتماعية غير رأسمالية؟ هل الذي حدث لأوروبا الشرقية مؤخراً هو مجرد اكتساح من جانب الرأسمالية لتنظيم اجتماعي واقتصادي مغاير؟ هل غزو البلوجينز والماكدولاند والـ «C.N.N.» ومسلسل دالاس وأفلام الجنس والعنف والسيارة الخاصة... إلخ، هل هذا كله مجرد اكتساح لثقافات غير رأسمالية من جانب ثقافة رأسمالية؟

أعترف هنا أيضاً بأن هذا الرأي يلمس جانباً مهماً من الحقيقة، ولكني أميل أيضاً إلى الاعتقاد بأنه لا يضع يده على جوهر الظاهرة التي تثير قلقنا. إن من الممكن مثلاً أن نلفت نظر أصحاب هذا الرأي إلى أن أوروبا الشرقية، بتبنيها نظاماً اشتراكياً، أو نظاماً غير رأسمالي، قد سحقت التفرد والهويات الثقافية للأمم الخاضعة لها، بدرجة قد تكون أقل أو أكثر مما قامت به الدول الرأسمالية من سحق شعوبها وشعوب غيرها، وأن هذا السحق أو القهر الذي مارسته الدول الاشتراكية قد حدث على الرغم من الملكية العامة ومن نظام التخطيط المركزي وعلى الرغم من كل ما تبنته هذه الدول، سواء عن حسن نية أو سوء نية، من شعارات العدالة والإنسانية، وذلك لمجرد أنها تبنت مثل غيرها نوازع المجتمع التكنولوجي الحديث ومطامحه نفسها، وأن كل ما قد يكون قد بدر منها من احترام للتفرد والهوية الثقافية للأمم الخاضعة لها لم يكن سببه إلا تخلفها عن اللحاق بآخر مستلزمات هذا المجتمع التكنولوجي الحديث، ويمكن لنا أن نطمئن إلى أن ما تخلفت عنه في الماضي سوف تستكمله بسرعة من الآن فصاعداً.

يمكن إذن أن نقول إن الذي انتصر على الاتحاد السوفياتي وبقية أوروبا الشرقية، والآخذ في الانتصار في الصين وغيرها، لم يكن الرأسمالية على الاشتراكية، بل كان المجتمع التكنولوجي الحديث، الذي يحدث آثاره المدمرة في التفرد والهوية الثقافية، سواء اقترن بملكية خاصة أو عامة، بالتخطيط المركزي أو بغيره، بحسن توزيع الثروة والدخل أو بسوء هذا التوزيع، وأن الفارق بين النظامين هو في نهاية الأمر، ليس كالفارق بين ارتداء البلوجينز أو

ارتداء سروال من نوع آخر، بل هو كالفارق بين أن يكون لدى كل امرىء بلوجينز واحد أو أن يكون لديك بلوجينز واحد ولدى الآخر اثنان أو أكثر، ولكن من النوع نفسه.

إن هذا يؤيده ليس فقط ما حدث في أوروبا الشرقية في ظل الاشتراكية، بل يؤيده المنطق أيضاً. فالأسباب الثلاثة التي ذكرناها، والتي يمكن بها تفسير الجانب القهري في التقدم التكنولوجي، تنطبق على أي نظام يقبل هذا التقدم التكنولوجي ويسعى إليه أياً كان نظام توزيع الثروة والدخل فيه. ففي جميع الأحوال، سواء كان النظام رأسمالياً أو اشتراكياً، سيحمل التقدم التكنولوجي في طياته احتمال تطبيق ما أصبح ممكناً من تقدم تكنولوجي سواء كان مرغوباً أو غير مرغوب فيه، حتى لو تعارض مع الميول الطبيعية للإنسان، وسيحمل في طياته إتاحة الفرصة لكل من يرغب في إثبات تفوقه بفرض سيطرته على الآخرين باحتكار استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، كما سيحمل في طياته بالطبع مزيداً من التنميط في الإنتاج والاستهلاك مما يهدد التفرد والتميز.

بعبارة أخرى، ليس لديّ ثقة كبيرة في أن يحلّ «النظام الاشتراكي» بأي معنى من المعاني المعروفة لهذا النظام، مشكلة التفرد والهوية الثقافية، طالما أنه يقبل بلا مساءلة مقتضيات التطور التكنولوجي الحديث. إنه قد يحل مشكلة التوزيع، ولكنه لا يحل مشكلة الهوية. وأظن أن هذا هو أحد الأخطاء الكبيرة التي وقع فيها ماركس، وإن كان من الممكن بالطبع أن نجد له العذر في أن اهتمامات عصره لم يكن من الممكن أن تذهب إلى أبعد من هذا. كانت مشكلة الفقر هي التي تؤرقه وتؤرق عصره، وكان حلها هو في عدالة التوزيع، أما طبيعة هذه الأشياء التي يجري توزيعها، ومدى ملاءمتها أو عدم ملاءمتها للطبيعة الإنسانية، فلم يكن أمراً مطروحاً للنقاش، وربما كان أحد أسباب ذلك نفور ماركس والماركسيين عموماً من أي فكرة تفترض وجود طبيعة ثابتة.

قد يقال بالطبع إن ما حدث في أوروبا الشرقية بعد ثورة أكتوبر لم يكن اشتراكية حقيقية، أو أن ماركس كانت له كتابات مبكرة تعبر عن كثير من همومنا الحالية. ولكن البحث عن التعريف «الحقيقي» للاشتراكية لا يهمنا كثيراً، كما أن البحث عما كان يدور في ذهن ماركس «حقيقة» ليس هو ما يهمنا، فحتى إذا اتفقنا على تعريف الاشتراكية بأنها تشمل أيضاً احترام التفرد

والهوية الثقافية، وعلى أن ماركس كان قلقاً على هذه المشكلة أيضاً كقلقه على مشكلة الفقر والتوزيع، فإننا لا نكون بذلك قد قدمنا تشخيصاً للمشكلة يختلف عما نقول به في هذه الورقة، وإنما نكون فقط قد حاولنا إنقاذ سمعة بعض النظم أو بعض الأشخاص.

خاتمة

إذا كان التحليل المتقدم صحيحاً، فإن المشكلة تصبح أعوص بكثير مما نظن. كنا نظن أن المطلوب هو انتصار دين على دين، أو تحقيق تحرر أمة من تبعيتها لأمة أو أمم أخرى، أو إحلال الاشتراكية محل الرأسمالية، فظهر لنا أن العدوّ المتربص بنا أعتى من كل هؤلاء وأثبت قدماً وأشد ضراوة، بل الأفدح من كل هذا أن لهذا العدو أعواناً في داخل نفس كل منا. فإذا كان صحيحاً، كما أزعم أنه صحيح، أن العولمة مبعثها في التحليل الأخير ميل قديم ومتأصل في نفس الإنسان نحو تخفيف ما يتحمله من أعباء الإنتاج والاستهلاك، ومن ثم نحو تطوير التكنولوجيا، وأن ما أفضى إليه ذلك في نهاية المطاف، هو عملية قهر لم يعرف الإنسان مثيلاً لها في تاريخه الطويل: قهر لتفرد الإنسان داخل أمته، وقهر لأي هوية ثقافية قد تتمسك بها أمة من الأمم، إذا كان الأمر كذلك فإن المشكلة تظهر على أنها أكبر بكثير مما نظن. فهي ليست مشكلة دينية أو قومية أو مشكلة تنظيم اقتصادي أو اجتماعي، بل هي مشكلة تتعلق بميول إنسانية متصارعة ومتضاربة ليس هناك أي ضمان لأن ينتصر من بينها أفضلها أو أنبلها أو أنسبها لبقاء الإنسان نفسه على ظهر الأرض.

إن الاقتصار في النظر إلى المشكلة على جانبها الديني أو القومي أو على جانب التنظيم الاقتصادي والاجتماعي، لا ينطوي فقط على قصور في تشخيص الداء، بل قد يحمل في طياته أيضاً تضييع فرصة الشفاء الحقيقي منه. أما الخطأ في التشخيص فقد حاولت في ما تقدم أن أبيّنه، وأما تضييع فرصة الشفاء الحقيقي فأقصد به أن التشخيص الصحيح لموضع المرض وسببه، وهو ما أسميته «المجتمع التكنولوجي الحديث»، قد يسمح لنا بأن نتبين أننا في معركتنا للحفاظ على هويتنا الثقافية لنا أنصار حقيقيون منتشرون في مختلف أنحاء الأرض، يتمثلون ليس فقط في أصحاب الديانات الأخرى التي تتعرض مثل ديننا للقهر، ولا يتمثل هؤلاء الأنصار فقط في أصحاب القوميات الأخرى التي تتعرض هوياتها الثقافية لغزو ثقافات مغايرة تحمل أسلحة أقوى

وأموالاً أكثر، بل إن لدينا نصيراً وحليفاً حقيقياً في كل من يرى مثلنا الخطر الداهم الذي ينطوي عليه المجتمع التكنولوجي الحديث والذي يهدد تفرده وإنسانيته وهويته. فإلى جانب حركات الدفاع عن الطيور والحيوانات المهددة بالانقراض، داخل المجتمعات المتقدمة تكنولوجياً، هناك بلا شك داخل هذه المجتمعات نفسها، من يقلقهم أيضاً الخطر الذي يهدد آدمية الإنسان وثقافات الأمم الأخرى بالانقراض. وإذا كان ماركس وانغلز قد ختما بيانهما الشيوعي بدعوة جميع عمال العالم إلى الاتحاد، فإن من الممكن لنا الآن، بعد مرور قرن ونصف على **البيان الشيوعي**، أن نعدّل بعض الشيء في هذه الدعوة، فنجعلها دعوة إلى الاتحاد موجهة إلى كل مهتم بآدمية الإنسان وتفرده، وإلى كل حريص على المحافظة على الهوية الثقافية لمختلف الأمم.

(١١)
العولمة والخيارات المستقلة(*)

أحمد ثابت(**)

مقدمة

ربما يكون من المفيد لنا في هذه الفترة التي تتسم بتصاعد اتجاهات وحركات رأس المال الغربي والشركات المتعدية الجنسية وشبكات الإعلام الغربية الفضائية أو التكنوترونية أن نتجاوز الجدل النظري والترف في ممارسة رياضة ذهنية حول توصيف ما نعيشه الآن: «عولمة» أو «كوكبة» أو «نظام عالمي جديد»، فقد لا يسهم هذا الجدل في معرفة مصادر القوة الهائلة التي تتيح لاحتكارات غربية عملاقة اختراق الحدود الوطنية والهويات القومية والأسواق والإطارات الثقافية ـ الحضارية. وقد لا يسعفنا النقاش الحاد حول ماذا نسمي ما نعيشه ونعاصره منذ عقد واحد من الزمان في الوقوف على حقيقة القوى الرئيسية الفاعلة في عالم اليوم، وفي معرفة المصالح الاستراتيجية الاقتصادية الاجتماعية الكبرى للاحتكارات المتعدية القوميات، والتي تميز المرحلة الحالية من الرأسمالية العالمية، فالأولى بنا أن ندرس ونشخص ما يجري بالفعل على أرض الواقع. . واقع المعمورة بأسره من تحركات وأنشطة وتفاعلات تهيمن عليها بعد أن قامت بصناعتها احتكارات عالمية هائلة وجدت ضرورة لخلق سلاسة عالية لنفاذها إلى شعوب البلدان

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٤٠ (شباط/فبراير ١٩٩٩)، ص ٨ ـ ٢١.

(**) أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الأخرى وأسواقها واقتصاداتها وثقافاتها، وهي البلدان غير الغربية في روسيا وشرق أوروبا بعد سقوط الشيوعية وحلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفياتي، وفي أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والمجتمعات العربية الإسلامية. وقد وجدت من الضروري ازدياد قدراتها على المناورة وعلى إعادة تشكيل القوميات والهويات والاقتصادات لجهة التفكيك وإعادة البناء على أسس سيطرة السوق وقواعد قيمها، وتمجيد النزعة الفردية والديمقراطية على النمط الغربي، وتقديس الاستهلاك السريع والترفي، وتشجيع المضاربة في البورصات على أسهم وسندات من أجل تشغيل تلك الكتلة المخيفة المتحركة من الأموال ذات الأصول المصرفية وغير الإنتاجية. فهذه الأموال المتحركة التي يسميها اللاعبون الرئيسيون خلفها تأدباً وتهذيباً باسم «الاستثمارات المصرفية» تفوق في قيمتها ما لا يقل عن ثلاثين مثلاً لمجموع قيمة التجارة العالمية في السلع والمنتجات المنظورة وغير المنظورة، فإذا كان مجموع قيمة التجارة السلعية على مستوى العالم هو ثلاثة تريليون دولار، فإن كتلة «الاستثمارات المصرفية» في البورصات وأسهم وسندات وفي النقود الالكترونية أو بطاقات الائتمان التي يحملها الأفراد بعيداً عن سيطرة أعتى البنوك المركزية في الدول الغربية ذاتها، لا تقل عن ١٠٠ تريليون دولار[١].

ولكي ندخل في الموضوع مباشرة نقول إن تحركات وأنشطة الاحتكارات التجارية والصناعية والمعلوماتية والإعلامية الغربية ذات القدرات المفزعة كانت تتم حتى وقت قريب في اتجاه محاولة تجاوز أو عبور الحدود ونطاقات السيادة الوطنية للدول والمجتمعات فيما يعرف بـ «Transborder Trends»[٢]، وكان مجال الأنشطة والتحركات ينطلق من إقامة فروع للشركات العملاقة المتعدية الجنسيات تربط الميدان الإنتاجي والسلعي والخدمي ثقافياً كان أو مادياً بنمط الإنتاج وشروط تقسيم العمل الدولي وتوزيع الموارد وتخصيصها وإعادة توزيع الموارد التي تمليها هذه الشركات[٣]. بيد أننا نعيش ومنذ عقد ونصف من الزمان مرحلة متصاعدة مما أضحى الحديث عنه شائعاً في الأدبيات السياسية

---

(١) سمير أمين، **في مواجهة أزمة عصرنا** (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي؛ القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٧)، ص ٩٦.

(٢) Jan Aart Scholte, «Global Capitalism and the State,» *International Affairs*, vol. 73, no. 3 (July 1997), pp. 432-433.

(٣) انظر في ذلك بالتفصيل: إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٢ (آب/ أغسطس ١٩٩٧)، ص ١٢ ـ ٢٢.

والإعلامية والثقافية المهيمنة واليمينية المحافظة في الدول الغربية وفي صدارتها الولايات المتحدة الأمريكية، وهو مفهوم «التوسيع»[٤]. ويفيد هذا المفهوم تمثلات عدة أو مظاهر عدة وإن كانت تصب جميعها في الهدف المركزي، فـ«التوسيع» لدى النخبة السياسية الأمريكية والأعضاء النافذين في الكونغرس وفي مجلس الأمن القومي الأمريكي وإدارة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية، يقوم على «توسيع أسرة الدول الديمقراطية»، بمعنى أن تكرس الولايات المتحدة خلال السنوات اللاحقة لحرب الخليج الثانية ونهاية الحرب الباردة جهودها لجذب مزيد من الحلفاء والأصدقاء الذين يتبنون «قيم السوق والديمقراطية»، وعندما لا تتوافر مقومات الممارسة الديمقراطية التعددية الحرة في «دول صديقة»، فإن المسؤولين الأمريكيين من أمثال ريتشارد هاس وأنطوني ليك ومارتن انديك[٥] يشيرون إلى أن هؤلاء الأصدقاء على رغم عدم وجود نظم حكم ديمقراطية لديهم، يحتاجون إلى دعم واشنطن ومساندتها طالما أنهم يطبقون سياسات «تحرير التجارة والمبادلات» وسيطرة آليات السوق، وطالما أنهم «لا يعادون المصالح الأمريكية الاستراتيجية أو الكونية»، والأهم من ذلك أن كلاً من الحلفاء والأصدقاء ينبغي عليه من أجل إحداث الاندماج في الأسرة العالمية وتسهيل تحركات العولمة أن يقيم مجموعات من التحالفات العالمية والاقليمية لمواجهة ما يسمى بـ«العدوان الاقليمي» الذي أضحت تمثله دول معينة تدعم ما يسمى بـ«الإرهاب الدولي» الذي تقوم به جماعات أصولية (إسلامية في الغالب وهندوكية وكونفوشية في بعض الأحيان) غير رسمية مسلحة تنشر التعصب على أسس دينية طائفية أو عرقية إثنية أو لغوية أو قبلية. . . الخ.

ونظراً إلى أنه لا سبيل إلى التخلص من دول معينة «معادية» الآن (وهي بالمناسبة محددة بدقة، وهي العراق والسودان وليبيا وكوبا وكوريا الشمالية وإيران) ولا يمكن حالياً ضمها إلى «أسرة الدول الحرة»، فإنه ينبغي «استبعاد»

---

(٤) انظر في ذلك: Zbigniew Brzezinski, *Out of Control: Global Turmoil on the Eve of the Twenty-first Century* (New York: Scribner; Toronto: Maxwell Macmillan Canada; New York: Maxwell Macmillan International, 1993), pp. 163-165.

(٥) انظر: Anthony Lake, «Confronting Backlash States,» *Foreign Affairs*, vol. 73, no. 2 (March-April 1994), and

ركس براينن، «نظرة الدول الغربية إلى الدور السياسي للنظام الشرق أوسطي،» نقلها إلى العربية غسان غصن، **أبعاد**، العدد ٤ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥).

أو «عزل» أو «حصار» هذه الدول. وهنا لا يتوقف هذا الإجراء الاستبعادي الذي يعزل هذه الدول عن الاستفادة الإيجابية من مزايا العولمة ومنافعها، عند حد النظم الحاكمة في هذه الدول، بل ان سياسات الاستبعاد التي هي في الواقع التعبير الدقيق عن مصطلح أكثر لطفاً ورقة هو «الاحتواء» (Containment) ومنه الاحتواء الشامل لنظم اقليمية معينة بغرض إعادة تكييفها مع ما يسمى بالنظام العالمي الجديد ولجهة تفكيك الأبنية والاتجاهات القومية التي سادتها إبان عصر الحرب الباردة، وكان محورها الروابط التاريخية على أسس الهوية القومية المشتركة ووشائج الانتماء القومي ولصالح نظم اقليمية بديلة تحل الجغرافيا الاقتصادية محل الجيوبوليتيكا السياسية، والخطوط التاريخية الثقافية والاجتماعية القومية المشتركة. وهكذا تتضح أهداف تكريس أو إحلال المشروع الشرق أوسطي محل الوطن العربي والنظام الاقليمي العربي. إن سياسات الاستبعاد هذه أضحت تطال شعوب هذه «الدول المعادية أو المتمردة أو الخارجة عن القانون» (Backlash/Rogue States) بذريعة أن هذه الشعوب عاجزة عن الإطاحة بنظم الحكم «المغامرة» والمشبعة بـ«الروح العدوانية»! ومن ثم، فإن القرارات الممثلة لما يسمى بـ«الشرعية الدولية» وكذلك إجراءات العقاب والحصار الاقتصادي والسياسي والعسكري والثقافي تظل في حاجة إلى فترة أطول لسريانها لحين التخلص من الأنظمة الحاكمة.

هنا يمكن أن نزعم أنه على رغم أن اتجاهات العولمة وتحركاتها وتفاعلاتها، أو إضفاء الطابع العالمي على الثقافات والهويات والأسواق والاقتصادات وأنماط التفكير والسلوك والذوق والاستهلاك، تتسم في الواقع بالتعدد والتنوع وبما يفيد وجود اتجاهات إيجابية تحترم التنوع الثقافي والتعدد في الهوية والحضارة بين المجتمعات البشرية، وحيث تمثل هذه الاتجاهات دول كبرى مثل فرنسا واليابان ومنظمات عالمية مثل اليونسكو، إلا أن قوة وانتشار اتجاه العولمة الذي تدعمه الحكومة الأمريكية والنخبة السياسية والاعلامية النافذة في واشنطن إلى جانب الشركات الجبارة الأمريكية المتعدية الجنسية هي التي تسيطر الآن على تشكل وبنية العولمة، وتستهدف إشاعة قيم أسلوب الحياة الأمريكية وتسييدها.

وهذا ما ينقلنا إلى القول بأننا لا نبالغ إذا قلنا إن منطق العولمة السائد الآن يقوم على «استبعاد شعوب وثقافات معينة» بزعم أن أنماط التفكير والسلوك وأنساق القيم لديها تتسم بـ«الانغلاق» و«الشمول» و«عدم التسامح» و«رفض الاندماج» في تقاليد أسلوب الحياة الأمريكي وقيمه، والذي يتجه

الآن إلى إضفاء الطابع العالمي عليه وجعله «معولماً»، وفي هذا الإطار فإن نزعة التمركز حول الذات انتقلت من النزعة الأوروبية (Euro-Centrism) إلى النزعة المركزية الأمريكية، وهي في الواقع ليست سوى محاولة لمد أو تمدد وإشاعة مفهوم «السلام الأمريكي» (Pax Americana) والذي هو متجذر في السياسة والثقافة الأمريكية منذ قيام الولايات المتحدة.

وهذا ما ينقلنا أيضاً إلى دعوة الكتّاب والمثقفين العرب إلى تأمل المرحلة الحالية التي تسم «العولمة» الراهنة وتحليلها. فقد تحولت من تجاوز الحدود ونطاق السيادة الوطنية إلى اختراق وإزالة النطاقات الوطنية والهويات القومية والاقتصادات والأسواق المحلية فيما يسمى بـ«ما فوق الإطار الوطني أو الترابي» (Supraterritoriality)[٦]. ومعنى هذا المفهوم أن الرأسمالية الغربية الكبرى تمكنت من الهيمنة على اقتصادات العالم تحت مسمى «محايد» هو «الاقتصاد العالمي» من خلال منظمات عالمية قوية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ونادي باريس، وعن طريق الشركات الكبرى التي تتعدى الآن الجنسيات ولا ترتبط حتى بما كان يعرف بـ«دولة المقر» وتسيطر على تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات والإعلام والمعلومات في إطار ثورة الاتصال والأتمتة أو الثورة الصناعية الثالثة، وعند هذه الحدود البالغة التطور في الإدارة والتسويق والمبيعات والإعلان والدعاية والتي حققت لها التحكم في المعرفة.

وإذاً، فإن من أهم ملامح العولمة هي السيطرة على المعرفة والمعلومات وتجاوز الصناعات الالكترونية الدقيقة التي استنفدت أموالاً طائلة في بناء شبكات الاتصال الأرضية إلى صناعات بالغة التعقيد والتقدم تعتمد على التحكم في الفضاء وإدارة الاتصالات وبث الصور والأفلام من خلال أقمار صناعية، ومن أهم سماتها أنها تقلل إلى حد كبير تكاليف الإنتاج والعمل حتى تقلص تدريجياً من القوة التفاوضية الجماعية للعمال ولنقابات العمال والاتحادات التجارية بل واتحادات المنتجين، فقد صار التكنوقراط والمديرون والفنيون مسيطرين على الصناعات القائمة على الاتصال والمعلومات على حساب المنتجين والعمال الفنيين المهرة أنفسهم.

---

(٦) Scholte, «Global Capitalism and the State,» pp. 431-433.

ولكن السؤال الأساسي الذي يشكل الهم الرئيسي هو ماذا عن التأثيرات الثقافية البالغة للعولمة؟ ماذا عن اختيارات الشعوب الاجتماعية الاقتصادية وعن مصير هوياتها الوطنية والقومية؟ هل تشي العولمة باحترام التنوع الثقافي والتعدد الحضاري وتقدير الخصوصيات الوطنية بما يفيد تأسيسها على خلق تفاعل خلاق بين العالمية/الخصوصية أم تتجه إلى تكريس وتسييد سيطرة واحدية لثقافة محددة هي الثقافة الغربية ولأسلوب حياة محدد هو أسلوب الحياة الأمريكية؟

أولاً: بين نفي الآخر وعدم الاعتداد بخيارات مستقلة

في حين يبدو لأول وهلة أن العولمة المسيطرة الآن تنزع إلى تداخل الثقافات والأفراد والمجموعات الاجتماعية والشعوب والإعلام والاقتصادات وعدم التقيد بالنطاقات الوطنية وبسيادة الدول في سبيل إنقاذ تدفقات السلع والمنتجات والخدمات المعلوماتية والإعلامية والثقافية، فإنها تحاول باستمرار الإحلال بين الصور النمطية للأعداء القائمين والمحتملين ومصادر التهديد، أو الإيحاء بأن أبنية ثقافية معينة تقف عقبة في سبيل نفاذ وسريان عالمية التفكير والذوق والاستهلاك. ولا نحتاج إلى جهد مرهق للبحث عن الروابط الوثيقة بين توجهات وتحركات الاحتكارات المتعدية الجنسيات في ميادين الإعلام والإعلان والثقافة وبين ملامح وخطط وأهداف السياسات الخارجية للحكومات المدافعة عن المصالح الاستراتيجية الواسعة النطاق للقوى الرئيسية المسيطرة على ثورة الاتصال وتكنولوجيا صناعة المعلومات وتشكيل العقول وأنماط التفكير والسلوك. فقد أوضح وليام هايلاند محرر مجلة **الشؤون الخارجية** *(Foreign Affairs)* أحد مظاهر هذه العلاقة على النحو التالي: «كانت السياسة الخارجية الأمريكية في الخمسين سنة الماضية (أي حتى عام ١٩٩٠) قد تكونت استجابة للتهديد الذي يطرحه خصوم هذه البلاد وأعداؤها. ففي كل عام منذ بيرل هاربر كانت الولايات المتحدة مشتبكة إما في حرب أو في مواجهة. والآن، ولأول مرة منذ نصف قرن، تحظى الولايات المتحدة بالفرصة لإعادة تركيب سياستها الخارجية متحررة من قيود الحرب الباردة وضغوطها(..). كانت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤١ في حالة تورط تام، والآن ونحن على أعتاب عصر جديد، ثمة توق إلى حالة من اللاتورط بمختلف الأشكال، فهل تستطيع أمريكا أن تؤوب أخيراً إلى موطنها؟ إن الولايات المتحدة تتمتع في واقع الأمر ببعض الخيارات الحقيقية لأول مرة منذ عام ١٩٤٥. إن الولايات

المتحدة وحلفاءها قد كسبوا الحرب الباردة...»[7].

وفي ما يبدو أن إحدى الدلالات المهمة التي أبرزتها سياسة حصار التوسع السوفياتي ومواجهته و«الخطط الشريرة للكرملين» للسيطرة على «المؤسسات والدول الحرة في العالم»، هو النظر فيما مضى إلى وجود الاتحاد السوفياتي نفسه على أنه يؤلف عدواناً تحت اعتقاد مفاده أن «طبيعة الدولة السوفياتية أحد أهم الأسباب للحرب الباردة في الأربعينيات»[8]. ويعبر الكاتب الأمريكي الأشهر نعوم شومسكي عن مآل المواجهة إبان الحرب الباردة بقوله: «إن الفرضية الضمنية هي أن النظام الأمريكي الخاص بالتنظيم الاجتماعي والسلطة، والعقيدة التي تصاحبه، يجب أن يكون عاماً. إن أي شيء أقل من هذا لا يعتبر مقبولاً ولا يمكن التسامح مع أي تحد. إن كل عمل، والحالة هذه، تتخذه الولايات المتحدة لنشر نظامها وعقيدتها، هو عمل دفاعي»[9].

ويبدو أن منطق صناعة السياسة الخارجية الأمريكية قد تعود على أهمية إيجاد «تهديد معين» ولو اضطر الأمر إلى خلق هذا التهديد من لا شيء أو من مصدر صغير الأهمية أو قليل الكفاءة، مثال ذلك ما تقوله ألين سيولينو (Sciolino) في ظل غياب التهديدات الملحة الأخرى ضد الولايات المتحدة، فإن الراديكالية الإسلامية قد نجحت بالتحكم في خيال عدد من أعضاء الكونغرس[10]. ويستنتج من هذه الفكرة أن الخط الأساسي في التغطية الإعلامية الأمريكية لأخبار الإسلام والمسلمين - وهي تتميز بالسلبية - يحدد إلى درجة ملحوظة الموقف العام من المجتمعات الإسلامية. وفي ذلك يشير عدد من المراقبين الناقدين إلى أن «رموز التيار المسيطر في وسائل الإعلام هم

---

(٧) William G. Hayland, «America's New Course,» *Foreign Affairs*, vol. 69, no. 2 (Spring 1990).

(٨) Norman Stone, «Is the Cold War Really Over?,» *Sunday Telegraph* (27 November 1988),

نقلاً عن: نعوم شومسكي، **إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٢٧.

(٩) شومسكي، المصدر نفسه، ص ٢٨.

(١٠) Elaine Sciolino, «The Red Menace is Gone: But Here's Islam,» *New York Times*, 21/1/1995,

نقلاً عن: فواز جرجس، «الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٧ (آذار/مارس ١٩٩٧)، ص ٢٣ - ٢٤.

أنفسهم أعضاء مشاركون في مؤسسة النخبة السياسية الرسمية»[١١].

ويحدد خبراء مستقلون عوامل كثيرة مثل اعتماد وسائل الإعلام على المصادر الحكومية لتزويدها بالأخبار الجديدة وغياب مناقشة قطاعات الرأي العام للحملات الإعلامية التي تقوم بها الحكومة، وكذلك استخدام الأخيرة في خطابها السياسي «أسلحة ايديولوجية من نوع معاد للشيوعية» و«العدو الشيطان» أو المخاطر المحتملة التي تهدد الأمن القومي. مثل هذه العوامل تجعل الحكومة الأمريكية قادرة على الاحتفاظ بولاء أجهزة الإعلام وهدوئها. ومع أن دور هذه الأجهزة في المجتمعات الديمقراطية هو إتاحة مصدر بديل للمصادر الرسمية للمعلومات وللثقافة في مجال السياسة الخارجية، إلا أن وسائل الإعلام الأمريكية تساند مصالح هذه السياسة لمتطلبات مرحلة ما بعد الحرب الباردة تحت شعار «الحفاظ على الأمن القومي»[١٢].

لقد نجم عن الإخفاق المزدوج لطموحات النظم المسماة بالاشتراكية في الاتحاد السوفياتي السابق ودول شرق أوروبا والنظم الحاكمة التي سعت إلى الاستقلال الوطني سياسياً واقتصادياً بفعل عوامل خارجية وانقلابات داخلية، نشأة عهد جديد يطلق عليه سمير أمين «عهد السوق» والذي سيصبح محاولة جديدة لتوحيد العالم (أي العولمة)، ومعنى ذلك بزوغ مفاهيم وأفكار وأنساق جديدة على حساب مصطلحات وظواهر ومضامين عدة، مثل: «شرق - غرب»، «شمال - جنوب»، «العالم الثالث»، «الشيوعية»، «البلدان الاشتراكية»، «الحياد الايجابي»، «عدم الانحياز»، «التأميم»... الخ[١٣]. وحيث تصبح مفاهيم القرن العشرين بالية وفي حالة اغتراب حقيقي لصالح ولادة مفاهيم ومقومات جديدة تتخذ لها صوراً وأشكالاً مختلفة لأنها ستعبر

---

(١١) Edward Herman, «The Media's Role in U.S. Foreign Policy,» *Journal of International Affairs*, vol. 47, no. 1 (Summer 1993), p. 25.

(١٢) انظر في ذلك: William Dorman, «Media Public Discourse and U.S. Policy toward the Middle East,» in: Hooshang Amirahmadi, ed., *The United States and the Middle East: A Search for New Perspectives* (Albany, NY: State University of New York Press, 1993), pp. 289-291 and 304, and

جرجس، المصدر نفسه، ص ١٨ - ٢٠.

(١٣) انظر تعقيب سمير أمين على بحث: ناصيف حتي، «الوطن العربي وتركيا في استراتيجيات القوى العظمى،» ورقة قدّمت إلى: **العلاقات العربية - التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٥).

عن ترتيبات سياسية أو مقومات ايديولوجية مختلفة لا يكون لبلدان الأطراف التابعة دور ذو بال أو إسهام ذو شأن في صناعة التحولات العالمية العاصفة[١٤]، في ظل استمرار نظم الحكم السلطوية وسياسات اقتصادية تقوم على مجرد تكريس أجهزة الدولة لإدارة برامج الخصخصة والتكيف الهيكلي التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومتطلبات «تحرير» الأسواق للاندماج التابع في العولمة.

ويلاحظ أن مشروع العولمة كما يريد صانعوه الرئيسيون من دوائر سياسية وشركات متعدية الجنسية واحتكارات إعلامية وفضائية وثقافية يتجه إلى تجاهل القواعد الدولية التي استقر عليها العالم بعد الحرب العالمية الأولى وبعد الحرب العالمية الثانية، والتي نجمت عن مناخ التوازن في القوى ووجود فرص متعددة لبلدان العالم الثالث تتيح الاستفادة من المساعدات التقانية والاقتصادية من منظمات الأمم المتحدة ومن كلا الكتلتين الشرقية والغربية، إذ يحاول ـ بدلاً من ذلك ـ تأسيس قواعد لعب دولية جديدة تقوم على ضرورة تماسك العالم الغربي ومؤسسات العولمة في مواجهة الأطراف الضعيفة، فضلاً عن أن أساليب الهيمنة القصيرة الأمد تشعل حروباً صغيرة مستغلة التناقضات والتناحرات، ومفجرة للصراعات السياسية والايديولوجية والمذهبية والدينية... الخ. وعلى حد تعبير سمير أمين، فإن جوهر التحدي «يكمن في ضرورة التوفيق بين الارتباط المتبادل الذي تفرضه العولمة من جانب، وعدم تكافؤ الفاعلين في الساحة (أي طبقات العمال المستخدمين في القطاعات ذات القدرة التنافسية غير المتكافئة، واقتصادات وطنية تحتل مواقع متباينة في هرم المنظومة العالمية)، في مواجهة مقتضيات العولمة من الجانب الآخر(..)، علماً بأن المصدر الأساسي للتباين ليس هو اختلاف الثقافات، فالتركيز على هذا الجانب من الواقع يستر مصدره الحقيقي الأساسي، وهو اختلاف المواقع في هرم الرأسمالية المعولمة»[١٥].

ويمكن القول إن العولمة التي يريدها الخطاب الليبرالي الجديد ذو المنحى المحافظ تتجه إلى الضغط من أجل إفساح حرية نفاذ التدفقات العالمية لرؤوس الأموال والسلع والمواد الإعلامية والثقافية والترفيهية، في حين تتجاهل أن هذا

---

(١٤) سمير أمين، «شروط إنعاش التنمية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥)، ص ٦ ـ ١١.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٤.

المنطق ينبغي، إذا أريد له أن يكون متجانساً أو متناغماً، أن يشتمل على إتاحة حرية عنصر العمل في التنقل بين أسواق واقتصادات العالم دون عوائق، وألا تقام الحواجز والقيود أمام الهجرات الدولية، على أنه ما يحدث بالفعل هو أن اتجاهات العولمة المحافظة تستثني عنصر العمل وانتقال الأيدي العاملة من مكان إلى آخر بحرية، «فالخطاب الليبرالي الجديد لا يرد على تحدي تعميم العولمة إلا إذا حقق هذا التعميم انفتاحاً متوازياً لجميع المعابر، وذلك أمام التجارة ورؤوس الأموال وهجرات العمال، وإذا شمل أيضاً مشروع بناء دولة عالمية تؤمن الديمقراطية العالمية وتشرف على عملية الانفتاح هذه ولكن هذا الخطاب يبدو ناقصاً باقتراحه فتح المعابر أمام رؤوس الأموال فقط، وبالتالي إغلاقها أمام العناصر البشرية، وتمسكه بإضعاف الدول دون أن يؤمن لها وسائل بديلة ودون أن يتطرق إلى تقويم الخلل العسكري المخيف. إن المعادلة المطروحة تزيد من الاستقطاب العالمي، مما يؤدي إلى ثورات عنيفة رافضة النتائج ومتجاهلة الأسباب»[١٦].

وإذا كانت هذه هي حال عنصر العمل بصفة عامة مع آليات ومظاهر العولمة من الاستبعاد والتقييد، فما هي الشروط الواجب توافرها في العناصر البشرية والكفاءات المهنية والتقنية الراغبة في الاستفادة بفرص عمل مربحة في الأسواق التي توفر هذه الفرص؟

أشار عدد من الباحثين إلى أن محاولة اللحاق بسوق العولمة الواسع تتطلب اكتساب مؤهلات محددة لا تتوقف عند تعلم علوم الكمبيوتر وتنظيم وتصميم البرامج والعمل في شبكة الانترنت وإجادة اللغات الغربية فقط، بل لا بد على الفرد الراغب في الاندماج في أسواق العمل المعولمة ذات المدخول الكبير والامتيازات الوظيفية العديدة من أن يقوم بعملية «تكييف» لاتجاهاته وقناعاته ونمط تفكيره مع قيم وطريقة التفكير التي تتطلبها تفاعلات العولمة. وفي ذلك، يشار إلى أن مجالات الاهتمام العلمي والفني تحددها احتياجات مراكز القوى الكبرى (الشركات المتعدية الجنسية والاحتكارات الإعلامية والإعلانية الضخمة والبيروقراطية الحكومية والقوى العسكرية في المراكز الرأسمالية)، فماذا عن مجتمعات الأطراف التي تشكل عالم الجنوب؟ يقول الكاتب الأمريكي هربرت شيللر:

---

(١٦) سمير أمين، «بعد حرب الخليج: الهيمنة الأمريكية، إلى أين؟،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٧٠ (نيسان/ابريل ١٩٩٣)، ص ١٩.

«ومن المفهوم أن احتياجات الشعوب في البلدان الواقعة في الأطراف تندرج دوماً في هذه الفئة الأخيرة (أي الفئة الضعيفة أو التي تظل متخلفة إذا ما رأت القوى المركزية أن لا يُرجى منها نفع). وما يعد أكثر ضرراً حالياً هو أن المشتغلين بالعلم في المناطق التابعة يرتبطون بوعي أو بغير وعي، بشبكة اهتمامات وأولويات البحث التي تحددها السوق العلمية الدولية. ويغدو من المحتم أن يقوم العلماء في هذه المناطق إما بمغادرة بلادهم، إذا ما اعتبروا من الفئة الممتازة، كي ينضموا إلى هيئات البحوث في منطقة المركز التي تدفع لهم أجوراً أعلى، ويسود الزعم بأنها أكثر حفزاً لطاقاتهم، وإما أنهم يكتفون بالعمل في مشروعات مماثلة وإن كانوا يضطلعون عادة بدور أقل أهمية ويقتصرون في معظم الأحيان على جمع المعلومات التي تتم معالجتها في مكان آخر. وفي كلتا الحالتين، فإن احتياجات المناطق التابعة لا يمكن تلبيتها والوفاء بها، ويتم تشكيل آفاق مستقبل الأوساط العلمية فيها بمعرفة المهيمنين عليها من الخارج. ومما له شأنه أيضاً أن التكنولوجيا التي يسفر عنها الكثير من هذه البحوث لا تمثل أيضاً، ولا تتفق أحياناً مع الاحتياجات الملحة لمعظم الشعوب في مناطق البلد المحيط»(١٧).

ولقد أضحى من الشائع أن استراتيجيات تخطيط وتنظيم برامج التعليم والتدريب والبحوث في كل من دول المركز والأطراف فرض عليها التواؤم والتكيف مع مقتضيات اقتصاد الشركات المتعدية الجنسية وخدمتها، ويشار هنا إلى ما تقوم به أشهر المدارس التجارية في الجامعات الأمريكية من الإسهام في تقديم مستويات تدريب راقية لمديري الشركات والمسؤولين فيها، وكذلك ما أضفت من طابع دولي على نظم التعليم بها، هذا إلى جانب مشروعات التدريب والتعليم المشتركة التي تقوم بين الجامعات الأمريكية ونظيراتها البريطانية والفرنسية، مما يمكن معه القول بأن «الجيل المقبل من كبار المدراء في أوروبا الذين تدرب جميعهم على وضع المصالح التجارية لشركاتهم فوق أية اعتبارات أخرى، يتزايد انفصاله باطراد عن الإطار الوطني الخاص، ولا يعبر إلا عن الفلسفة التجارية للمدارس الأمريكية السائدة»(١٨).

ولا يقتصر الأمر بالطبع على أوروبا، بل يتبين الأثر الأكثر حدة لنشر

(١٧) هربرت شيللر، **الاتصال والهيمنة الثقافية**، ترجمة وجيه سمعان عبد السميع؛ مراجعة مختار التهامي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣)، ص ٢٥.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٣ ـ ٢٤.

ثقافة وطابع مهنيين معينين محورهما اكتساب مهارات محددة لتلبية احتياجات الشركات المتعدية الجنسية، وهذه المهارات تتنوع باختلاف ميدان العمل سواء كان في الإدارة أو الاستثمار أو التجارة أو التسويق أو الإعلان أو الدعاية أو الإعلام والخدمات الثقافية، فقد تبين من الدراسة التي قامت بها باحثة أمريكية هي ريتا أوبرين على مصاحبات نقل الأشكال المؤسسية والأبنية التنظيمية من دول المركز الرأسمالي الكبرى إلى المجتمعات الأقل نمواً في الهوامش أو الأطراف أن «هيئات معينة مثل الإذاعة البريطانية (BBC)، وهيئة الإذاعة والتليفزيون الفرنسية، وNBC وCBS (أمريكيتان)، لا تصدر أبنيتها فحسب، إنما تصدر الفلسفات التي تنظم سير العمل فيها، وتظل آثارها باقية بدرجات متفاوتة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وتتدعم هذه الآثار بمواصلة نقل الموظفين إليها ومختلف الأشكال التدريبية التي توفرها والبرامج المستوردة أو البرامج النموذجية»[١٩].

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل تتيح الاتجاهات والأنشطة المسيطرة على توجهات العولمة لشعوب الأطراف ـ ونحن منها بالطبع ـ إمكانات التواصل الثقافي والمشاركة أم تكرس استراتيجيات مستمرة للإلحاق والغزو الثقافيين؟ وهل تؤمن احترام التنوع الثقافي وتضمن التدفق الحر للمعلومات أم تزيد من تهميش الثقافات وإضعاف خصوصياتها الحضارية؟ هذا ما سوف تبينه السطور التالية.

ثانياً: رفض القواعد والنظم بذريعة الانسياب الحر لعولمة الثقافة والإعلام

تتميز نسبة لا بأس بها من المعالجات الصحفية والثقافية العربية بسيادة نوع من التبشير الايجابي بالمصاحبات والنتائج «العظيمة الفائدة» للتدفق الاتصالي والثقافي الذي يزداد مع توسع العولمة واختراقها للنطاقات الثقافية الوطنية، وتستند في ذلك إلى ما ذكره كتّاب غربيون بارزون مثل الفين توفلر عن عصر الموجة الثالثة الذي يتحقق فيه نقل المعلومات من أحد أطراف الكرة الأرضية إلى طرفها الأقصى الآخر بسرعة وكفاءة. وأن انتشار شبكات البث الفضائية والكوابل يفرض تحديات حاسمة على وسائل الإعلام الرسمية العربية من زاوية

---

(١٩) وردت في: المصدر نفسه، ص ٢٤.

دفعها إلى حلبة المنافسة وتطوير أدائها وموادها الإعلامية والثقافية، وأن المواطن العربي أضحى متحرراً من قيود الإعلام الرسمي حيث يجد أمامه موجات وتدفقات الإعلام الغربي العالمي، مما يسهم في تنمية معارفه ومدركاته وتطوير وعيه برؤية وقراءة التغيرات والتطورات في مختلف مناطق العالم. والواقع أن مثل هذه الأفكار تتضمن جوانب إيجابية في غاية الدلالة على الآثار الايجابية لعصر المعلومات، ولكن هناك جوانب أخرى سلبية تنبع من الطابع الاحتكاري لعصر المعلومات، والذي يتبين من سيطرة وكالات أنباء محدودة العدد وشبكات بث فضائي تملكها دول واحتكارات متعددة الجنسية في العالم الغربي، وخصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

والواقع أن عدداً من الكتّاب الغربيين تنبأ منذ عدة سنوات بالاتجاهات الايجابية المتولدة من ذيوع عصر المعلومات بفعل التغييرات التكنولوجية البعيدة المدى في مجال الكمبيوتر واستخدام الفضاء لأغراض الاتصالات والتصوير والبث التليفزيوني، ومثال ذلك ويلبور شرام الذي تنبأ بستة اتجاهات جديدة بخصوص مستقبل عصر المعلومات وهي[٢٠]:

١ ـ المزيد من المعلومات التي ستقود إلى زيادة الإمكانيات المعرفية وفرص زيادة الأعمال المعلوماتية.

٢ ـ التسارع في الحصول على المعلومات، مما يتطلب المزيد من الكفاءة في أعمال التحري الدقيق والتصنيف والمؤسسات والآليات الخاصة بمعالجة المعلومات.

٣ ـ المزيد من عمليات الاتصال عبر المسافات الطويلة سواء تلك التي تتم على مستوى جمعي أو من نقطة إلى نقطة، مما يحسن من فرص الاتصال بين الثقافات المختلفة. .

٤ ـ تنامي فرص الاتصالات من نقطة إلى نقطة أكثر من الاتصال من نقطة إلى اتصال جماهيري، مما يمكن من إنتاج رسائل أرخص وأسهل وأكثر ملاءمة لمتطلبات المستهلكين.

٥ ـ قيام أجهزة الكمبيوتر بمهمات كانت قاصرة على الناس.

---

(٢٠) Wilbur Schramm, *The Story of Human Communication: Cave Painting to Microchip* (New York: Harper and Row, 1988), passim.

٦ ـ ازدياد نفوذ وقوة العاملين في ميادين جمع وتخزين واسترجاع ومعالجة المعلومات بكفاءة.

ومن جانب آخر، أشار أحد الباحثين المصريين إلى اتجاهات مستقبلية إيجابية في الأغلب سوف تسود عالم القرن الحادي والعشرين وهي على النحو التالي[٢١]:

أ ـ استمرار انخفاض التكلفة في نقل الأخبار، مما سيضاعف من انتشار أنظمة الأخبار المتطورة في جميع أنحاء العالم وبخاصة في الدول المتقدمة. وسوف تتميز هذه الأنظمة بحدوث طفرات في الكفاءة والسرعة التي يتم بها نقل الأخبار، في حين تزداد الهوة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة في هذا المجال.

ب ـ نمو وتطور «الإعلام التفاعلي»، مما سيضاعف من الاتصال على المستويات الشعبية في جميع أنحاء العالم.

ج ـ سيؤدي ازدياد أعداد القنوات التليفزيونية التي تستعمل أنظمة الكوابل أو البث المباشر عبر الأقمار الصناعية التفاعلية إلى إتاحة الفرصة أمام الجمهور للمشاركة في صناعة وتلقي نوعية البرامج التي يودون مشاهدتها من قبيل المشاركة من المنازل في المسابقات والألعاب وإدخال أنشطة تليفزيونية من إنتاجهم على برامجهم المحببة وما إلى ذلك.

د ـ تطور أجهزة الكمبيوتر ومساهمتها بصورة أكثر فعالية في العمليات الاتصالية، مما يحقق ويجسد المصطلحات الجديدة التي أخذت في الظهور على ساحة الإعلام مثل الاتصال الكمبيوتري (Compunication) أو التلي بيوتر (Teleputer)، أي الكمبيوتر كتليفزيون تفاعلي.

هـ ـ تطور أنظمة الوسائط المتعددة (Multi-media) واستعمالها على نطاق واسع في الأشكال المختلفة من الإعلام والتثقيف والترفيه.

---

(٢١) حسن حامد، «الاختراق في مجال الأخبار والمعلومات،» ورقة قدّمت إلى: **أعمال ندوة الاختراق الإعلامي للوطن العربي (القاهرة، ٢٣ ـ ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦)**، تحرير سعد لبيب (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦)، ص ٩٧ ـ ٩٨.

و ـ تطور الأقمار الصناعية، وبخاصة تلك التي ستطلق على ارتفاعات منخفضة، وتكريس بعضها لخدمة الإذاعات المسموعة، مما سيعيد للراديو أهميته في دنيا الاتصال، وهي تعتبر إلى جانب الوكالات المصورة كمصدر رئيسي للأخبار المصورة في العالم.

بيد أن هذه الإيجابيات الواعدة والمأمولة تصطدم بعقبات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية، إذ ان دولاً غربية محدودة واحتكارات قليلة العدد من الإعلام والاتصال والبث الفضائي تمتلك الإمكانيات الهائلة لصناعة وتطوير إدارة عصر المعلومات. والأهم من ذلك القدرة على صياغة وإعادة تشكيل السياسات الخاصة بالتدفق الإعلامي وتشكيل الصور والرموز، وذلك في ضوء افتقار البلدان النامية لمثل هذه الإمكانيات الضخمة، وكذلك في ظل غلبة نظم حكم سلطوية تصر على خصخصة معظم الأنشطة الاقتصادية والثقافية في حين تصر على استثناء مجال الثقافة والإعلام حتى تتحكم في تدفق المعلومات والمواد الإعلامية. وهناك أيضاً عزوف النظم الإعلامية الرسمية والسياسات الحكومية والنخب المسيطرة عن إنتاج مواد إعلامية وثقافية بديلة ذات طابع وطني ومحلي متطور يقدم صورة قريبة إلى حد كبير من الواقع عن مجتمعاتها وعما يؤكد على التنوع الثقافي والخصوصية الثقافية الحضارية. ويلاحظ أن هذه النخب المسيطرة في بلادنا وفي العالمين العربي والثالث تفضل استيراد المواد الإعلامية والترفيهية والثقافية من الدول والوكالات الغربية لأسباب عديدة، من أهمها حالة الاغتراب الثقافي التي تعانيها عن أنساق مجتمعها الثقافية وعن تقاليده الشعبية الوطنية، وكذلك حالة الانسحاق الثقافي والضعف الذاتي التي تشعر بها أمام التدفق الغربي المتعدي القوميات، ولربما توفر هذه الحقائق استمرار صدقية ما سبق أن تناوله العالم الأمريكي شيللر عن النظرية الامبريالية أو نظرية التبعية في تدفق المعلومات، والتي تتلخص في أن القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، بمساندة ودعم الاحتكارات المتعدية الجنسيات تقوم باختراق مجتمعات عالم الجنوب وإخضاع شعوبها لأنماط المعيشة الغربية. فعن طريق المواد الإعلامية الغربية مثل الأخبار والأفلام والبرامج التليفزيونية يتم التأثير في عقول أبناء عالم الجنوب وصبها في قالب الفكر الغربي. وهذا ما يسهل على الشركات العابرة للقوميات زيادة مبيعاتها. هذا فضلاً عن أن قطاع الاتصالات الثقافية للنظام العالمي يتطور طبقاً لمستلزمات النظام العام وأن تدفق المعلومات من منطقة القلب (المركز) إلى الأطراف يمثل حقيقة أوضاع القوة، وهو ما تمثله أيضاً

حقيقة انتشار لغة بمفردها كلغة عالمية هي اللغة الانكليزية(٢٢).

في هذا الواقع من الهيمنة الكبيرة لوسائل الإعلام الأمريكية بخاصة، لنا أن نتصور وجود إمكانية بل ضرورة ملحة لاستمرار منطق خلق «أعداء جدد» من أجل زيادة المبيعات وحصر تفكير المواطن الأمريكي والناس في جميع أنحاء العالم في موضوعات محددة لا يجوز تجاوزها، لأن هذه الموضوعات هي التي يفكر فيها أعضاء النخبة السياسية والإعلامية المسيطرة في واشنطن، وهذا ما يفسر التركيز على الإسلام السياسي وإيران(٢٣).

وتنزع القوى الاقتصادية الاجتماعية المسيطرة على العولمة إلى محاولة الإيحاء بأن تيارات وآليات العولمة تنشد بالأساس تطوير المبدأ الذي شاع في السبعينيات والثمانينيات وهو «الاعتماد المتبادل». هذا يعني منطقياً أن تتوافر مجالات للتفاعل المشترك بين الشعوب والحضارات تمكنها من الإسهام ـ وإن كان متفاوتاً ـ بفعالية في صياغة سياسات وابتداع آليات مشتركة للتغلب على مشكلات تفوق إمكانيات تسويتها قدرات الدول مثل البيئة وأسلحة الدمار الشامل وإحلال السلام في مناطق التوتر العرقي والطائفي والديني والتنمية والديون. . . الخ، غير أن الواقع أن اتجاهات العولمة الأمريكية تنزع إلى نقل إدارة الأزمات وطرق التغلب عليها من سياقها الوطني إلى سياقها المعولم الذي تتمكن بل تنفرد فيه إرادات محددة وآليات معينة لتحالف الحكومة الأمريكية مع الشركات المتعدية الجنسية من التسوية والإدارة، وهكذا فنحن إزاء ما يسميه برهان غليون بـ«ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة(. .) يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المدمجة وبالتالي لهوامشها أيضاً»(٢٤).

---

(٢٢) انظر في ذلك: Herbert I. Schiller, *Mass Communications and American Empire* (New York: A. M. Kelley, 1969), and

هربرت أ. شيللر، **المتلاعبون بالعقول**، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٠٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦).

(٢٣) Leon Hadar, «The Media and Islam,» in: Richard Bulliet, ed., *Under Siege: Islam and Democracy*, Occasional Papers; 1 (New York: Columbia University, Middle East Institute, 1994), p. 64.

(٢٤) برهان غليون، «العرب وتحديات العولمة الثقافية: مقدمات في عصر التشريد الروحي،» (محاضرة أُلقيت في المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٧)، نقلاً عن: نايف علي عبيد، «العولمة. . والعرب،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢١ (تموز/يوليو ١٩٩٧)، ص ٢٨.

ويشير فيليب غوميت إلى أنه على الرغم من أن عملية العولمة قد ضربت بجذورها في الأعماق في بعض الميادين، وتخطت السيادة القومية للدول في بعض القطاعات كالمال والإعلام والثقافة، إلا أن الدولة القومية (في المجتمعات الصناعية المتقدمة) ما زال لها الكلمة الفصل في مسائل أخرى كالدفاع وحتى التجارة الخارجية على سبيل المثال. ومن هنا يطرح مفهوماً آخر هو «التدويل» انطلاقاً من أن عملية العولمة ما زالت غير واضحة المعالم[(٢٥)].

ولقد عبرت دول متقدمة غربية مثل فرنسا وكندا ومثقفوها عن التوجس الشديد من المخاطر الناجمة عن الهيمنة الأمريكية على الإعلام والثقافة تحت ستار العولمة، فوسائل الإعلام الأمريكية تسيطر في الواقع على ٦٥ بالمئة من مجمل المواد والمنتجات الإعلامية والإعلانية والثقافية والترفيهية، ومن ذلك ما يقوله الكاتب الفرنسي دوكور نوا «إن الطريق الجديد نحو الديمقراطية قد تم رسمه، وعليه يتدافع الجميع أو سوف يتدافعون. واسم هذا الطريق: السوق الاقتصادية»[(٢٦)]. إن هذه العولمة تصر على أن السوق تشكل قيم وحاجات الإنسان، في حين أن حاجات الإنسان ليست فقط حاجات اقتصادية وتقنية كما يقول المفكر الفرنسي ادغار موران، في كتابه **السياسة الحضارية**، وإنما هي أيضاً عاطفية وروحية أيضاً[(٢٧)].

ومن المثير للانتباه أن بعض الكتّاب الأمريكيين يحاولون الإيحاء بأن هناك عوامل سلبية كامنة في عمق الثقافات الأخرى في البلدان الأخرى وحيث تعتبر ثقافات تقليدية «غير ملائمة»، مما يعطي للثقافة الأمريكية قدرة على الانتشار داخل هذه الدول، وليس من قوة الثقافة الأمريكية وتفوقها في ذاته، ذلك أن الثقافات السائدة في المجتمعات الأخرى تتميز بالسمات التالية[(٢٨)]:

---

(٢٥) Philip Gummett, ed., *Globalization and Public Policy*, Studies in International Political Economy (Cheltenham, UK; Brookfield, USA: E. Elgar, 1996), Introduction.

(٢٦) ورد في: عبد الله عبد الدائم، «العالم ومستقبل الثقافة العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٢ (آب/أغسطس ١٩٩٧)، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٢٧) ورد في: المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٢٨) Jeremy Tunstall, *The Media Are American* (New York: Columbia University Press, 1977).

نقلاً عن: أيمن منصور ندا، «الاختراق الثقافي عن طريق البث الوافد: «دراسة مسحية لأدبيات الاختراق»،» ورقة قدّمت إلى: **أعمال ندوة الاختراق الإعلامي للوطن العربي (القاهرة، ٢٣ ـ ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦)**، ص ١٨.

١ ـ انها ثقافات نخبة أو صفوة.

٢ ـ هي ثقافات مكبلة بالقيود.

٣ ـ هي ثقافات ذات توجهات دينية.

٤ ـ إنها ثقافات تستخدم لغة لا تفهمها غير فئة قليلة من الصفوة أو رجال الدين، ومن ثم فهي لا تلبي احتياجات الإنسان المعاصر الذي يبحث عنها في الثقافات الوافدة إليه أو الغازية لمجتمعه.

وهذه النظرة تتجاهل في الواقع وضعية عدم التكافؤ في القدرات التكنولوجية والمعلوماتية بين الولايات المتحدة والدول الطرفية، وذلك ما يشير إليه ريد وتونستول من أن «الاستعمار الالكتروني هو علاقة تبعية تتأسس عن طريق استيراد أجهزة الاتصالات وعلى برمجيات أجنبية الصنع إلى جانب المهندسين والفنيين وتوقيع بروتوكولات إعلامية، الأمر الذي يؤدي إلى إرساء أنماط وقيم غربية، وخلق توقعات قد تغير الثقافات المحلية بدرجات متفاوتة. وفي هذا الإطار تتراوح الأمور المؤثرة ما بين كتب الرسوم الفكاهية إلى الأقمار الصناعية وأجهزة الكمبيوتر والليزر، ولا ننسى أيضاً المواد التقليدية مثل برامج الراديو والمسرح والأفلام ووكالات الأنباء والبرامج التليفزيونية»[(٢٩)].

وفي إطار سياسات دول غربية متقدمة لمواجهة الهيمنة الثقافية والإعلامية، أصدرت الحكومة الفرنسية تشريعاً يقضي بألا تزيد نسبة البرامج الأجنبية في محطات الكوابل على ٣٠ بالمئة من مجموع البرامج، كما تشجع هذه الحكومة اتحاداتها الإعلامية وصناعاتها الثقافية على بناء تكتلات إعلامية تستطيع مواجهة الإنتاج الضخم للاحتكارات الأمريكية[(٣٠)]، والذي يتبدى من الحجم الضخم للاستثمارات في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية والذي بلغ ما لا يقل عن تريليون دولار في الولايات المتحدة، هذا فضلاً عما قام به بيل غيتس صاحب «ميكروسوفت» (Microsoft) وماكاو صاحب التليفون النقال (المحمول) من استثمار مليارات الدولارات من أجل إحاطة المعمورة بمجموعة من الأقمار الصناعية تمكن الفرد في نقطة ما من الكرة الأرضية من

---

(٢٩) وردت في: حامد، «الاختراق في مجال الأخبار والمعلومات،» ص ٧٩ ـ ٨٠.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٨١، ونبيل علي، **العرب وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٨٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤).

الاتصال بأي إنسان في نقطة أخرى دونما حاجة إلى تجهيزات أرضية سواء في مكان الإرسال أو في مكان الاستقبال[٣١].

وقد بلغت الهيمنة الأمريكية في مجال تدفق البرامج الإعلامية والتليفزيونية في دولة صناعية متقدمة مثل كندا حد أن أشار بعض الخبراء إلى أن الأطفال الكنديين من كثرة ما يشاهدونه من برامج أمريكية أضحوا لا يدركون أنهم كنديون، وقد عبر وزير الخارجية الكندي الأسبق فولكنر عن ذلك الواقع بقوله: «لئن كان الاحتكار أمراً سيئاً في صناعة استهلاكية، فإنه أسوأ إلى أقصى درجة في صناعة الثقافة، حيث لا يقتصر الأمر على تثبيت الأسعار وإنما تثبيت الأفكار أيضاً»[٣٢]. ومن ناحية أخرى، يتناول الباحث الفرنسي مارك أوجيه في كتابه **حرب الأحلام** المخاطر المتولدة من التقدم المتسارع في مجال البث الفضائي المباشر للصور والأفلام من واقع الأحداث مباشرة، حتى انه يطلق عليه «غزو الصور» الذي أضحى يغطي الأرض كلها، ولو بنسب ومقادير متباينة، فهو «غزو يشبه نمطاً جديداً من الخيال الذي يعصف اليوم بالحياة الاجتماعية، ويصيبها بالعدوى، ويخترقها إلى حد أنه يجعلنا نشك فيها، في واقعها، في معناها وفي المقولات الخاصة بالذات والآخر التي تتولى تكوينها وتعريفها». ومن هنا فإن من المهم إدخال نوع من النسبية عند الحديث عن العولمة الحالية، وعدم إعطائها القدرة على تغطية ميادين الحياة بأكملها. وفي هذا يشير المفكر الفرنسي جي سورمان إلى أنه ينبغي أن نتوخى الحذر إزاء القاموس الجديد للعولمة لسبب أساسي هو أنه يصعب إخضاع ما هو إنساني لنظرة أحادية مهما كانت قوة حضورها الواقعي، وبخاصة على الصعيد البشري، فالحديث عن الإنسان والموارد البشرية يفترض مداخل مختلفة وتدخلات نوعية تراعي معطيات الخصوصية لكل جماعة، وتأخذ مقوماتها الثقافية في الاعتبار. وعلى رغم أهمية الإقرار بالطابع العالمي لبعض الظواهر التي فرضت نفسها طوال العقود الماضية، فإن ظواهر أخرى مثل التنمية لن تكون ممكنة أو مستديمة إلا في إطار تحديد دقيق للعلاقة بين الدول وعالم المقاولات. فالدولة تضمن الاستمرارية وتحمي القيم

---

(٣١) وردت في: أحمد نجيب الشابي، «نحن والعولمة والديمقراطية ـ ٢،» **الحياة** (لندن)، ١/١٠/١٩٩٧.

(٣٢) وردت في: راسم محمد الجمال، «الأنباء الخارجية في الصحف العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٣٥ (أيار/مايو ١٩٩٠)، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

الكبرى، بينما المقاول مغامر ومجدد بطبعه، ولذلك تغفر له بعض أخطائه[٣٣].

خاتمة

يمكن القول إن الإدراك الدقيق لظواهر العولمة الثقافية يتطلب منا دراسة متأنية ونقدية على قاعدة غزيرة من المعلومات للتطورات والتي لحقت بصور التفاعل الثقافي بين المجتمعات والدول، وما يحدث من تقدم مذهل في تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات، ويقتضي الأمر أيضاً ألا تكون هذه الدراسة منفصلة عما حدث من تغيرات عاصفة في موازين القوى الدولية بعد انهيار قواعد وأسس العلاقات الدولية الحكومية وغير الحكومية لعصر الحرب الباردة مع تفكك الاتحاد السوفياتي وزوال النظم الاشتراكية وتراجع حركة التحرر الوطني في بلدان الجنوب، وتراجع الأفكار الاشتراكية، وما تقوم به القوى المسيطرة في المراكز الرأسمالية الغربية من تفكيك وإعادة بناء العالم بمنظماته وأبنيته وقواعد تنظيم العلاقات بين الشعوب والحكومات والمنظمات غير الحكومية والاحتكارات العملاقة المتعدية الجنسية، وذلك من أجل تطبيق القواعد والنظم التي فرضتها إرادات الحكومات الغربية والاحتكارات المتعدية الجنسية في الثقافة والإعلام والإعلان والتسويق والبث الفضائي. لقد جعلت اتفاقيات الغات، وبخاصة تلك التي تتعلق بالمواد والمنتجات الثقافية والإعلامية وبراءات الاختراع وحماية الملكية الفكرية، تحكم العلاقات بين المركز القوي في الغرب وعواصمه والأطراف الضعيفة في الجنوب ومنها المجتمعات العربية، بل زاد الأمر تعقيداً مع ما تصر عليه القوى الغربية الكبرى الصانعة لظواهر العولمة من اختراق السيادة الوطنية للدول، وخصوصاً دول الجنوب، وإنفاذ أنماط التفكير والذوق والاستهلاك والسلوك الغربية بعامة، والأمريكية بخاصة، إلى هذه الدول من دون حدود ومن دون شروط من خلال الآليات الضخمة والقوية للعولمة وهي آليات المال والإعلام والإعلان والتعليم والثقافة.

(٣٣) وردت في: نور الدين أفاية، «جي سورمان: رهانات الثقافة المحلية في معمعة العولمة،» الحياة، ١٩/١٢/١٩٩٧.

فهـــرس

ـ أ ـ

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ خ ـ

ـ د ـ

ـ ر ـ

ـ ز ـ

ـ س ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

ـ ن ـ

ـ هـ ـ

ـ و ـ

ـ ي ـ